

مشروع قانون المالية لسنة

2024

مذكرة تقديم

مذكرة تقديم

"في ظل ما يعرفه العالم، من اهتزاز في منظومة القيم والمرجعيات، وتداخل العديد من الأزمات، فإننا في أشد الحاجة إلى التشبث بالجدية، بمعناها المغربي الأصيل:

- **أولا: في التمسك بالقيم الدينية والوطنية، وبشعارنا الخالد: الله - الوطن - الملك؛**
- **ثانيا: في التشبث بالوحدة الوطنية والترابية للبلاد؛**
- **ثالثا: في صيانة الروابط الاجتماعية والعائلية من أجل مجتمع متضامن ومتماسك؛**
- **رابعا: في مواصلة مسارنا التنموي، من أجل تحقيق التقدم الاقتصادي، وتعزيز العدالة الاجتماعية والمجالية."**

مقتطف من نص الخطاب السامي الذي وجهه جلالة الملك

بتاريخ 29 يوليو 2023 بمناسبة عيد العرش.

الفهرس

مدخل عام

يندرج مشروع قانون المالية لسنة 2024 في إطار التوجيهات الملكية السامية التي تضمنها الخطابين اللذان ألقاهما جلالة الملك بتاريخ 29 يوليو 2023 بمناسبة عيد العرش وبمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية الحادية عشرة بتاريخ 13 أكتوبر 2023.

ويشكل مشروع هذا القانون مرحلة مهمة في تفعيل التوجيهات الملكية السامية والالتزامات التي جاء بها البرنامج الحكومي برسم الفترة 2021-2026 وتوصيات التقرير العام حول النموذج التنموي الجديد.

وفي إطار تدبير آثار زلزال الحوز، ووفقا للتعليمات الملكية السامية، ستحرص الحكومة على مواصلة تنفيذ جميع مكونات برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز بغلاف مالي يناهز 120 مليار درهم على مدى خمس سنوات.

وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة سارعت بعد وقوع هذا الحدث الأليم إلى التنزيل الفوري لمجموعة من الإجراءات والتدابير لصالح الساكنة والمناطق المتضررة.

من جهة أخرى، وللتخفيف من آثار الظرفية الحالية على القدرة الشرائية للمواطنين، ستواصل الحكومة جهودها الرامية إلى الحد من نسبة التضخم، وذلك مع احترام التزاماتها في إطار الحوار الاجتماعي.

وعلاقة بتدبير الموارد المائية وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية، ستولي الحكومة اهتماما خاصا لهذا القطاع وذلك بتسريع تنفيذ البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027.

وعلى صعيد آخر، ستواصل الحكومة إرساء أسس الدولة الاجتماعية، لاسيما عبر استكمال تنزيل مكونات الورش الملكي المتعلق بتعميم الحماية الاجتماعية، بإطلاق برنامج الدعم الاجتماعي المباشر قبل نهاية سنة 2023، ومواصلة الإصلاح الشامل للمنظومة الصحية الوطنية، وكذا تنزيل خارطة الطريق لإصلاح المنظومة التربوية 2022-2026.

وفق نفس النهج، تلتزم الحكومة بتنفيذ برنامج جديد للمساعدة في مجال السكن، والذي يأتي في إطار تنزيل إرادة جلالة الملك في تعزيز قدرة المواطنين على الولوج إلى سكن لائق.

وعلى نفس المنوال، ستولي الحكومة أهمية قصوى لتنفيذ مضامين الرسالة الملكية المتعلقة بمراجعة مدونة الأسرة لترجمة العناية الخاصة التي ما فتئ جلالة الملك يخص بها النهوض بالقضايا المتعلقة بالمرأة، والأسرة بصفة عامة.

وفيما يخص تشجيع الاستثمار، ستعمل الحكومة على توطيد جهودها في مجال الاستثمار العمومي وتحفيز استثمارات القطاع الخاص عبر مواصلة تنزيل مضامين الميثاق الجديد للاستثمار وخارطة الطريق لتحسين مناخ الأعمال وأجرأة صندوق محمد السادس للاستثمار. كما تواصل الحكومة أيضا مجهوداتها للنهوض بالتشغيل.

كما أن الحكومة عازمة على تنفيذ الأوراش الكبرى المهيكلة والجيل الجديد من الاستراتيجيات القطاعية، بما فيها "الجيل الأخضر" واستراتيجية المغرب الرقمي 2030 ومشروع "عرض المغرب" للهيدروجين الأخضر بالإضافة لخارطة الطريق الاستراتيجية لقطاع السياحة.

كما تعتزم الحكومة تسريع الأوراش ذات الصلة بالجهوية المتقدمة واللاتمركز الإداري وتنزيل جميع الأوراش المتعلقة بإصلاح الإدارة خصوصا تلك المتعلقة بالحكامة الجيدة وتبسيط المساطر ورقمنتها.

وعلى صعيد آخر، وسعيا لتعزيز استدامة المالية العمومية لتوفير الهوامش المالية الكفيلة بتمويل مشاريع الإصلاح والتنمية، فالحكومة عاقدة العزم على اتخاذ التدابير الضرورية للحفاظ على استدامة المالية العمومية عبر مواصلة تنزيل القانون-الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي والقانون-الإطار المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية بالإضافة لإصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية.

على الصعيد الدولي، يأتي مشروع قانون المالية لسنة 2024 في ظرفية عالمية تتسم بتشديد السياسات النقدية والميزانياتية في ظل استمرار التوترات الجيوسياسية وكل ما ينتج عنها من تقلبات في أسعار المواد الأولية. وحسب توقعات صندوق النقد الدولي بخصوص نمو الاقتصاد العالمي، فمن المنتظر أن يعرف انخفاضا طفيفا من 3% سنة 2023 إلى 2,9% سنة 2024، مقارنة بـ 3,5% سنة 2022.

على المستوى الوطني، تواجه بلادنا العديد من الصدمات المتتالية (صحية ومناخية،...إلخ)، بالإضافة إلى تأثير زلزال الحوز. غير أنه وبالرغم من تباطؤ النمو الذي عرفته سنة 2022 والذي بلغ 1,3%، من المتوقع أن تسجل سنة 2023 عودة مستوى النمو ليستقر عند المستوى المتوسط المسجل قبل الجائحة. ويتوقع أن يصل هذا النمو سنة 2023 إلى ما يقارب 3,4%، أي بزيادة تفوق نقطتين مئويتين مقارنة بسنة 2022.

ويعزى هذا الانتعاش المنتظر سنة 2023، أساسا، إلى ارتفاع القيمة المضافة للقطاع الفلاحي. فبعد المحصول الضعيف للحبوب المسجل خلال الموسم الفلاحي 2021-2022 الذي وصل إلى 33,4 مليون قنطار، ساهم إنتاج الحبوب للموسم الفلاحي 2022-2023 البالغ 55,1 مليون قنطار في تحسن ملحوظ للقيمة المضافة الفلاحية. كما من شأن انتعاش القطاع الثانوي، بعد انكماشه الطفيف سنة 2022، وكذا تعزيز نمو القطاعات الثالثية، المساهمة في تسريع وتيرة النمو.

ومن المتوقع أن يتم تعزيز هذا الانتعاش واستمراره سنة 2024، حيث ستسجل القطاعات غير الفلاحية نموا بنسبة 3,5%، في حين يتوقع أن تعرف القطاعات الفلاحية، في حالة العودة إلى الوضع الطبيعي، ارتفاعا في نموها بمعدل 6%. مما سيمكن الاقتصاد الوطني من تعزيز معدل نموه سنة 2024.

من جهة أخرى، وحتى متم شهر غشت 2023، بلغت تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج ما قدره 77,92 مليار درهم مقابل 72,71 مليار درهم برسم نفس الفترة من السنة الماضية، أي بارتفاع 7,2%.

في نفس السياق، بلغت مداخيل الأسفار 71,36 مليار درهم عند متم شهر غشت 2023، مقابل 53,85 مليار درهم خلال نفس الفترة من سنة 2022.

في ظل هذه التطورات، تعززت احتياطيات المملكة من العملة الصعبة لتبلغ 359 مليار درهم بتاريخ فاتح شتنبر 2023، أي بنمو قدره 6,4% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2022.

في هذا السياق، يشكل مشروع قانون المالية لسنة 2024 ترجمة للأولويات الحكومية أخذا بعين الاعتبار الإطار المرجعي المعتمد وعناصر السياق الوطني والدولي. وبالتالي ترتكز التوجهات العامة لمشروع هذا القانون على المحاور الأربعة الرئيسية التالية:

- **تنزيل برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز وتوطيد تدابير مواجهة التأثيرات الظرفية؛**
- **مواصلة إرساء أسس الدولة الاجتماعية؛**
- **مواصلة تنزيل الإصلاحات الهيكلية؛**
- **تعزيز استدامة المالية العمومية.**

كما ستعمل الحكومة من خلال مشروع قانون المالية لسنة 2024 على العودة بشكل تدريجي للتحكم في التوازنات الماكرواقتصادية. وفي هذا الصدد، واستنادا إلى الأولويات المذكورة وإلى معطيات الظرفية الوطنية والدولية وبناء على فرضيات تحدد المحصول الزراعي من الحبوب في حوالي **75 مليون قنطار** ومتوسط سعر غاز البوتان في **500 دولار أمريكي للطن**، تسعى الحكومة إلى تحقيق معدل نمو يقدر بـ **3,7%** ومعدل عجز للميزانية يقدر بـ **4%** من الناتج الداخلي الخام.

الباب الأول: الإطار المرجعي والتوجهات العامة لمشروع قانون المالية لسنة 2024

I.1. الإطار المرجعي

يستند إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2024 على التوجيهات الملكية السامية الواردة في خطابي جلالة الملك اللذان ألقاهما بمناسبة عيد العرش بتاريخ 29 يوليو 2023 وكذا في افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية الحادية عشرة بتاريخ 13 أكتوبر 2023.

كما يأخذ بعين الاعتبار مشروع قانون المالية لسنة 2024 الالتزامات الواردة في البرنامج الحكومي للفترة 2021-2026، والذي يهدف إلى إرساء أسس النموذج التنموي الجديد.

علاوة على ذلك، يندرج هذا المشروع في إطار تنفيذ التزامات الحكومة، بقيادة جلالة الملك، لتنفيذ برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز.

I.1.1. التوجيهات الملكية السامية

في خطابه الذي ألقاه جلالة الملك بمناسبة الذكرى الرابعة والعشرين لعيد العرش، بتاريخ 29 يوليو 2023، أشار جلالته إلى الجدية كقيمة راسخة وأساسية للهوية المغربية. كما أكد جلالة الملك على أن المغاربة معروفون بالتسامح والانفتاح والاعتزاز بتقاليدهم العريقة وبالهوية الوطنية الموحدة حيث تقوم هذه الخصال على الجدية والتفاني في العمل والارتقاء به إلى مرحلة جديدة، وفتح آفاق أوسع من الإصلاحات والمشاريع الكبرى.

كذلك، شدد جلالة الملك على أن تظل الجدية مذهبنا في الحياة والعمل، وأن تشمل جميع المجالات، لاسيما:

- **في الحياة السياسية والإدارية والقضائية**، من خلال خدمة المواطن، واختيار الكفاءات المؤهلة، وتغليب المصالح العليا للوطن والمواطنين، والترفع عن المزايدات والحسابات الضيقة.
- **في المجال الاجتماعي**، خاصة قطاعات الصحة والتعليم والشغل والسكن.

كما أكد جلالة الملك أن الجدية التي يريدها، تعني أيضا الفاعلين الاقتصاديين، وقطاع الاستثمار والإنتاج والأعمال.

لذا، ولمواجهة التحديات الاقتصادية المترتبة عن الأزمة التي يعرفها العالم، وتوالي سنوات الجفاف، أعطى جلالة الملك تعليماته للحكومة لاتخاذ التدابير اللازمة، قصد تخفيف آثارها السلبية على الفئات الاجتماعية والقطاعات الأكثر تضررا، وضمان تزويد الأسواق بالمنتوجات الضرورية.

وبالموازاة مع ذلك، مع ظهور بعض بوادر التراجع التدريجي لضغوط التضخم، على المستوى العالمي، أكد جلالة الملك على ضرورة التحلي بالجدية وإشاعة الثقة، واستثمار الفرص الجديدة، لتعزيز صمود وانتعاش الاقتصاد الوطني.

في هذا الصدد، ذكر جلالة الملك بـ:

- إطلاق مشروع الاستثمار الأخضر للمكتب الشريف للفوسفاط وتسريع مسار قطاع الطاقات المتجددة؛
- إعداد مشروع "عرض المغرب"، في مجال الهيدروجين الأخضر. في هذا الشأن، دعا جلالة الملك الحكومة إلى الإسراع في تنزيل هذا المشروع، بالجودة اللازمة، وبما يضمن تثمين المؤهلات التي تزخر بها بلادنا، والاستجابة لمشاريع المستثمرين العالميين، في هذا المجال الواعد.

بالإضافة إلى ذلك، شدد جلالة الملك على الشروع، نهاية هذه السنة، في منح التعويضات الاجتماعية، وذلك من أجل تحسين الوضع المعيشي للأسر المستهدفة.

أما في مجال تدبير الموارد المائية، دعا جلالة الملك إلى التتبع الدقيق لكل مراحل تنفيذ البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027 وعدم التساهل مع أي شكل من أشكال سوء الحكامة والتدبير، والاستعمال الفوضوي واللامسؤول للماء.

في الخطاب الذي ألقاه جلالة الملك بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية الحادية عشرة، بتاريخ 13 أكتوبر 2023، شدد جلالته على ضرورة مواصلة تقديم المساعدة للأسر المنكوبة على إثر الزلزال المفجع الذي ألم ببلادنا، والإسراع بتأهيل وإعادة بناء المناطق المتضررة، وتوفير الخدمات الأساسية.

وقد نوه جلالة الملك بما أبانت عنه فعاليات المجتمع المدني، وعموم المغاربة، داخل الوطن وخارجه، من مظاهر التكافل الصادق والتضامن التلقائي مع إخوانهم المنكوبين.

كما نوه جلالته بانتصار القيم المغربية الأصيلة، خاصة القيم المؤسسة للهوية الوطنية الموحدة: القيم الدينية والروحية والقيم الوطنية التي أسست للأمة المغربية، والقائمة على الملكية، التي تحظى بإجماع المغاربة، والتي وحدت بين مكونات الشعب المغربي وكذا قيم التضامن والتماسك الاجتماعي، بين الفئات والأجيال والجهات.

في إطار هذه القيم الوطنية التي تقدس الأسرة والروابط العائلية، دعا جلالته إلى العمل على تحصينها بالمشاريع والإصلاحات الكبرى، ومن بينها ورش تعميم الحماية الاجتماعية، الذي يعتبر دعامة أساسية للنموذج الاجتماعي والتنموي لبلادنا.

وفي هذا الاطار، أشار جلالة الملك، الى أنه سيشرع في نهاية هذه السنة في تفعيل برنامج الدعم الاجتماعي المباشر الذي لن يقتصر على التعويضات العائلية فقط، بل سيشمل أيضا بعض الفئات الاجتماعية، التي تحتاج إلى المساعدة. ويهم هذا الدعم الأطفال في سن التمدرس، والأطفال في وضعية إعاقة، والأطفال حديثي الولادة، إضافة إلى الأسر الفقيرة والهشة، بدون أطفال في سن التمدرس، خاصة منها التي تعيل أفرادا مسنين.

وبفضل أثره المباشر، سيساهم هذا البرنامج، في الرفع من المستوى المعيشي للعائلات المستهدفة، وفي محاربة الفقر والهشاشة، وتحسين مؤشرات التنمية الاجتماعية والبشرية.

وفي هذا السياق، فقد أشار جلالة الملك إلى توجيهه للحكومة لتنزيل هذا البرنامج، وفق تصور شامل، وفي إطار مبادئ القانون-الإطار المتعلق بالحماية الاجتماعية، الذي صادق عليه البرلمان.

ويجب أن يتم تفعيل هذا البرنامج بطريقة تدريجية، تراعي تطور الاعتمادات المالية المرصودة، وتحدد المستوى الأمثل للتغطية، ومبالغ التحويلات المالية وكيفيات تدبيرها.

كما ينبغي أن يشكل نموذجا ناجحا في تنزيله، على أساس نظام الاستهداف الخاص بالسجل الاجتماعي الموحد، وأن يستفيد من الفعالية التي توفرها التكنولوجيات الحديثة.

ودعا جلالته الحكومة، للعمل على إعطاء الأسبقية، لعقلنة ونجاعة برامج الدعم الاجتماعي الموجودة حاليا، وتأمين استدامة وسائل التمويل.

كما أكد جلالة الملك على ضرورة اعتماد حكامة جيدة لهذا المشروع وأن يتم وضع آلية خاصة للتتبع والتقييم، بما يضمن له أسباب التطور والتقويم المستمر.

.2.1.I البرنامج الحكومي للفترة 2021-2026

يستمد البرنامج الحكومي للفترة 2021-2026 أسسه من التوجيهات الملكية السامية ويتقاطع مع مضمون النموذج التنموي الجديد للمملكة. تهم محاوره الاستراتيجية الثلاثة ترسيخ ركائز الدولة الاجتماعية وتنشيط الاقتصاد الوطني من أجل خلق فرص الشغل وتكريس الحكامة الجيدة في التدبير العمومي. ويرتكز هذا البرنامج على خمسة مبادئ أساسية، تشمل:

- **تحصين الاختيار الديمقراطي:** من خلال تكريس الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات وإصلاح المنظومة القضائية؛
- **مأسسة العدالة الاجتماعية:** من خلال العمل على بناء دولة اجتماعية جديدة، تحمي وتضمن التوازنات الاجتماعية والاقتصادية، ولاسيما من خلال تنفيذ الورش الملكي المتعلق بتعميم الحماية الاجتماعية الذي يشكل حجر الزاوية للدولة الاجتماعية؛
- **وضع الرأسمال البشري في صلب تفعيل النموذج التنموي الجديد:** عبر توجيه عمل الحكومة وتحديد أولوياتها في تجويد التعليم المدرسي والجامعي للجميع والرفع من نجاعة البحث العلمي والتكوين المهني وإرساء خدمات صحية ذات جودة وخلق فرص شغل كافية؛
- **ارتكاز السياسات العمومية على كرامة المواطن:** من خلال الحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية، وتكريس المساواة بين جميع المواطنين وتعزيز جودة المرافق العمومية مع ضمان الولوج العادل إليها للجميع؛
- **توسيع قاعدة الطبقة الوسطى وتعزيز قدرتها الشرائية والادخارية.**

في هذا الصدد، عملت الحكومة منذ تنصيبها على الالتزام بتعهداتها والاستجابة إلى تطلعات المواطنات والمواطنين المشروعة ورفع التحديات التي تعرفها بلادنا.

I.2. التوجهات العامة

وفقا للتوجيهات الملكية السامية، وفي إطار تنفيذ أولويات البرنامج الحكومي للفترة 2021-2026، يرتكز مشروع قانون المالية لسنة 2024 على المحاور التالية :

- **تنزيل برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز وتوطيد تدابير مواجهة التأثيرات الظرفية:**

على إثر هذا الزلزال، وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية، تم، بشكل عاجل، اتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات لفائدة الساكنة والمناطق المتضررة. وسيشكل **برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز** الإطار العام للعمل الحكومي بهدف إحداث دينامية اقتصادية واجتماعية شاملة على مستوى الجهات المتضررة.

بالإضافة إلى ذلك، وارتباطا بالظرفية وآثارها على القدرة الشرائية، ستواصل الحكومة مجهوداتها للتحكم في معدل التضخم في حدود 2,5% سنة 2024، وذلك من خلال توطيد التدابير الرامية لدعم المواد الأولية الفلاحية والأعلاف، موازاة مع تطوير سلاسل الإنتاج والتوزيع في إطار استراتيجية الجيل الأخضر.

كما ستعمل الحكومة على تسريع تنزيل مكونات البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020- 2027 ومضاعفة الجهود بغية ترشيد استعمال المياه والتدبير الأمثل للطلب بالموازاة مع ما يتم إنجازه في مجال تعبئة الموارد المائية.

في هذا الإطار، وبهدف تعزيز مناعة بلادنا في مواجهة التغيرات المناخية، ستعتمد الحكومة مقاربة مندمجة ومتكاملة تقوم على تعزيز الإطار المؤسساتي الذي سيمكن من تكثيف التنسيق بين مختلف القطاعات الوزارية لتكريس البعد المناخي في مختلف السياسات العمومية.

- **مواصلة إرساء أسس الدولة الاجتماعية**، من خلال:

  - **مواصلة تنزيل الورش الملكي لتعميم الحماية الاجتماعية:** حيث مكنت المجهودات المبذولة من وضع الترسانة القانونية والتنظيمية اللازمة لتعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض. في هذا الصدد، تم تمكين حوالي 4 ملايين أسرة فقيرة من الولوج إلى العلاج بالمستشفيات العمومية والخاصة، مع تحمل الدولة لاشتراكاتهم في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من خلال تعبئة غلاف مالي سنوي يقدر بحوالي 9,5 ملايير درهم. علاوة على ذلك، ستطلق الحكومة برنامج الدعم الاجتماعي المباشر قبل نهاية سنة 2023، وذلك وفق رؤية جديدة تقوم على استهداف أمثل للفئات الاجتماعية المستحقة للدعم؛

- **الرفع من وتيرة تنزيل منظومة الاستهداف،** عبر تسخير جميع الإمكانيات المالية واللوجستيكية الضرورية لتعزيز عملية التقييد في السجل الوطني للسكان والسجل الاجتماعي الموحد، باعتباره الآلية الأساسية والوحيدة لمنح الدعم وضمان نجاعته؛

- **مواصلة الإصلاح الشامل للمنظومة الصحية الوطنية،** عبر تأهيل العرض الصحي، لاسيما من خلال مواصلة بناء وتجهيز المراكز الاستشفائية الجامعية الجديدة بالرباط وأكادير والعيون وإطلاق أشغال بناء وتجهيز مراكز استشفائية جامعية جديدة أخرى بكل من الرشيدية وبني ملال وكلميم. هذا إلى جانب مواصلة إنجاز برنامج إعادة تأهيل ما يقارب 1.400 مؤسسة للرعاية الصحية الأولية وتطوير نظام معلوماتي مندمج، مع العمل على تنزيل قانون الوظيفة الصحية، وكذا تعزيز حكامة المنظومة الصحية الوطنية؛

- **مواصلة تنزيل خارطة الطريق لإصلاح المنظومة التربوية 2022-2026،** التي تشمل 12 التزاما عمليا وتتمحور حول ثلاث مكونات:

  - **محور التلميذ،** الذي يهدف إلى تمكين التلاميذ من التعلمات الأساسية ومواكبتهم من أجل استكمال تعليمهم الإلزامي؛
  - **محور الأستاذ،** الذي يهدف إلى الارتقاء بمهنة التدريس، ولاسيما من خلال تمكين الأساتذة من تكوين أساسي ومستمر ذي جودة، واعتماد نظام أساسي جديد موحد ومحفز وتجديد المقاربات البيداغوجية واعتماد الأدوات الرقمية لتسهيل عمل الأساتذة وتعزيز تأثيرها على التلاميذ؛
  - **محور المؤسسة التعليمية،** من خلال مؤسسات حديثة تساهم في خلق مناخ وبيئة تعليمية محفزة.

- **مواصلة تنزيل خارطة تعميم التعليم الأولي في أفق سنة 2028،** من خلال إحداث حوالي 4.000 وحدة تعليمية سنويا لفائدة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 4 و6 سنوات، في العالم القروي على وجه الخصوص، مع تمكين المربيات والمربيين من التكوين الجيد؛

- **تفعيل مضامين المخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار،** الذي يهدف إلى إرساء نموذج جديد للجامعة المغربية، يكرس التميز الأكاديمي والعلمي ويدعم الإدماج الاقتصادي والاجتماعي ويسعى إلى تخرج جيل جديد من طلبة الدكتوراه بمعايير دولية، قادرين على إنجاز أبحاث مبتكرة في المجالات ذات أولوية وطنية. وسيتم في مرحلة أولى إطلاق برنامج لتكوين 1.000 طالب سنويا في سلك الدكتوراه، وهو ما سيمكن من تجديد هيئة الأساتذة الباحثين، الذين ستتم إحالة أعداد مهمة منهم على التقاعد خلال السنوات القادمة؛

- **مواصلة تنزيل النسخة الثانية من برنامج "أوراش"،** من أجل بلوغ هدف إحداث 250.000 منصب شغل. في هذا الصدد، رصدت الحكومة 2,25 مليار درهم سنويا خلال سنتي 2022 و2023 لفائدة هذا البرنامج؛

- **تنزيل البرنامج الجديد للمساعدة في مجال السكن**، برسم الفترة ما بين 2024 و2028، والذي يروم تجديد المقاربة المتعلقة بالمساعدة على تملك السكن ودعم القدرة الشرائية للأسر، من خلال مساعدة مالية مباشرة للمقتني؛
- **مواصلة تنزيل برنامج تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية**، الذي يحظى بعناية ملكية سامية، نظرا لمساهمته الفعالة في تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، خصوصا فيما يتعلق بمؤشرات الولوجية وتمدرس الفتيات بالعالم القروي وتنمية الأنشطة الاقتصادية الفلاحية وغير الفلاحية وكذا تحسين ظروف التزود بالماء الشروب والكهرباء؛
- **تحسين شروط ولوج جاليتنا بالخارج إلى أرض الوطن وإلى مختلف المرافق العمومية**، حيث ستسهر الحكومة، وفقا للتوجيهات الملكية السامية، على تقوية فعالية ونجاعة المنظومة المؤسساتية المخصصة لمغاربة العالم، وتعبئة كفاءاتها خدمة لتنمية المغرب وإشعاعه، مع إيلاء عناية خاصة لاستثمارات ومبادرات أبناء الجالية المغربية بالخارج؛
- **تنزيل استراتيجية "جسر"**، التي تهدف على الخصوص إلى رفع نسبة مشاركة النساء في تنمية الاقتصاد الوطني وتقليص نسبة انتشار العنف ضد النساء وتحسين وضعية الأشخاص في وضعية إعاقة والتكفل بالأشخاص المسنين؛
- **تسريع تكريس الطابع الرسمي للغة الأمازيغية وإدماجها في مختلف مناحي الحياة العمومية**، حيث ستعمل الحكومة على الرفع من وتيرة تنزيل خارطة الطريق التي أعدتها لهذه الغاية، والتي تتضمن 25 إجراءاً تتعلق بإدماج اللغة الأمازيغية في الإدارات والخدمات العمومية، لا سيما في التعليم والصحة والعدل والإعلام والتواصل والثقافة.

كما تم، وفقا للتوجيهات الملكية السامية، اعتماد رأس السنة الأمازيغية، الذي يوافق 14 يناير من كل سنة، عطلة وطنية رسمية مدفوعة الأجر؛

- **مواصلة إصلاح منظومة العدالة**، ستواصل الحكومة، إلى جانب تحديث وتطوير المنظومة القانونية، التنزيل التدريجي لمشروع التحول الرقمي للإدارة القضائية وتأهيل البنية التحتية للمحاكم والرفع من مؤهلات وكفاءات الموارد البشرية وتعميم محاكم الأسرة.

بالإضافة إلى ذلك، ستولي الحكومة أهمية خاصة لتنزيل مضامين الرسالة الملكية المتعلقة بإعادة النظر في مدونة الأسرة، وذلك تجسيدا للعناية الكريمة التي ما فتئ يوليها جلالة الملك للنهوض بقضايا المرأة وللأسرة بشكل عام؛

- **مواصلة جولات الحوار الاجتماعي مع مختلف الفرقاء الاجتماعيين**، وفقا لمخرجات الاتفاق الموقع بتاريخ 30 أبريل 2022. وستسهر الحكومة على تنفيذ الاتفاقات الموقعة والتي ترمي بالأساس الى تحسين أجور موظفي بعض القطاعات، حيث تم لهذا الغرض رصد غلاف مالي إضافي برسم سنة 2024 بلغ 4,23 مليار درهم. وسيبلغ

الغلاف المالي السنوي التراكمي المخصص لتنفيذ التزامات الحوار الاجتماعي ما يناهز 10 ملايير درهم برسم سنة 2024.

◄ **مواصلة تنزيل الإصلاحات الهيكلية:**

- **إنعاش الاقتصاد الوطني** وترسيخ مكانة القطاعات الواعدة والمنتجة لفرص الشغل للشباب ولقيمة اقتصادية مضافة. في هذا الصدد، أعطى جلالة الملك تعليماته السامية لتعبئة 550 مليار درهم من الاستثمارات، في إطار تشاركي يجمع الحكومة بالقطاع الخاص والقطاع البنكي، موجهة لإحداث 500.000 منصب شغل في الفترة 2022-2026. في هذا السياق، ستسهر الحكومة على:

- **مواصلة المجهود الاستثماري للدولة وتشجيع الاستثمار الخاص** الذي لا يشكل حاليا سوى ثلث الاستثمار الإجمالي، في أفق أن تصل هذه النسبة إلى الثلثين سنة 2035؛

- **مواصلة تنزيل الميثاق الجديد للاستثمار،** من خلال إصدار مجموعة من النصوص التنظيمية ذات الصلة والمتعلقة بتفعيل نظام الدعم الأساسي للاستثمار ونظام الدعم الخاص المطبق على مشاريع الاستثمار ذات طابع استراتيجي؛

- **مواصلة تفعيل "صندوق محمد السادس للاستثمار"،** باعتباره رافعة للاستثمارات الخاصة؛

- **تفعيل خارطة الطريق لتحسين مناخ الأعمال،** بالإضافة إلى إصلاح مدونة التجارة عبر سن أحكام جديدة تهم آجال الأداء. كما ستواصل الحكومة مجهوداتها الرامية إلى توفير مناخ محفز للمبادرات المقاولاتية والابتكار، لاسيما المقاولات الناشئة والمقاولات الصغرى والمتوسطة وتشجيع الاستثمار في المشاريع التي تخدم التنافسية اللوجيستيكية وفي الطاقات المتجددة ببلادنا.

- **مواصلة تنزيل الأوراش الكبرى وجيل جديد من المخططات الاستراتيجية القطاعية، خاصة:**

- **الاستراتيجية الطاقية** التي تروم تحقيق قدرة على إنتاج 52% من الطاقة الكهربائية انطلاقا من المصادر المتجددة بحلول سنة 2030. كما ستعمل الحكومة على مواصلة تنزيل مخطط التجهيز الخاص بالوكالة المغربية للطاقة المستدامة والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب خلال الفترة الممتدة بين 2023 و2027، عبر مساهمة أكثر نجاعة للقطاع الخاص مع مواصلة جهود نقل الطاقة الكهربائية النظيفة من جنوب المملكة إلى شمالها. وموازاة مع ذلك، ستواصل الحكومة دعمها المباشر للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب من خلال تعزيز موارده المالية، لتمكينه من الاستمرار في إنتاج الطاقة الكهربائية وتزويد القطاعات الاقتصادية بتكلفة تنافسية تراعي القدرة الشرائية للمواطنين؛

- **تسريع تنزيل مشروع "عرض المغرب" في مجال الهيدروجين الأخضر،** طبقا للتوجيهات الملكية السامية، بهدف تثمين المؤهلات التي تزخر بها بلادنا والاستجابة لمشاريع المستثمرين العالميين في هذا المجال الواعد؛

- **مواصلة تنزيل خارطة الطريق الاستراتيجية للقطاع السياحي** عبر رصد غلاف مالي يقدر بـ 6,1 مليار درهم بهدف استقطاب 17,5 مليون سائح في أفق 2026 وتحقيق 120 مليار درهم من المداخيل بالعملة الصعبة وإحداث 80.000 فرصة شغل مباشر و120.000 فرصة شغل غير مباشر.

- **تسريع أوراش الجهوية المتقدمة واللاتمركز الإداري**، من خلال اعتماد سياسة جديدة ترتكز على إعطاء بعد ترابي لعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية عبر إحداث التمثيليات المشتركة على الصعيد الجهوي، وذلك لضمان فعالية أدائها والارتقاء بجودة الخدمات التي تقدمها مع مواصلة تحويل الاختصاصات إلى المصالح اللاممركزة؛
- **تنزيل كافة الأوراش المتعلقة بإصلاح الإدارة**، خصوصا منها ما يتعلق بالحكامة الجيدة وتبسيط المساطر ورقمنتها. كما سيتم العمل وفق نفس المنظور على تفعيل استراتيجية المغرب الرقمي 2030 التي تهدف إلى رقمنة الخدمات العمومية وتطوير الاقتصاد الرقمي خاصة عبر تطوير المقاولات الناشئة.

◄ **تعزيز استدامة المالية العمومية:**

تعتزم الحكومة اتخاذ كافة التدبير اللازمة للحفاظ على توازنات المالية العمومية واستدامتها، وذلك من خلال اعتمادها لمجموعة من الإصلاحات الضرورية، التي من شأنها تحقيق هوامش مالية لتمويل مختلف الأوراش الإصلاحية والتنموية. ويتعلق الأمر خاصة بـ:

- **مواصلة التنزيل الفعلي للقانون الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي**، عبر اعتماد تدابير ملموسة من أجل إحقاق العدالة الضريبية من خلال وضع نظام ضريبي مستقر ومبسط وشفاف يمنح رؤية أوضح للمستثمرين وللفاعلين الاقتصاديين. وفي هذا الإطار، ستعطى الأولوية، خلال سنة 2024، لإصلاح الضريبة على القيمة المضافة وإدماج القطاع غير المهيكل؛
- **مواصلة المجهودات الرامية إلى عقلنة المحفظة العمومية**، عبر تنزيل مقتضيات القانون الإطار رقم 50.21 المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية بغية تعزيز مثالية الدولة وعقلنة تدبيرها وتجويد حكامة ونجاعة المؤسسات والمقاولات العمومية قصد الرفع من المردودية الاقتصادية والاجتماعية ومساهمة أكبر في الميزانية العامة؛
- **مشروع إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية**، من أجل تعزيز توازن المالية العمومية، لاسيما من خلال اعتماد قاعدة ميزانياتية جديدة تروم التحكم في المديونية في مستويات مقبولة. كما يهدف هذا المشروع إلى تجويد البرمجة الميزانياتية المتعددة السنوات وتوسيع نطاق القانون التنظيمي لقانون المالية ليشمل المؤسسات العمومية المستفيدة من موارد مرصدة أو إعانات من الدولة؛
- **التقليص التدريجي من عجز الميزانية**، بما يمكن من وضع ماليتنا العمومية في مسار تقليص حجم المديونية وتعزيز التوازن المالي واستعادة الهوامش المالية الضرورية لمواصلة مختلف الأوراش التنموية.

الباب الثاني: المعطيات المرقمة

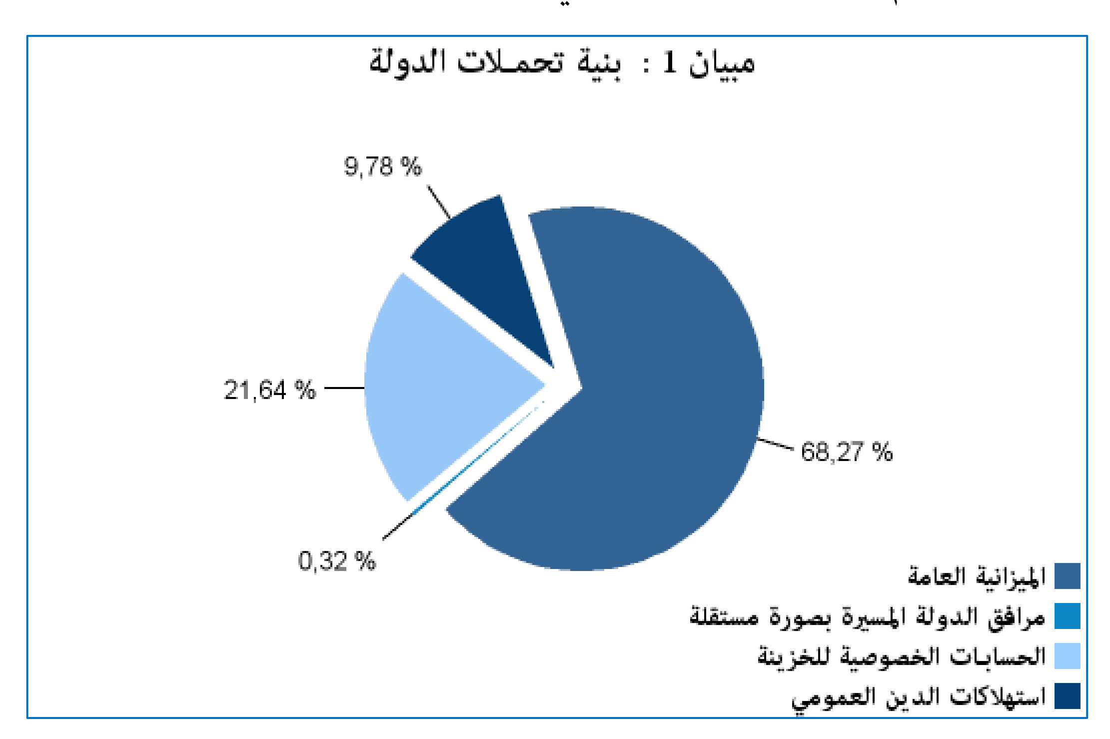
يمكن تقديم المعطيات المرقمة لمشروع قانون المالية لسنة 2024 مقارنة مع معطيات قانون المالية لسنة 2023 كما يلي:

1.II. بنية ميزانية الدولة

يقدر المبلغ الإجمالي للتحملات برسم سنة 2024 بحوالي 000 179 298 638 درهم مقابل 000 763 472 600 درهم برسم سنة 2023 أي بزيادة قدرها 6,30%.

وتتوزع هاته التحملات عن النحو التالي:

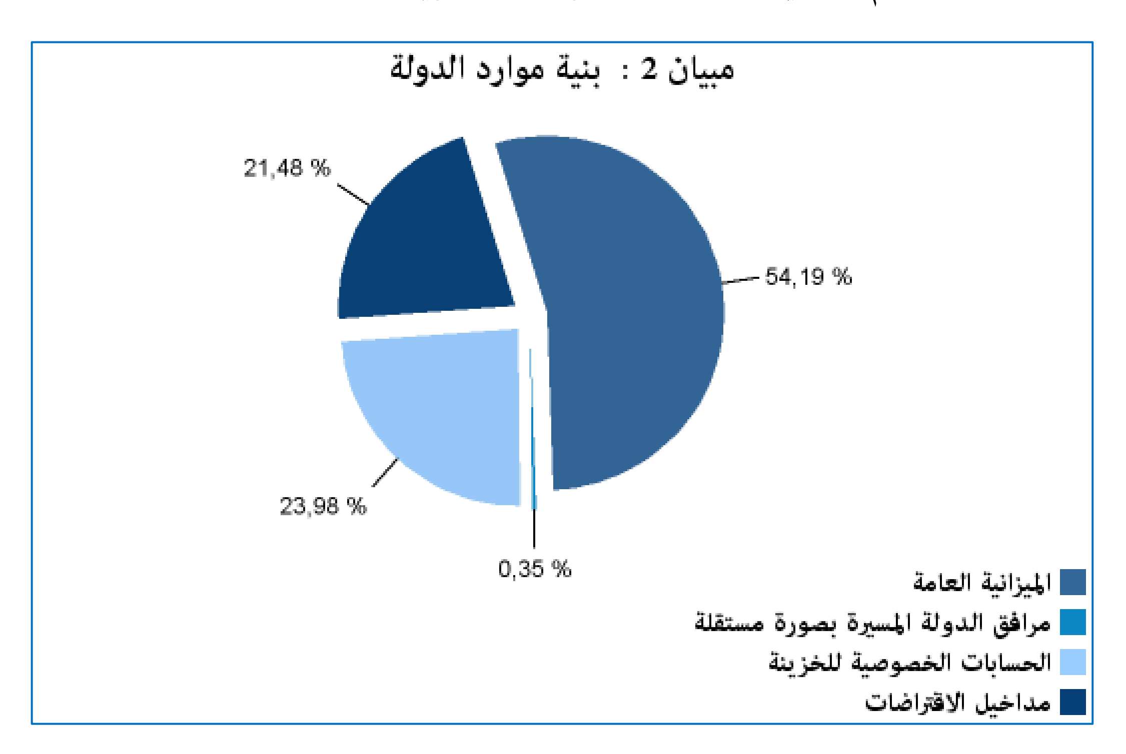
- 000 458 764 435 درهم للميزانية العامة (دون احتساب استهلاكات الدين العمومي المتوسط والطويل الأجل)؛
- 000 410 032 2 درهم لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة؛
- 000 458 101 138 درهم للحسابات الخصوصية للخزينة؛
- 000 853 399 62 درهم لاستهلاكات الدين العمومي المتوسط والطويل الاجل.



يقدر المبلـغ الإجمالـي للموارد بـ 000 394 552 574 درهـم برسم سنة 2024 مقابل 000 316 435 536 درهم برسم سنة 2023، أي بزيادة قدرها 7,11 %.

وتتوزع هذه الموارد على النحو التالي:

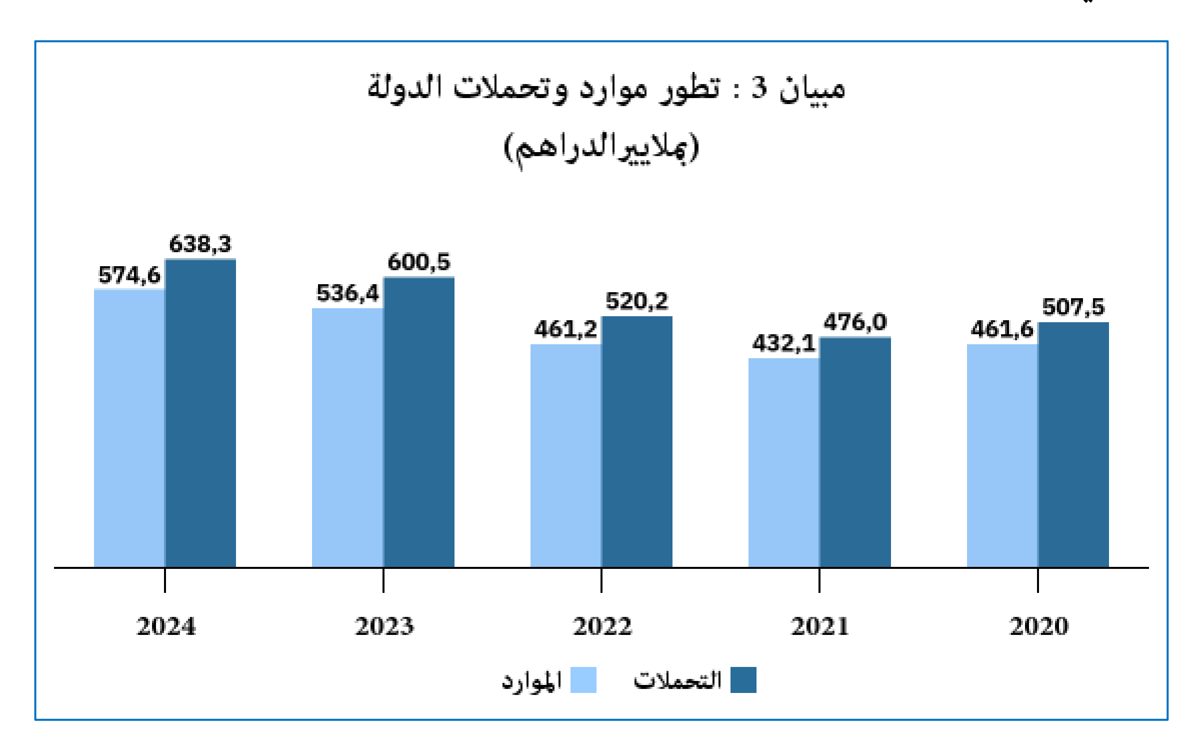
- 000 574 324 311 درهم للميزانية العامة (دون احتساب حصيلة الاقتراضات المتوسطة والطويلة الأجل) ؛
- 000 410 032 2 درهم لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة؛
- 000 410 785 137 درهـم للحسابات الخصوصية للخزينة؛
- 000 000 410 123 درهم لمداخيل الاقتراضات المتوسطة والطويلة الأجل.



ويتبين من خلال هذه الأرقام ما يلي:

- يقدر رصيد الميزانية العامة (دون احتساب حصيلة الاقتراضات واستهلاكات الدين العمومي المتوسط والطويل الأجل) بـ000 932 755 124- درهم مقابل 000 735 825 114- درهم برسم سنة 2023؛
- تصل حاجيات التمويل المتبقية لمشروع قانون المالية لسنة 2024 لما يناهز 000 785 745 63 درهم مقابل 000 447 037 64 درهم برسم سنة 2023، أي بانخفاض قدره 0,46 %.

يوضح المبيان التالي تطور الموارد والتحملات على مدى خمس سنوات :



وتتوزع الموارد والتحملات لجدول التوازن لمشروع قانون المالية لسنة 2024 كما يلي:

.2.II النفقـات

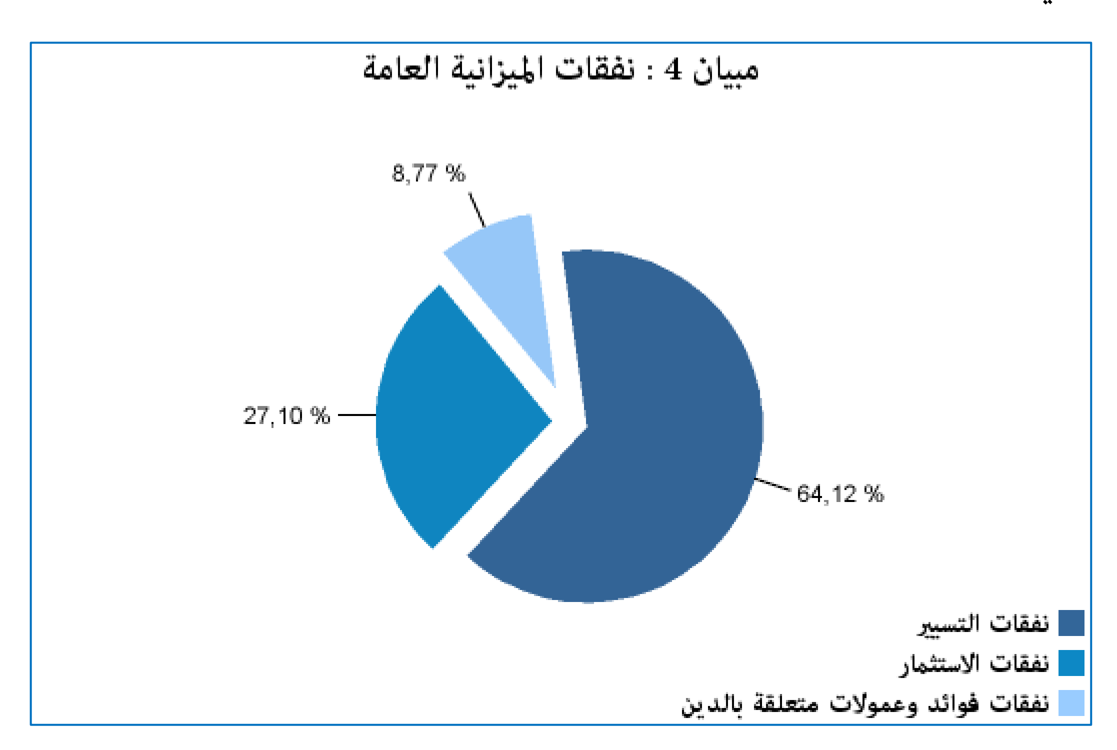
.1.2.II نفقات الميزانية العامة (دون احتساب استهلاكات الدين العمومي المتوسط والطويل الأجل)

تتوزع نفقات الميزانية العامة، كما يلي :

(بالدرهم)

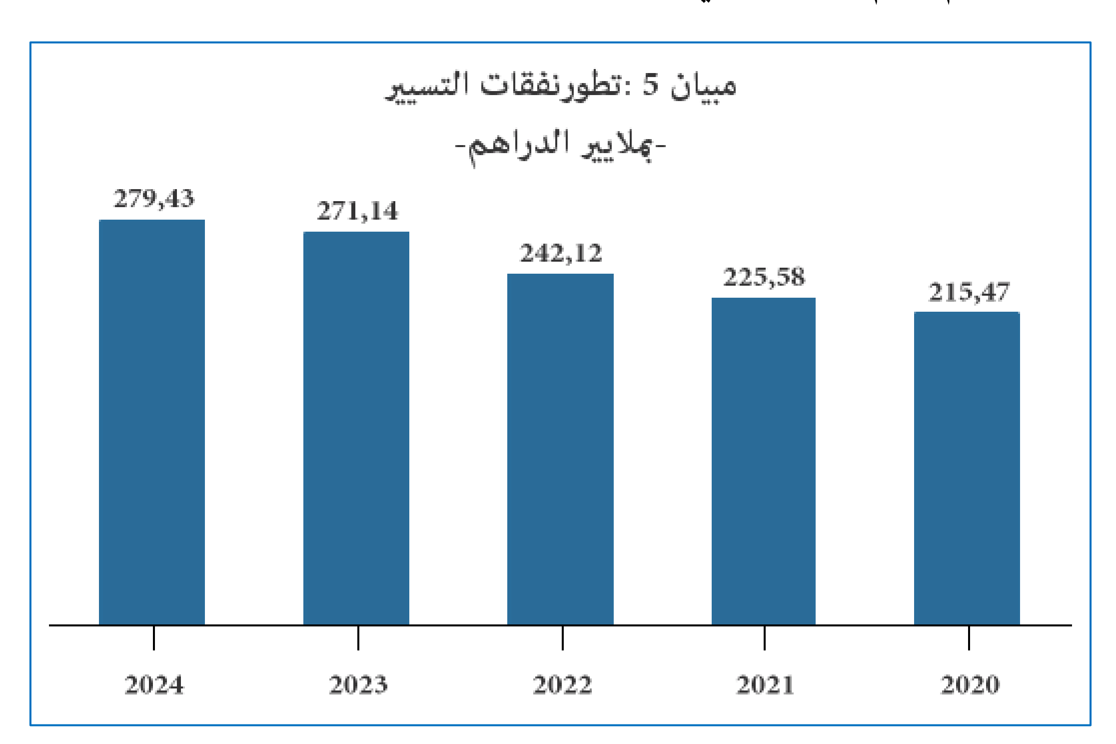
نفقات التسيير	279 426 731 000
نفقات الاستثمار	118 108 347 000
نفقات فوائد وعمولات متعلقة بالدين العمومي	38 229 380 000
المجموع	**435 764 458 000**

يوضح المبيان التالي بنية نفقات الميزانية العامة:

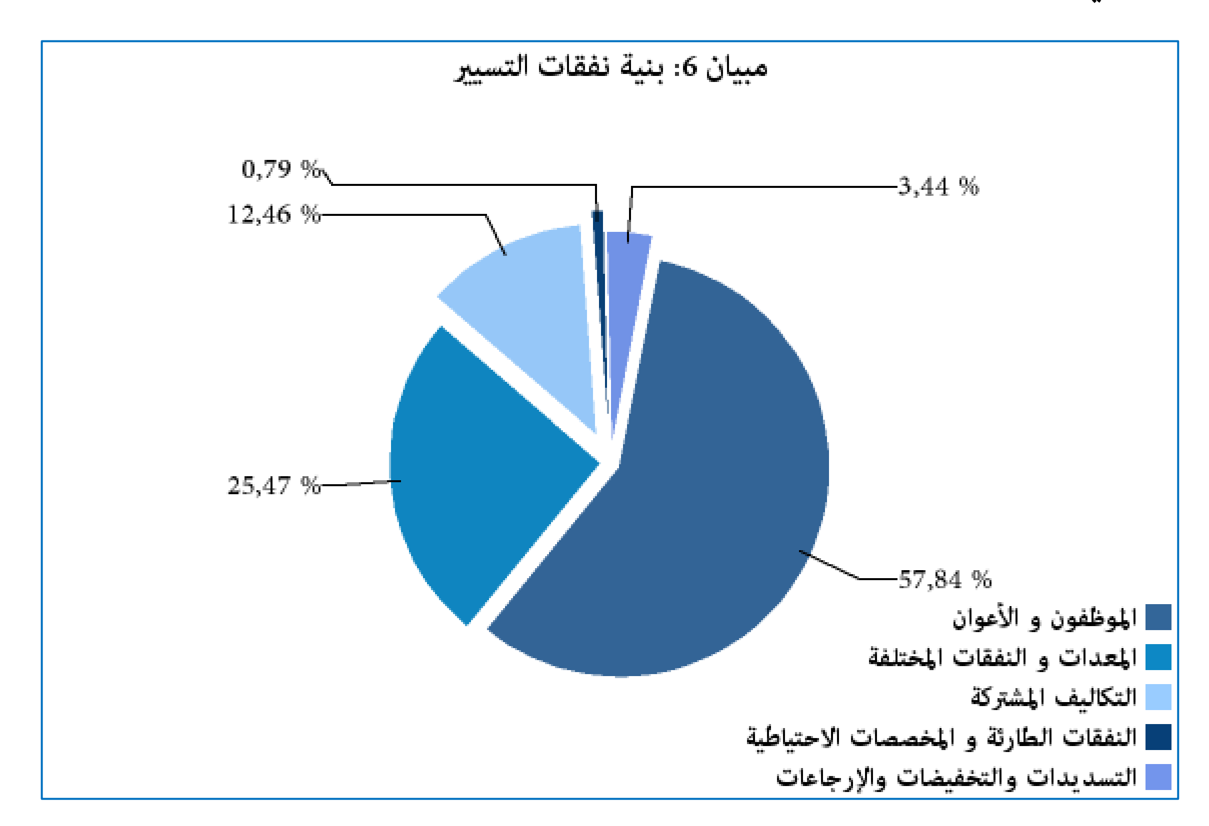


.1.1.2.II نفقات التسيير

تبلغ الاعتمادات المفتوحة برسم نفقات التسيير لسنة 2024 ما مجموعه 000 731 426 279 درهم مقابل 000 576 139 271 درهم برسم سنة 2023 أي بزيادة قدرها 3,06 %.

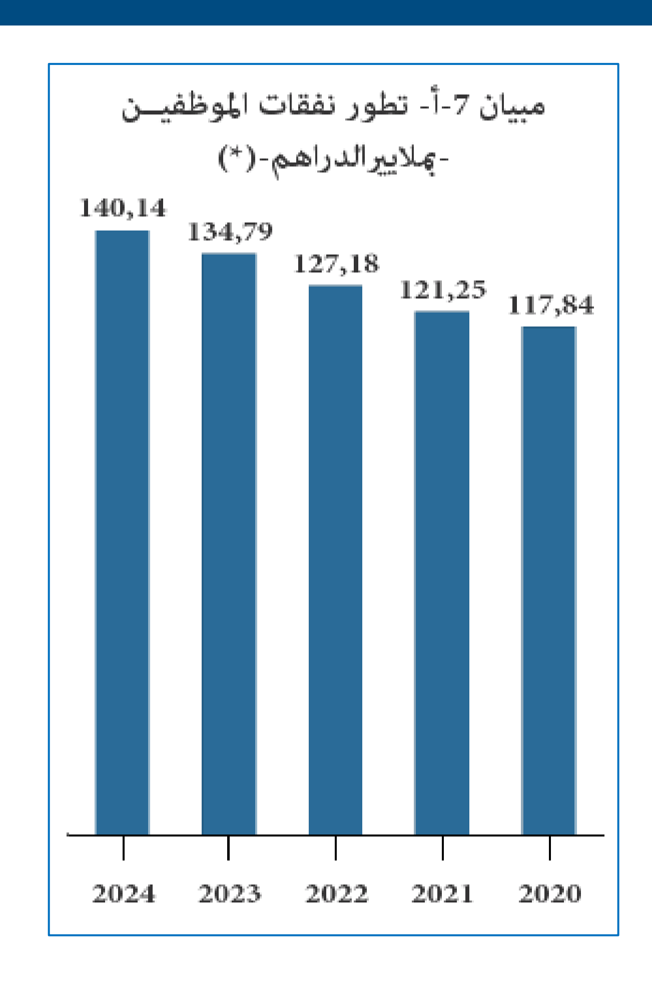


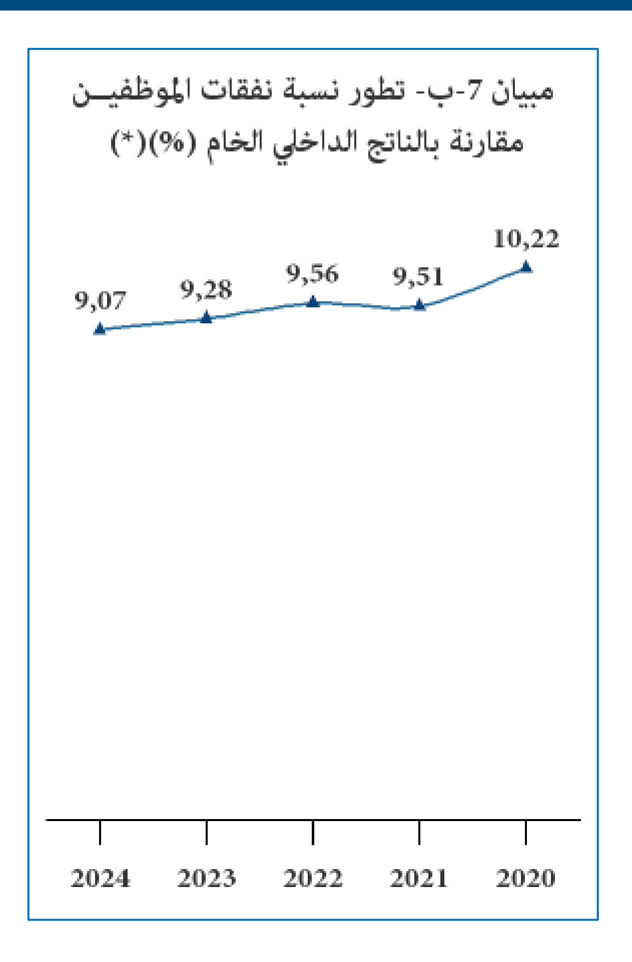
يوضح المبيان التالي مكونات نفقات التسيير:



◄ **نفقات الموظفيــن:**

تبلغ نفقات الموظفين برسم سنة 2024، ما يناهز 000 345 623 161 درهم (بما فيها مبلغ 21,49 مليار درهم برسم مساهمات الدولة في إطار أنظمة الاحتياط الاجتماعي والتقاعد) مقابل 000 296 794 155 درهم برسم سنة 2023 أي بزيادة قدرها 3,74 %.



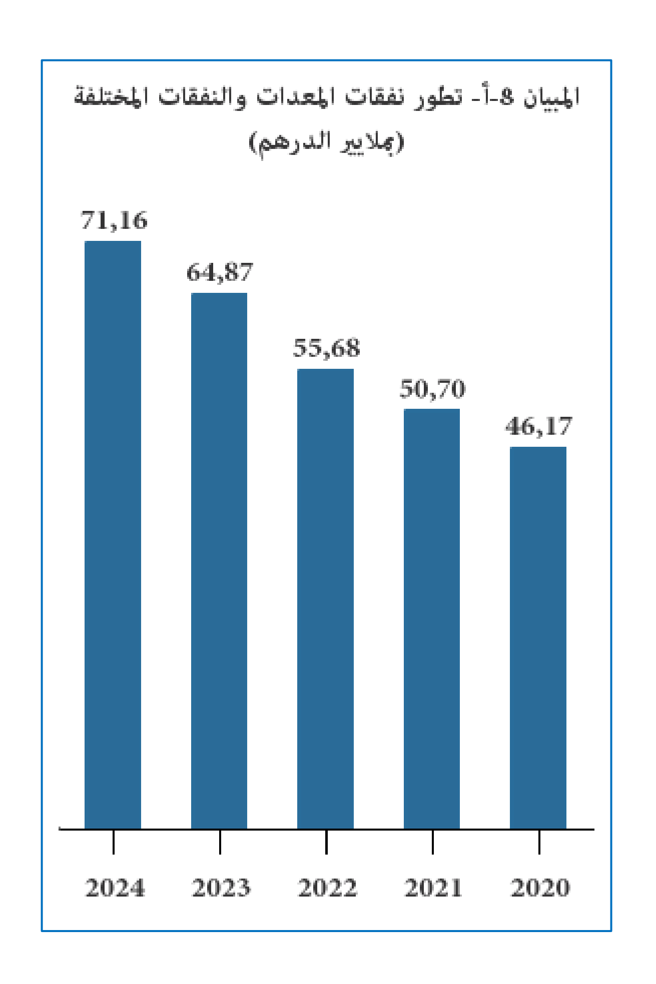


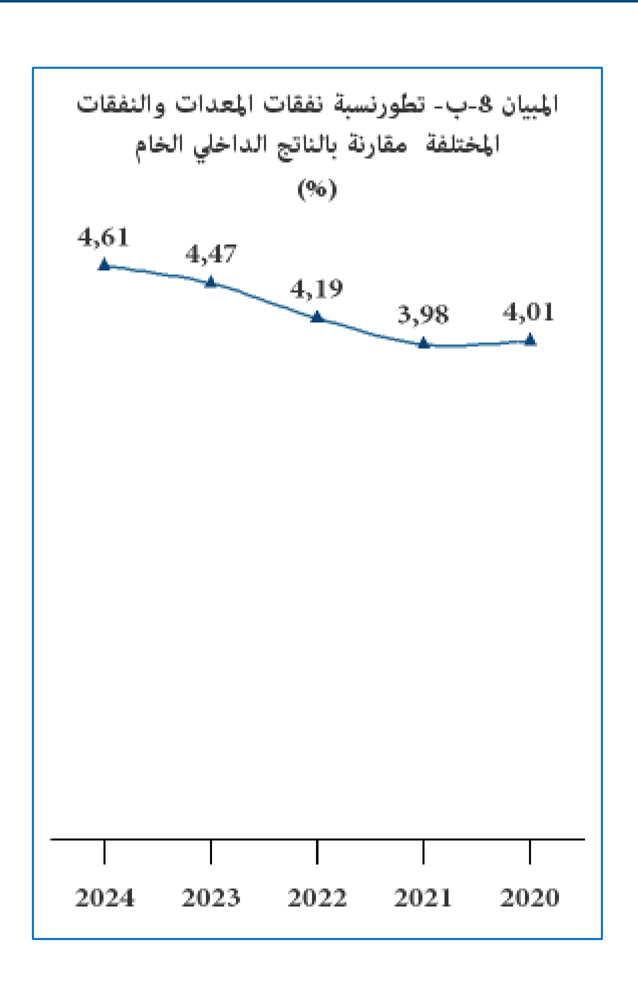
(*) دون احتساب مساهمات الدولة في إطار أنظمة الاحتياط الاجتماعي والتقاعد والتي بلغت ما يناهز 21,01 مليار درهم و 21,49 مليار درهم برسم سنتي 2023 و2024 على التوالي.

ملحوظة: باحتساب مساهمات الدولة في إطار أنظمة الاحتياط الاجتماعي والتقاعد، ستبلغ نسبة نفقات الموظفين مقارنة بالناتج الداخلي الخام ما يناهز 10,73 % و10,46 % برسم سنتي 2023 و2024 على التوالي.

◄ نفقات المعدات والنفقات المختلفة:

تصل الاعتمادات المفتوحة برسم نفقات المعدات والنفقات المختلفة إلى 000 286 158 71 درهم سنة 2024 مقابل000 867 866 64 درهم برسم سنة 2023 أي بزيادة قدرها 9,70 %.

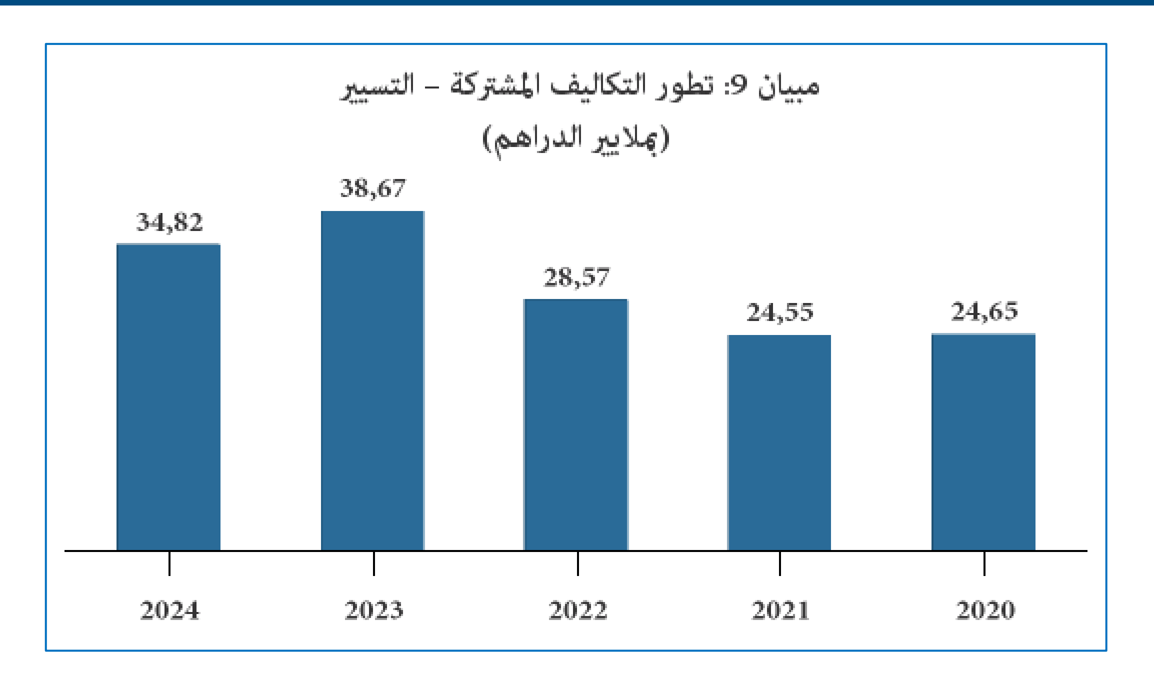




◄ **التكاليف المشتركة – التسيير:**

تبلغ الاعتمادات المخصصة للتكاليف المشتركة-التسيير- برسم سنة 2024 ما قدره 000 000 820 34 درهم مقابل 000 400 674 38 درهم برسم سنة 2023، أي بانخفاض قدره 000 400 854 3 درهم أي 9,97 %.

وتخصص هذه الاعتمادات أساسا لتغطية تحملات المقاصة وبعض النفقات المرتبطة بأنظمة التقاعد والاحتياط الاجتماعي والإعانات والايرادات والمعاشات المختلفة وكذا المساهمة في تمويل ورش تعميم الحماية الاجتماعية.



◄ **النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية:**

بلغت الاعتمادات المفتوحة و المتعلقة بهذا الفصل برسم سنة 2024 ما مجموعه 000 000 200 2 درهم.

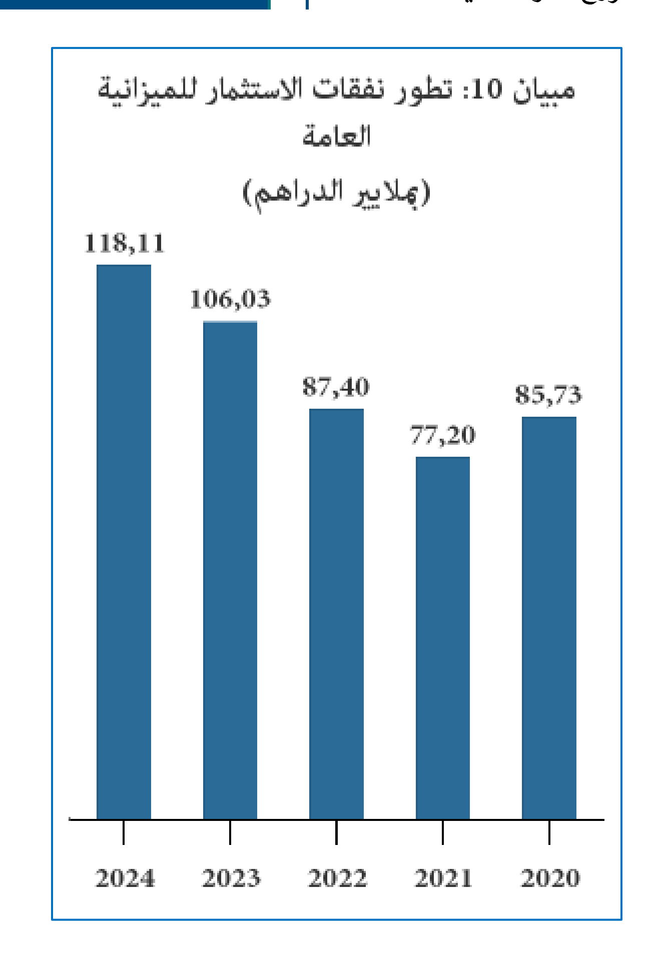
وتغطي هذه الاعتمادات أساسا النفقات الاستثنائية والنفقات الطارئة خلال السنة.

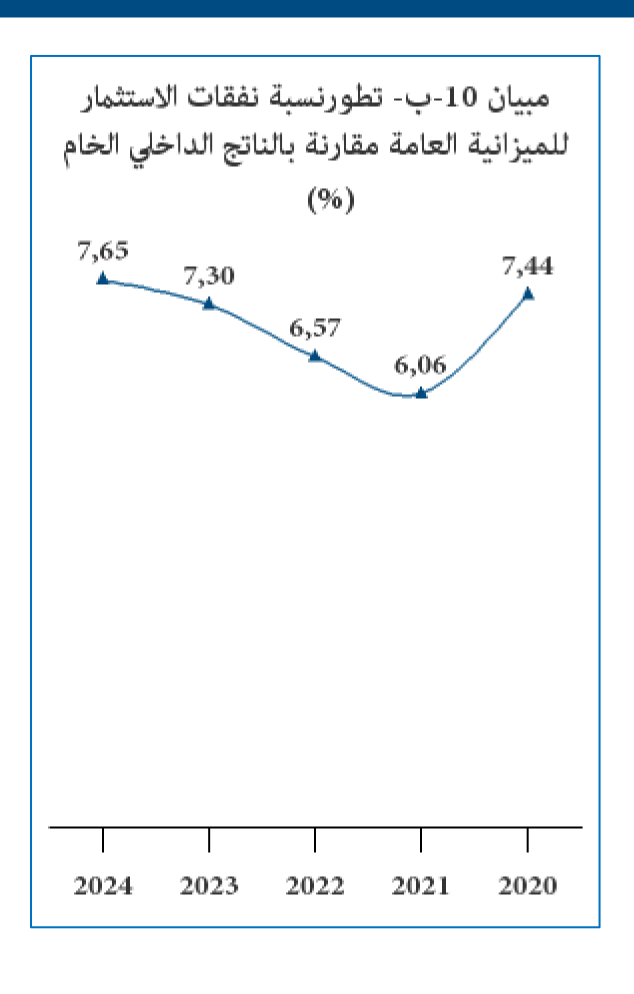
◄ **النفقات المتعلقة بالتسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية:**

بلغت الاعتمادات المفتوحة برسم سنة 2024 والمتعلقة بالتسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية ما يناهز 000 100 625 9 درهم.

.2.1.2.II نفقات الاستثمار

تبلغ اعتمادات الأداء المفتوحة، برسم سنة 2024، والمتعلقة بنفقات الاستثمار 118,11 مليار درهم مقابل 106,03 مليار درهم بالنسبة لسنة 2023، أي بزيادة قدرها 11,39 %.





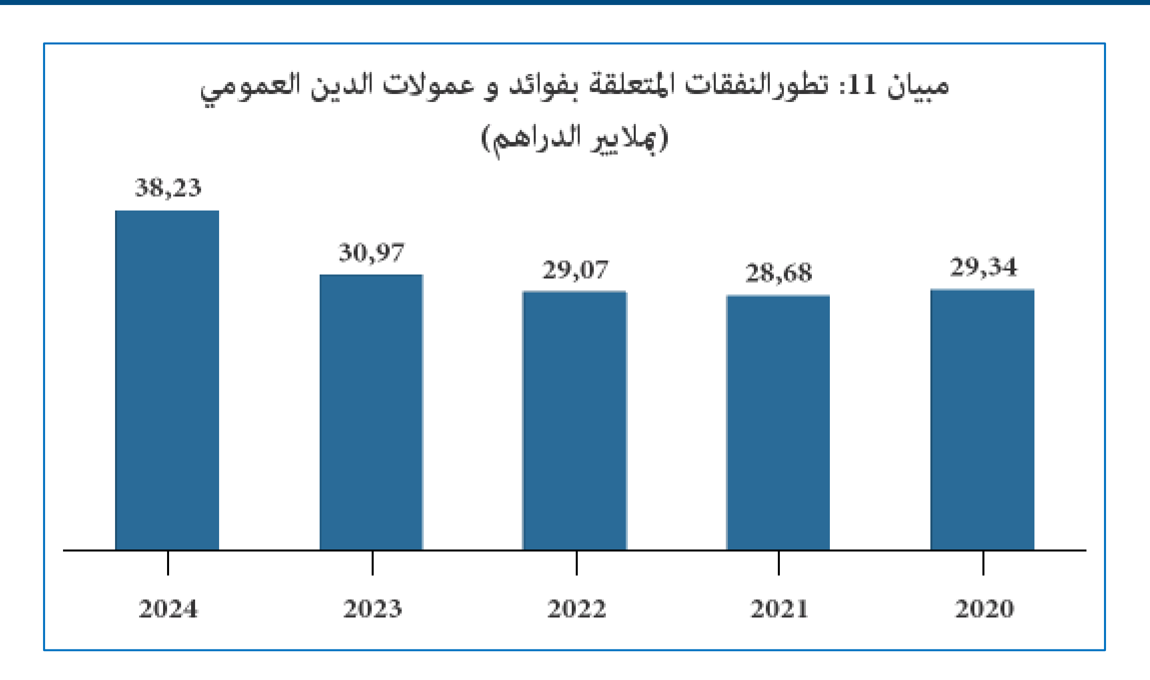
وتضاف إلى هذه الاعتمادات:

- اعتمادات الالتزام للسنة المالية 2024 والسنوات التي تليها و يبلغ حجمها 74,26 مليار درهم؛
- الاعتمادات المرحلة التي تتكون من الاعتمادات الملتزم بها في إطار قانـون المالية لسنة 2023، والتي لم يصدر إلى غاية 31 دجنبر 2023 الأمر بأدائها والتي تقدر بـ 12 مليار درهم.

وبهذا يصل مجموع الاعتمادات المرصدة لفائدة الإدارات والمتعلقة بنفقات الاستثمـار إلى 204,36 مليار درهم.

.3.1.2.II النفقات المتعلقة بفوائد و عمولات الدين العمومي

تبلغ الاعتمادات المسجلة برسم سنة 2024 والمرتبطة بفوائد وعمولات الدين العمومي ما يناهز 000 380 229 38 درهم مقابل 000 549 966 30 درهم برسم سنة 2023.



- **الديـن الخارجـي**

تبلغ التحملات الخاصة بالدين الخارجي المتعلقة بالفوائد والعمولات ما يناهز 000 166 254 10 درهم سنة 2024.

- **الديـن الداخلـي**

تصل التحملات الخاصة بالدين الداخلي المتعلقة بالفوائد والعمولات إلى 000 214 975 27 درهم سنة 2024.

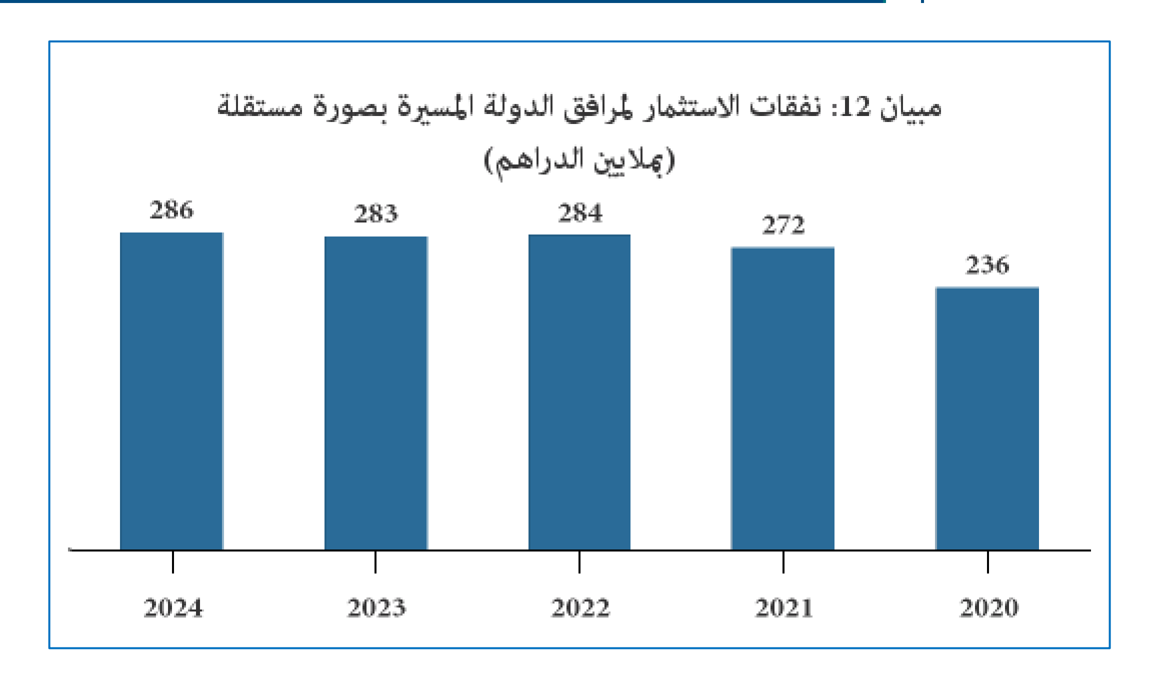
.2.2.II نفقات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة

تبلغ النفقات المتوقعة لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم سنة 2024 ما مجموعه 000 410 032 2 درهم.

وتتوزع نفقات هذه المرافق كما يلي:

(بالدرهم)

نفقات الاستغلال	1 746 102 000
نفقات الاستثمار	286 308 000
المجموع	**2 032 410 000**



.3.2.II نفقات الحسابات الخصوصية للخزينة

يبين الجدول التالي التوقعات المتعلقة بنفقات الحسابات الخصوصية للخزينة لسنة 2024 وتطورها مقارنة مع سنة 2023 :

(بالدرهم)

الحسابات	سقف التحملات برسم قانون المالية لسنة 2023	سقف التحملات برسم مشروع قانون المالية لسنة 2024	التغيرات %
1- الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	99 053 286 000	126 491 832 000	27,70
2- حسابات الانخراط في الهيئات الدولية	1 932 833 000	809 126 000	-58,14
3- حسابات العمليات النقدية	-	-	-
4- حسابات التمويل	-	-	-
5- حسابات النفقات من المخصصات	10 800 500 000	10 800 500 000	-
المجموع	**111 786 619 000**	**138 101 458 000**	**23,54**

.4.2.II النفقات المتعلقة باستهلاكات الدين العمومي المتوسط والطويل الأجل

تبلغ الاعتمادات المسجلة برسم استهلاكات الدين العمومي لسنة 2024 ما قدره 000 853 399 62 درهم مقابل 000 012 253 78 درهم برسم سنة 2023.

وتتوزع هذه الاعتمادات كالتالي:

- 000 753 868 18 درهم برسم الدين الخارجي؛
- 000 100 531 43 درهم برسم الدين الداخلي.

II.3. المـــوارد

II.3.1. موارد الميزانية العامة (دون احتساب حصيلة الاقتراضات المتوسطة والطويلة الأجل)

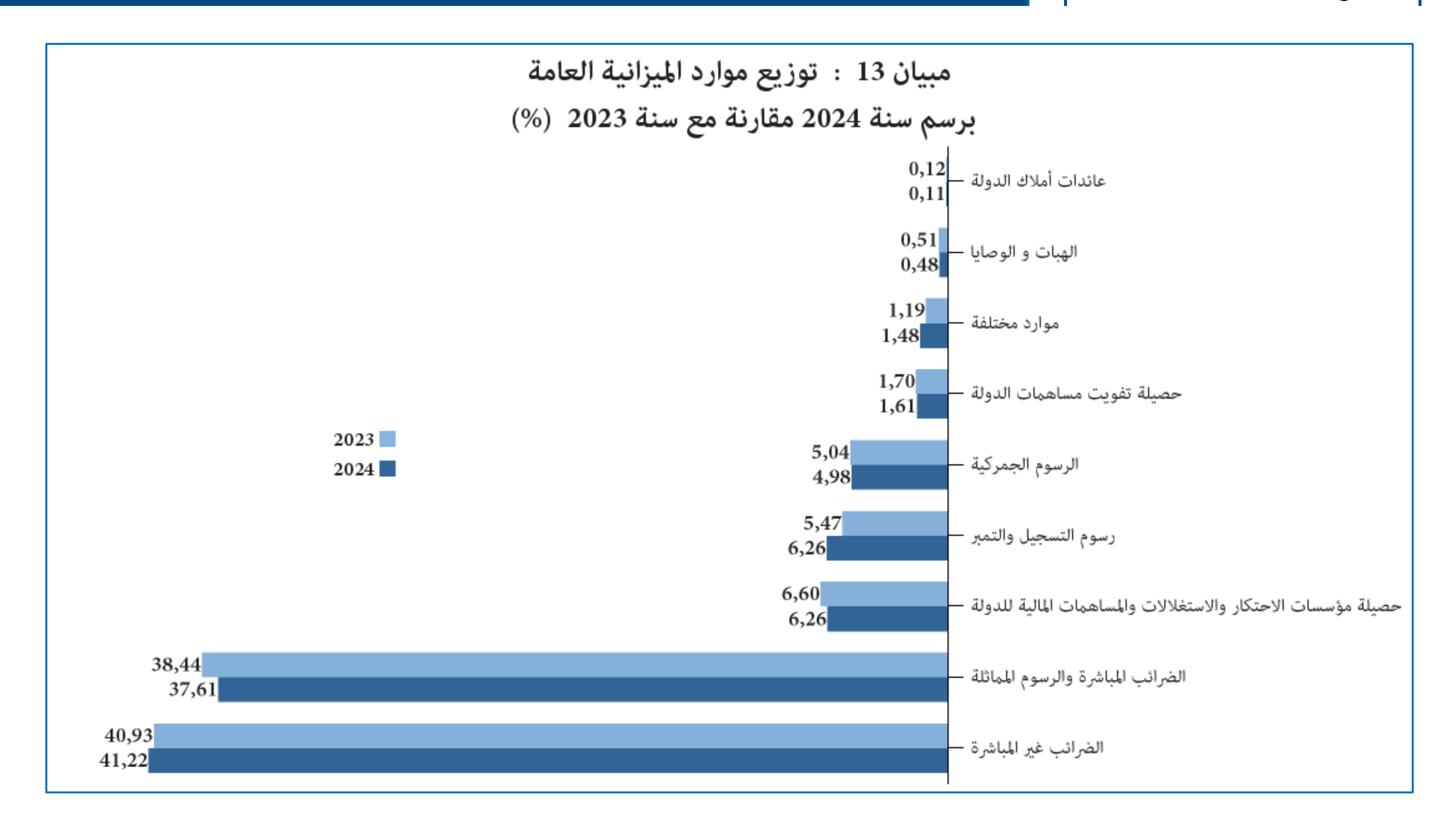
يبلغ مجموع الموارد العادية للميزانية العامة برسم سنة 2024 ما قدره 000 574 324 311 درهم، مقابل 000 508 719 294 درهم لسنة 2023 أي بزيادة قدرها 5,63 %.

يلخص الجدول التالي تطور الموارد العادية للميزانية العامة حسب الأصناف:

(بالدرهـــم)

بيان الموارد	قانون المالية لسنة 2023 (1)	مشروع قانون المالية لسنة 2024 (2)	التغيرات ب % (2-1)/1
1 الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة	113 295 829 000	117 075 918 000	3,34
2 الضرائب غير المباشرة	120 620 920 000	128 312 541 000	6,38
3 الرسوم الجمركية	14 849 849 000	15 512 062 000	4,46
4 رسوم التسجيل والتمبر	16 132 646 000	19 495 160 000	20,84
5 عائدات أملاك الدولة	354 500 000	354 500 000	0
6 حصيلة مؤسسات الاحتكار والاستغلالات والمساهمات المالية للدولة	19 463 940 000	19 480 000 000	0,08
7 الهبات و الوصايا	1 500 000 000	1 500 000 000	0
8 حصيلة تفويت مساهمات الدولة	5 000 000 000	5 000 000 000	0
9 موارد مختلفة	3 501 824 000	4 594 393 000	31,20
المجموع	294 719 508 000	311 324 574 000	5,63

بهذا تحتل الضرائب غير المباشرة المرتبة الاولى في موارد ميزانية الدولة (41,22 %)، تليها الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة (37,61 %)، ثم عائدات مؤسسات الاحتكار (6,26 %)، ثم رسوم التسجيل والتمبر (6,26 %)، ثم الرسوم الجمركية (4,98 %)، وحصيلة تفويت مساهمات الدولة (1,61 %)، والموارد المختلفة (1,48 %)، والهبات والوصايا (0,48 %)، ثم عائدات أملاك الدولة (0,11 %). كما يتضح ذلك من خلال المبيان التالي:



.1.1.3.II الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة

- تبلغ حصيلة الضريبة على الدخل، ما قدره 000 550 881 52 درهم مقابل 000 719 068 48 درهم برسم سنة 2023، أي بزيادة قدرها 10,01 %؛
- تبلغ حصيلة الضريبة على الشركات، ما قدره 000 656 067 61 درهم مقابل 000 795 544 61 درهم برسم سنة 2023، أي بانخفاض قدره 0,78 %.

.2.1.3.II الضرائب غير المباشرة

ستعرف العناصر الرئيسية لهذه الضرائب التطورات التالية:

- وتبلغ حصيلة الضريبة على القيمة المضافة في الداخل التي تقوم بتحصيلها المديرية العامة للضرائب ما قدره 000 049 431 37 درهم مقابل 000 913 503 33 درهم برسم سنة 2023 أي بزيادة قدرها 11,72 %؛
- تبلغ حصيلة الضريبة على القيمة المضافة التي تقوم بتحصيلها إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة (في الداخل وفي الاستيراد) ما مجموعه 000 400 516 57 درهم مقابل 000 785 248 54 درهم برسم سنة 2023، أي بزيادة قدرها 6,02 % ؛
- تبلغ حصيلة الرسم على المنتجات الطاقية ما قدره 000 023 737 16 درهم برسم سنة 2024 مقابل 000 162 857 16 درهم برسم سنة 2023، بانخفاض قدره 0,71 %؛
- تبلغ حصيلة الضرائب على التبغ المصنع ما قدره 000 020 500 12 درهم مقابل 000 020 500 12 درهم برسم سنة 2023.

II.3.1.3. الرســوم الجمركيــة

- تبلغ موارد رسوم الاستيراد ما قدره 000 862 511 15 درهم مقابل 000 649 849 14 درهم برسم سنة 2023 أي بزيادة قدرها 4,46 %.

II.4.1.3. رســوم التسجيــل والتمبــر

ستعرف أهم عناصر هذه الرسوم التطورات التالية:

- تبلغ حصيلة رسوم نقل الملكية ما قدره 000 090 126 11 درهم مقابل 000 107 800 8 درهم برسم سنة 2023، أي بزيادة قدرها 26,43 %؛
- تبلغ حصيلة الضريبة السنوية الخاصة على السيارات ما قدره 000 952 201 3 درهم مقابل 000 196 913 2 درهم برسم سنة 2023، أي بزيادة قدرها 9,91 %؛
- تبلغ حصيلة الرسوم المفروضة على عقود التأمينات ما قدره 000 269 438 1 درهم مقابل 000 917 227 1 درهم برسم سنة 2023، أي بزيادة قدرها 17,13 %؛
- تبلغ حصيلة التمبر على وثائق السيارات ما قدره 000 478 618 1 درهم مقابل 000 673 179 1 درهم برسم سنة 2023، أي بزيادة قدرها 37,20 %.

II.5.1.3. عائــدات أملاك الدولة

تبلغ حصيلة عائدات أملاك الدولة ما مجموعه 000 500 354 درهم بما فيها:

- حصيلة مداخيـل مبانـي أمـلاك الدولة : 000 000 300 درهم؛
- عائدات بيع المنقولات والحطام والمعدات الغير مستعملة : 000 000 47 درهم؛
- عائدات بيع مباني أملاك الدولة القروية : 000 000 5 درهم.

II.6.1.3. حصيلة مؤسسات الاحتكار والاستغلالات والمساهمات المالية للدولة

تتوزع أهم المداخيل المتوقعة في مجال الاحتكارات والاستغلالات على الشكل التالي:

- الأرباح الآتية من شركة " المجمع الشريف للفوسفاط ": 000 000 500 7 درهم؛
- الموارد الآتية من الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطي : 000 000 000 4 درهم ؛
- الموارد الآتية من بنك المغرب: 000 000 700 1 درهم؛
- الموارد الآتية من الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات: 000 000 100 درهم؛
- الأرباح الناتجة عن بريد المغرب: 000 000 100 درهم.

.7.1.3.II حصيلة تفويت مساهمات الدولة

تبلغ حصيلة تفويت مساهمات الدولة ما مجموعه 000 000 000 5 درهم برسم سنة 2024.

.8.1.3.II مــوارد مختلفة

تنتقل الموارد المختلفة من 000 824 501 3 درهم برسم سنة 2023 إلى 000 393 594 4 درهم برسم سنة 2024 أي بزيادة قدرها 31,20 %.

.2.3.II موارد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة

تبلغ الموارد المتوقعة لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم سنة 2024 ما مجموعه 000 410 032 2 درهم.

.3.3.II موارد الحسابات الخصوصية للخزينة

يبين الجدول التالي التوقعات المتعلقة بموارد الحسابات الخصوصية للخزينة لسنة 2024 وتطورها مقارنة مع سنة 2023:

(بالدرهم)

الحسابات	الموارد برسم قانون المالية لسنة 2023	الموارد برسم مشروع قانون المالية لسنة 2024	التغيرات %
1- الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	99 403 286 000	126 841 832 000	27,60
2- حسابات الانخراط في الهيئات الدولية	-	-	-
3- حسابات العمليات النقدية	100 000 000	100 000 000	-
4- حسابات التمويل	71 019 000	43 078 000	-39,34
5- حسابات النفقات من المخصصات	10 800 500 000	10 800 500 000	-
المجموع	**110 374 805 000**	**137 785 410 000**	**24,83**

.4.3.II موارد القــروض المتوسطة و الطويلة الأجل

ستصل موارد القروض المتوسطة والطويلة الأجل برسم سنة 2024 إلى 000 000 410 123 درهم مقابل 000 300 041 129 درهم برسم سنة 2023 أي بانخفاض قدره 4,36 %.

وتتوزع كما يلي:

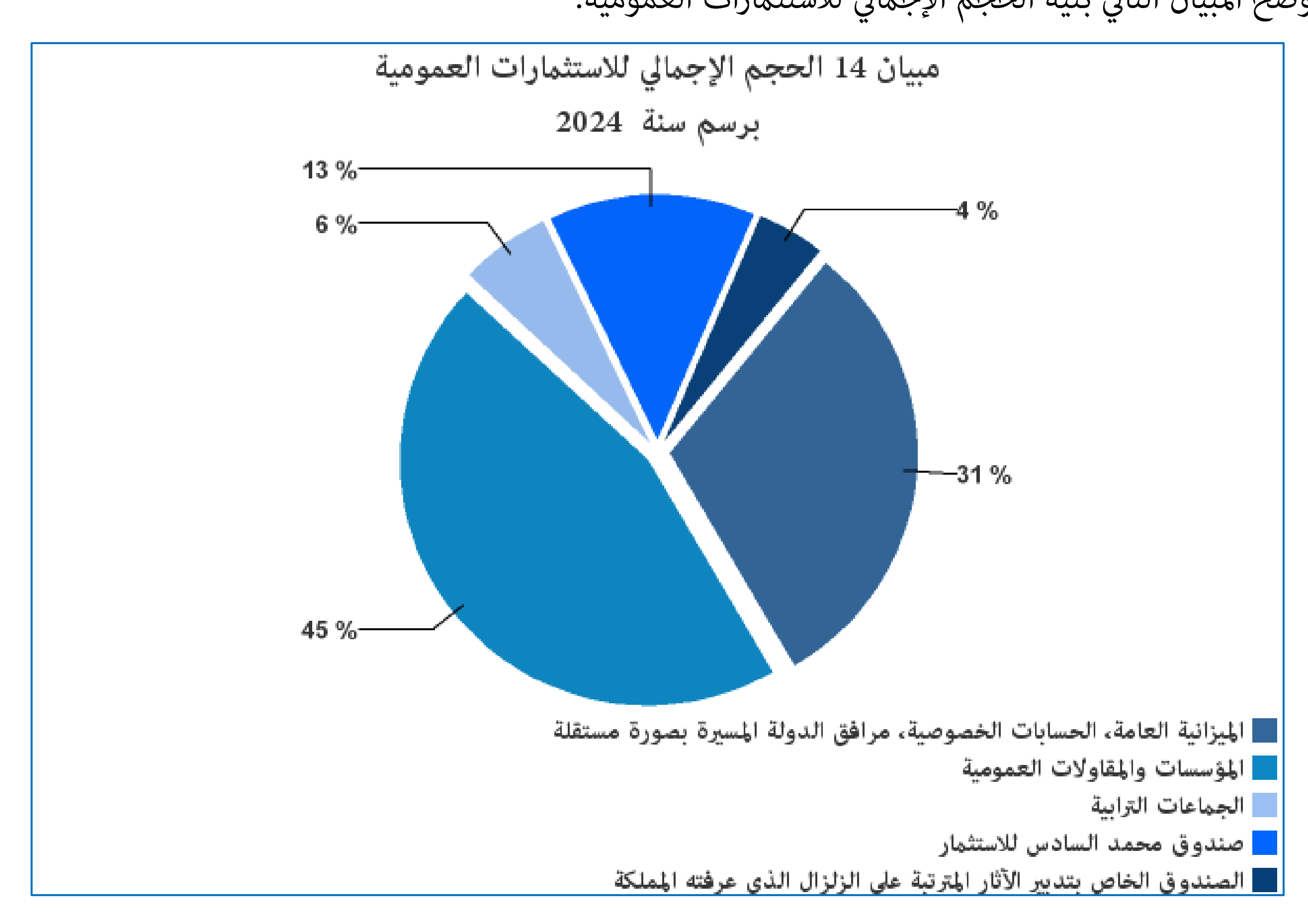
- ستنتقل الموارد المتأتية من الاقتراض الداخلي من 000 300 041 69 درهم برسم سنة 2023 إلى 000 000 410 53 درهم برسم سنة 2024، أي بانخفاض قدره 22,64 %؛
- ستنتقل الموارد المتأتية من الاقتراض الخارجي من 000 000 000 60 درهم برسم سنة 2023 إلى 000 000 000 70 درهم برسم سنة 2024، أي بزيادة قدرها 16,67 %.

4.II. الحجم الإجمالي للاستثمارات العمومية

بالنسبة لسنة 2024، من المرتقب أن يصل المجهود الاستثماري الإجمالي في القطاع العام إلى **335 مليار** درهم موزعة على النحو التالي :

- صندوق محمد السادس للاستثمار : **45 مليار درهم؛**
- الميزانية العامة والحسابات الخصوصية للخزينة ومصالح الدولة المسيرة بصورة مستقلة مع تحييد مبلغ التحويلات من الميزانية العامة إلى المؤسسات والمقاولات العمومية والحسابات الخصوصية للخزينة ومصالح الدولة المسيرة بصورة مستقلة : **103 مليار درهم ؛**
- المؤسسات والمقاولات العمومية: **152 مليار درهم ؛**
- الجماعات الترابية: **20 مليار درهم؛**
- الصندوق الخاص بتدبير الآثار المترتبة على الزلزال الذي عرفته المملكة المغربية : **15 مليار درهم.**

يوضح المبيان التالي بنية الحجم الإجمالي للاستثمارات العمومية:



- **الحسابات الخصوصية للخزينة**

تهم برامج الاستثمار الممولة في إطار الحسابات الخصوصية للخزينة أساسا تعزيز الشبكة الطرقية الوطنية ودعم البرامج الخاصة بقطاعات الفلاحة والمياه والغابات والقطاع السمعي البصري والسكن والعدل والثقافة والرياضة وكذا برامج اجتماعية وتربوية. ويبين التقرير حول الحسابات الخصوصية للخزينة المرفق لمشروع قانون المالية لسنة 2024 التفاصيل الخاصة بهذه البرامج.

- **مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة**

تصل الاعتمادات المخصصة لبرامج استثمار هذه المرافق إلى حوالي 286,31 مليون درهم. ويبين التقرير حول مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة المرفق لمشروع قانون المالية لسنة 2024 التفاصيل الخاصة بهذه البرامج.

- **الجماعات الترابية**

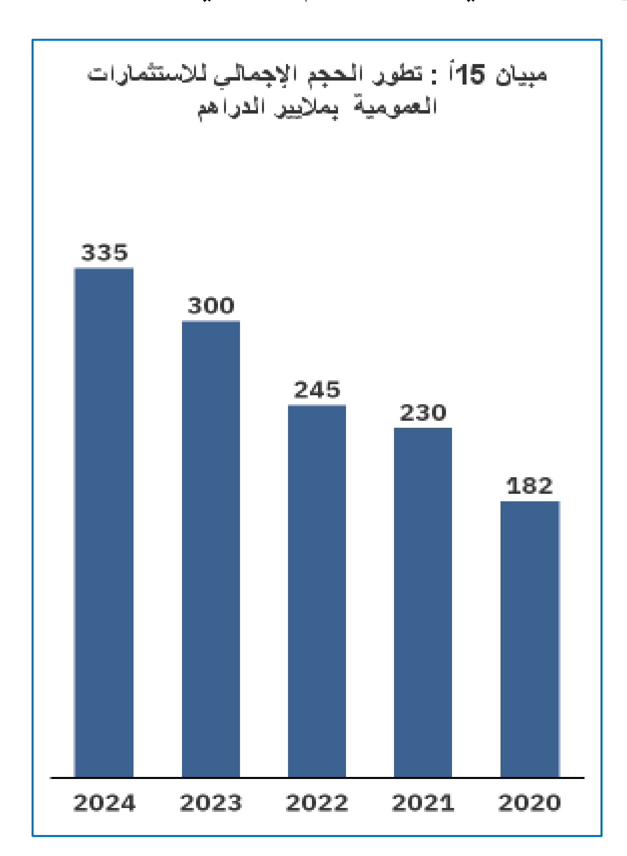
تخصص ميزانيات الاستثمار المرصدة للجماعات الترابية أساسا لتدعيم البنيات التحتية الرامية إلى تحسين ظروف عيش السكان. وسترتكز الجهود على توسيع وتقوية شبكة التطهير وبناء المنشآت الثقافية والرياضية والترفيهية والأسواق والبنايات العمومية وتهيئة الحدائق والمساحات الخضراء، وتصل الاعتمادات المخصصة إجمالا لهذه البرامج ما يقارب 20 مليار درهم تقريبا.

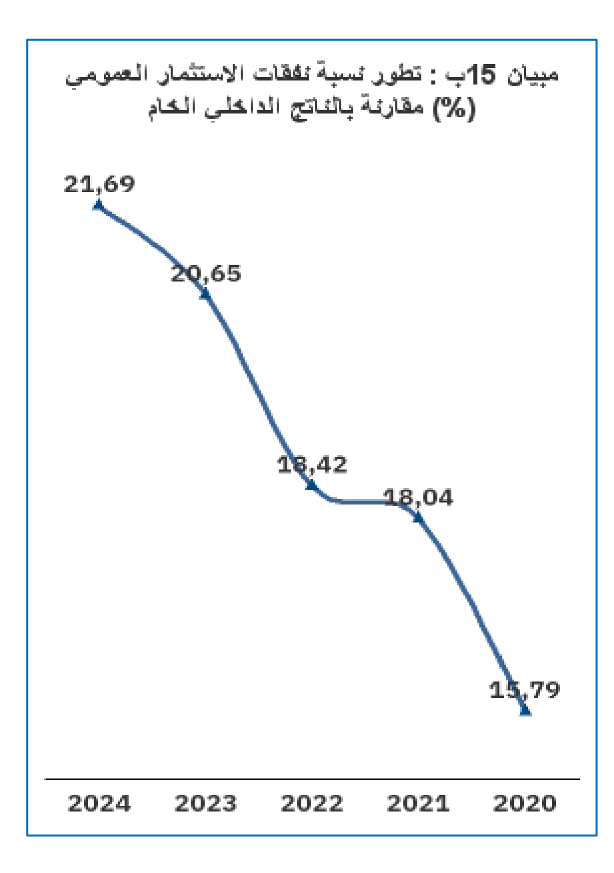
- **المؤسسات والمقاولات العمومية**

يصل المبلغ الإجمالي للبرامج الاستثمارية للمؤسسات والمقاولات العمومية برسم سنة 2024 إلى حوالي 152 مليار درهم، ويهم على الخصوص قطاعات الطاقة والاتصالات والسكنى والفلاحة والكهرباء والماء الصالح للشرب والفوسفاط ومشتقاته والطرق السيارة والنقل الجوي والبحري والسككي.

ويبين التقرير الخاص بالمقاولات والمؤسسات العمومية المرفق لمشروع قانون المالية لسنة 2024 تفاصيل هذه البرامج الاستثمارية.

يوضح المبيان التالي تطور الحجم الإجمالي للاستثمارات العمومية خلال السنوات الأخيرة:





الباب الثالث: برامج العمل

1.III. تنزيل برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز وتوطيد تدابير مواجهة التأثيرات الظرفية

على إثر الزلزال الأليم الذي ضرب منطقة الحوز، جندت السلطات العمومية، تنفيذا للتعليمات الملكية السامية، كافة الوسائل لتقديم الرعاية اللازمة للضحايا وتقديم المساعدة والدعم لفائدتهم، وذلك من خلال اعتماد مقاربة تهدف إلى تنسيق وتكامل جهود وتدخلات مختلف الأطراف، واعتماد مبادئ الفعالية والسرعة والشمولية.

وفي هذا الصدد، تم وضع برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز، بميزانية توقعية إجمالية تقدر بـ 120 مليار درهم على مدى 5 سنوات.

ويرتكز هذا البرنامج على دعامتين أساسيتين: إعادة بناء المساكن وإعادة تأهيل البنيات التحتية المتأثرة بالزلزال ووضع مخطط طموح ومندمج لتنمية أقاليم الأطلس الكبير.

كما اتخذت الحكومة، في مواجهة الصعوبات الظرفية والأزمات المتوالية، سلسلة من القرارات الاستباقية، تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية، بهدف التخفيف من تأثيرات التضخم والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين في مواجهة الإكراهات الظرفية والأزمات المتلاحقة، بغلاف مالي إضافي قدره 40 مليار درهم برسم سنة 2022، وأكثر من 10 مليار درهم برسم السنة المالية الجارية.

وفضلا على الإكراهات المرتبطة بالسياق الدولي، تشكل ندرة المياه، والتي تفاقمت حدتها مؤخرا بسبب توالي سنوات الجفاف، تحديا كبيرا لبلادنا. في هذا الصدد، حرصت الحكومة على تسريع تنفيذ البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027 من خلال الرفع، بموجب قانون المالية لسنة 2023، من الاعتمادات المالية الموجهة لقطاع الماء بـ 5 مليار درهم، وكذا من خلال فتح اعتمادات إضافية تبلغ 1,5 مليار درهم برسم نفس السنة المالية.

1.1.III. تدبير آثار زلزال الحوز

بعزيمة راسخة وحس تضامني متفرد، واجه المغرب آثار زلزال الحوز بروح التلاحم بين الأمة وجلالة الملك. هكذا، ومنذ وقوع هذه الكارثة، عبأت السلطات العمومية، وفقا للتوجيهات الملكية السامية، جميع الوسائل الممكنة لمواجهة آثار هذه الكارثة ودعم الساكنة المتضررة وتلبية حاجياتهم.

◄ **التدابير والبرامج التي أطلقها جلالة الملك والمنوط تنزيلها بالحكومة**

ترأس جلالة الملك يوم السبت 9 شتنبر 2023، جلسة عمل خصصت لبحث الوضع في أعقاب الزلزال المؤلم، الذي وقع يوم الجمعة 8 شتنبر. وقد همت هذه الإجراءات الاستعجالية التي شكلت موضوع تعليمات جلالة الملك وتتبعه الدائم منذ اللحظات الأولى التي أعقبت الزلزال، على الخصوص:

- تعزيز الوسائل وفرق البحث والإنقاذ من أجل تسريع عملية إنقاذ وإجلاء الجرحى؛



- تزويد المناطق المتضررة بالماء الشروب؛
- توزيع حصص غذائية وخيام وأغطية على المنكوبين؛
- الاستئناف السريع للخدمات العمومية؛
- التسخير المستعجل لوسائل بشرية ولوجستيكية جوية وبرية مهمة، وكذا وحدات تدخل متخصصة مكونة من فرق للبحث والإنقاذ ومستشفى طبي جراحي ميداني؛
- الإحداث الفوري للجنة بين وزارية مكلفة بوضع برنامج استعجالي لإعادة تأهيل وتقديم الدعم لإعادة بناء المنازل المدمرة على مستوى المناطق المتضررة في أقرب الآجال؛
- التكفل بالأشخاص في وضعية صعبة، خصوصا اليتامى والأشخاص في وضعية هشاشة وكافة الأشخاص بدون مأوى جراء الزلزال؛
- تشجيع الفاعلين الاقتصاديين بهدف الاستئناف الفوري للأنشطة على مستوى المناطق المتضررة؛
- فتح حساب خاص لدى الخزينة وبنك المغرب بهدف تلقي المساهمات التطوعية التضامنية للمواطنين والهيئات الخاصة والعمومية؛
- التعبئة الشاملة لمؤسسة محمد الخامس للتضامن، بجميع مكوناتها، من أجل تقديم الدعم ومواكبة المواطنين في المناطق المتضررة؛
- تشكيل احتياطات ومخزون للحاجيات الأولية (أدوية وخيام وأسرة ومواد غذائية،...) على مستوى كل جهة من المملكة من أجل مواجهة كل أشكال الكوارث.

وتحقيقا لهذه الغاية، وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية، تم إحداث حساب مرصد لأمور خصوصية يحمل إسم **"الصندوق الخاص بتدبير الآثار المترتبة على الزلزال الذي عرفته المملكة المغربية"** بموجب المرسوم رقم 2.23.811 بتاريخ 11 شتنبر 2023.

هكذا، سيمكن هذا الحساب من تلقي المساهمات التطوعية التضامنية للهيئات الخاصة والعمومية والمواطنين، وسيخصص بشكل أساسي لتحمل العمليات المرتبطة بتدبير آثار هذا الزلزال وذلك وفقا للتوجيهات الملكية السامية.

وامتدادا لتدبير هذه الأزمة، ترأس جلالة الملك، يوم 14 شتنبر 2023، اجتماع عمل خصص لتفعيل البرنامج الاستعجالي لإعادة إيواء المتضررين والتكفل بالفئات الأكثر تضررا من زلزال الحوز.

لهذا الغرض، تم توقيع اتفاقية بين الدولة والصندوق الوطني للتقاعد والتأمين التابع لصندوق الإيداع والتدبير، تهم التدبير المفوض للمساعدات المباشرة للدولة في إطار هذا البرنامج.

ويهم هذا البرنامج الذي تم إعداده من قبل اللجنة الوزارية التي تم تشكيلها بتعليمات ملكية سامية، نحو 60.000 مسكن انهارت كليا أو جزئيا على مستوى الستة أقاليم والعمالة المتضررة. وتتعلق التدابير الرئيسية بما يلي:

- تفعيل المبادرات الاستعجالية للإيواء المؤقت وخصوصا من خلال صيغ إيواء ملائمة في عين المكان وفي بنيات مقاومة للبرد وللاضطرابات الجوية، أو في فضاءات استقبال مهيأة وتتوفر على كل المرافق الضرورية؛
- منح مساعدة استعجالية بقيمة 30.000 درهم للأسر المعنية؛
- تقديم مساعدة مالية مباشرة بقيمة 140.000 درهم للمساكن التي انهارت بشكل تام، و80.000 درهم لتغطية أشغال إعادة تأهيل المساكن التي انهارت جزئيا، وذلك على أساس دفتر تحملات، وبإشراف تقني وهندسي بانسجام مع تراث المنطقة واحترام الخصائص المعمارية المتفردة؛
- إطلاق برنامج مدروس ومندمج وطموح من أجل إعادة بناء وتأهيل المناطق المتضررة بشكل عام، سواء على مستوى تعزيز البنيات التحتية أو الرفع من جودة الخدمات العمومية. وسيعبئ هذا البرنامج، ذو الأبعاد المتعددة، الوسائل المالية الخاصة للدولة والمؤسسات العمومية، وسيكون أيضا مفتوحا للمساهمات الواردة من الفاعلين الخواص والجمعويين، وكذا الدول الشقيقة والصديقة للمملكة؛
- التكفل الفوري بالأطفال اليتامى الذين فقدوا أسرهم وأضحوا بدون موارد. في هذا الصدد، أعطى جلالة الملك أوامره بإحصاء هؤلاء الأطفال ومنحهم صفة مكفولي الأمة. تبعا لذلك، صادق المجلس الوزاري الذي انعقد بتاريخ 19 أكتوبر 2023 على مشروع القانون رقم 50.23 بمنح صفة مكفولي الأمة للأطفال ضحايا "زلزال الحوز"، بالإضافة إلى مشروع المرسوم بتغيير المرسوم المتعلق بمكفولي الأمة، تنفيذا للتعليمات الملكية السامية، الرامية إلى تحسين وضعيتهم المادية والمعيشية.

وامتدادا للتوجيهات الملكية السامية التي أعطاها جلالته خلال اجتماعي 9 و14 شتنبر 2023، ترأس جلالة الملك، يوم 20 شتنبر 2023، جلسة عمل جديدة خصصت **لبرنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز**، بميزانية توقعية إجمالية تقدر بـ 120 مليار درهم، على مدى 5 سنوات.

ويغطي هذا البرنامج المندمج ومتعدد القطاعات الستة أقاليم والعمالة المتأثرة بالزلزال (مراكش والحوز وتارودانت وشيشاوة وأزيلال وورزازات)، ويستهدف ساكنة تبلغ 4,2 مليون نسمة.

ويتمحور هذا البرنامج حول أربعة مكونات أساسية، وهي:

- إعادة إيواء السكان المتضررين، من خلال إعادة بناء المساكن وإعادة تأهيل البنيات التحتية؛
- فك العزلة وتأهيل المجالات الترابية؛
- تسريع امتصاص العجز الاجتماعي، خاصة في المناطق الجبلية المتأثرة بالزلزال؛
- تشجيع الأنشطة الاقتصادية والشغل، وكذا تثمين المبادرات المحلية.

كما يتضمن هذا البرنامج، إحداث منصة كبرى للمخزون والاحتياطات الأولية (خيام وأغطية وأسرة وأدوية ومواد غذائية..)، على صعيد كل جهة، وذلك قصد التصدي بشكل فوري للكوارث الطبيعية.

هكذا، ووفقا للتعليمات الملكية السامية، ستحرص الحكومة على تنزيل هذا البرنامج، على مستوى كل من الأقاليم والعمالة المعنية، وملاءمته مع حاجيات الساكنة المحلية مع إيلاء الأهمية الضرورية للبعد البيئي والحرص على احترام التراث المتفرد وتقاليد وأنماط عيش كل جهة، مما يجعل من هذا البرنامج نموذجا للتنمية الترابية المندمجة والمتوازنة.

وسيتم تمويل هذا البرنامج الطموح انطلاقا من الاعتمادات المرصودة في الميزانية العامة، ومساهمات الجماعات الترابية والحساب المخصص لتدبير الآثار المترتبة على الزلزال، وكذا من خلال التعاون الدولي.

في هذا الصدد، وفي إطار مهام صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في مجال دعم إنجاز البرامج والمشاريع ذات النتائج المهيكلة من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أصدر جلالة الملك تعليماته السامية قصد مساهمة هذا الصندوق بمبلغ 2 مليار درهم لتمويل هذا البرنامج.

◄ **حكامة برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز**

تم إحداث وكالة تنمية الأطلس الكبير بموجب المرسوم بقانون رقم 2.23.870 الذي تم نشره بالجريدة الرسمية عدد 7236 بتاريخ 5 أكتوبر 2023، وذلك بهدف ضمان التنفيذ الفعال لكافة مكونات برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز. ولتحقيق هذه الغاية، سيعهد إلى الوكالة بالمهام الرئيسية التالية:

- إنجاز جميع مشاريع البرنامج، ولاسيما إعادة بناء وتأهيل المناطق المتضررة مع أخذ البعد البيئي بعين الاعتبار، وفي احترام تام للتراث المتفرد وتقاليد وأنماط عيش ساكنة المناطق المعنية وكذا لضوابط ومعايير البناء المقاوم للزلازل؛
- إنجاز مشاريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالمناطق المستهدفة بالبرنامج المذكور، مع العمل على تحقيق التقائية وانسجام المشاريع المدرجة بالبرنامج بتنسيق مع مختلف الإدارات والفاعلين المعنيين؛
- تتبع إنجاز البرنامج وإعداد حصيلة الإنجازات، ولاسيما مستوى تقدم إعداد المشاريع والالتزام بالنفقات ووضعيات الأداء؛
- تقييم أثر المشاريع المنجزة باستخدام مؤشرات قياس نجاعة الأداء.

كما يتضمن هذا المرسوم بقانون مقتضيات تنص على إبرام عقد برنامج بين الدولة والوكالة يحدد على الخصوص مكونات البرنامج وأهدافه وكيفيات تمويله وكذا الجدولة الزمنية لإنجازه والمحددة في خمس (5) سنوات.

2.1.III. مكافحة تضخم أسعار المواد الغذائية ومواصلة دعم القدرة الشرائية للمواطنين

1.2.1.III. تدابير دعم القدرة الشرائية

◄ **تدابير دعم استقرار الأسعار المحلية للمواد الأساسية الموجهة للاستهلاك**

من أجل تحقيق استقرار الأسعار المحلية للمواد الأساسية الموجهة للاستهلاك رغم تقلب أسعارها على الصعيد العالمي، واصلت الحكومة خلال سنة 2023، اتخاذ مجموعة من الإجراءات الهادفة إلى دعم القدرة الشرائية للمواطنين:

- **غاز البوتان:** بلغ الدعم المتوسط للقنينة من فئة 12 كيلوغرام حوالي 68 درهم خلال الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2023، مما يمثل انخفاضا بنسبة 31% مقارنة مع المستوى التاريخي الذي تم تسجيله خلال نفس الفترة من سنة 2022، ومجهودا إضافيا يقدر بـ 34% (3 مليارات درهم إضافية) مقارنة بنفس الفترة من سنة 2021. ونتيجة لذلك، شهدت تكلفة دعم غاز البوتان، خلال الفترة المذكورة، انخفاضا بنسبة 28% لتصل إلى ما يقارب 11,4 مليار درهم؛

- **السكر المكرر:** تم الرفع من الدعم الجزافي بنسبة 25% منذ 14 أبريل 2023، لينتقل من 2,85 إلى 3,57 درهم للكيلوغرام. وتأتي هذه الزيادة في أعقاب إعادة تقييم أسعار شراء محاصيل الزراعات السكرية، لتشجيع الفلاحين على إنعاش الإنتاج المحلي للسكر الأبيض، وذلك في إطار تحقيق الهدف الوطني الرئيسي الرامي إلى ضمان السيادة والأمن الغذائيين. وعليه فقد ارتفعت تكلفة دعم استهلاك السكر المكرر، خلال الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2023، إلى 2,66 مليار درهم، أي بزيادة 14% مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية؛

- **السكر الخام:** شهد متوسط الدعم الجزافي عند الاستيراد تطورا مهما على الرغم من رفع السعر المستهدف للواردات نتيجة لإعادة تقييم أسعار شراء محاصيل النباتات السكرية، حيث ارتفع متوسط الدعم المذكور، برسم الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2023، إلى 1.987 درهم للطن، بزيادة تجاوزت 37% مقارنة مع السنة الماضية. وبناءَ على ذلك، بلغت التكلفة الإضافية لاستيراد السكر الخام، خلال نفس الفترة، 1,22 مليار درهم، بارتفاع نسبته 54% مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية. ونتيجة لذلك، بلغت التكلفة الإجمالية المتعلقة بدعم السكر (الأبيض والخام) ما يقارب 3,88 مليار درهم برسم الفترة المذكورة، بزيادة نسبتها 24% بالمقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية؛

- **الدقيق الوطني للقمح اللين:** تواصل الحكومة دعم حصة الدقيق الوطني للقمح اللين المحددة في 6,26 مليون قنطار، بدعم أحادي يناهز 143,37 درهم للقنطار، وذلك بالتوازي مع الإجراءات المتخذة لتثمين الإنتاج المحلي (تغطية تكاليف التخزين والمستودعات) بما يقارب 880 مليون درهم خلال الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2023؛

- **القمح اللين:** نظرا لعجز الإنتاج المحلي من هذا المنتوج برسم الموسم الحالي، بسبب الجفاف واستمرار تجاوز سعر الاستيراد للسعر المستهدف، فقد استمرت الحكومة في منح دعم لاستيراد القمح اللين، بالإضافة إلى وقف استيفاء الرسوم الجمركية على الاستيراد خلال سنة 2023، وذلك لضمان تأمين السوق المحلي بهذا المنتوج وتثبيت سعر الخبز عند 1,20 درهم وكذا أسعار الدقيق.

ونتيجة لذلك، بلغت المنحة الجزافية عند الاستيراد متوسطًا قدره 62 درهم للقنطار، خلال الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2023، مسجلة بذلك انخفاضا بنسبة 63% مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية. وبذلك، تراجع دعم استيراد القمح اللين بنسبة 67% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2022. وبالتالي، بلغت التكلفة الإجمالية

المتعلقة بدعم القمح المستورد والدقيق الوطني من القمح اللين مبلغ 3,2 مليار درهم خلال نفس الفترة، أي بانخفاض 60% مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية.

- **تدابير دعم مهنيي النقل:** مع تجاوز متوسط أسعار الغازوال والبنزين، خلال الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2023، المستويات المسجلة ما قبل الجائحة، واصلت الحكومة تقديم الدعم الاستثنائي لقطاع النقل الطرقي، برسم سنة 2023، من أجل ضمان استقرار أسعار نقل الأشخاص والبضائع. وبلغت قيمة الدعم المخصص لهذا الغرض مليار درهم خلال هذه الفترة، أي بانخفاض 64% مقارنة بالسنة الماضية وذلك نظراَ لتراجع الأسعار العالمية للغازوال والبنزين بنسب تصل إلى 25% و18%، على التوالي، خلال نفس الفترة.

وعليه، شهدت تكلفة الدعم، بما في ذلك دعم النقل الطرقي، خلال الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2023، انخفاضًا يقارب 34% مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2022.

علاوة على ذلك، وفي إطار التقيد بالتوجهات الاستراتيجية لورش تعميم الحماية الاجتماعية الرامية إلى صرف الدعم الاجتماعي المباشر للفئات المحتاجة المستهدفة، فمن المقرر مواصلة رفع الدعم، تدريجيا، عن المواد المدعمة المتبقية.

وهكذا، وباعتماد مقاربة تدريجية، تم تخصيص مبلغ قدره 16,36 مليار درهم، في إطار مشروع قانون المالية برسم سنة 2024، لمواصلة دعم أسعار غاز البوتان والسكر والدقيق الوطني من القمح اللين.

ويقدم التقرير حول المقاصة، الذي يرافق مشروع قانون المالية لسنة 2024، معطيات مفصلة حول الأسواق الوطنية والدولية للمنتجات المدعمة، وتأثيراتها على تطور محددات الدعم، والوضعية الخاصة بنفقات المقاصة.

◄ **تدابير مواجهة التضخم المرتبط بأسعار الطاقة**

نظرا لتأثير الحرب في أوكرانيا على مدخلات الإنتاج الكهربائي (الفحم والفيول)، عرفت تكلفة إنتاج الكيلو وات ساعة ارتفاعا ملحوظا مما أثر بشكل مباشر على نتيجة الاستغلال للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب.

ومن هذا المنطلق، وبغية تفادي انعكاس ارتفاع تكلفة الكهرباء على ثمن البيع، خصصت الحكومة اعتمادات من الميزانية لفائدة هذا المكتب بلغت 5 ملايير درهم سنة 2022 و4 ملايير درهم سنة 2023.

III.1.2.2. برنامج التخفيف من أثر عجز التساقطات وتأثيرات الظرفية

تنفيذا للتعليمات الملكية السامية، تم توقيع اتفاقية-إطار في يونيو 2023 بين الحكومة ومهني القطاع الفلاحي تتعلق ببرنامج التخفيف من أثر عجز التساقطات وتأثيرات الظرفية. وقد تم إطلاق هذا البرنامج، بغلاف مالي يقدر بـ 10 ملايير درهم، من أجل التخفيف من آثار الجفاف والظرفية وإعادة التوازن لسلاسل الإنتاج.

يشمل هذا البرنامج ثلاثة محاور تتمثل في حماية الرصيد الحيواني وحماية الرصيد النباتي ودعم سلاسل الإنتاج، وكذا تعزيز قدرات تمويل القرض الفلاحي للمغرب.

وحسب هذه الاتفاقية، سيتم تخصيص مبلغ 5 ملايير درهم لحماية الرصيد الحيواني عن طريق دعم الشعير والأعلاف المستوردة المخصصة للماشية والدواجن، بالإضافة إلى مبلغ 4 ملايير درهم لحماية الرصيد النباتي ودعم سلاسل الإنتاج،

وذلك عبر دعم أسعار بعض المواد الأولية كالبذور والأسمدة، بغية خفض كلفة إنتاج مجموعة من الخضر والفواكه. كما سيتم رصد مبلغ مليار درهم لتعزيز القدرات المالية للقرض الفلاحي للمغرب من أجل دعم الفلاحين.

لتنزيل هذا البرنامج، وإلى غاية متم شهر شتنبر 2023، تم اتخاذ الإجراءات التالية:

◄ **المحور الأول: تغذية الماشية**

توزيع 1,57 مليون قنطار من الشعير و1,05 مليون قنطار من الأعلاف المركبة.

◄ **المحور الثاني: البذور والأسمدة**

- **الأسمدة:** بعد استكمال المراحل التحضيرية (إطلاق طلبات العروض ومنح التراخيص اللازمة،...) تم توزيع 100.000 قنطار من الأسمدة؛
- **البذور:** تم توقيع القرار المشترك بين وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات والوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية ونشره في الجريدة الرسمية عدد 7226 بتاريخ 31 غشت 2023، القاضي بإعطاء منحة اقتناء بذور الطماطم المستديرة وبذور البطاطس والبصل. هذا وقد تم الشروع في تلقي ودراسة طلبات الاستفادة من هذه المنحة.

◄ **المحور الثالث: تعزيز القدرات المالية للقرض الفلاحي للمغرب**

تمت الموافقة من طرف مجلس مراقبة القرض الفلاحي للمغرب، في شهر يوليو 2023، على القرار القاضي بتعزيز القدرات المالية الخاصة للقرض الفلاحي للمغرب بمبلغ 1,35 مليار درهم (بما فيه مليار درهم كمساهمة للدولة).

كما اتخذت الدولة مجموعة من التدابير الهادفة للتحكم في كلفة المنتجات الغذائية. وتتعلق هذه التدابير بما يلي:

- تعليق رسوم الاستيراد والضريبة على القيمة المضافة على استيراد الأبقار المحلية (بحصة 200.000) والأغنام (بدون حصة) مع إزالة الحد الأدنى لوزن الأبقار المستوردة والمخصصة للذبح، وذلك ابتداء من 30 يناير 2023 وحتى نهاية سنة 2023؛
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة على الأعلاف البسيطة المخصصة لتغذية الماشية (الشمندر والتبن والذرة وغيرها)؛
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة على منتجات الصحة النباتية ومواد التكاثر النباتي والحيواني وكافة المنتجات والمواد المستوردة الأخرى المخصصة حصرياً للاستخدام الزراعي؛
- الدعم المالي من خلال صندوق التنمية الفلاحية لاقتناء 120.000 رأس من الأبقار الحلوب ذات السلالة الأصيلة والمنتجة محليا على مستوى وحدات الحضانة إلى غاية متم 2026؛
- دعم تسويق بذور الحبوب المعتمدة للإنتاج الوطني والاستيراد (G3 وG4 وR1 وR2) وبذور التوليد بعد الإنتاج الثاني وكذا منحة التخزين برسم الموسم الفلاحي 2023-2024؛

- تحمل الدولة للرسوم الجمركية على الواردات المطبقة على الحليب المجفف خالي الدسم والزبدة؛
- إحداث منحة جزافية قدرها 500 درهم عن كل رأس من الأغنام المستوردة، وذلك في إطار عمليات التحضير لعيد الأضحى 2023، تم إرجاعها من طرف الدولة لفائدة مستوردي الأغنام خلال الفترة الممتدة من فاتح ماي إلى 5 يونيو 2023.

3.1.III. تدبير الموارد المائية: ورش في صلب أولويات الحكومة

وفقا للتوجيهات الملكية السامية الواردة في الخطاب الملكي الموجه إلى البرلمان بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية الحادية عشرة بتاريخ 14 أكتوبر 2022، وضعت الحكومة إشكالية تدبير الموارد المائية في صلب اهتماماتها.

وفي هذا الصدد، عملت الحكومة على مضاعفة الجهود لرفع التحديات الملحة والمستقبلية لهذه الإشكالية وذلك وفق مقاربة متعددة الأبعاد تعتمد أساسا على ترشيد استعمال الماء والتدبير الأمثل للطلب بالموازاة مع ما يتم إنجازه في مجال تعبئة الموارد المائية.

1.3.1.III. التدابير الاستعجالية لتأمين التزويد بالماء الشروب

في إطار تنزيل التدابير الاستعجالية لتأمين التزويد بالماء الشروب، عرفت سنتي 2022 و2023، مواصلة تنفيذ مختلف الإجراءات في المناطق المتضررة من العجز المائي بمبلغ إجمالي قدره 8,72 مليار درهم.

في هذا الإطار، تم خلال الفترة 2022-2023 مواصلة إنجاز مجموعة من المشاريع التي تهم أساسا:

- إنشاء قناة الربط على مستوى الضفة اليسرى لمحطة معالجة المياه في الناظور لنقل احتياجات التزويد بالماء الشروب (1,8 متر مكعب في الثانية) من أجل خفض كميات المياه الضائعة المقدرة بأكثر من 40% وضمان التزويد بالماء الشروب لمحور الناظور- الدريوش وزايو؛
- إنشاء وحدات مندمجة لتحلية المياه الأجاجة بصبيب إجمالي يقدر بـ 350 لتر في الثانية (150 لتر في الثانية بمدينة بركان، 100 لتر في الثانية بمدينة الدريوش و100 لتر في الثانية بمدينة الناظور)؛
- إنشاء قناة الربط على مستوى الضفة اليمنى (0,82 متر مكعب في الثانية) من أجل خفض كميات المياه الضائعة وضمان التزويد بالماء الشروب لمحور بركان؛
- تجديد 70 كلم من قناة المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب التي تزود مدينة وجدة انطلاقا من مشرع حمادي؛
- إنهاء الشطر الأول وإنجاز الشطر الثاني من مشروع تمديد الربط بالمياه الصالحة للشرب بين أبي رقراق وجنوب الدار البيضاء؛
- تأهيل شبكة الوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء بمراكش من أجل ضمان تغطية الاحتياجات الإجمالية لمدينة مراكش من الماء الشروب انطلاقا من قناة الربط المسيرة (2,5 متر مكعب في الثانية)؛

- إنجاز وتجهيز 3 أثقاب لتعزيز التزويد بالماء الشروب بتاوريرت (60 لتر في الثانية) وثقبين بمدينة العيون سيدي ملوك والمناطق القروية (40 لتر في الثانية)؛
- تجهيز 5 أثقاب على طول قناة الربط تاركا أومادي بصبيب 60 لتر في الثانية بكرسيف؛
- إنجاز وتجهيز أثقاب جديدة لتعزيز التزويد بالماء الشروب على مستوى 116 دوارا التي تعاني من العجز المائي على مستوى 12 جماعة بإقليم ورزازات؛
- تعزيز نظام التزويد بالماء الشروب على مستوى مدينة الرشيدية وسهل تافيلالت انطلاقا من سد حسن الداخل (300 لتر في الثانية)؛
- تزويد جماعة إكنيون بالماء الشروب انطلاقا من الموارد المائية لجماعة إميضر؛
- تحويل وتجهيز الأثقاب الإستكشافية على مستوى حوضي درعة ومعيدر؛
- تجهيز الأثقاب لتعزيز التزويد بالماء الشروب بوجدة على مستوى الفرشة المحلية بصبيب 150 لتر في الثانية؛
- مواصلة برنامج اقتناء واستغلال محطات معالجة مياه الشرب (لتحلية المياه ومعالجة المياه الأجاجة).

وفي ظل استمرار آثار الجفاف، تمت الموافقة من طرف لجنة قيادة البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي على برنامج استعجالي تكميلي جديد والذي سيتم تنفيذه ابتداء من سنة 2023. وتبلغ التكلفة الإجمالية للبرنامج المذكور 3,04 مليار درهم، منها 889 مليون درهم برسم سنة 2023 و1,64 مليار درهم برسم سنة 2024 و513 مليون درهم ما بعد سنة 2024.

III.1.3.2. مواصلة تنزيل البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027

في إطار تنزيل البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027، الذي تم توقيع الاتفاقية-الإطار لتنفيذه أمام جلالة الملك بتاريخ 13 يناير 2020، ووفقا للتوجيهات الملكية السامية، عقدت لجنة قيادة البرنامج عدة اجتماعات.

بناء على قرارات الاجتماع الرابع للجنة قيادة البرنامج، تم عقد عدة اجتماعات عمل بين جميع الشركاء المعنيين، خلال سنة 2023، خصصت بالأساس إلى وضع اللمسات الأخيرة على التعديلات التي سيعرفها البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027 والضرورية من أجل مواجهة آثار العجز المائي.

كذلك، وفي إطار الاهتمام والعناية السامية التي يوليها جلالة الملك لإشكالية الماء الاستراتيجية، ترأس جلالة الملك، يوم 9 ماي 2023، جلسة عمل خصصت لتتبع البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027. هذا، وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية الرامية إلى تسريع هذا البرنامج وتحيين محتواه، تم تخصيص استثمار إضافي مهم لهذا البرنامج، لترتفع ميزانيته الإجمالية من 115 إلى 143 مليار درهم.

بالإضافة إلى ذلك، وفي إطار برمجة الاعتمادات اللازمة لتنفيذ مختلف محاور البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027، سيتم رصد أزيد من 18 مليار درهم لهذا البرنامج برسم سنة 2024، أي بزيادة تناهز 5 ملايير درهم مقارنة باعتمادات سنة 2023.

وتتجلى أهم المنجزات المسجلة في إطار تنزيل محاور البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027، فيما يلي:

- **تطوير العرض**

- **السدود الكبرى:**

يتوفر المغرب حاليا على 153 سدا كبيرا بسعة إجمالية تزيد عن 19,9 مليار متر مكعب وكذا 141 سدا صغيرا، الشيء الذي يمكن بلادنا من تلبية الاحتياجات من مياه الشرب والمياه الصناعية والسياحية في ظروف جيدة وضمان الري على نطاق واسع ، فضلا عن الحماية من الفيضانات وإنتاج الطاقة الكهرومائية.

في هذا السياق، ستعرف سنة 2023 انتهاء أشغال بناء سد الساقية الحمراء بإقليم العيون وسد فاسك بإقليم كْلميم ومواصلة بناء 18 سدا كبيرا، ويتعلق الأمر بـ:

- سد مدز (صفرو) وسد كدية البرنة (سيدي قاسم) وسد غيس (الحسيمة)، ويتوقع إتمام أشغالها سنة 2024؛
- سد سيدي عبو (تاونات)، سد تارگا أومادي (گرسيف) وسد بني عزيمان (الدريوش)، ويتوقع إتمام أشغالها سنة 2025؛
- سد أيت زيات (الحوز) وسد بولعوان (شيشاوة) وسد المختار السوسي (تارودانت) وسد خنك كرو (فكيك) وكذا تعلية سد محمد الخامس (الشرق)، ويتوقع إتمام أشغالها سنة 2026؛
- سد واد الخضر (أزيلال) وسد تاغزيرت (بني ملال)، ويتوقع إتمام أشغالهما سنة 2027؛
- سد عياشة (طنجة) وسد رباط الخير (صفرو) وسد تامري (أكادير) وكذا تعلية سد إمفوت (سطات)، ويتوقع إتمام أشغالها سنة 2028؛
- سد الرتبة (تاونات) ويتوقع إتمام أشغاله سنة 2029.

بالإضافة إلى ذلك شهدت سنة 2023 برمجة أشغال بناء سد بوخميس بإقليم الخميسات.
كما ستعرف سنة 2024 إطلاق أشغال بناء سد كبير جديد.

- **الربط بين الأنظمة المائية:**

تميزت سنة 2023 بمواصلة إنجاز الشطر الاستعجالي من مشروع الربط بين حوضي سبو وأبي رقراق بصبيب 15 متر مكعب في الثانية وبتكلفة تقدر بـ 6 ملايير درهم. يهدف هذا المشروع إلى تأمين تزويد المنطقة الساحلية الرباط-

الدار البيضاء ومراكش الكبرى بالماء الشروب، وتقليص العجز المائي الهيكلي المسجل في المناطق السقوية بدكالة والمحافظة على الري بسهل برشيد وتحسين الإمدادات إلى مناطق بني موسى وتساوت السفلى.

- **تحلية مياه البحر:**

تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية، تم عقد عدة اجتماعات بين الأطراف المعنية لوضع خارطة طريق واضحة لمشاريع تحلية مياه البحر وفق جدول زمني محدد في أفق 2027.

وستتم صياغة خارطة الطريق هاته وفق مقاربة شمولية ومندمجة مع الأخذ بعين الاعتبار الشق الطاقي، خاصة برنامج الهيدروجين الأخضر بالمغرب، وتطوير الطاقات المتجددة بمختلف المحطات المنجزة، وتلك التي في طور الإنجاز بالإضافة إلى المحطات المبرمجة.

وبذلك، فإن إنجاز المشاريع المقررة في خارطة الطريق السالفة الذكر، سيمكن من الرفع من القدرة الحالية لتحلية المياه من 186,58 مليون متر مكعب سنويا إلى أكثر من 1.400 مليون متر مكعب سنويا.

في هذا السياق، بعد تشغيل محطات تحلية مياه البحر لكل من مدينة الحسيمة ولإقليم اشتوكة-آيت باها ولمدينة العيون، تميزت سنة 2023 بمواصلة إجراءات إطلاق مشروع محطة تحلية مياه البحر للدار البيضاء الكبرى في إطار شراكة بين القطاعين العام والخاص، بقدرة إنتاجية تبلغ 300 مليون متر مكعب سنوياً. كما تم أيضا إطلاق طلب العروض الخاص بمشروع محطة تحلية مياه البحر بالجهة الشرقية.

أما فيما يخص مشاريع تحلية مياه البحر في مدن أسفي والجديدة، فإن الأشغال جارية وسيتم تنفيذها على مرحلتين: الأولى خلال الفترة 2022-2025 بقدرة إنتاجية تبلغ 85 مليون متر مكعب في السنة، والثانية انطلاقا من سنة 2026 لتصل قدرتها الإجمالية إلى 110 مليون متر مكعب في السنة.

- **السدود الصغيرة والتلية:**

في إطار تنزيل البرنامج متعدد السنوات للفترة 2022-2024 بقيمة 4,27 مليار درهم لإنجاز 129 مشروعا بطاقة إجمالية تقدر بـ 471 مليون متر مكعب، تم توقيع اتفاقية شراكة وتمويل لتنفيذ برنامج ثمانية سدود صغيرة خلال الفترة 2023-2024، من قبل الأطراف المعنية، وذلك بكلفة إجمالية قدرها 360 مليون درهم.

بناء على قرارات الاجتماع الرابع للجنة قيادة البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027، سيتم إعداد الجزء الثاني من البرنامج متعدد السنوات للفترة 2025-2027 بتكلفة قدرها 4,21 مليار درهم.

◄ **تدبير الطلب على الماء واقتصاده وتثمينه**

- **اقتصاد مياه الشرب والمياه الصناعية والسياحية:**

يتكون هذا المحور من المشاريع التالية:

- تعزيز استقلالية احتياطيات مياه الشرب: تهم 277 مشروعا باستثمارات إجمالية تقدر بـ 3,05 مليار درهم، 89 مشروعا تم الانتهاء من أشغالها بمبلغ إجمالي قدره 776 مليون درهم و55 مشروعا في طور الإنجاز بمبلغ إجمالي قدره 803 مليون درهم. وقد بلغت نسبة الالتزام المتعلقة بمشاريع استقلالية التخزين لمراكز المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب وكذا نسبة الإنجاز، على التوالي، 58% و38%. في حين بلغت نسبة الالتزام 49% ونسبة الإنجاز 21% في المراكز المسيرة من طرف الوكالات وشركات التدبير المفوض؛
- تحسين مردودية منشآت توزيع الماء الشروب: يطمح البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027 إلى تحقيق مردودية بنسبة 78% على المستوى الوطني. ويتعلق الأمر باستثمارات إجمالية تبلغ 10,44 مليار درهم. وتبلغ نسبة تقدم البرنامج 18% ونسبة الالتزام 65%.

- **التحول إلى الري الموضعي:**

تتمثل الأهداف الرئيسية لهذا المحور في التخفيف من العجز المائي والحفاظ على الموارد المائية ومضاعفة تثمين المياه من خلال اقتصاد ما يزيد عن 2 مليار متر مكعب من المياه سنويا، ويشمل المكونين التاليين:

- التحويل الجماعي: في هذا الصدد، تم تحديث مساحة 11.200 هكتار سنة 2023 مما رفع المساحة التي تم تحديثها خلال الفترة 2020-2023 إلى 43.000 هكتار، بالإضافة إلى مواصلة تنفيذ المشاريع على مساحة إضافية تبلغ 47.000 هكتار؛
- التحويل الفردي : في هذا السياق، تميزت سنة 2023 بمواصلة تجهيز الضيعات الفلاحية بنظام الري الموضعي، وذلك على مساحة 50.000 هكتار، مما مكن من رفع المساحة المجهزة خلال الفترة 2020-2023 إلى 208.000 هكتار.

- **التهيئة الهيدروفلاحية:**

يتضمن البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027 مشروعين أساسيين وهما:

- المحافظة على الري بسهل سايس على مساحة 30.000 هكتار. في هذا الإطار، شهدت سنة 2023، على وجه الخصوص، استكمال أشغال الشطر الثالث من القناة الرئيسية من شبكة التوزيع (57 كيلومتر) واستمرار خدمات المساعدة التقنية والمخبرية واستمرار أشغال إنجاز شبكة التوزيع على مساحة 10.440 هكتار وكذا استكمال دراسات تنفيذ شبكة التوزيع على مساحة 20.000 هكتار؛
- التهيئة الهيدروفلاحية للمنطقة الجنوبية الشرقية من سهل الغرب على مساحة 30.000 هكتار. فيما يتعلق بمدى التقدم في هذا المشروع، فقد تم الانتهاء من الدراسات التقنية لقناة التوصيل الرئيسية، فيما يتم حاليا إنجاز دراسة تصميم المشروع بشراكة بين القطاعين العام والخاص.

◄ **إعادة استعمال المياه العادمة المعالجة**

يهدف هذا المحور إلى تعبئة 100 مليون متر مكعب سنوياً من المياه العادمة المعالجة بحلول سنة 2027 بتكلفة إجمالية تقدر بـ 3 مليار درهم، ويشمل تنفيذ عدة مشاريع، منها 22 مشروعا لسقي ملاعب الكولف.

خلال الفترة 2020-2023، تمت برمجة 33 مشروعا لإعادة استعمال المياه العادمة المعالجة في إطار البرنامج الوطني للتطهير السائل المندمج وإعادة استعمال المياه العادمة المعالجة وذلك بغلاف مالي قدره 4,08 مليار درهم، منها 1,23 مليار درهم يتحملها البرنامج السالف الذكر. ويبلغ حجم المياه المعالجة المعاد استعمالها سنة 2022 حوالي 32 مليون متر مكعب.

◄ **تعزيز التزويد بالماء الشروب بالوسط القروي**

يتوخى البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027 تعزيز تزويد الساكنة القروية بمياه الشرب بغلاف مالي قدره 28,26 مليار درهم. وفي هذا الصدد، تم اعتماد برنامج للتزويد بالماء الشروب للمراكز والدواوير للفترة 2022-2024، رصد له تمويل بقيمة 4,31 مليار درهم، بموجب اتفاقية إطار للشراكة والتمويل. وفي هذا السياق، تم إنجاز 136 مشروعا، بينما يوجد 113 مشروعا في طور الإنجاز.

بالنسبة للتمويلات المعبئة في إطار الميزانية العامة، فلقد تم دفع مبلغ قدره 1,89 مليار درهم خلال الفترة 2022-2023، وبرمجة مبلغ يناهز 1,58 مليار درهم برسم سنة 2024.

III.1.4. مواصلة الاستراتيجية الفلاحية الجديدة "الجيل الأخضر"

أعطى جلالة الملك انطلاقة الاستراتيجية الفلاحية الجديدة "الجيل الأخضر2020-2030" في شهر فبراير 2020 سيرا على نهج مخطط المغرب الأخضر، حيث تم الشروع في تنفيذها في سنة 2021 لتمهيد الطريق نحو فلاحة أكثر إنتاجية واستدامة وصمود في مواجهة التغيرات المناخية وترتكز على العنصر البشري. ولتحقيق ذلك، تستند الاستراتيجية المذكورة على دعامتين أساسيتين، وهما إعطاء الأولوية للعنصر البشري واستدامة التنمية الفلاحية.

◄ **حصيلة إنجازات تنفيذ استراتيجية الجيل الأخضر لسنة 2023**

في إطار التنزيل الفعال لهاتين الدعامتين، همت خطة العمل للتنمية الفلاحية برسم سنة 2023، أساسا ما يلي:

- **تطوير سلاسل الإنتاج الحيواني والنباتي** من خلال:

- **مواصلة مشاريع الفلاحة التضامنية من الجيل الجديد:** ويتعلق الأمر بـ 279 مشروعا تضامنيا لمخطط المغرب الأخضر توجد قيد الإنجاز لفائدة 175.236 مستفيدا و17 مشروعا للجيل الجديد تم إطلاقها سنة 2023 لفائدة 10.918 مستفيدا فضلا عن إطلاق 5 مشاريع في إطار تنمية الأركان في المناطق الهشة بتمويل من صندوق المناخ الأخضر منذ سنة 2020 بكلفة إجمالية قدرها 20,8 مليون درهم لفائدة 741 مستفيدا؛
- **تطوير التجارة الفلاحية:** فيما يخص القطب الفلاحي اللوكوس، يتواصل العمل على تهيئة الشطر الأول من المشروع على مساحة 50 هكتارا. أما بالنسبة لقطب البحث والتطوير ومراقبة الجودة بسوس ماسة، فقد تم

إنجاز 95% من أشغال بناء قطب التغذية. أما على مستوى الحوز، فقد بلغت نسبة التقدم في الدراسات 30% مع استمرار الدراسات التقنية والاقتصادية والمالية.

- **تطوير الري وإعداد المجال الفلاحي**، أساسا من خلال:

- **تحسين الفعالية المائية عبر تحديث الشبكات الجماعية في المدارات المسقية الكبيرة وذلك على مساحة تصل إلى 110.000 هكتار بحلول سنة 2030. وذلك من خلال:**

✓ مواصلة مشروع تحديث أنظمة الري بسهل غاريت، بتمويل من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية على مساحة 13.500 هكتار، بمدار ملوية؛

✓ إنجاز أشغال مشروع استدامة أنظمة الري (REDI) على مساحة إجمالية قدرها 20.000 هكتار من المساحات المسقية بتادلة وسوس-ماسة؛

✓ إنهاء أشغال مشروع الدعم المتعلق بالبرنامج الوطني لاقتصاد مياه الري-الشطر الثاني، والممول من طرف البنك الأفريقي للتنمية على مساحة 25.760 هكتار، على مستوى المساحات المسقية باللوكوس ودكالة.

- **تثمين الموارد المائية المعبأة بالسدود من خلال توسيع الري في المدارات المرتبطة بهذه السدود:** تهم الإجراءات المتخذة استكمال المشاريع الجارية على مساحة تناهز 40.000 هكتار (سايس وقدوسة وسبو المتوسط-الشطر الثاني) وانطلاق عملية التأهيل الهيدروفلاحي بمنطقة جنوب شرق سهل الغرب على مساحة 30.000 هكتار؛

- **تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الري**، وذلك من خلال إنهاء أشغال مشروع تحلية مياه البحر بجهة الداخلة، وإطلاق مشروع تحلية مياه البحر على مستوى طانطان ومشروع استغلال المياه العادمة المعالجة من طرف محطة معالجة المياه العادمة بمدينة مراكش بهدف تعزيز السقي بنفيس.

- **تطوير التكوين والبحث الزراعي** من خلال:

- **تعزيز التعليم العالي:** لاسيما عن طريق تعزيز وتأهيل البنية التحتية التعليمية والعلمية والرياضية والثقافية والارتقاء بالبنية التحتية الرقمية والتكنولوجية، حيث بلغ العدد التراكمي للخريجين منذ سنة 2020 إلى غاية متم شهر يوليو 2023، 1.986 خريجاً؛

- **تطوير البحث الزراعي:** لاسيما في مجال التشجير، تم إدراج 6 أصناف وملقح واحد لشجرة الأركان في الفهرس الرسمي لأنواع وأصناف النباتات القابلة للزراعة بالمغرب. كما قدم المعهد الوطني للبحث الزراعي 9 أنواع بيئية لإدراجها في هذا الفهرس الرسمي، وهي ثلاثة أنماط بيئية من أشجار التين المحصن وذات جودة غذائية جيدة، ونوعين بيئيين من أشجار الرمان المقاومة للجفاف وأربعة أشجار لوز ذاتية الخصوبة؛

- **تعزيز التكوين المهني الفلاحي:** بلغ العدد التراكمي للخريجين منذ سنة 2020 إلى غاية شهر غشت 2023، ما يقارب 26.514 خريجاً، وقد شهدت سنة 2023 مواصلة أشغال بناء وتجهيز مركز التأهيل الفلاحي لجرسيف وتجهيز مركز التأهيل الفلاحي للرحامنة.

- **الحفاظ على الثروة الحيوانية والنباتية والسلامة الصحية للمنتجات الغذائية:**

في هذا الإطار، استفاد 85 مليون رأس من الأغنام من التلقيح في إطار مكافحة الأمراض الحيوانية. ومكن تعريف وتتبع الثروة الحيوانية من تحديد 1,2 مليون رأس من البقر، و33.176 رأس من الإبل، و6,2 مليون رأس من الأغنام والماعز المعدة لعيد الأضحى 2023. أما فيما يتعلق بتحسين صحة قطاع الدواجن، فقد تم منح 291 رخصة لفائدة الوحدات مقابل 465 حالة توقيف أو سحب.

تميزت سنة 2023 أيضا بتعزيز الرقابة على مستوى المراكز الحدودية بمراقبة 6.247 رأسا من فحول العجول و25.892 من عجول التسمين و586.662 جرعة من تلقيح الأبقار و4.935.615 فرخا بعمر يوم واحد.

- **تمليك الأراضي الجماعية**

تنفيذا للتعليمات الملكية السامية بتعبئة وتأهيل مليون هكتار من الأراضي الفلاحية الجماعية من أجل تحسين المستوى المعيشي لذوي الحقوق وإحداث فرص شغل لفائدة الشباب القروي وتعزيز ولوج المستثمرين إلى الأراضي، جعلت الاستراتيجية الفلاحية "الجيل الأخضر 2020-2030" من تمليك الأراضي الجماعية أولوية كبرى من أجل التنمية الفلاحية وخلق طبقة متوسطة فلاحية بغية استهداف 200.000 مستفيد، 45.000 منهم من الشباب.

وفي هذا الإطار، تم القيام بجرد المحاصيل لتثمين ما يقرب من 600.000 هكتار من الأراضي الجماعية المقومة بأقل من قيمتها حاليا، والتي تضاف إليها أكثر من 360.000 هكتار تقع في المناطق المسقية التي ستخضع للتمليك، أي بما مجموعه مليون هكتار. يتعلق جرد المحصول بالسلاسل المعمرة مثل أشجار الزيتون وأشجار الخروب وأشجار اللوز وأشجار الأركان والنخيل وأشجار الفاكهة والصبار وغيرها، والسلاسل السنوية مثل الكينوا والأعلاف والبستنة السوقية وما إلى ذلك.

ومن أجل إرساء إطار تحفيزي مناسب لتثمين الأراضي الجماعية، تم اقتراح مساعدات مالية خاصة تتمثل في:

- مساعدة من أجل الاستثمار تمنح لذوي الحقوق، الشباب وغير الشباب بصفة فردية أو جماعية، الذين أنجزوا مشاريع استثمارية فلاحية في إطار عملية التمليك وللشباب الذين أنجزوا مشاريع في إطار عملية اكتراء الأراضي الجماعية؛
- مساعدة الكراء تُمنح للمستأجرين الشباب، وتغطي جزءاً من إيجار الأراضي الفلاحية الجماعية لثلاث سنوات الأولى للاستئجار بالنسبة لعقود الكراء التي تقل مدتها عن 20 سنة ولخمس سنوات الأولى بالنسبة لعقود الكراء التي تفوق مدتها 20 سنة؛
- إعانات بأسعار فائدة مخفضة و/أو أسقف تفضيلية تخص بعض مجالات الاستثمار، وتمنح لذوي الحقوق الذين قاموا بتنفيذ مشاريع استثمارية فلاحية في إطار عملية التمليك أو تحديث مزارعهم وللشباب الذين قاموا بمشاريع في إطار عملية كراء الأراضي الجماعية.

- **المبادرة المقاولاتية لدى الشباب**

تم إطلاق البرنامج التجريبي لتشجيع المبادرة المقاولاتية سنة 2021 لفائدة، على الخصوص، النساء القرويات والشباب، في أربع جهات من المملكة: مراكش-آسفي وبني ملال-خنيفرة والجهة الشرقية، وفاس-مكناس.

وتحقيقا لهذه الغاية، سيستفيد 90.000 شاب، منهم 25% من النساء، من ورشات عمل للتوعية ولإعداد حوالي 10.000 مخطط أعمال، لتمكينهم من التعرف على الفرص الاقتصادية المتاحة في أراضيهم والفرص التقنية والمالية التي تقدمها آلية دعم المبادرة المقاولاتية الفلاحية.

وفي هذا السياق، تم إطلاق المساعدة التقنية لمواكبة الشباب والنساء حاملي مشاريع مقاولاتية بشكل فردي أو في شكل مجموعات. برسم سنة 2022، تهدف المساعدة التقنية على المستوى الوطني إلى:

- تحديد أفكار مشاريع حوالي 20.100 شاب وامرأة (25% من الأفكار التي تم استقاؤها من النساء)؛
- تطوير 2.000 مخطط أعمال مؤهلة للحصول على قرض بنكي للشباب والنساء (25% من مخططات الأعمال معدة من طرف النساء).

◄ **عقود-برامج من الجيل الجديد بين الدولة والمهنيين لتنفيذ استراتيجية الجيل الأخضر**

بمناسبة الدورة 15 للمعرض الفلاحي الدولي بالمغرب، تم التوقيع بين الدولة والمهنيين على 19 عقد-برنامج (4 سلاسل حيوانية و15 سلسلة نباتية)، تهدف إلى تطوير وتحديث قطاعات الإنتاج الفلاحي، توافقا مع استراتيجية الجيل الأخضر حيث تمت تعبئة ميزانية قدرها 110,7 مليار درهم على مدى 10 سنوات، منها مساهمة الدولة بمبلغ 42,48 مليار درهم في إطار صندوق التنمية الفلاحية ومساهمة من القطاع الخاص بحوالي 47%.

وترتكز عقود-البرامج هاته على ثلاث دعامات، وهي تنفيذ المحاور المختلفة لاستراتيجية الجيل الأخضر خاصة فيما يتعلق بالعنصر البشري، واشتراط منح المساعدات للمنظمات المهنية لتحقيق الأهداف المتعاقد عليها والتزام المنظمات المهنية بإعادة هيكلة نفسها لتحسين حكامتها ومستوى تمثيليتها على المستوى الوطني والجهوي.

تشترك عقود-البرامج الـ 19 في الهدف المتمثل في تحسين مردودية الإنتاج الفلاحي وتثمين الإنتاج وتحديث أساليب التسويق والتوزيع، كما تهدف أيضًا إلى تحسين البحث والتكوين وظروف عمل الفلاحين والعمال، فضلاً عن دعم تنظيم وتأهيل المنظمات المهنية بغية بلورة جيل جديد من المنظمات المهنية الفلاحية الفعالة.

III.1.5. مواجهة التغيرات المناخية والتنمية المستدامة

يؤثر التغير المستمر للظروف المناخية، المرتبط بتعاقب موجات الحر وتغير نمط التساقطات المطرية وارتفاع مستوى البحر وتزايد حدة الظواهر المناخية، بشكل سلبي على البيئة والاقتصاد الوطني، خاصة في مجال الفلاحة والتنوع البيولوجي والولوج إلى الماء الشروب وصحة الساكنة والهجرة.

وإدراكا لأهمية هذه التحديات وخطورة تداعياتها، بما في ذلك توالي فترات الجفاف وندرة المياه، قام المغرب بتنزيل مشاريع هيكلية على مدى 15 سنة الأخيرة بهدف التكيف والتخفيف من التحديات البيئية ومواجهة التغيرات المناخية المستقبلية.

في هذا السياق، تروم الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة إلى الإسهام في تحقيق الانتقال نحو اقتصاد أخضر وشامل، كما تهدف أيضا إلى الاستجابة الفعلية لالتزامات المغرب على المستوى الدولي، بعد المصادقة على العديد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية. وتجدر الإشارة إلى أنه يوجد في طور الصياغة النهائية مشروع استراتيجية جديدة للتنمية المستدامة في أفق 2035.

يشرع المغرب حاليا في إطلاق برنامج استراتيجي جديد "لدعم المساهمة المحددة وطنيا" والذي سيتم تمويله في إطار الشراكة مع البنك الدولي بمبلغ قيمته 318,7 مليون يورو.

يتمحور هذا البرنامج الذي سيتم تنفيذه خلال الفترة 2023-2027 حول مجالين من النتائج:

- "نهج شمولي للاقتصاد": يتطرق لمشاكل التنسيق في العمل المرتبط بالمناخ من خلال إنشاء إطار مؤسساتي جديد للتغير المناخي وتعزيز نظام البيانات المناخية؛
- "تعزيز قدرة المجموعات والنظم البيئية الهشة على الصمود أمام المناخ": يهدف إلى تقليص هشاشة الفلاحين الذين يمارسون الزراعة المطرية أمام الصدمات المناخية وإلى حماية النظم البيئية الهشة مثل الواحات التقليدية. تشمل التدخلات ذات الأولوية تعزيز صمود الفلاحين أمام هذه الصدمات بفضل الولوج المتزايد لخدمات الحماية الاجتماعية وحماية النظم البيئية الهشة.

كما أنه، وضمن إطار الاتفاقية المبرمة مع صندوق النقد الدولي بتاريخ 28 شتنبر 2023 في إطار آليته الجديدة لتسهيل الصلابة والاستدامة، تلتزم الحكومة باتخاذ إجراءات مهمة بهدف دمج الاعتبارات المناخية في سياساتها الاقتصادية والميزانياتية، وإدخال إصلاحات من خلال التدابير الاقتصادية والضريبية والمالية والتشريعية بهدف تعزيز الاستثمارات المستدامة، وتقليل انبعاثات الغازات الدفيئة وكذا تعزيز المرونة أمام التغيرات المناخية.

على المستوى المؤسساتي، تم إنشاء وحدة مركزية للمناخ بوزارة الاقتصاد والمالية وفقا لمنشور السيد الوزير المنتدب المكلف بالميزانية رقم 10322 بتاريخ 28 نونبر 2022 بهدف تعزيز جهود الوزارة في هذا المجال. تتولى هذه الوحدة توجيه وتنوير القرارات المتخذة في إطار البرامج والاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة بتغيرات المناخ.

تضم هذه الوحدة جميع المديريات التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية المعنية بالمواضيع والاستراتيجيات المرتبطة بالتغير المناخي، مثل السندات البيئية والضرائب البيئية والصفقات العمومية الخضراء والميزانية المستجيبة للمناخ.

2.III. مواصلة إرساء أسس الدولة الاجتماعية

طبقا للتوجيهات الملكية السامية ولتوصيات النموذج التنموي الجديد، ستسهر الحكومة على مواصلة تنفيذ مختلف أوراش الإصلاح ذات الأولوية، وعلى رأسها تعميم الحماية الاجتماعية، وإصلاح المنظومتين الصحية والتربوية، والتقليص من الفوارق الاجتماعية والمجالية.

علاوة على ذلك، تلتزم الحكومة بإنجاح تطوير منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، وكذلك بتنفيذ خارطة الطريق المتعلقة بتطوير التكوين المهني من أجل النهوض بالرأسمال البشري ومجتمع المعرفة نظرا لدورهما الأساسي في تأهيل الشباب وإدماجهم مهنيا واجتماعيا.

كما أن الحكومة عازمة على مواصلة تنفيذ الالتزامات المتفق عليها في إطار الحوار الاجتماعي، وإنعاش التشغيل إضافة إلى اعتماد مقاربة جديدة لدعم السكن.

على صعيد آخر، ستقوم المندوبية السامية للتخطيط بإنجاز الإحصاء العام للسكان والسكنى في شتنبر 2024، وهو السابع منذ استقلال المغرب، وذلك تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية وتطبيقا لتوصيات اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة بإنجاز الإحصاء مرة واحدة على الأقل كل عشر سنوات.

1.2.III. مواصلة العمل على تعميم الحماية الاجتماعية

تجسيدا للإرادة والرؤية المتبصرة لجلالة الملك من أجل نموذج وطني للدولة الاجتماعية يضع المواطن في صلب كل أوراش الإصلاح والتنمية ببلادنا، وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية الواردة في الخطاب الملكي ليوم الجمعة 13 أكتوبر 2023 بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية الحادية عشرة، تبذل الحكومة مجهودات جبارة لتنزيل الورش الملكي لتعميم الحماية الاجتماعية.

وفي هذا الصدد، وبعد تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض قبل نهاية سنة 2022، ستعمل الحكومة على تفعيل برنامج الدعم الاجتماعي المباشر قبل نهاية سنة 2023، وذلك وفقا للرؤية الملكية الرامية بأن لا يقتصر هذا البرنامج فقط على التعويضات العائلية وأن يشمل كذلك بعض الفئات الاجتماعية التي تحتاج إلى المساعدة.

وستواصل الحكومة العمل على تفعيل منظومة الاستهداف المتمثلة في السجل الوطني للسكان والسجل الاجتماعي الموحد، التي تشكل آلية الاستهداف للاستفادة من برنامج الدعم الاجتماعي المباشر بشكل خاص، ومن البرامج الاجتماعية بشكل عام.

وموازاة مع تفعيل التدابير المواكبة لتعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض والتعميم التدريجي لبرنامج الدعم الاجتماعي المباشر، فإن الحكومة عازمة، أيضا، على توفير جميع الشروط القبلية اللازمة لتوسيع قاعدة المنخرطين في نظام التقاعد على جميع الأشخاص الذين يزاولون عملا قارا ولتعميم الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل، والمخطط له خلال سنة 2025.

III.2.1.1. تعميم الحماية الاجتماعية: حصيلة الإنجازات

بعد نجاح تنزيل ورش تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، قبل متم سنة 2022، لصالح العمال غير الأجراء والأشخاص غير القادرين على تحمل واجبات الاشتراك (بما في ذلك المستفيدين سابقا من نظام "راميد")، شهدت الفصول الثلاثة الأولى من سنة 2023 مواصلة الجهود الرامية إلى استكمال الترسانة القانونية المتعلقة بالتأمين الإجباري الأساسي عن المرض، لاسيما من خلال اعتماد القانون رقم 60.22 المتعلق بالتأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالأشخاص القادرين على تحمل واجبات الاشتراك والذين لا يزاولون أي نشاط مأجور أو غير مأجور. وإضافة إلى ذلك، تم اتخاذ مجموعة من التدابير تفاعلا مع الإشكالات التي أفرزها التنزيل العملي لورش تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض.

وفي نفس الصدد، وتطبيقا للتوجيهات الملكية السامية، عملت الحكومة أيضا، خلال سنة 2023، على توفير كل الشروط القبلية اللازمة لتفعيل برنامج الدعم الاجتماعي المباشر، قبل نهاية هذه السنة، مع إيلاء أهمية خاصة لتعميم منظومة الاستهداف المتمثلة في السجل الوطني للسكان والسجل الاجتماعي الموحد على كافة التراب الوطني وتسريع تسجيل السكان المعنيين في هذين السجلين.

III.2.1.1.1. حصيلة إنجازات تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض

تميزت سنة 2023، بمواصلة المجهودات الرامية إلى استكمال ورش تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، وذلك من خلال الإجراءات التالية:

- **استكمال الترسانة القانونية المتعلقة بتعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض**

- **نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالأشخاص القادرين على تحمل واجبات الاشتراك والذين لا يمارسون أي نشاط مأجور أو غير مأجور:**

يتعلق الأمر بإصدار القانون رقم 60.22 الخاص بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالأشخاص القادرين على تحمل واجبات الاشتراك والذين لا يزاولون أي نشاط مأجور أو غير مأجور، والذي حدد على وجه الخصوص شروط التسجيل في هذا النظام وكيفيات تمويله. وقد تم إحداث هذا النظام لتغطية الأشخاص الذين لا يخضعون لأي نظام آخر للتغطية الصحية الأساسية.

إضافة إلى ذلك، تم إعداد مشروع المرسوم بتطبيق القانون سالف الذكر، والذي يوجد حاليا في مسطرة المصادقة.

- **نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالأشخاص غير القادرين على تحمل واجبات الاشتراك "AMO تضامن":**

في هذا الإطار، تم إعداد مشروع مرسوم يتمم المرسوم رقم 2.22.797 بتطبيق القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية.

يهم مشروع هذا المرسوم نظام التأمين الإجباري عن المرض الخاص بالأشخاص غير القادرين على تحمل واجبات الاشتراك، حيث يشترط من أجل استفادة أي شخص من نظام التأمين الإجباري عن المرض الخاص بهؤلاء الأشخاص، عدم خضوعه إلى أي نظام آخر للتأمين الإجباري الأساسي عن المرض، سواء باعتباره مؤمنا رئيسيا أو من ذوي الحقوق.

كما تم نشر القرار المشترك رقم 1374.23 بتغيير القرار المشترك رقم 3324.22 لوزير الداخلية ووزير الصحة والحماية الاجتماعية والوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية، والذي يرمي إلى تمديد أجل تقديم طلب الاستمرار في الاستفادة من نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالأشخاص غير القادرين على تحمل واجبات الاشتراك، من قبل فئة العمال غير الأجراء أساسا، إلى غاية 30 نونبر 2023.

◄ **التدابير المتخذة لحل الإشكالات المرتبطة بتنزيل نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالعمال غير الأجراء**

- **في ما يخص التحصيل:**

- نشر القرار الذي تم بموجبه تحديد نموذج الاتفاقيات المزمع إبرامها بين الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والمؤسسات العمومية أو الأشخاص الاعتباريين، والتي تهدف إلى تفويض عملية تحصيل المساهمات المتعلقة بنظام التأمين الإجباري عن المرض الخاص بالعمال غير الأجراء؛
- وضع مشروع قانون تعديل القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء اللذين يزاولون نشاطا خاصا، في مسطرة المصادقة، يهدف إلى:

✓ اشتراط الانتظام في أداء واجبات الاشتراك للاستفادة من المساعدات والإعانات العمومية لفائدة الأشخاص العاديين والاعتباريين الخاضعين لنظام التأمين الإجباري عن المرض الخاص بالعمال غير الأجراء؛

✓ تحديد مدة انتظار تمتد لثلاثة أشهر للعمال غير الأجراء الذين يقومون بتسوية وضعيتهم بعد تخلفهم عن أداء الاشتراكات لمدة تزيد على ستة أشهر.

- **في ما يتعلق بتدبير النظام**، يهدف مشروع القانون سالف الذكر إلى:

- إعطاء الأولوية لتصنيف المؤمنين وفقا لأحكام النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل بدلا من معيار المهن والأنشطة التي يمارسونها؛
- تحديد واجب الاشتراك بناء على الدخل الجزافي الأعلى، في حال ممارسة المؤمن لنشاطين أو أكثر.

◄ **المعطيات المرقمة إلى غاية 26 شتنبر 2023**

- **نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالعمال غير الأجراء:** بلغ إجمالي عدد المستفيدين حوالي 3.857.601 شخصا، منهم ما يقارب 1.929.721 من المؤمنين الرئيسين، و622.731 من الأزواج و1.305.149 من الأبناء؛
- **نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالأشخاص غير القادرين على تحمل واجبات الاشتراك**، بلغ عدد المستفيدين حوالي 10.229.617، منهم 6.700.476 من ذوي الحقوق.

وتقدر مبالغ الاشتراكات المؤداة من طرف الدولة لفائدة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، برسم الفترة ما بين فاتح دجنبر 2022 و30 شتنبر 2023، بما يفوق 6,4 ملايير درهم. كما سيتم تحويل ما يناهز 2 مليار درهم برسم الفصل الأخير من 2023 لفائدة الصندوق المذكور.

III.2.1.1.2. حصيلة الإنجازات المتعلقة ببرنامج الدعم الاجتماعي المباشر

تميزت سنة 2023 بتسريع وتيرة الإجراءات التحضيرية المواكبة لتنزيل برنامج الدعم الاجتماعي المباشر، الذي من المقرر إطلاقه قبل متم سنة 2023، تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية وتماشيا مع خارطة الطريق التي وضعها القانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية.

◄ **قيادة برنامج الدعم الاجتماعي المباشر**

قامت الحكومة بوضع إطار جديد للحكامة بهدف تطوير هيكلة متكاملة لبرنامج الدعم الاجتماعي المباشر، تشمل جميع جوانبه ومحدداته الأساسية. وقد انبثق عن إطار الحكامة هذا لجنة للقيادة وثلاث لجان موضوعاتية ملحقة بها، تهتم كل واحدة منها بجانب محدد لبرنامج الدعم الاجتماعي المباشر، وذلك على النحو التالي:

- **لجنة بين وزارية لقيادة البرنامج:** يترأسها السيد رئيس الحكومة، وتعنى بتنسيق أشغال مختلف اللجان الموضوعاتية، وبلورة التصور الاستراتيجي للبرنامج، والحرص على تفعيل منظومة الاستهداف وفق الجدولة الزمنية المحددة، بالإضافة إلى البت في القرارات والنقاط الخلافية المعروضة عليها من قبل اللجان الموضوعاتية. وتتكلف كذلك بإرساء تواصل مؤسساتي متناسق وفعال حول البرنامج.
- **اللجان الموضوعاتية:**

  - **اللجنة الموضوعاتية الخاصة بمنظومة الاستهداف:** يترأسها السيد وزير الداخلية، وتتولى تقديم الدعم والمساعدة للجنة القيادة فيما يخص منظومة الاستهداف عبر السجل الاجتماعي الموحد. كما تتكلف بتتبع تفعيل السجل الوطني للسكان على مستوى كافة الأقاليم والعمالات، وتسجيل الأسر، خاصة الأسر محدودة الدخل بالسجل الاجتماعي الموحد، وذلك بالإضافة إلى عملها على إعداد مخطط التواصل للتعريف بمنظومة الاستهداف وتفعيلها، في انسجام مع مخطط التواصل حول البرنامج.

- **اللجنة الموضوعاتية الخاصة بتحديد عتبة الأهلية للاستفادة من البرنامج:** يترأسها السيد الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية، وتتولى تقديم الدعم والمساعدة للجنة القيادة فيما يخص تحديد مكونات البرنامج، حسب الفئات المستهدفة ومدى انسجامها مع منظومة التحديد والاستهداف في إطار السجل الاجتماعي الموحد. كما تتولى هذه اللجنة القيام بعمليات المحاكاة المالية للسناريوهات المقترحة ودراسة الآثار المترتبة عنها، وذلك بالاعتماد على معطيات السجل الاجتماعي الموحد.
- **اللجنة الموضوعاتية الخاصة بالإجراءات القانونية المواكبة للبرنامج:** يترأسها السيد الأمين العام للحكومة، وتتمثل مهمتها الأساسية في تقديم الدعم والمساعدة التقنية للجنة بين الوزارية للقيادة فيما يخص كل الجوانب القانونية المتعلقة بتنزيل البرنامج.

حصيلة الإجراءات التحضيرية لبرنامج الدعم الاجتماعي المباشر

- **إعداد البرنامج:** قامت الحكومة بإجراء دراسات تقنية ومالية معمقة من أجل تحديد مجمل الجوانب الأساسية للبرنامج لا سيما تحديد الفئات المستهدفة وتقييم الوقع المالي للنظام حسب مختلف سيناريوهات التعويضات.

ويستهدف هذا البرنامج الأسر التي لا تستفيد حاليا من التعويضات العائلية وفقا للقوانين والتشريعات الجاري بها العمل وذلك بمنحها، حسب الحالة:

- تعويضات عن الطفولة لفائدة الأسر التي لها أطفال في سن التمدرس وذلك لمحاربة الهدر المدرسي. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تم الأخذ بعين الاعتبار، في هيكلة هذا البرنامج، البعد المتعلق بالإعاقة من خلال تخصيص تعويض إضافي لفائدة الأطفال في وضعية إعاقة؛
- منحة لفائدة الأطفال حديثي الولادة؛
- تعويضات جزافية لفائدة الأسر الفقيرة وفي وضعية هشة والتي لا تتوفر على أطفال في سن التمدرس خاصة منها التي تعيل أفرادا مسنين.

وسيتم تنزيل هذا البرنامج بطريقة تدريجية، ووفق تصور شامل يراعي مبادئ القانون-الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية، حيث يتم ضمان المستوى الأمثل للتغطية مع الأخذ بعين الإعتبار تطور الاعتمادات المالية المرصودة، ومبالغ التحويلات المالية وكيفيات تدبيرها.

- **جرد البرامج والخدمات الاجتماعية المعمول بها:** انسجاما مع المبادئ التوجيهية للقانون-الإطار رقم 09.21، لا سيما المادة 8 منه، قامت الحكومة بإعداد خريطة للبرامج والخدمات الاجتماعية التي تم إطلاقها والعمل بها، بما يمكن من ضمان التقائية العمل الاجتماعي للدولة وإعادة تجميعه والرفع من نجاعته، ويهدف ذلك الى عقلنة ونجاعة برامج الدعم الاجتماعي الموجودة حاليا، وتأمين استدامة وسائل التمويل الخاصة بها. وسيمكن هذا في النهاية من توفير الهوامش المالية لتمويل برنامج الدعم الاجتماعي المباشر.

◄ **الإجراءات قيد التنفيذ**

من أجل توفير الشروط الضرورية لإطلاق برنامج الدعم الاجتماعي المباشر، تنكب الحكومة حاليا على:

- إعداد الإطار القانوني والتنظيمي والذي يحدد الإطار العام للبرنامج؛
- إحداث منظومة حكامة وتدبير برنامج الدعم الاجتماعي المباشر مع ضرورة وضع آلية خاصة للتتبع والتقييم، بما يضمن له أسباب التطور والتقويم المستمر؛
- إعداد منصة التسجيل ووضع آليات تبادل المعلومات مع مختلف المتدخلين؛
- وضع مختلف قواعد التدبير الخاصة بالبرنامج.

III.2.1.2. التدابير المواكبة لتعميم الحماية الاجتماعية

III.2.1.2.1. تطوير أنظمة التحديد والاستهداف لأجل الحماية الاجتماعية

تميزت سنة 2023، بتعميم وتفعيل السجل الاجتماعي الموحد والسجل الوطني للسكان على كافة عمالات وأقاليم المملكة، وذلك من أجل تحقيق استهداف فعال للأشخاص الأكثر استحقاقا لمختلف برامج الحماية الاجتماعية.

وفي هذا الإطار، تم بذل مجهودات كبيرة لتفعيل هذه المنظومة الجديدة للاستهداف، ويتعلق الأمر خصوصا بتأهيل وتجهيز مراكز خدمة المواطنين وتعبئة الموارد البشرية اللازمة، وإنجاز حملات تحسيسية للأسر حول أهمية التسجيل في السجل الاجتماعي الموحد، وذلك بالموازاة مع إشراك كافة القطاعات المعنية في المجهودات الرامية إلى تشجيع المستفيدين من البرامج الاجتماعية على التسجيل في السجلين سالفي الذكر.

ونتيجة لذلك، فقد تم تسجيل تقدم ملحوظ في تسجيل السكان المستهدفين في السجل الوطني للسكان والسجل الاجتماعي الموحد.

◄ **حصيلة التسجيل في السجل الوطني للسكان والسجل الاجتماعي الموحد إلى غاية 27 شتنبر 2023:**

- تسجيل 13,6 مليون شخص على مستوى السجل الوطني للسكان؛
- تسجيل 2,8 مليون أسرة، وهو ما يعادل 9,7 مليون شخص على مستوى السجل الاجتماعي الموحد.

◄ **التدابير المتخذة لتسريع تسجيل المستهدفين في السجل الوطني للسكان والسجل الاجتماعي الموحد:**

على الرغم من التقدم المسجل في تفعيل السجل الوطني للسكان والسجل الاجتماعي الموحد، فإن الحكومة عازمة على اتخاذ التدابير اللازمة لتسريع تسجيل الفئات المستهدفة ذات الأولوية في السجل الاجتماعي الموحد، للاستفادة من برنامج الدعم الاجتماعي المزمع إطلاقه قبل نهاية سنة 2023، لاسيما من خلال:

- التواصل الموسع مع العموم حول الفوائد المتوقعة من التسجيل في السجل الوطني للسكان والسجل الاجتماعي الموحد، كشرط أساسي لطلب الحصول على المساعدة الاجتماعية للدولة، ولا سيما الدعم الاجتماعي المباشر، والمنح الدراسية الجامعية الجديدة؛

- تحسيس الأفراد الذين تقدموا للتسجيل بضرورة تسجيل بقية أفراد أسرهم مع التوضيح لهم بأنه كلما كبر حجم الأسرة، فإن من شأن ذلك تحسين معدل الأهلية؛
- مواصلة جهود التواصل من خلال الإجراءات الميدانية وتنظيم قوافل متنقلة لتشجيع السكان المعنيين على التسجيل في السجل الوطني للسكان والسجل الاجتماعي الموحد.

.2.2.1.2.III تمويل الحماية الاجتماعية

تلتزم الحكومة بمواصلة تعبئة الموارد المالية اللازمة لاستكمال تنزيل ورش تعميم الحماية الاجتماعية. وفي هذا الإطار، وتطبيقا لأحكام القانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية، قامت الحكومة بوضع مخطط توقعي لتمويل البرنامج يرتكز أساسا على إعادة توجيه الاعتمادات المرصدة لبعض البرامج الحالية، فضلا عن ترشيد العمل الاجتماعي للدولة. ومن هذا المنطلق، تتمثل التدابير الأساسية التي سيتم اتخاذها برسم مشروع قانون المالية لسنة 2024 في:

- إعادة انتشار الاعتمادات المالية المرصدة لبعض البرامج والخدمات الاجتماعية المعمول بها، لا سيما برنامج تيسير ومليون محفظة وبرنامج دعم الأرامل وصندوق التكافل العائلي؛
- إعادة تجميع وتحسين بعض البرامج والخدمات، لاسيما تلك المتعلقة بالتشغيل وبتطوير البنيات التحتية الأساسية وبعض الخدمات الاجتماعية؛
- إعادة توجيه اعتمادات البرامج المفعلة سابقا والمتعلقة خاصة بالتغطية الصحية الأساسية كبرنامج "راميد" والتغطية الصحية الإجبارية للطلبة؛
- مساهمة الجماعات الترابية في المجهود المالي لتمويل ورش الحماية الاجتماعية.

وسيتم تخصيص الموارد المتأتية من هذه التدابير لفائدة "صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي"، المخصص لتمويل الورش الملكي لتعميم الحماية الاجتماعية.

.3.1.2.III البرامج الممولة في إطار صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي

ساهم هذا الصندوق، منذ إحداثه وإلى متم شهر شتنبر 2023، بغلاف مالي يفوق 41,23 مليار درهم، في تمويل البرامج التالية:

- **نظام التأمين الإجباري عن المرض:** تجدر الإشارة إلى أنه ابتداء من فاتح دجنبر 2022، تم تسجيل جميع الأشخاص المستفيدين من نظام المساعدة الطبية "راميد" (بما فيهم ذوي الحقوق)، بنظام التأمين الإجباري عن المرض "AMO-تضامن"، وتتحمل الدولة واجبات اشتراكهم. وقد تم صرف اعتمادات مالية تفوق 13,6 مليار درهم من الصندوق سالف الذكر لفائدة نظام المساعدة الطبية "راميد"، منها 1,97 مليار درهم برسم سنة 2022.

وبخصوص نظام التأمين الإجباري عن المرض "AMO-تضامن"، تم صرف اعتمادات مالية تفوق 6,4 مليار درهم في إطار موارد هذا الصندوق لأداء واجبات الاشتراك في نظام التأمين الإجباري عن المرض بالنسبة للأشخاص غير القادرين على أداء هذه الواجبات، منها ما يفوق 5,7 مليار درهم برسم الاشتراكات المتعلقة بالفصول الثلاثة الأولى من سنة 2023 والجزء الباقي برسم شهر دجنبر 2022؛

- **برنامج "تيسير":** تم صرف ما يفوق 11,8 مليار درهم لفائدة هذا البرنامج، منها ما يناهز 10,38 مليار درهم برسم الفترة ما بين 2014 و2022 و1,43 مليار درهم برسم سنة 2023؛
- **المبادرة الملكية "مليون محفظة":** استفادت هذه المبادرة من اعتمادات مالية تفوق مبلغ 2,82 مليار درهم، منها 285 مليون درهم برسم سنة 2023،
- **برنامج دعم الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة:** تم تحويل مبلغ يفوق 1,57 مليار درهم، برسم الفترة 2015-2023 لفائدة مؤسسة التعاون الوطني. وتجدر الإشارة أنه، ابتداء من سنة 2022، تم رصد مبلغ 500 مليون درهم لفائدة هذا البرنامج، مقابل 206 مليون درهم برسم سنة 2021؛
- **برنامج الدعم المباشر للنساء الأرامل في وضعية هشة:** استفاد هذا البرنامج من اعتمادات مالية تناهز 4,3 مليار درهم، منها حوالي 335 مليون درهم تمت تعبئتها إلى متم شهر شتنبر 2023، لفائدة الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين. فيما يخص عدد المستفيدين، فقد بلغ إلى غاية 13 شتنبر 2023، 130.205 أرملة وما يفوق 220.000 يتيما.

2.2.III. مواصلة ورش الإصلاح الشامل للمنظومة الصحية الوطنية

في إطار تنفيذ التوجيهات الملكية السامية وأحكام القانون-الإطار المتعلق بالحماية الاجتماعية، ولاسيما فيما يتعلق بتعميم التغطية الصحية، تم إعداد مشروع للإصلاح الشامل للمنظومة الصحية الوطنية. ويهدف هذا المشروع إلى معالجة أوجه القصور في هذه المنظومة وتوفير خدمات صحية ذات جودة للمواطنين من خلال بنيات تتسم بالفعالية والنجاعة.

و في هذا الإطار، تميزت سنة 2023 بمواصلة تنزيل المكونات الأربعة لورش الإصلاح الشامل للمنظومة الصحية الوطنية.

1.2.2.III. تثمين وتعزيز الموارد البشرية

عملا بأحكام المادة 23 من القانون-الإطار رقم 06.22 المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية، تمت المصادقة على القانون رقم 09.22 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.23.51 بتاريخ 28 يونيو 2023 المتعلق بالوظيفة الصحية والذي ينص على وضع نظام أجري محفز لمهنيي الصحة.

ولتعزيز الموارد البشرية في قطاع الصحة، تم التوقيع على اتفاقية-إطار لزيادة الطاقة الاستيعابية للتكوين من أجل مضاعفة عدد خريجي كليات الطب والصيدلة وكليات طب الأسنان، وكذلك الرفع من عدد خريجي المعاهد العليا لمهن التمريض وتقنيات الصحة ثلاث مرات في أفق سنة 2030 لبلوغ معايير منظمة الصحة العالمية المتمثلة في 45 مهني للصحة لكل 10.000 نسمة في سنة 2030.

III.2.2.2. تأهيل العرض الصحي

فيما يتعلق بهذا المحور تم القيام بالإجراءات الأساسية التالية:

- **تعزيز العرض الصحي الاستشفائي:** في إطار تفعيل برنامج توسيع وتأهيل العرض الصحي الاستشفائي تميزت سنتي 2021 و2022 والسنة الجارية بزيادة الطاقة السريرية بأكثر من 2.000 سرير وذلك بتشغيل المركز الاستشفائي الجامعي بطنجة (797 سريرا) والمستشفى الجهوي بالرباط (380 سريرا) والمراكز الاستشفائية الإقليمية بتمارة (250 سريرا) والدريوش (150 سريرا) ومستشفيات القرب بالمحاميد وسيدي يوسف بن علي بمراكش وجرف الملحة وبوسكورة بطاقة سريرية تبلغ 45 سريرا لكل مستشفى، إضافة للمركز الجهوي للأنكولوجيا بالعيون بطاقة 23 سريرا والمصحة المتعددة التخصصات بمارتيل بطاقة استيعابية تبلغ 34 سريرا.

  كما تجدر الإشارة إلى أنه تم استكمال المركز الاستشفائي الإقليمي بالحسيمة (250 سريرا) ومستشفى القرب بآيت أورير بإقليم الحوز (45 سريرا).

  كما تم في نفس السياق مواصلة بناء 3 مراكز استشفائية جامعية بالرباط وأكادير والعيون، و52 مؤسسة استشفائية، إضافة إلى برمجة مستشفيات جامعية جديدة بكل من الرشيدية وكلميم وبني ملال؛

- **تأهيل مؤسسات الرعاية الصحية الأولية:** تشمل هذه العملية حوالي 1.400 مستوصف عبر ثلاثة أشطر. وتجدر الإشارة إلى أن الشطر الأول مكون من 460 مستوصفا، بما فيها 100 مستوصف ذو أولوية في طور إنهاء الأشغال.

III.3.2.2. تعزيز حكامة المنظومة الصحية الوطنية

في إطار وضع نظام جديد لحكامة القطاع الصحي، من المقرر اتخاذ إجراءات عديدة لاسيما تلك المتعلقة بإحداث المجموعات الصحية الترابية، وإعادة تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية، وكذا إحداث الهيئة العليا للصحة، والوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية، والوكالة المغربية للدم ومشتقاته. وفي هذا الإطار تتمثل أهم الإنجازات فيما يلي:

- إصدار القانون رقم 08.22 المتعلق بإحداث المجموعات الصحية الترابية بموجب الظهير الشريف رقم 1.23.50، بتاريخ 28 يونيو 2023؛
- إصدار القانونين المتعلقين بإنشاء الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية والوكالة المغربية للدم ومشتقاته، وذلك بموجب الظهير الشريف رقم 1.23.54 والظهير الشريف رقم 1.23.55، على التوالي، بتاريخ 12 يوليو 2023، أما بالنسبة لمشروع القانون المحدث للهيئة العليا للصحة، فهو في مسطرة المصادقة في البرلمان.

III.4.2.2. إحداث نظام معلوماتي مندمج

تتمثل الإنجازات الأساسية المتعلقة بتنزيل هذا النظام، الذي تبلغ تكلفته التقديرية 1,2 مليار درهم، في ما يلي:

- تزويد جميع البنيات الصحية بما فيها مؤسسات الرعاية الصحية الأولية بالنظام المعلوماتي؛
- تزويد جميع البنيات الصحية بالمعدات المعلوماتية والأنترنيت؛

- اللجوء لشركات المناولة بالنسبة لإدارة المعطيات؛
- البدء في تصميم نموذج الملف الطبي المشترك.

III.2.2.5. آفاق سنة 2024

بالإضافة إلى الزيادة التي عرفتها ميزانية قطاع الصحة في قانون المالية لسنة 2023 والمخصصة بشكل أساسي لتأهيل البنيات التحتية الصحية، فإن ميزانية هذه الوزارة ستشهد ارتفاعا خلال سنة 2024 لتصل إلى ما يناهز 30,7 مليار درهم مقابل 28,13 مليار درهم سنة 2023، أي بزيادة قدرها 2,56 مليار درهم (+9,1%).

وعلى غرار ذلك، ومن أجل مواكبة وزارة الصحة والحماية الاجتماعية على تلبية احتياجاتها من الموارد البشرية، لا سيما الأطر الطبية والشبه الطبية، استفادت هذه الوزارة وكذا المراكز الاستشفائية الجامعية من مناصب مالية مهمة خلال السنوات الأخيرة. وفي هذا الصدد، سيتم إحداث 5.500 منصب مالي في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2024، وبذلك يصل إجمالي المناصب المالية المحدثة خلال الفترة 2017-2024 إلى حوالي 42.700 منصب مالي بما في ذلك 35.500 منصب مالي لفائدة قطاع الصحة.

وفي إطار مواصلة ورش الإصلاح الشامل للمنظومة الصحية الوطنية، ستتميز سنة 2024 بتنفيذ الإجراءات الرئيسية التالية:

- إنجاز المشاريع موضوع اتفاقيات موقعة أمام جلالة الملك؛
- تحمل نفقات الاستثمار المتعلقة بأشغال بناء وتجهيز المستشفيات الجامعية الجديدة، وتأهيل مؤسسات الرعاية الصحية الأولية على المستوى الوطني، وإحداث نظام معلوماتي مندمج؛
- مواصلة تنفيذ برنامج تأهيل البنيات والتجهيزات الصحية مواكبة لتنزيل تعميم التغطية الصحية الاجبارية؛
- بداية أشغال مشاريع جديدة للبنية التحتية الاستشفائية (كالمستشفى الجامعي بالرشيدية والمستشفى الإقليمي ببركان والمستشفى الجهوي بوجدة والمستشفى الإقليمي بتاوريرت، ومستشفيات القرب بكل من عين بني مطهر وتمسمان ومشرع بلقصيري وأولاد برحيل وتافراوت ولخصاص،... إلخ)؛
- تشغيل مجموعة من المستشفيات في طور انتهاء الأشغال برسم سنة 2024 كالمستشفى الجامعي بأكادير والمستشفيات الإقليمية بكل من القنيطرة وطرفاية والفقيه بن صالح ومستشفيات القرب بتامسنا وفكيك وتالسينت واحفير وميضار إضافة لمستشفيات الأمراض النفسية بأكادير والقنيطرة...إلخ؛
- إطلاق الدراسات المتعلقة بمختلف المشاريع المتعلقة بالبنيات التحتية الاستشفائية (كالمستشفى الجامعي لبني ملال وتحويل المستشفى الجهوي لكلميم إلى مستشفى جامعي،....إلخ)؛

3.2.III. الإصلاح الشامل لمنظومة التربية والتعليم: أساس تقوية الرأسمال البشري

1.3.2.III. خارطة طريق إصلاح المنظومة التربوية: من أجل تمدرس دامج وتعلم ذو جودة

يعتبر إصلاح منظومة التربية والتكوين أولوية وطنية. وقد تمت ترجمة هذه الأهمية التي أيدتها بقوة التوجيهات الملكية السامية بتعبئة موارد مالية وبشرية مهمة لصالح المنظومة، لا سيما خلال العقد الماضي.

ترتكز خارطة الطريق 2022-2026 من أجل مدرسة عمومية ذات جودة للجميع، والتي تندرج في إطار استمرارية عملية إصلاح منظومة التربية بالمغرب، على التعليمات الملكية السامية والرؤية الاستراتيجية 2015-2030، والقانون الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي بالإضافة إلى النموذج التنموي الجديد، وكذا على مرجع استراتيجي متوسط الأمد يدعمه البرنامج الحكومي.

وهكذا فإن خارطة الطريق لإصلاح منظومة التعليم تهدف إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية ويتعلق الأمر بتحقيق التعليم الإلزامي بتقليص الهدر المدرسي بمقدار الثلث، وتحسين مستوى التعلمات برفع مستوى إتقان المتعلمين للمهارات الأساسية إلى الثلثين، وتعزيز تنمية التلاميذ، من خلال الولوج إلى أنشطة مناسبة لتنمية القيم المدنية والمهارات العرضانية.

ويمكن تلخيص أبرز الإنجازات المسجلة لسنة 2023، فيما يتعلق بأهداف خارطة الطريق، وفق المحاور الثلاثة التالية:

◄ **محور التلميذ:**

- عرض تعليم أولي مجاني وذو جودة، عن طريق إحداث وتجهيز الحجرات الدراسية ووضع نموذج مبتكر وفعال لتدبير التعليم الأولي، يعتمد على الشراكة مع النسيج الجمعوي مع اختيار الشركاء المرجعيين لاسيما المؤسسة المغربية للنهوض بالتعليم الأولي ومؤسسة زاكورة وكذا الفيدرالية المغربية للتربية والتعليم الأولي.

  وقد ارتفعت نسبة التمدرس بالتعليم الأولي العمومي بنسبة 11% بالموسم الدراسي 2022-2023. كما انتقل مبلغ الإعانة السنوية الممنوحة لكل قسم دراسي من 49.000 درهم إلى 58.000 درهم؛

- إطلاق عملية الدعم المدرسي اعتمادا على مقاربة "التدريس وفق المستوى المناسب" لفائدة 17.000 تلميذ(ة). كما استفاد 157 مفتشاً تربوياً و11.000 أستاذا من دورات تكوينية حول مقاربة "التعليم الصريح"، بالإضافة إلى تحسين محتوى الكتاب المدرسي المرجعي والدلائل البيداغوجية.

  كما تجدر الإشارة إلى أن 890 مدرسة ابتدائية استفادت خلال المرحلة التجريبية لبرنامج الأنشطة الاعتيادية المتعلقة بالقراءة باللغتين العربية والفرنسية والرياضيات؛

- وفيما يخص **الدعم الاجتماعي**، فقد تمت تعبئة غلاف مالي يقدر بـ 1,77 مليار درهم لتحسين جودة الخدمات بالداخليات والمطاعم المدرسية، ليبلغ عدد المستفيدين من هذه الخدمات 1.396.194 تلميذا برسم السنة الدراسية 2022-2023؛

- وقد ارتفع عدد الأسر المستفيدة من **برنامج "تيسير"** برسم السنة الدراسية 2022-2023 ليصل إلى 1.571.302 أسرة، كما بلغ عدد المستفيدين من المبادرة الملكية "مليون محفظة" 4,7 مليون تلميذ(ة).

◄ **محور الأستاذ:**

إصلاح نظام تكوين الأساتذة، من خلال إرساء التكوين الأساس عبر سلك الإجازة في التربية تليها سنة من التأهيل المهني بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين لفائدة المترشحين المقبولين في مباريات التوظيف المنظمة من طرف الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين لهذا الغرض.

◄ **محور المؤسسة:**

- افتتاح 237 مؤسسة تعليمية جديدة، وإعادة تأهيل 2.500 مؤسسة تعليمية، وكذا تجهيز أكثر من 13.000 حجرة بالعتاد المعلوماتي. كما تم تجهيز 30% من المدارس الابتدائية بركن القراءة و100 مؤسسة إعدادية بالمكتبات؛
- تأسيس جمعيات رياضية في جميع مؤسسات التعليم الثانوي، علما أن 60% من المدارس الابتدائية تتوفر عليها حاليا وأكثر من 6.000 تلميذ(ة) مسجلين بمسالك ومسارات "رياضة ودراسة". كما تم تنظيم أزيد من 50 مسابقة رياضية وطنية ودولية، منها بطولتين إفريقيتين والبطولة العالمية لكرة القدم المدرسية، بمشاركة ناجحة للتلاميذ المغاربة في 7 مسابقات دولية.

وستعرف الميزانية المخصصة لقطاع التربية الوطنية، برسم سنة 2024، زيادة قدرها 4,93 مليار درهم مقارنة بسنة 2023، لتبلغ غلافا ماليا يقدر بـ 73,91 مليار درهم. وسيخصص هذا الغلاف المالي لتمويل برنامج العمل لسنة 2024، والذي يهم على الخصوص:

◄ **محور التلميذ:**

- تسريع تنفيذ برنامج تعميم التعليم الأولي من خلال بناء 2.338 حجرة وتأهيل 413 حجرة وتجهيز 2.751 حجرة للتعليم الأولي. وفي هذا الإطار، سيتم تعبئة غلاف مالي يناهز 2,56 مليار درهم، بما فيها 1,9 مليار درهم مخصصة لتسيير أقسام التعليم الأولي؛
- مواصلة تنفيذ نموذج "مؤسسات الريادة" المصمم وفق مقاربة متعددة الأبعاد تهدف إلى تحسين جودة التعلمات الأساس وتقليص الهدر المدرسي وتعزيز تفتح التلاميذ. ولقد تميز الموسم الدراسي 2023-2024 بإطلاق "مؤسسات الريادة" على مستوى 628 مدرسة ابتدائية عمومية بالوسط الحضري والقروي استفاد منها ما يقارب 400.000 تلميذ؛
- اعتماد منهجية الشفافية في تتبع وتقييم جميع التلميذات والتلاميذ من خلال "دفتر للكفايات" الذي سيمكن من تحديد الكفايات المكتسبة وغير المكتسبة والكفايات قيد التحصيل. كما سيتم إدراج نظام تقييم للتلاميذ الذين يلتحقون لأول مرة بالسلك الابتدائي، بهدف تقييم مكتسباتهم وكفاياتهم خلال مرحلة التعليم الأولي؛

- توسيع تدريس اللغة الأمازيغية في المؤسسات الابتدائية، مما سيمكن من تعزيز التنوع الثقافي واللغوي بالمنظومة التربوية، وكذا إطلاق تعميم تدريس اللغة الإنجليزية بالسنة الأولى والثانية من التعليم الثانوي الإعدادي؛
- مواصلة الجهود في مجال الدعم الاجتماعي، لا سيما من خلال تحسين جودة الخدمات.

◄ **محور الأستاذ:**

- تعزيز الموارد البشرية من خلال توظيف 18.000 أستاذ(ة) و2.000 إطار للدعم الإداري والتربوي والاجتماعي؛
- مواصلة المجهودات في مجال التكوين الأساس لفائدة طلبة سلك الإجازة في التربية، بهدف جعل هذا المسلك مسارا للتميز ولولوج مهنة التدريس. وفي هذا السياق، سيستمر طلبة سلك الإجازة في التربية من الاستفادة من تعويض شهري قدره 1.000 درهم مقابل القيام بأنشطة تربوية خلال فترة التكوين حيث خصص لذلك مبلغ إجمالي قدره 400 مليون درهم برسم سنة 2024.

◄ **محور المؤسسة:**

- أجرأة العمل بنموذج مبسط ورقمي لمشروع المؤسسة المندمج كآلية عملية لتحول المؤسسات التعليمية. ولهذا الغرض، ستتم تعبئة غلاف مالي قدره 370 مليون درهم لسنة 2024؛
- تعزيز الأنشطة الموازية الفنية والثقافية، من خلال تخصيص 60 مركزا للتفتح، لتنشيط شبكات من المؤسسات التعليمية بشراكة مع الجمعيات النشيطة في هذه المجالات؛
- تعزيز العرض المدرسي، لا سيما، من خلال بناء مؤسسات مدرسية جديدة وتوسيع المؤسسات الموجودة بغلاف مالي قدره 2,8 مليار درهم برسم سنة 2024 بما فيها 2,17 مليار درهم مخصصة لبناء المؤسسات الجديدة. ويرتقب، في هذا الإطار، بناء 230 مؤسسة جديدة منها 214 ممولة في إطار الميزانية العامة؛
- مواصلة برنامج تأهيل المؤسسات التعليمية بما فيها استبدال البناء المفكك لضمان تحسين ظروف التمدرس بغلاف مالي يناهز 2,2 مليار درهم.

III.2.3.2. التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار: من أجل التميز الأكاديمي وتحفيز البحث العلمي

تماشياَ مع التوجيهات الملكية السامية الرامية إلى تحسين السياسات والبرامج المعتمدة وإلى ضمان تقديم خدمة ذات جودة لفائدة الشباب، تواصل الحكومة إصلاحاتها في قطاع التعليم العالي بمواصلة تنزيل المخطط الوطني لتسريع تحول نظام التعليم العالي والبحث العلمي"Pacte ESRI 2030"، والذي يهدف إلى تثمين الرأسمال البشري باعتباره تحدياً حقيقياَ لضمان مسار التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

يتمحور هذا التحول العميق، الذي ينسجم مع أولويات البرنامج الحكومي وكذا أهداف الرؤية الاستراتيجية 2015-2030 والقانون الإطار رقم 51.17، والذي يستند على توصيات النموذج التنموي الجديد، حول المحاور الاستراتيجية التالية:

- إصلاح بيداغوجي شامل ومندمج؛
- بحث علمي يتماشى مع الأولويات الوطنية؛
- منظومة ابتكار فعّالة؛
- نمط جديد للحكامة يجمع بين المرونة ونجاعة الأداء.

أما بخصوص تنزيل الهندسة البيداغوجية لسلك الإجازة استنادا إلى دفتر الضوابط البيداغوجية الوطنية، فقد تم إدراج مجموعة من الإجراءات المبتكرة والتي تهم على وجه الخصوص تحسين مسارات التكوين، وإدراج وحدات مهارات القوة من أجل تعزيز الكفاءات الأفقية (التاريخ والفن والثقافة،...) والرقمية للطلبة، واعتماد الإشهاد في اللغات الأجنبية، ومأسسة برامج الحركية الوطنية والدولية بالإضافة إلى اعتماد نظام الأرصدة القياسية.

وفيما يتعلق بالنهوض بالبحث العلمي والابتكار وملاءمتهما للأولويات التنموية الوطنية، فقد تم تفعيل مجموعة من التدابير من أهمها:

- إطلاق برنامج طموح لتكوين 1.000 طالب دكتوراه من الجيل الجديد، تسند إليهم، إضافة إلى إنجاز البحوث العلمية، مهام التأطير البيداغوجي؛
- إحداث ثلاث معاهد موضوعاتية للبحث في مجالات ذات الأولوية كالماء والبيو-تكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، تهدف إلى توحيد المجهود الوطني في مجال البحث وترشيد الموارد والإمكانيات المرصودة؛
- إحداث ثلاث مدن للابتكار، للمساهمة في تسريع وتيرة نقل التكنولوجيا لفائدة المقاولة وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني.

ومن جهة أخرى، تميز العمل الحكومي خلال السنة الجامعية 2022-2023، بالتنزيل الفعلي لعدة أوراش من المخطط الوطني لتسريع تحول نظام التعليم العالي والبحث العلمي، وهي:

- تنزيل برنامج تكوين أساتذة سلكي التعليم الابتدائي والثانوي في أفق سنة 2025، والذي يهدف إلى وضع برنامج تعزيز التكوين الأساسي للطلبة في سلك الإجازة في علوم التربية، وخاصة عبر انطلاق أشغال بناء 6 مدارس عليا للتربية والتكوين بكل من وجدة والقنيطرة وبني ملال وأكادير وبرشيد والجديدة؛
- تفعيل برنامج تعزيز كثافة مهنيي قطاع الصحة المتعلق بتعميم الحماية الاجتماعية، وخاصة عبر انطلاق أشغال بناء كليتين جديدتين للطب والصيدلة بكل من بني ملال والرشيدية؛
- إعداد مرسوم جديد للمنح في إطار تحسين آليات الاستهداف للفئات المستفيدة من البرامج الاجتماعية، مع الأخذ بعين الاعتبار مخرجات السجل الاجتماعي الموحد؛

- توسيع العرض الجامعي والرفع من جودته عبر الرفع من نسبة التمدرس في التعليم العالي والرفع من الطاقة الاستيعابية للمؤسسات الجامعية؛
- تحسين الخدمات الاجتماعية لفائدة الطلبة عبر الرفع من عدد الممنوحين، والرفع من الطاقة الإيوائية الإجمالية للأحياء الجامعية.

أما فيما يخص الدخول الجامعي 2023-2024، فيتميز بسلسلة من الإنجازات من بينها:

- الرفع من عدد الطلبة بالتعليم العالي بنسبة 6,8% ليبلغ العدد الإجمالي ما يناهز 1,3 مليون طالبا، 94% منهم بالقطاع العمومي؛
- توسيع وتنويع مسالك التكوين بسلك الإجازة، ليصل مجموع المسالك المعتمدة إلى 1.037 مسلكا خلال هذا الموسم مقابل 570 مسلكا خلال الموسم الماضي؛
- إطلاق مسارات جديدة "مسارات التميز" ابتداء من باكلوريا+2 بمؤسسات التعليم العالي ذات الولوج المفتوح، من خلال إحداث 63 مركزا للتميز. وقد عرفت هذه المراكز إقبالا كبيرا من طرف الطلبة بالنظر إلى تقديم ما لا يقل عن 66.000 ترشيح مقابل عرض يشمل 18.370 مقعدا بيداغوجيا؛
- الرفع من عرض الخدمات الجامعية الاجتماعية من خلال تعزيز الطاقة الاستيعابية للأحياء الجامعية ب 5.520 سريرا إضافيا وتوسيع قاعدة الطلبة المنخرطين بالتأمين الإجباري على المرض ليصل إلى 600.000 منخرط خلال هذه السنة مقابل 470.000 منخرط خلال السنة الماضية. بالإضافة إلى تبني منهجية جديدة لتخويل منح السلم الأول تمكن من استهداف الفئات المعنية من خلال اعتماد السجل الاجتماعي الموحد؛
- اعتماد آلية جديدة في تسجيل الطلبة، تمكن كل طالب من الحصول في وقت وجيز على الوثائق المتعلقة به (بطاقة الطالب وشهادة التسجيل والبريد الإلكتروني المؤسساتي وشريحة للهاتف المحمول تمكنه من الولوج إلى مختلف المنصات الرقمية مجانا...)؛
- إدماج الأنشطة الموازية كالأنشطة الثقافية والرياضية والفنية والعمل التطوعي في برامج التكوين، بالإضافة إلى اعتماد الشهادات المحصلة من هذه الأنشطة كملحق للشهادة الجامعية.

III.3.3.2. خارطة الطريق لتطوير التكوين المهني

يلعب التكوين المهني دورا أساسيا في تحسين الإدماج الاجتماعي والمهني للشباب وكذلك في مواكبة الاستراتيجيات والسياسات القطاعية. وهكذا انخرطت الحكومة في سلسلة من المبادرات الرامية إلى تحديث نظام التكوين المهني من أجل تلبية احتياجات سوق الشغل وتحسين قابلية تشغيل الشباب، خصوصا، من خلال تنزيل خارطة الطريق لتطوير التكوين المهني المقدمة أمام جلالة الملك في 4 أبريل 2019.

ويمكن إجمال أهم الأولويات الحكومية في هذا المجال كما يلي:

◄ **إنجاز برنامج مدن المهن والكفاءات:**

تميزت سنة 2023 بمواصلة إحداث 12 مدينة للمهن والكفاءات متعددة القطاعات ومتعاونة ومندمجة في النظم البيئية الجهوية وتضم شعبا ذات إمكانات تشغيل عالية (مدينة للمهن لكل جهة).

في شهر شتنبر 2023، تم افتتاح أربع مدن للمهن والكفاءات بكل من جهات سوس ماسة والشرق والعيون-الساقية الحمراء والرباط-سلا-القنيطرة توفر حوالي 100 شعبة في 13 قطب مهني، بسعة استقبال تقدر بـ 12.780 مقعدا بيداغوجيا، منها ما يناهز 6.250 متدربا مسجلين برسم السنة التكوينية 2022-2023.

وستعرف السنة التكوينية 2023-2024، الافتتاح التدريجي لمدن المهن والكفاءات بكل من جهات طنجة-تطوان-الحسيمة وبني ملال-خنيفرة والدار البيضاء-سطات وتقدم أشغال بناء مدينة المهن والكفاءات بجهة الداخلة-وادي الذهب.

يجدر التذكير بأن تمويل هذا البرنامج، والذي تبلغ ميزانية البناء والتجهيز الخاصة به ما يناهز 4,9 مليار درهم، سيتم بشكل خاص من طرف صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بـ 2 مليار درهم، ومكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل بـ 1,7 مليار درهم وكذا من خلال اتفاقيات موقعة بين مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل وبعض الجهات لتنفيذ ملاحق لهذا البرنامج بمبلغ 793 مليون درهم.

◄ **المحاور الأخرى لخارطة الطريق لتطوير التكوين المهني:**

سيواصل مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، برسم سنة 2024، تنفيذ المحاور الأخرى لخارطة الطريق لتطوير التكوين المهني المتعلقة بـ:

- متابعة تأهيل عرض التكوين المهني، والذي يشمل تأهيل منظومة التكوين وإصلاح وتجهيز فضاءات التكوين وكذا إعادة هيكلة الشعب مما سيوفر للمنظومة ابتداء من 2023-2024، 146 مسارا تربويا تنضاف إلى 301 مسار متوفر حاليا؛
- مهننة الشباب الذين يشتغلون في القطاع غير المهيكل و/أو الباحثين عن عمل من خلال عرض جديد للتكوين التأهيلي والذي سيكون متاحا انطلاقا من الدخول المدرسي 2023-2024 والذي يشمل 390 شعبة، 75% منها هي شعب جديدة؛
- التوجيه المبكر وتحسين جاذبية منظومة التكوين المهني من خلال إطلاق المنصة الرقمية «My Way» والتي ستتيح للمترشحين الاستعلام والتفاعل مع مستشاري التوجيه وكذا إدخال مفهوم المشروع المهني المصمم لمرافقة الشاب طوال فترة تكوينه.

◄ **عرض التكوين المهني:**

سيعرف عرض التكوين المهني خلال سنة 2024:

- الرفع من القدرة الاستيعابية لمنظومة التكوين المهني من خلال إحداث 18 مؤسسة جديدة بما فيها 3 مدن للمهن والكفاءات. وهكذا سيرتفع عدد المتدربين المسجلين، في مختلف أنماط التكوين، ليبلغ 667.491 برسم السنة التكوينية 2023-2024، منهم 265.810 متدربا جديدا؛

- تحسين التأطير التقني والبيداغوجي لمنظومة التكوين المهني، حيث سيشرف على التكوين خلال السنة التكوينية 2023-2024 ما يناهز 23.870 مكون، أي بزيادة تناهز 4,6% مقارنة مع السنة التكوينية الماضية؛

- مواصلة برامج التكوين بالتدرج المهني لفائدة 43.500 متمرن برسم السنة التكوينية 2023-2024 مقارنة بـ 20.289 متمرن برسم السنة التكوينية 2022-2023؛

- تعزيز جودة منظومة التكوين المهني من خلال إرساء النظام الوطني المتكامل للتقييم الذاتي لمؤسسات التكوين المهني في 529 مؤسسة تكوينية بالقطاع العام والخاص، والذي يسمح في حينه لمؤسسات التكوين المهني من الحصول على مؤشرات تسهل توجيه وتدبير أنشطتها والتحسين المستمر لأدائها. كما سيسمح هذا النظام أيضا لقطاع التكوين المهني بالحصول على جميع المعطيات والجوانب التي يجب تحسينها في إدارة وتدبير المؤسسات التكوينية وتطوير أو تعديل السياسات الهادفة لرفع مستوى منظومة التكوين المهني.

◄ تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص:

يمكن نظام التدبير بشراكة بين القطاعين العام والخاص من تحسين جودة التكوين المهني، مع الاستفادة من معارف ومهارات المهنيين مما يكفل أفضل ملاءمة بين العرض وحاجيات المقاولات من الكفاءات. هذا وتعمل معاهد ذات التدبير المفوض على تكوين كفاءات في مجالات متعددة منها: صناعة السيارات والطيران والطاقات المتجددة والنقل والخدمات اللوجستيكية والنسيج والألبسة.

وهكذا، وعلى نفس المنوال، سيتم إنشاء معاهد جديدة ذات التدبير المفوض. ويتعلق الأمر خصوصا بمعهد للتكوين في مهن الصناعة الدوائية بالدار البيضاء، ومعهدين للتكوين في روح المقاولة والتدبير بالدار البيضاء ومراكش بالإضافة إلى معهد للتكوين في مهن المياه والتطهير والبيئة بفاس.

◄ الدعم الاجتماعي:

من أجل تسهيل ولوج الشباب من الأسر ذات الدخل المحدود للتكوين المهني، سيبلغ العدد التوقعي للمنح الدراسية المقدمة لمتدربي التكوين المهني الحاصلين على شهادة البكالوريا والذي يتابعون تكوينهم في المستوى التقني والتقني المتخصص برسم السنة الدراسية 2023-2024 حوالي 40.000 ممنوحا بميزانية قدرها 150 مليون درهم في مقابل حوالي 29.697 مستفيدا برسم السنة الدراسية 2022-2023.

من جانب آخر، ونظرا للتأثير الإيجابي المباشر للداخليات في الحد من الهدر بالتكوين المهني، فقد ارتفع عددها في 2023-2024، ليصل إلى 145 داخلية، تستضيف أكثر من 20.250 متدربا.

III.2.4. إنعاش التشغيل

أطلقت الحكومة العديد من الإجراءات والبرامج منها برنامج "أوراش"، الذي يهدف إلى إدماج 250.000 مستفيد في أفق سنة 2023 وبرنامج "أنا مقاول".

III.2.4.1. برنامج "أوراش" وبرنامج "أنا مقاول"

◄ **برنامج "أوراش":**

بعد النسخة الأولى لبرنامج "أوراش" والتي عرفت استفادة ما يقرب من 104.000 باحث عن شغل على المستوى الوطني، عرفت سنة 2023 إطلاق النسخة الثانية من هذا البرنامج "أوراش2" وذلك في أفق تحقيق الهدف المتمثل في إحداث 250.000 فرصة شغل مباشرة في أفق سنة 2023. وينقسم برنامج "أوراش2" إلى شقين:

- **الشق الأول: أوراش عامة مؤقتة**

يهدف إلى إدماج الأشخاص الذين يجدون صعوبات في الولوج إلى سوق الشغل وكذلك الأشخاص الذين فقدوا عملهم بسبب تداعيات جائحة كوفيد-19 وذلك على مستوى الجمعيات والتعاونيات المحلية. حيث تتحمل الدولة خلال فترة الورش، الأجر الشهري للمستفيد في حدود الحد الأدنى للأجر بالإضافة لحصة المشغل من التغطية الاجتماعية والتأمين عن حوادث الشغل فضلا عن مصاريف تأطير المستفيدين من لدن الجمعيات والتعاونيات.

- **الشق الثاني: أوراش لدعم الإدماج المستدام**

يهدف إلى إدماج الأشخاص الذين يجدون صعوبات في الولوج إلى سوق الشغل في إطار عقود عمل لا تقل عن 12 شهرا وذلك على مستوى التعاونيات والجمعيات والمقاولات الصغيرة جدا التي لا يتعدى رقم معاملاتها السنوي 10 مليون درهم خلال 3 سنوات الأخيرة. وفي هذا الإطار تتحمل الدولة منحة للتشغيل قدرها 1.500 درهم شهريا عن كل شخص مدمج يتم صرفها للمشغل من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لمدة 9 أشهر.

ومقارنة مع النسخة الأولى فقد عرفت النسخة الثانية من برنامج "أوراش" عددا من المستجدات تهدف إلى تعزيز الإدماج الاقتصادي للشباب لا سيما عبر تمكين المستفيدين من منحة التشغيل، من الاستفادة من تعزيز كفاءاتهم عبر تكوينات ممولة من طرف الدولة في إطار برامج إنعاش التشغيل بالإضافة إلى تخصيص 20% من العدد الإجمالي المتعلق بالأوراش المؤقتة للأوراش ذات الأولوية التي لها أثر إيجابي على الساكنة وعلى محيطها، والتي تساهم في بلوغ أهداف السياسات العمومية في مجال الصحة والتعليم والتنمية المجالية وتمكين المرأة والنهوض بالفئات الخاصة.

ومن أجل تمويل هذا البرنامج، رصدت الدولة غلافا ماليا قدره 2,25 مليار درهم برسم قانون المالية 2022 وتم رصد نفس المبلغ برسم قانون المالية 2023.

◄ **برنامج "أنا مقاول":**

عرفت سنة 2023 التوقيع على إطار تعاقدي بين الدولة والوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات من أجل دعم المقاولة الصغيرة جدا وريادة الأعمال بهدف مواكبة 100.000 مقاول وحامل مشروع ومقاول ذاتي ووحدة اقتصادية غير مهيكلة ومقاولة صغيرة جدا، في أفق 2026. ويتكون هذا الإطار التعاقدي من 3 عروض:

- عرض "المواكبة التقنية وتعزيز قدرات المقاولات الصغيرة جدا": تتحمل الدولة 90% من كلفة حاجيات المقاولة الصغرى جدا من المواكبة التقنية في حدود 100.000 درهم لكل مقاولة حققت رقم معاملات يفوق المليون درهم. وتتمثل هذه المواكبة التقنية بالأساس في الولوج إلى التمويل والخبرة بالإضافة إلى تعزيز قدراتها التسييرية.

- عرض "دعم المقاولين الذاتيين" ويتضمن:

  - خدمات مواكبة فردية في التدبير والتسيير في حدود سقف 10.000 درهم لكل مستفيد؛
  - تحمل الإجراءات المحاسباتية والضريبية والإدارية والقانونية في حدود 1.000 درهم سنويا لكل مستفيد لمدة لا تتجاوز 3 سنوات؛
  - تكوينات جماعية لتعزيز القدرات في إطار مجموعات مكونة من 10 أفراد في المتوسط في حدود 2.000 درهم لكل مستفيد بالإضافة إلى ندوات إعلامية بهدف الاستفادة من الضمان الاجتماعي.

- عرض دعم الانتقال إلى القطاع المهيكل ويتضمن بالخصوص:

  - تقديم إعانة للولوج إلى مقرات في إطار الإيجار في حدود 50% من قيمة الإيجار على أن لا تتجاوز المنحة 10.000 درهم؛
  - تقديم خدمات فردية في حدود 10.000 درهم بالنسبة لخدمات الاستشارة؛
  - تحمل الإجراءات المحاسبتية والضريبية والإدارية والقانونية في حدود 1.000 درهم سنويا لكل مستفيد لمدة لا تتجاوز 3 سنوات على الأكثر؛
  - تقديم خدمات جماعية لتعزيز القدرات في إطار مجموعات مكونة من 10 أفراد في المتوسط في حدود 2.000 درهم لكل مستفيد.

.2.4.2.III البرامج النشيطة للتشغيل

تميزت سنة 2023 بمواصلة تنزيل البرامج النشيطة للتشغيل، والتي كانت حصيلتها إلى متم شهر يوليو 2023 على الشكل التالي:

◄ **برنامج إدماج:** مكن هذا البرنامج من إدماج 72.319 مستفيد، مقابل 72.335 مستفيد خلال نفس الفترة من سنة 2022، مسجلا استقرارا في عدد المستفيدين؛

- **برنامج تحفيز:** تمكنت 4.095 مقاولة من الاستفادة من هذا البرنامج مع إدماج 10.474، مقابل 10.160 مستفيد برسم نفس الفترة من سنة 2022 أي بارتفاع قدره 3%؛
- **برنامج تأهيل:** مكن هذا البرنامج 10.548 باحث عن شغل من الاستفادة من دورة تكوينية من أجل تسهيل إدماجهم في سوق الشغل، مقابل 7.591 مستفيد برسم نفس الفترة من سنة 2022 أي بارتفاع يناهز 39%.

وعرفت سنة 2023 أيضا مواصلة تنزيل آلية التكوين من أجل الإدماج لفائدة المربيات والمربيين بالتعليم الأولي وذلك من أجل تمكين المستفيدين من تأطير ذو جودة. حيث مكنت هذه الآلية والتي أنيط تسييرها إلى المؤسسة المغربية للنهوض بالتعليم الأولي إلى تكوين 8.808 مربي ومربية، منهم 8.013 تم إدماجهم أي بنسبة إدماج تناهز 91%.

من جهة أخرى، ومن أجل تعزيز برامج إنعاش التشغيل السالفة الذكر وتوطيد إدماج الشباب عبر التشغيل المأجور وريادة الأعمال، تميزت سنة 2023 بالانطلاق الفعلي لـ 8 مراكز دعم ريادة الأعمال والتنمية الاقتصادية المحلية على مستوى جهة مراكش-أسفي والمحدثة في إطار برنامج "دعم الاندماج الاقتصادي للشباب بجهة مراكش-أسفي" برسم الشراكة الاستراتيجية 2019-2024 بين المغرب والبنك الدولي.

III.5.2. الحوار الاجتماعي: ضمان لديمقراطية تشاركية ولاستقرار اجتماعي

تطبيقا للتوجيهات الملكية السامية وفي إطار تنزيل محاور البرنامج الحكومي المتعلقة بتعزيز الدولة الاجتماعية، توجت جولات الحوار الاجتماعي بتوقيع أربع اتفاقات:

- **الحوار الاجتماعي المركزي: اتفاق 30 أبريل 2022**

تم التوقيع بتاريخ 30 أبريل 2022 على اتفاق بين الحكومة والنقابات والاتحاد العام لمقاولات المغرب بالإضافة إلى الإجراءات المتخذة من أجل تحسين الدخل ودعم القدرة الشرائية للمواطنين. وتميزت مخرجات هذه الجولة من الحوار الاجتماعي، على الخصوص، بمأسسة هذا الحوار من خلال التوقيع على الميثاق الوطني للحوار الاجتماعي وتحديد آليات تنفيذ الاتفاقات المنبثقة عنه. كما تم الاتفاق على إحداث المرصد الوطني للحوار الاجتماعي وأكاديمية للتكوين في مجال التشغيل ومناخ الأعمال كآليتين مواكبتين لمأسسة الحوار الاجتماعي.

وحرصا من الحكومة على الوفاء بالتزاماتها الواردة في هذا الاتفاق، تم إعداد ونشر معظم النصوص ذات الصلة خاصة المتعلقة منها بتحسين القدرة الشرائية.

- **الحوار القطاعي للصحة: اتفاق 24 فبراير 2022**

يلعب مهنيو الصحة، الذين سيواكبون الورش الملكي المتعلق بالحماية الاجتماعية، دورا مركزيا في المنظومة الصحية الوطنية. لهذا، تم التوقيع على اتفاق بين الحكومة والنقابات يرتكز على الإجراءات المرتبطة، أساسا، بتحسين وضعية الأطباء من خلال مراجعة شبكة الأرقام الاستدلالية واعتماد الرقم الاستدلالي 509 ونظام التعويضات المرتبطة به عند بداية مسار الأطباء، وتسريع وتيرة ترقي الممرضين، والرفع من قيمة التعويض عن الأخطار المهنية لفائدة الأطر الإدارية والتقنية.

وفي نفس السياق، قامت الحكومة بإصدار النصوص التنظيمية التالية بالجريدة الرسمية رقم 7125 بتاريخ 12 شتنبر 2022 :

- المرسوم رقم 2.22.681 بتغيير المرسوم رقم 2.17.535 في شأن النظام الأساسي الخاص بهيئة الممرضين وتقنيي الصحة المشتركة بين الوزارات؛
- المرسوم رقم 2.22.682 بتغيير المرسوم رقم 2.99.651 بشأن النظام الأساسي الخاص بهيئة الأطباء والصيادلة وأطباء الأسنان المشتركة بين الوزارات؛
- المرسوم رقم 2.22.684 بتغيير المرسوم رقم 2.99.649 بشأن حماية وتعويض بعض الفئات من موظفي وزارة الصحة ضد الأخطار المهنية.

وقد قامت الحكومة كذلك ببرمجة الاعتمادات المالية الضرورية لتنفيذ الإجراءات السالفة الذكر برسم قانون المالية لسنة 2023 ومشروع قانون المالية لسنة 2024.

◄ **الحوار القطاعي للتعليم العالي: اتفاق 20 أكتوبر 2022**

تم التوقيع، بتاريخ 20 أكتوبر 2022، على اتفاق بين الحكومة والنقابة الوطنية للتعليم العالي، يهدف إلى تأهيل وتحسين منظومة التعليم العالي من خلال:

- تعزيز آليات الحكامة على مستوى مؤسسات التعليم العالي وذلك من خلال مراجعة النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بها؛
- وضع نظام أساسي جديد خاص بهيئة الأساتذة الباحثين بالتعليم العالي وبمؤسسات تكوين الأطر، يحافظ على المكتسبات ويضمن التحفيز وجاذبية مهنة الأستاذ الباحث، لا سيما من خلال الإجراءات التالية:
  - إعادة هيكلة الإطار المتعلق بهيئة الأساتذة الباحثين من أجل توسيع مسارها المهني بناء على معايير الاستحقاق والكفاءة في مجالات التكوين والبحث العلمي والابتكار؛
  - اعتماد التأهيل الجامعي كأحد شروط التعيين، مباشرة، في إطار أستاذ محاضر مؤهل؛
  - مراجعة منظومة الترقي؛
  - تحسين الوضعية المادية لهيئة الأساتذة الباحثين بالتعليم العالي وبمؤسسات تكوين الأطر العليا من خلال مراجعة نظام التعويضات المخول لهذه الهيئة على أن تصرف الزيادات الناتجة عن هذه المراجعات على ثلاث سنوات ابتداء من فاتح يناير 2023.
- تفعيل مخطط تسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار من خلال الشروع في الإصلاح البيداغوجي الشامل مع بداية الموسم الجامعي 2023-2024 وتعزيز قدرات الجامعة في مجالات التدريس والبحث وكذا رقمنة البرامج والمقررات البيداغوجية بالنسبة لكافة المسارات الجامعية.

وتفعيلا لبنود هذا الاتفاق، ولا سيما الشق المتعلق بتحفيز الأساتذة الباحثين بالتعليم العالي وتثمين مجهوداتهم، قامت الحكومة بنشر المراسيم التالية بالجريدة الرسمية عدد 7220 بتاريخ 10 غشت 2023:

- مرسوم رقم 2.23.545، الصادر في 2 غشت 2023، بشأن النظام الأساسي الخاص بهيئة الأساتذة الباحثين بالتعليم العالي؛
- مرسوم رقم 2.23.546، الصادر في 2 غشت 2023، بشأن النظام الأساسي الخاص بالهيئة المشتركة بين الوزارات للأساتذة الباحثين بمؤسسات التعليم العالي غير التابعة للجامعات؛
- مرسوم رقم 2.23.548، الصادر في 2 غشت 2023، بتغيير المرسوم رقم 2.90.471 بمنح أجرة تكميلية للأساتذة الباحثين في الطب والصيدلة وطب الأسنان.

كما صادق المجلس الحكومي على مشروع مرسوم رقم 2.23.547 بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.98.548 في شأن النظام الأساسي الخاص بهيئة الأساتذة الباحثين في الطب والصيدلة وطب الأسنان.

◄ **الحوار القطاعي للتربية الوطنية: اتفاق 14 يناير 2023**

تم التوقيع، بتاريخ 14 يناير 2023، على اتفاق بين الحكومة والنقابات بشأن المبادئ المؤطرة للنظام الأساسي الخاص بموظفي قطاع التربية الوطنية والتي تمحورت حول النقط الأساسية التالية:

- وضع نظام أساسي موحد لفائدة موظفي وزارة التربية الوطنية وأطر الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين؛
- الحفاظ على المكتسبات والأطر الحالية وإحداث أطر جديدة؛
- إحداث الدرجة الممتازة لفائدة الأطر التي يتوقف مسارها المهني في السلم 11؛
- توحيد المسار المهني لكل الأطر وإحداث جسور بين مختلف الأطر والهيئات؛
- تحسين الوضعية المهنية والمادية لموظفي القطاع واعتماد نظام جديد لتحفيز الموظفين بمؤسسات التربية والتعليم ذات التميز؛
- إدراج مهام الإدارة التربوية والإدارة المدرسية ضمن مقتضيات هذا النظام.

وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة قامت بنشر المرسوم رقم 2.23.819 في شأن النظام الأساسي الخاص بموظفي قطاع التربية الوطنية بالجريدة الرسمية عدد 7237 بتاريخ 9 أكتوبر 2023، وفقا للمبادئ سالفة الذكر.

III.6.2. الولوج إلى سكن لائق وتحسين ظروف عيش الأسر

قامت الحكومة على مدى العقدين الماضيين باتخاذ مجموعة من التدابير بهدف تقليص العجز في السكن. تتجلى هذه التدابير في عدة إجراءات كإحداث صندوق التضامن لدعم السكن وللسكنى والاندماج الحضري وتفعيل آليات الضمان لتسهيل الولوج إلى القروض وتقديم تحفيزات ضريبية لفائدة المنعشين العقاريين في إطار تقوية التعاون بين القطاع

العام والخاص لتعزيز العرض السكني. وقد مكنت هذه الإجراءات من تخفيض العجز التراكمي للسكن من 1.240.000 وحدة سنة 2002 إلى ما يقارب 340.000 وحدة في متم سنة 2022، بالإضافة إلى تحسين ظروف عيش أكثر من 1,5 مليون نسمة.

غير أنه، ونظرا للتحديات المرتبطة بالنمو الديمغرافي والتوسع الحضري المتزايدين، فمن الضروري مضاعفة المجهودات المبذولة من أجل إعداد مجالات ترابية كفيلة باحتواء تدفقات جديدة على المستوى الحضري. ويكمن التحدي أساسا في توفير عرض سكني من شأنه الاستجابة للطلب الجديد الذي ينضاف إلى العجز السكني المتراكم وفي التصدي لظاهرة انتشار السكن غير اللائق. وقد اعتمدت الحكومة في هذا الشأن مجموعة من التدابير الجديدة التي سيتم تنفيذها ابتداء من سنة 2024.

◄ **تنزيل البرنامج الجديد للمساعدة في مجال السكن 2024-2028:**

تنفيذا للرعاية الملكية السامية، التي يوليها صاحب الجلالة إلى تعزيز قدرة المواطنين على الولوج إلى سكن لائق، تلتزم الحكومة بتنفيذ البرنامج الجديد للمساعدة في مجال السكن، برسم الفترة ما بين 2024 و2028، والذي يروم تجديد المقاربة المتعلقة بالمساعدة على تملك السكن ودعم القدرة الشرائية للأسر، من خلال مساعدة مالية مباشرة للمقتني. ويستفيد من هذه المساعدة، المغاربة المقيمون بالمغرب أو بالخارج، الذين لا يتوفرون على سكن بالمغرب ولم يسبق لهم الاستفادة من مساعدة خاصة بالسكن.

وسيتم تحديد مبالغ المساعدة حسب قيمة السكن الذي يتم اقتناؤه. وهكذا، تم تحديد مبلغ المساعدة في:

- 100.000 درهم من أجل اقتناء مسكن يقل ثمن بيعه أو يعادل 300.000 درهم مع احتساب الرسوم؛
- 70.000 درهم لاقتناء مسكن يتراوح ثمنه ما بين 300.000 درهم و700.000 درهم مع احتساب الرسوم.

ومن أجل التمكن من تنزيل برنامج المساعدة على السكن ومواكبة عملية تجديد التخطيط العمراني والمجالي، سيتم إحداث 12 وكالة جهوية للتعمير والإسكان مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المجال الحضري والعالم القروي على حد سواء.

◄ **القضاء على أشكال السكن غير اللائق وتحسين ظروف الأسر من خلال البرامج التالية:**

- **برنامج "مدن بدون صفيح"**

مكن هذا البرنامج حتى متم شهر غشت 2023، من تحسين ظروف عيش ما يناهز 325.163 أسرة وإعلان 60 مدينة بدون صفيح، وبذلك تبلغ نسبة تنفيذ هذا البرنامج 70%.

وبهذا الخصوص، ستواصل الحكومة مجهوداتها من أجل معالجة دور الصفيح المتبقية (121.518 أسرة).

- **برنامج معالجة المباني الآيلة للسقوط**

شرعت الوكالة الوطنية للتجديد الحضري وتأهيل المباني الآيلة للسقوط سنة 2022 في إنجاز جرد للمباني الآيلة للسقوط على الصعيد الوطني وإخضاعها لخبرات تقنية.

ومكنت هذه العمليات، في متم شهر غشت 2023، من تصنيف 17.017 بناية آيلة للسقوط وإرفاقها باستمارات تتضمن معلومات عن الحالة الاجتماعية لساكنة هذا النوع من المباني وكذلك معلومات متعلقة بأنشطتها وتركيبة أسرها ونوعية الملكية العقارية. وقد تم إدماج المباني المحصية في نظام معلومات جغرافية وتصنيفها حسب فئات معينة بهدف تزويد نظام المراقبة والرصد واليقظة والتتبع الرقمي الذي من شأنه تسهيل عملية التدخل في المباني الآيلة للسقوط من طرف الشركاء المعنيين.

- **برنامج إعادة هيكلة الأحياء غير القانونية والتأهيل الحضري**

تسعى الحكومة من خلال هذا البرنامج وبشراكة مع الجهات المعنية، إلى تلبية الحاجيات والانتظارات المتعلقة بتحسين جودة وظروف العيش وتنفيذ مشاريع تتعلق بإنجاز مرافق اجتماعية وتربوية وثقافية، وتعزيز الاقتصاد المحلي، وتحسين الإطار العمراني، وحماية البيئة،...إلخ

وفي هذا الإطار، ستباشر الدولة إطلاق عملية نموذجية ابتداء من سنة 2024 بغلاف مالي قدره 80 مليون درهم كمساهمة للدولة لفائدة خمس جهات من المملكة: طنجة-تطوان-الحسيمة وفاس-مكناس ومراكش-آسفي والجهة الشرقية وكذا سوس-ماسة.

.7.2.III مواصلة تنفيذ برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالعالم القروي

منذ انطلاق هذا البرنامج سنة 2017 بتعليمات ملكية سامية، تمت تعبئة أكثر من 40,73 مليار درهم لتنفيذ خطط عمل تتعلق بمرحلة 2017-2023، أي 81% من الغلاف الإجمالي المتوقع للبرنامج. وبذلك، تجاوزت النفقات التراكمية الملتزم بها إلى نهاية سنة 2022، 35,94 مليار درهم، أي 93,52% من الاعتمادات المعبأة.

أما الأداءات التراكمية فقد بلغت 26,89 مليار درهم. وتتلخص الإنجازات المسجلة في النقط التالية:

◄ **الطرق والمسالك القروية:**

- استكمال أشغال بناء وإعادة تأهيل 18.311 كيلومتر من الطرق والمسارات، منها 8.372 كيلومتر في إطار صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية، بالإضافة إلى مواصلة تنفيذ الأشغال على مستوى 3.739 كيلومتر، 1.966 كيلومتر منها في إطار الصندوق السالف الذكر؛
- الانتهاء من الأشغال على مستوى 165 منشأة هندسية، 136 منها في إطار صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية.

◄ التعليم:

- إنهاء الأشغال على مستوى 2.183 عملية بناء وإعادة بناء أو توسعة للبنيات التحتية المدرسية، 1.784 عملية منها في إطار صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية، من أصل 2.638 عملية قيد التنفيذ حاليا؛
- إنهاء الأشغال على مستوى 460 عملية صيانة وتأهيل للبنيات التحتية المدرسية، 229 عملية منها في إطار صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية، من أصل 680 عملية قيد التنفيذ؛
- إنجاز 120 عملية تجهيز لمؤسسات مدرسية، 40 منها في إطار صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية، واقتناء 886 حافلة صغيرة للنقل المدرسي، منها 366 ممولة من طرف هذا الصندوق.

◄ الصحة:

- إنهاء الأشغال في 431 عملية بناء أو إعادة بناء أو توسيع البنية التحتية الصحية. في هذا الإطار تم تمويل 408 عملية من طرف صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية، من أصل برنامج يضم 480 عملية في طور الإنجاز؛
- إنهاء الأشغال في 314 عملية صيانة وتأهيل للبنى التحتية الصحية، 280 منها في إطار صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية، من أصل 341 عملية جاري تنفيذها حاليا؛
- إنجاز 631 عملية تجهيز مؤسسات صحية، 306 منها في إطار صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية، واقتناء 759 سيارة إسعاف ووحدة متنقلة منها، 246 منها ممولة من صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية.

◄ التزود بالماء الشروب:

في هذا الإطار، تم إطلاق 734 نظام للتزود بالماء الشروب، 655 منها تم إنجازها، بالإضافة إلى إطلاق 30.368 عملية ربط فردية ومختلطة بواسطة صنابير عامة، تم إنجاز 25.163 منها. كما شهد قطاع التزود بالماء الشروب إتمام عمليات تمديد الشبكة على ما يقرب من 1.084 كلم. ومن بين هذه الإنجازات، قام صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية بتمويل بناء 33 نظام للإمداد بالماء الشروب، و207 ربطا عن طريق الأنابيب العامة، وتمديد الشبكة على مسافة 41 كلم.

◄ الكهرباء:

تم الانتهاء من أعمال كهربة 967 قرية، 15 قرية منها في إطار صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية، ومد الشبكة على حوالي 995 كلم، 22 كلم منها في إطار صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية.

بلغ الغلاف المالي المخصص لتمويل خطة عمل برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالعالم القروي، برسم سنة 2023، ما يناهز 8,5 مليار درهم، منها حوالي 4,03 مليار درهم ممولة من طرف صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية.

III.8.2. حصيلة تنفيذ المرحلة الثالثة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية

تتوزع حصيلة تنفيذ المرحلة الثالثة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية برسم سنة 2022 وكذا الإنجازات إلى متم شهر أبريل 2023 بالنسبة للبرامج الأربعة كما يلي:

- **برنامج تدارك الخصاص على مستوى البنيات التحتية والخدمات الأساسية بالمجالات الترابية الأقل تجهيزا:**

في إطار تفعيل هذا البرنامج برسم سنة 2022، تمت برمجة 611 مشروعا بغلاف مالي ناهز 632,47 مليون درهم لفائدة ساكنة تقدر بأزيد من 880.000 مستفيد.

تمثل مشاريع فك العزلة عن العالم القروي 42% من اعتمادات الاستثمار المخصصة، تليه مشاريع التمدرس بنسبة 27%، والتزود بالماء الشروب بنسبة 14%، بالإضافة إلى الكهربة القروية بنسبة 10%، وأخيرا قطاع الصحة بـ 7% من المبلغ الاجمالي.

ومن أجل تنفيذ برنامج العمل لسنة 2023، تمت المصادقة من طرف أجهزة حكامة برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالعالم القروي على 284 مشروعا ونشاطا بمبلغ إجمالي يناهز 430,70 مليون درهم. وفي مجال الاستثمار، تمثل مشاريع فك العزلة عن العالم القروي 38% من الغلاف المالي الإجمالي، تليها مشاريع التمدرس بالعالم القروي بنسبة 22,9% والتزود بالماء الشروب بنسبة 18,46%، وقطاع الصحة بنسبة 11,57% ثم الكهربة القروية بنسبة 9,07%.

- **برنامج مواكبة الأشخاص في وضعية هشاشة:**

في إطار تفعيل هذا البرنامج، تم، برسم سنة 2022 ، إنجاز 1.279 مشروعا ونشاطا باستثمار إجمالي يناهز 600,92 مليون درهم.

تستحوذ مشاريع بناء وتجهيز مراكز الاستقبال على 62,36% من الاستثمارات، يليها دعم التسيير بنسبة 24,83%، وتأهيل مراكز الاستقبال بنسبة 11,76%، و1,05% تتوزع بين التكوين (0,60%) وإنجاز الدراسات والأبحاث (0,45%).

فيما يخص سنة 2023، تم رصد غلاف مالي إجمالي بقيمة 560 مليون درهم لفائدة عمالات وأقاليم المملكة، من أجل تنفيذ المشاريع والأنشطة المرتبطة ببناء وتأهيل وتجهيز مراكز الاستقبال، وكذا دعم التسيير بالإضافة إلى إنجاز الدراسات والأبحاث.

- **برنامج تحسين الدخل والإدماج الاقتصادي للشباب:**

في ما يخص محور دعم المبادرة المقاولاتية لدى الشباب، تم برسم سنة 2022، إنجاز 4.263 مشروعا موزعة على كافة جهات المملكة بكلفة إجمالية بلغت 549,47 مليون درهم، وقد ساهمت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بـ 383,97 مليون درهم، لفائدة 4.783 مستفيد، 29% منهم من النساء.

وتندرج 73% من هذه المشاريع ضمن ثلاثة قطاعات: قطاع الخدمات بنسبة 38% وقطاع الصناعة التقليدية بنسبة 23% وقطاع الصناعات الصغيرة بنسبة 12%. أما فيما يتعلق بنوعية حاملي المشاريع المدرة للدخل، فإن 57% تهم المقاولين الذاتيين و20% أصحاب شركات ذات مسؤولية محدودة.

بالنسبة لمحور تحسين الدخل، تم انتقاء 1.527 مشروعا مدرا للدخل خلال سنة 2022 بكلفة إجمالية بلغت 526,92 مليون درهم، وقد ساهمت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بـ 244,36 مليون درهم.

فيما يخص برنامج العمل برسم سنة 2023، فمن المتوقع تعبئة غلاف مالي قدره 760 مليون درهم، بهدف دعم الفئات المستهدفة من البرنامج، وهي: الشباب الباحثين عن عمل وحاملي المشاريع خلال مرحلة ما قبل وما بعد إحداث المقاولة والجهات الفاعلة في منظومة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

◄ **برنامج الدعم الموجه للتنمية البشرية للأجيال الصاعدة:**

تتلخص أهم إنجازات هذا البرنامج برسم سنة 2022 كما يلي:

- **محور صحة الأم والطفل:** تم إنجاز 365 مشروعا وعملية خلال سنة 2022 بكلفة إجمالية بلغت 175,7 مليون درهم. وقد ساهمت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بـ 157 مليون درهم.

  فيما يخص الاستثمار، 28% من المشاريع استهدفت بناء وتجهيز دور الأمومة باعتبارها مرافق الاستقبال والقرب لدعم المراكز الصحية من أجل تتبع الحمل والولادة. كما همت 25% من المشاريع شراء سيارات الإسعاف والوحدات المتنقلة من أجل المساهمة في الحد من العوائق الجغرافية وتحسين التغطية الصحية المتنقلة كما ساهمت 19% من المشاريع في اقتناء معدات طبية وبيو طبية لتقوية العرض الصحي للمراكز الصحية، بينما تم توجيه 13% من المشاريع والأنشطة للتكوين والتحسيس وتقوية القدرات؛

- **محور دعم التمدرس:** تم إنجاز 107 عملية ومشروعا للدعم التربوي موزعة على مختلف أقاليم المملكة لفائدة 130.000 مستفيد، بكلفة بلغت 568,7 مليون درهم. وقد ساهمت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بـ 398,6 مليون درهم.

  وقد استفاد 27.800 طالب وطالبة من التجربة النموذجية لدعم التمدرس بجهات سوس-ماسة والرباط-سلا-القنيطرة والدار البيضاء-سطات. كما تجدر الإشارة إلى أن 4,7 مليون طالب وطالبة استفادوا من المبادرة الملكية "مليون محفظة" للسنة الدراسية 2023/2022 بكلفة إجمالية تناهز 548.7 مليون درهم؛

- **محور دعم التعليم الأولي:** تمت برمجة 1.799 وحدة للتعليم الأولي بكلفة بلغت 568.6 مليون درهم. كما تم افتتاح 2.780 وحدة استضافت 41.000 طفل(ة) تحت إشراف 3.012 مربي(ة). وإلى حدود نهاية سنة 2022، تم تشغيل 6.314 وحدة تعليم أولي (6.979 حجرة دراسية) بطاقم تربوي يضم 7.227 مربي(ة).

وبذلك، ومنذ إطلاق المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وإلى نهاية سنة 2022، تتمثل حصيلة الإنجازات فيما يلي:

- 7.954 وحدة للتعليم الأولي (8.822 حجرة دراسية) مبرمجة،
- 6.314 وحدة للتعليم الأولي (6.979 حجرة دراسية) مشغلة؛
- 109.000 طفل مسجلين برسم السنة الدراسية 2023/2022، بالإضافة إلى 105.000 طفل التحقوا بالمرحلة الابتدائية؛
- 7.227 مربي (ة) تم توظيفهم؛
- 2,76 مليار درهم تمت تعبئتها لتنفيذ محور التعليم الأولي.

9.2.III. حصيلة نهاية برنامج التعاون الثاني مع هيئة تحدي الألفية

تم بتاريخ 31 مارس 2023 إنهاء برنامج التعاون الثاني (الميثاق الثاني)، الموقع بين حكومة المملكة المغربية والولايات المتحدة الأمريكية، ممثلة بهيئة تحدي الألفية (MCC) والذي دخل حيز التنفيذ في 30 يونيو 2017. كما تم حل وتصفية وكالة تحدي الألفية-المغرب، التي تم إحداثها بموجب القانون رقم 24.16 كمؤسسة عمومية مسؤولة عن تنفيذ الميثاق، وذلك بين فاتح أبريل 2023 و29 يوليو 2023.

وللتذكير، فقد استفاد الميثاق الثاني من ميزانية ممنوحة من هيئة تحدي الألفية بلغت 460,5 مليون دولار أمريكي، صرف منها عند متم يونيو 2023 مبلغ 449,5 مليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل 97,6% من المنحة.

وقد بلغت مساهمة الحكومة المغربية، التي من المفترض أن تعادل 15% على الأقل من المساهمة الأمريكية، في نهاية يوليو 2023، غلافا إجماليا يناهز 100,7 مليون دولار أمريكي، بما يمثل قرابة 22% من منحة هيئة تحدي الألفية MCC. وتتألف هذه المساهمة من 14,5 مليون دولار أمريكي نقداً و86,2 مليون دولار عينياً، تمثل أساساً قيمة العقارات التي تمت تعبئتها في إطار أنشطة الميثاق وأجور أعضاء وحدات إدارة المشاريع التابعة لمختلف القطاعات والمؤسسات المستفيدة من البرنامج.

ويمكن تلخيص الإنجازات المادية لأنشطة الميثاق الثاني على النحو التالي:

◄ **مشروع «التربية والتكوين من أجل قابلية التشغيل»:**

يتمثل الهدف الرئيسي لهذا المشروع في تقوية قابلية تشغيل الشباب، عبر تحسين جودة ونجاعة برامج التعليم الثانوي والتكوين المهني وتأمين الولوج المتكافئ إليهما، وذلك بغية الاستجابة بشكل أفضل لحاجيات القطاع الإنتاجي، من خلال الأنشطة التالية:

- **نشاط "التعليم الثانوي":**

لقد أسهم تنزيل النموذج المندمج لـ"ثانوية التحدي" في تجويد أداء المؤسسات المدرسية وتعلمات التلاميذ، وذلك أساسا بفضل:

- تأهيل وتجهيز 90 مؤسسة تعليمية مستفيدة على مستوى الجهات الثلاثة لطنجة تطوان-الحسيمة وفاس مكناس ومراكش-آسفي؛

- تكوين ما يقرب من 6.000 إطارا تربويا وإداريا؛
- تطوير ورقمنة 26 وحدة للتكوين المستمر ونشرها على منصة "E-takwine"؛
- تحسين التغطية الوظيفية لنظام المعلومات "مسار" من 25% إلى 95%؛
- توسيع معدات مركز البيانات الرئيسي لقطاع التربية الوطنية وإحداث مركز بيانات احتياطي؛
- تطوير وتجريب نظام جديد لإصلاح وصيانة البنيات التحتية والتجهيزات المدرسية.

- **نشاط "التكوين المهني":**

تهم الإنجازات الرئيسية ما يلي:

- إحداث أو توسعة أو إعادة تأهيل 15 مؤسسة للتكوين المهني، مستفيدة من دعم تقني ومالي لصندوق "شراكة"، تعتمد نمطا للحكامة قائم على الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والتي ستكون مؤهلة لاستقبال ما يقارب 13.000 متدرب سنوياً؛
- تجهيز هذه المؤسسات وتعزيز قدرات أطقمها، لاسيما في مجالي الحكامة وهندسة التكوين، من خلال تطوير حوالي 90 برنامجا للتكوين ودليلا بيداغوجيا.

وفيما يتعلق بدعم إصلاح منظومة التكوين المهني، تم تسجيل إنجازات هامة على مستوى:

- تصميم وتجريب نظام لاختبار ومنح الشهادات لخريجي مؤسسات التكوين المهني الخصوصية غير المعتمدة؛
- تطوير وتجريب نظام للتقييم وضمان الجودة بمؤسسات التكوين المهني؛
- تطوير تبويب منسجم للنفقات ومنصتين مخصصتين لحساب التكاليف المرجعية والتكاليف الحقيقية لشعب التكوين المهني؛
- تطوير الهيكلة المؤسساتية والتنظيمية للنوع والإدماج الاجتماعي داخل منظومة التكوين المهني.

- **نشاط "التشغيل":**

يمكن تلخيص إنجازات هذا النشاط على النحو التالي:

- تنزيل برنامج تجريبي للتشغيل المعتمد على التمويل القائم على النتائج، والذي مكن من تكوين 5.819 شاباً وامرأة، تم إدماج 2.393 منهم في مقاولات للقطاع الخاص، وتم الاحتفاظ ب 1.431 منهم في العمل لأزيد من 6 أشهر؛
- مواكبة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات في اعتماد أدوات وآليات " التمويل القائم على النتائج" قصد تحسين أداء برامج التشغيل الحالية؛
- إنشاء منصة رقمية للمعلومات حول سوق الشغل تعتمد على البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي.

◄ مشروع "إنتاجية العقار":

يهدف هذا المشروع إلى تحسين حكامة وإنتاجية العقار الصناعي والقروي، بغية ضمان استجابته بشكل أفضل لمتطلبات المقاولين وتقوية جاذبيته للاستثمار، وذلك من خلال الأنشطة التالية:

- **نشاط "حكامة العقار":**

في إطار هذا النشاط، تمت مواكبة الحكومة في بلورة الاستراتيجية العقارية الوطنية وتنفيذ إجراءاتها ذات الأولوية، ويتعلق الأمر ب:

- تصميم آلية للإشراف على تفعيل الاستراتيجية وتعزيز التنسيق الاستراتيجي في مجال الحكامة العقارية، وإعداد مشروع النص القانوني لإرساء هذه الآلية؛
- صياغة توصيات تتعلق بإصلاح نظام العقار المشاع؛
- صياغة توصيات وإعداد مشروع النص القانوني لإصلاح نظام مساحة الاستغلال الدنيا؛
- تصميم نظام المعلومات المندمج للمسح العقاري الاقتصادي متعدد الأغراض (SI-CAD-ECO) وإعداد مخطط عمل لتنزيله وكذا مشروع النص القانوني المنظم للمسح العقاري الاقتصادي متعدد الأغراض؛
- إحداث مركز لإدماج النساء في العقار.

- **نشاط "العقار الصناعي":**

في إطار مكون "المناطق النموذجية"، تم تصميم وتجريب نموذج جديد لتطوير المناطق الصناعية وتنشيط المناطق الصناعية القائمة، موجه نحو السوق، مع تفضيل لنظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وقد تم تنفيذ هذا النموذج على مستوى 3 مواقع تجريبية هي: بوزنيقة وحد سوالم وساحل لخيايطة، بمساحة إجمالية بلغت 136 هكتارا، من المنتظر أن تستقبل في نهاية المطاف 500 مقاولة وأن تخلق 27.000 فرصة عمل مباشرة، باستثمار إجمالي يناهز 486 مليون دولار أمريكي.

وفيما يتعلق بصندوق المناطق الصناعية المستدامة (FONZID)، تم تقديم الدعم لتسعة مشاريع تهدف إلى تحسين حكامة المناطق الصناعية واستدامتها وإدماجها الاجتماعي، باستثمار يناهز 80 مليون دولار أمريكي، بالإضافة إلى مساهمة لفائدة حاملي المشاريع تقارب 46 مليون دولار أمريكي، مما سيؤدي في نهاية المطاف إلى إحداث 57.000 فرصة عمل.

ومكن الاستثمار المنجز من توفير عرض عقاري يمتد على مساحة 100 هكتار ومجهزة، و71 بناية صناعية بمساحة إجمالية تناهز 47.000 متر مربع ومباني بمساحة إجمالية تناهز 20.000 متر مربع مخصصة للخدمات المقدمة للمقاولات وللمستخدمين (شبابيك موحدة ومراكز الأعمال وخدمات المطاعم وخدمات صحية ونقل وفضاءات للتكوين والبحث عن مناصب الشغل ودور حضانة).

- **نشاط "العقار الفلاحي":**

فيما يتعلق بالعملية التجريبية لتمليك الأراضي الجماعية الواقعة في دوائر الري للغرب والحوز، تتمثل الإنجازات الرئيسية في استخراج سندات الملكية لمساحة 55.173 هكتارا، لفائدة 46.968 مستفيدا، منهم 15.800 امرأة، وكذا مواكبة ما يقرب من 30.000 وريثا لذوي الحقوق في استخراج رسوم الإراثة، منهم 15.800 امرأة.

كما مكنت التدابير المصاحبة من تعزيز قدرات حوالي 132.000 فلاحا وفلاحة، من خلال تنظيم تكوينات نظرية وعملية ورحلات لتبادل التجارب والخبرات وتهيئة وتجهيز مركز القرب للمقاولين الشباب الفلاحيين "بحد كورت" وكذا تقديم الدعم المالي والتقني لـ 15 تعاونية حاملة للمشاريع، في إطار النهوض بالمقاولة الفلاحية، وذلك بميزانية إجمالية تقارب 20 مليون درهم.

III.10.2. تعزيز المساواة ودعم البرامج المخصصة للأسرة والأشخاص المسنين والأشخاص في وضعية إعاقة

في إطار مواصلة تنفيذ الاستراتيجية الجديدة "جسر للتنمية الاجتماعية الدامجة والمبتكرة والمستدامة لتحرير الطاقات"، تميزت سنة 2023 بإنجاز أهم الإجراءات التالية:

◄ **تفعيل المساواة: الخطة الحكومية الثالثة للمساواة 2023-2026:**

- إصدار مرسوم إحداث "اللجنة الوطنية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة" باعتباره آلية مؤسساتية تضمن التقائية الاستراتيجيات والسياسات العمومية المرتبطة بها وضمان التنسيق الفعال بين مختلف المتدخلين؛
- إطلاق مسلسل إعداد الخطة الحكومية الثالثة للمساواة واعتماد إطار استراتيجي للمساواة والسعي نحو المناصفة في أفق 2035، من طرف "اللجنة الوطنية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة". يحدد هذا الإطار الاستراتيجي أهم المحاور المتعلقة بتمكين النساء والريادة، والحماية والعيش الكريم والحقوق والقيم، بالإضافة إلى محور أفقي مشترك داعم لإنجاز الإجراءات المبرمجة "منظومة التنزيل والحكامة والقيادة والتنزيل الترابي للخطة "؛
- بلورة برنامج "التمكين الاقتصادي والريادة"، من أجل تعزيز التمكين الاقتصادي للنساء في إطار الخطة الحكومية الثالثة للمساواة 2023-2026 وتماشيا مع توجهات النموذج التنموي الجديد الذي يتوقع ارتفاع معدل نشاط النساء إلى 45% في أفق 2035.

◄ **حماية الأسرة والنهوض بها:**

في هذا الإطار، تشمل أهم الإجراءات المتخذة:

- إعداد سياسة اجتماعية شاملة للأسرة بهدف تعزيز التضامن الأسري ومنظومة القيم والحقوق والاحترام والانفتاح ؛
- النهوض بخدمات المساعدة الأسرية، من خلال:

- **جسر الأسرة:** إعداد تصور أولي ل"جسر الأسرة"، وتوقيع اتفاقية شراكة من أجل تأهيل مركز نموذجي "جسر الأسرة الزهور الزرقاء" وإعداد دفاتر التحملات لتأطير دعم مشاريع الجمعيات من أجل إحداث مشروع "جسر الأسرة" بمختلف جهات المملكة برسم سنة 2023؛
- **الحضانات الاجتماعية:** إطلاق طلب مشاريع من أجل دعم مشاريع الجمعيات بغية إحداث "حضانات اجتماعية" بمختلف جهات المملكة وذلك في إطار بلورة مشروع "جسر الأسرة"، وإعداد مشروع اتفاقية مع جمعية الجماعات من أجل إحداث "حضانات اجتماعية" بمختلف الجماعات؛
- **التربية الوالدية:** إعداد الإطارات المرجعية لتكوين الفاعلين الجمعويين في مجال الوالدية الإيجابية مع إعداد محتوى رقمي للتكوين لتطعيم المنظومة الالكترونية الخاصة بالتربية الوالدية؛
- **إعداد برنامج اقتصاد الرعاية:** تميزت سنة 2023 بتنظيم يوم دراسي بتعاون مع هيأة الأمم المتحدة للمرأة تحت عنوان: "اقتصاد الرعاية، فرصة لإحداث مناصب شغل وتحرير وقت النساء".

◄ النهوض بحقوق الأشخاص المسنين:

تتلخص الإنجازات الرئيسية على النحو التالي:

- إطلاق تنفيذ مشروع "التكفل العائلي بالأشخاص المسنين في وضعية صعبة": إعداد مشروع اتفاقية شراكة من أجل إعداد تجربة نموذجية تهدف تجربة وتصميم التكفل العائلي بالأشخاص المسنين في وضعية صعبة مع استهداف 50 عائلة؛
- إعداد الإطارات المرجعية لتطوير الإطار التنظيمي للأسر المستقبلة للأشخاص المسنين بدون سند عائلي وفي وضعية هشاشة من أجل إطلاق خبرة وذلك بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان؛
- إعداد مشروع اتفاقية شراكة مع جمعية "Action d'Urgence" من أجل تطوير دورات تكوينية في مهن المساعدة الاجتماعية من أجل التكفل بالأشخاص المسنين وتعزيز بقائهم داخل الأسرة؛
- إعداد خارطة طريق متعلقة بالحماية الاجتماعية للأشخاص المسنين تجمع الدعم المباشر لأسر الأشخاص المسنين مع تطوير سلة الخدمات الأساسية الموجهة لهذه الفئة.

◄ النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة:

تهم الإنجازات الرئيسية المتخذة:

- إعداد مرسوم يحدد كيفيات ومساطر منح البطاقة للأشخاص في وضعية إعاقة؛
- تصميم الهيكلة العامة لنظام معلوماتي للتقييم ومنح بطاقة للأشخاص في وضعية إعاقة؛
- إصدار16.000 شهادة إعاقة على المنصة الرقمية "خدماتي"؛

- إجراء دراسات تشخيصية لإمكانية الولوجيات بكل من مدينة أسفي ووزان وسوق الأربعاء وتزنيت وتنفيذ أشغال الولوجيات في كل من مدن وجدة وفاس والقنيطرة وتازة والدار البيضاء وبوجدور؛
- الشروع في إحداث مراكز مرجعية طبية اجتماعية بالشراكة مع وزارة الصحة والحماية الاجتماعية على مستوى منطقة الدشيرة بجهة سوس ماسة وشاطئ كالابونيتا بالحسيمة؛
- إطلاق دراسة تقديرية لتكلفة تعليم الأطفال في وضعية إعاقة في المراكز المتخصصة والأقسام المندمجة (بالشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان).

وفيما يتعلق بمخطط العمل لسنة 2024، أهم الإجراءات الرئيسية المتوخاة تشمل، على الخصوص، ما يلي:

- وضع وتنفيذ مخطط تواصل على الصعيد الترابي للخطة الحكومية الثالثة للمساواة؛
- دعم ومساعدة الجمعيات لتعزيز قدرات المرأة للولوج إلى المجال العمومي والسياسي وتعميم مراكز الاستماع للنساء ضحايا العنف؛
- إحداث مركز نموذجي "جسر" للوقاية من السلوكيات العدوانية وإعادة إدماج مرتكبي أعمال العنف؛
- مواصلة تنفيذ البرنامج الوطني "مدن ولوجة" ودعم الجماعات الترابية التي انضمت مؤخرا إلى البرنامج (العيون وكلميم ....)؛
- إطلاق برنامج وطني "شواطئ ولوجة" في إطار التعاقد مع جمعيات محلية كبرى؛
- تأسيس نظام جديد لتقييم الإعاقة وإنتاج بطاقة الإعاقة؛
- هيكلة وتأهيل وتجهيز مؤسسات الرعاية الاجتماعية المستقبلة للأشخاص في وضعية إعاقة، بشراكة مع الجماعات الترابية؛
- تطوير دليل لإدماج الأشخاص في وضعية إعاقة بمقاولات القطاع الخاص ودليل لإدماج الموظفين في وضعية إعاقة بمقر عملهم؛
- إعداد خرائط خدمات وبنيات ومخططات عمل إقليمية لحماية الطفولة؛
- تنظيم حملات تحسيسية في مجال مكافحة زواج القاصرات ودعم الجمعيات العاملة في هذا المجال ؛
- تطوير مفهوم الأسر الحاضنة للأشخاص المسنين بالمغرب (التشاور ودراسة مقارنة والوضع القانوني،...)؛
- دعم إعادة تأهيل المراكز النهارية للمسنين وتنفيذها في مختلف الجهات (التهيئة والتجهيز)؛
- دعم جمعيات رعاية المسنين بالمنزل وتنفيذ نظام جسر الأسرة في مختلف الجهات؛
- إطلاق دراسة من أجل إعداد السياسة الأسرية: تشخيص وضعية الأسرة المغربية وتحدياتها، مصحوبة بتحليل السياسات والبرامج القائمة وتقييم التجارب الدولية في مجال السياسات الأسرية.

III.11.2. مواكبة مغاربة العالم

وفقا للتعليمات والتوجيهات الملكية السامية، يتمتع المغاربة المقيمون بالخارج باهتمام خاص ومتواصل من أجل النهوض بأعمالهم والاستجابة بشكل ملموس لتوقعاتهم. وهكذا، واصلت المملكة المغربية المشاركة في مختلف المحافل والاجتماعات والمبادرات الدولية من أجل تعزيز الشراكات الثنائية والمتعددة الأطراف في هذا المجال.

كما أن المملكة وضعت استراتيجية وطنية مخصصة لمغاربة العالم، تأخذ بعين الاعتبار التغيرات والتحديات الراهنة على الصعيدين الوطني والدولي، وتهدف إلى تلبية احتياجات الأجيال الصاعدة ورفع التحديات الاستراتيجية الأخرى.

وتتمحور هذه الاستراتيجية حول ثلاثة محاور رئيسية:

- الحفاظ على هوية المغاربة المقيمين بالخارج؛
- حماية حقوق ومصالح مغاربة العالم؛
- مساهمة مغاربة العالم في تنمية بلدهم الأصلي.

سيتم تنزيل هذه الاستراتيجية على ضوء الرؤية الجديدة التي تضمنها الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى 69 لثورة الملك والشعب يوم 20 غشت 2022، والذي رسم المحاور الأساسية التي يجب اعتمادها من أجل تدبير ناجع لشؤون مغاربة العالم، وتوطيد تمسكهم بهويتهم، وترسيخ دورهم في تنمية بلدهم المغرب. وقد تضمن الخطاب المحاور التالية:

- تأهيل وتحديث الإطار المؤسساتي؛
- تعزيز الهوية؛
- تعبئة الكفاءات؛
- تشجيع الاستثمار؛
- الإدارة والحقوق.

ولتفعيل مضامين الخطاب الملكي السامي، قررت اللجنة البين وزارية لشؤون المغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة في اجتماعها المنعقد يوم 30 غشت 2022، الاشتغال في إطار لجان موضوعاتية لبلورة برنامج تنفيذي لتنزيل التعليمات الملكية السامية.

وقد خلصت أشغال هذه اللجان الموضوعاتية إلى صياغة مجموعة من مشاريع القرارات والتوصيات، ويتعلق الأمر بـ:

- تحديث وتأهيل الإطار المؤسساتي بما يتيح تحقيق الالتقائية والتكامل بين مختلف القطاعات والمؤسسات المعنية بشؤون المغاربة المقيمين بالخارج؛
- تعزيز الـتأطير التربوي وتقوية الارتباط الثقافي والروحي للمغاربة المقيمين بالخارج؛
- تعبئة الكفاءات من خلال إحداث آلية خاصة لمواكبتهم ودعم مبادراتهم ومشاريعهم؛

- تشجيع ومواكبة استثمارات المغاربة المقيمين بالخارج على ضوء التحفيزات التي يمنحها ميثاق الاستثمار الجديد؛
- تبسيط المساطر لتأخذ بعين الاعتبار خصوصيات وظروف مغاربة العالم.

.12.2.III تشجيع الثقافة والإعلام

- **تشجيع الثقافة:**

في إطار تنفيذ البرنامج الحكومي في المجال الثقافي، ولا سيما المحور المتعلق بوضع استراتيجية قطاعية، عملت الحكومة على إعداد المرحلة الأولى من الاستراتيجية الثقافية في أفق سنة 2026، والتي تركز بشكل رئيسي على المحاور التالية:

- حماية وتعزيز التراث الثقافي المغربي (المادي واللامادي)؛
- تعزيز البنية التحتية الثقافية في جميع أنحاء المملكة؛
- ابتكار وتطوير الصناعات الثقافية والإبداعية؛
- تعزيز التعاون الدولي والدبلوماسية الثقافية.

ويمكن تلخيص حصيلة الإنجازات برسم سنة 2023 على النحو التالي:

- مواصلة إنجاز المشاريع الكبرى موضوع الاتفاقيات الملكية واتفاقيات الشراكة (برنامج التنمية الحضرية لأكادير 2020-2024 وإعادة تأهيل المعهد الوطني لعلوم الآثار والتراث والبرنامج التكميلي لتثمين المدينة العتيقة لفاس 2018-2023 وبرنامج تأهيل وتثمين المدينة العتيقة لطنجة 2020-2024،...)؛
- توفير الحماية الاجتماعية للفنانين؛
- تعزيز برامج الدعم التي يمولها الصندوق الوطني للعمل الثقافي؛
- مواصلة برنامج دعم المشاريع الثقافية التي تقدمها الجمعيات الثقافية؛
- إنشاء "علامة المغرب" واستمرار تسجيل التراث الثقافي الوطني (تسجيلان في التراث العالمي لليونسكو و26 تسجيلًا في التراث الإسلامي اللامادي (الإيسيسكو))؛
- تنظيم فعاليات ثقافية وفنية في إطار برنامج "الرباط عاصمة الثقافة الإفريقية"؛
- دعم مجالات الموسيقى والفنون الاستعراضية: دعم 72 مشروعاً وتنظيم 4 مهرجانات دولية و15 مهرجانا وطنيا و4 حفلات موسيقية كبرى؛
- دعم مجالات الكتاب والنشر: دعم 395 مشروعاً، وإحداث 4 مكتبات، وتنظيم النسخة السابعة والعشرين من المعرض الدولي للنشر والكتاب والمعارض الجهوية وتنظيم العديد من الجوائز في هذا المجال؛
- دعم قطاع المسرح: دعم 81 مشروعا ومواصلة مشروع "المسرح يتحرك" (60 مسرحية)؛
- دعم مجال الفنون التشكيلية: دعم 130 مشروعا وتنظيم 224 معرضا؛

- إحداث 150 قاعة سينما.

في إطار إطلاق الاستراتيجية القطاعية الجديدة، ستعرف سنة 2024 تنفيذ البرامج الرئيسية التالية:

- تجديد وتوسيع وربط البنيات التحتية الثقافية على مستوى المملكة لتمكين المغرب من بنيات تحتية ثقافية نشيطة ومفتوحة؛
- مواصلة برامج الدعم لمختلف المجالات الثقافية والفنية (المسرح والموسيقى والكتاب...) الممولة في إطار الصندوق الوطني للعمل الثقافي؛
- مواصلة إنجاز المشاريع الكبرى لترميم وإعادة تأهيل وصيانة وحماية المآثر التاريخية بالإضافة لبناء وصيانة المؤسسات ذات الطابع الثقافي والفني موضوع الاتفاقيات الملكية واتفاقيات الشراكة؛
- تزويد الجماعات الترابية ببنيات تحتية ثقافية لمساعدة المبدع والمقاولة في مجالات الفنون التشكيلية والبصرية والنشر والكتاب والموسيقى والفنون الاستعراضية والمسرح؛
- تنظيم فعاليات ثقافية وطنية ودولية (مهرجانات) في مجالات المسرح والموسيقى والأدب؛
- المشاركة في مختلف الأنشطة والفعاليات الثقافية المنظمة على المستويين الوطني والدولي؛
- تنظيم المعرض الدولي للنشر والكتاب لسنة 2024 والمعارض الجهوية؛
- إنهاء بناء وتجهيز المؤسسات والمراكز الثقافية الجديدة؛
- تجريد الإجراءات الإدارية من الطابع المادي وتطوير منصة رقمية لنشر المشاريع الثقافية.

◄ دعم قطاع الصحافة ووسائل الإعلام

- **دعم قطاع الصحافة الوطنية وتشجيع وسائل الإعلام:**

خلال الفترة الممتدة ما بين 2020 و2023، بذلت الدولة مجهودا استثنائيا لدعم قطاعات الصحافة الوطنية والنشر والطباعة والتوزيع وكذا قطاع البث الإذاعي لمواجهة تداعيات كوفيد-19 والتخفيف من آثاره.

وفي هذا الصدد، خصصت الدولة دعما استثنائيا، في إطار اتفاقي، لفائدة قطاعات الصحافة الوطنية والنشر والطباعة والتوزيع وذلك كالآتي:

- دعم استثنائي لفائدة مقاولات الصحافة والنشر الذي بلغ 716 مليون درهم تشمل صرف رواتب العاملين وتغطية بعض مصاريف التسيير الأخرى، وذلك في إطار اتفاقية شراكة وملحقاتها التعديلية الموقعة بين الدولة وهذه المقاولات؛
- دعم مالي لفائدة شركات الطباعة الذي بلغ 45 مليون درهم، وذلك في إطار مساعدتها على تخطي الإكراهات المالية الناتجة عن توقف النشاط بعد إعلان حالة الطوارئ الصحية؛

- دعم مالي مقدم من طرف الدولة خلال سنوات 2020 و2021 و2022 لفائدة شركات التوزيع قدر بمبلغ 90 مليون درهم، وذلك في إطار مساعدتها على تخطي أزمتها المالية الناتجة عن جائحة كورونا؛
- دعم مالي مقدم من طرف الدولة خلال سنوات 2020 و2021 و2022 لفائدة قطاع البث الإذاعي والذي قدر بمبلغ 75 مليون درهم.

والجدير بالذكر، أنه تم تخصيص ميزانية برسم السنة المالية 2024 بقيمة 65,6 مليون درهم لدعم قطاع الصحافة الوطنية.

- **دعم المركز السينمائي المغربي:**

يتضمن المخطط الاستثماري للخزانة السينمائية المغربية، برسم سنة 2023، مجموعة من المشاريع التي تقدر بقيمة إجمالية تبلغ 25 مليون درهم (تشمل أشغال التهيئة واقتناء معدات متعلقة بالمختبر/الأرشيف، وتجهيزات متحف الخزانة السينمائية المغربية، والمكتبة الإعلامية، ومقهى السينما).

وفي الأخير، تتجلى أهم المشاريع المرتقبة لسنة 2024 فيما يلي:

- إعادة تصميم المنصة الوثائقية والتحديث التقني لمنصات "mjcc.gov.ma" و"sahara.ma" و"maroc.ma"؛
- تجويد تدبير المنصة الرقمية "sahara.ma" من خلال اللجوء إلى موردين متخصصين في هذا المجال؛
- تنظيم "الجائزة الوطنية الكبرى للصحافة" لتعزيز مهنة الصحافة ودورها في توعية وتكوين المواطنين؛
- إنشاء مركز وطني للتوثيق الصحفي لجعل المحفوظات الصحفية ومجموعة الصور الفوتوغرافية متاحة للعموم؛
- مواصلة ورش تجهيز الخزانة السينمائية المغربية؛
- القيام بحملات تواصلية هدفها المساهمة في الترويج لصورة المغرب ونموذجه الحضاري على المستوى الدولي.

13.2.III. مواصلة تنفيذ السياسات الاجتماعية الأخرى

1.13.2.III. النهوض بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني

يشهد قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تطورا ملموسا، مع تنزيل النموذج التنموي الجديد الذي يهدف إلى إبراز هذا القطاع وجعله رافعة تساهم في صمود الاقتصاد الوطني وأداة للتنمية وإحداث فرص الشغل.

وتتميز حصيلة قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني برسم سنة 2023، بالمنجزات التالية:

◄ **على المستوى المؤسساتي والتنظيمي:**

- إعداد مشروع القانون-الإطار المتعلق بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني بشراكة مع الوكالة الفرنسية للتنمية؛
- إطلاق طلبات العروض لإعداد النصوص التطبيقية لمشروع القانون-الإطار سالف الذكر؛

- تنظيم لقاءات تواصلية وتشاورية حول التوجهات الكبرى لمشروع القانون-الإطار المتعلق بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني في مختلف الجهات.

◄ **على مستوى إنعاش القطاع:**

- تنظيم المنتدى المغربي الإسباني للاقتصاد الاجتماعي والتضامني في 2023، بمدينة الناظور، بمناسبة اختتام البرنامج الأول للتعاون مع الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية وإطلاق البرنامج الثاني "تحفيز النساء"؛
- تتبع تنفيذ برنامج إعادة تأهيل وإحداث حاضنة بنسودة، مركب متعدد التخصصات في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛
- تنظيم المعارض الجهوية والأسواق المتنقلة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني في مجموعة من جهات المملكة؛
- تتبع إنجاز الأنشطة المبرمجة في إطار اتفاقية الشراكة المتعلقة بالتمكين الاقتصادي للنساء، من خلال ريادة الأعمال المستدامة بجهة مراكش آسفي (إقليم الحوز)؛
- مواكبة وتتبع وتقييم 116 مشروعا مقدما من طرف الجمعيات المستفيدة من الإعانات المقدمة في إطار برنامج "مؤازرة 3"، والإعلان عن تلقي طلبات المساهمة في تمويل مشاريع برسم النسخة 4 لبرنامج "مؤازرة"، بشراكة مع مجالس الجهات للتمويل المشترك لـ 150 مشروعا؛
- تتبع إحداث منصة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لتثمين وتسويق المنتوجات المحلية بأزيلال بشراكة مع مجلس جهة بني ملال-خنيفرة.

وفي نفس التوجه، ستشهد سنة 2024 مواصلة الجهود الرامية إلى إعادة هيكلة وتقوية الإطار القانوني لقطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني واعتماد مجموعة من الإجراءات للنهوض بالقطاع ودعم الفاعلين به، لاسيما من خلال تنظيم المعارض الجهوية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وبرامج التعاون الوطنية والدولية للتمكين الاقتصادي للنساء وتدابير دعم منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

III.2.13.2. تشجيع الشباب

في مجال تشجيع الشباب، تميزت سنة 2023 بإنجاز الإجراءات الأساسية التالية:

◄ مواصلة إنجاز المشاريع موضوع اتفاقيات الشراكة لتطوير برامج لفائدة الشباب والطفولة والشؤون النسائية؛

◄ تحديث وتأهيل المؤسسات التابعة لقطاع الشباب؛

◄ افتتاح مخيمات صيفية من الجيل الجديد في بوزنيقة والجبهة واسطيحات وسيدي كاوكي وبني وليد وأكلو؛

◄ بناء أربعة مراكز لحماية الطفولة؛

◄ إطلاق تدابير في إطار برنامج "متطوع" لفائدة 5.161 شابا؛

- إطلاق تدابير في إطار برنامج "جواز الشباب" بصفة تجريبية بجهة الرباط-سلا-القنيطرة وتنفيذ الإجراءات اللازمة لتعميم هذا البرنامج على عموم التراب الوطني؛
- افتتاح 80 مؤسسة للشباب.

وتهدف أهم المشاريع المبرمجة لسنة 2024 إلى إنجاز وتأهيل:

- الحضانات ومؤسسات الشباب؛
- مؤسسات الطفولة وكذا تجهيزات الشباب والطفولة للقرب؛
- مؤسسات الشؤون النسوية؛
- البنيات التحتية للشباب، لا سيما المخيمات الصيفية من الجيل الجديد، كالمخيم الصيفي تغازوت شمال وتغازوت جنوب والوليدية وكلميم وطانطان وطنجة والناظور.

III.3.13.2. تشجيع الرياضة

في مجال تشجيع الرياضة، تميزت سنة 2023 بتحقيق ما يلي:

- اعتماد مجلس الاتحاد الدولي لكرة القدم، بالإجماع، لملف المغرب-إسبانيا-البرتغال كترشيح وحيد لتنظيم كأس العالم 2030 لكرة القدم، وذلك إشادة واعترافا بالمكانة الخاصة التي يحظى بها المغرب بين الأمم الكبرى؛
- منح جائزة التميز الرياضي لجلالة الملك من طرف الاتحاد الإفريقي لكرة القدم في مارس 2023 بكيجالي، والتي تكافئ الإنجازات الاستثنائية التي شهدتها كرة القدم والرياضة الوطنية خلال سنة 2022؛
- تنفيذ المشاريع المدرجة في الاتفاقيات الموقعة أمام جلالة الملك؛
- تأهيل ستة (6) ملاعب رياضية لكرة القدم ومحيطها، بما في ذلك ملاعب تدريب الفرق والحكام، وذلك في إطار تنظيم المغرب لكأس الأمم الإفريقية 2025 وتنظيم كأس العالم لكرة القدم 2030؛
- إنجاز البنيات التحتية الرياضية للقرب في إطار اتفاقيات الشراكة: بناء مراكز رياضية للقرب، وبناء وتهيئة قاعات رياضية متعددة الاختصاصات، وبناء مسابح، وتهيئة و/أو تأهيل المنشآت الرياضية،...إلخ؛
- مواكبة الجامعات الملكية المغربية الرياضية والجمعيات الرياضية بهدف تعزيز وتطوير الرياضة؛
- إنجاز المنتخب الوطني لكرة القدم للرجال أقل من 23 سنة: بطل إفريقيا، وتأهله لدورة الألعاب الأولمبية "باريس 2024"؛
- فوز المنتخب الوطني المغربي بالكأس العربية لكرة الصالات للمرة الثالثة على التوالي بالمملكة العربية السعودية؛
- تأهل المنتخب الوطني المغربي لكرة القدم للسيدات لأول مرة إلى الدور الثاني من بطولة كأس العالم لكرة القدم للسيدات التي نظمت في أستراليا ونيوزيلندا سنة 2023؛

- تنظيم كأس العالم للأندية "موندياليتو 2023" بالرباط وطنجة؛
- احتلال المغرب للمركز الأول بالألعاب الفرنكوفونية (النسخة التاسعة) برصيد 58 ميدالية، منها 23 ذهبية؛
- حصد المنتخب المغربي للملاكمة، المتوج بطلا لإفريقيا، 13 ميدالية منها 8 ذهبيات، خلال مشاركته في البطولة الإفريقية (ياوندي-2023) ؛
- تتويج المنتخب المغربي لكرة اليد-السلة رجال (hand-basket)، بطلا لإفريقيا للألعاب البارا-أولمبية الإفريقية؛
- تتويج العداء المغربي سفيان البقالي بطلا للعالم للمرة الثانية على التوالي في سباق 3000 متر حواجز.

في نفس هذا السياق، يتمثل مخطط العمل لسنة 2024 فيما يلي:

- مواصلة إنجاز وتهيئة البنيات التحتية الرياضية ذات المستوى العالي على صعيد كافة التراب الوطني، ولاسيما بناء ملعب الرباط (أرينا ARENA) بمعايير دولية جديدة؛
- تهيئة المعهد الملكي لتكوين الأطر؛
- مواصلة إنجاز البنيات التحتية الرياضية في إطار برامج التنمية الجهوية؛
- تهيئة وتجهيز البنيات التحتية الرياضية للقرب على المستوى الوطني: بناء قاعات مغطاة، ومسابح، وملاعب رياضية للقرب... ؛
- إنجاز البنيات التحتية الرياضية للقرب مع الشركاء المحليين؛
- تنشيط الرياضة النسوية والأنشطة الرياضية لصالح المرأة وتمكينها اقتصاديا من خلال الرياضة؛
- إعطاء دينامية لمشروع "رياضة ودراسة" موضوع الاتفاقية الموقعة أمام جلالة الملك سنة 2018 من خلال إحداث مسالك دراسية مندمجة "رياضة-دراسة"، موجهة بشكل رئيسي إلى التلاميذ الذين يمارسون أنشطة رياضية؛
- مواصلة تنزيل مشروع تحويل الأندية الرياضية الوطنية إلى شركات مجهولة الاسم؛
- تجهيز البنى التحتية الرياضية التي تم إنجازها أو المقرر استكمالها خلال سنة 2024؛
- الإدماج الاجتماعي والاقتصادي من خلال الرياضة لفائدة الشباب من بلدان جنوب الصحراء والمغاربة العائدين إلى أرض الوطن.

III.4.13.2. إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للسجناء

تطبيقا للتوجيهات الملكية السامية وللأحكام الدستورية الهادفة إلى تعزيز حقوق السجناء وإعادة إدماجهم في المجتمع، تهدف الاستراتيجية الموضوعة في هذا الإطار إلى تحقيق توافق بين المقاربة الأمنية والمقاربة الإدماجية لفائدة السجناء.

وفي هذا الصدد، يسعى برنامج "السياسة السجنية وإعادة إدماج السجناء" إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية الأربعة التالية:

- تحسين ظروف إيواء السجينات والسجناء؛
- تهييئ السجينات والسجناء بصفة عادلة لإعادة إدماجهم؛
- تعزيز أمن وسلامة المؤسسات السجنية؛
- تحديث الإدارة وتعزيز الحكامة.

ويرتكز هذا البرنامج على المحاور التالية:

- **الدعم والتسيير واللوجستيك** من خلال:
  - تعزيز البنية التحتية للشبكة وتجديد حظيرة المعلوميات؛
  - تهيئة وصيانة وترميم مرافق مختلف المؤسسات السجنية.
- **إيواء السجناء**، تعمل الحكومة على:
  - تحسين ظروف الاعتقال؛
  - تقليص نسبة الاكتظاظ؛
  - الزيادة في المساحة المخصصة لكل سجين وذلك في حدود 3 أمتار مربعة.

وبالإضافة إلى الجهود الرامية لتحسين ظروف إيواء السجناء، تم توفير خدمات أخرى من أجل تحسين ظروف الاعتقال، نذكر منها:

- التغذية الجماعية التي أصبحت مفوضة لشركات خاصة، مع مراعاة مطابقة الوجبات المقدمة للمعايير المعمول بها في مجال الصحة والسلامة، والتزام الشركات المكلفة بمهمة التغذية بتوفير تكوين عملي لفائدة السجناء؛
- تحسين ظروف اعتقال السجناء من خلال زيادة وتيرة استفادتهم من الاستحمام بالماء الساخن وتعزيز النظافة بالسجون وتوفير عدد أكبر من لوازم النظافة الصحية؛
- تحسين الإجراءات الوقائية والعلاجية المعتمدة في المؤسسات السجنية. وتتعلق هذه الإجراءات الوقائية بضرورة توفير الشروط الملائمة للارتقاء بالظروف المعيشية والصحية، أما الإجراءات العلاجية فتتجسد في الفحوصات الطبية والعلاجات التي يستفيد منها السجناء خلال فترة اعتقالهم.

- **إعادة إدماج السجناء:**

في هذا المجال يتم اعتماد برامج لفائدة السجناء تتنوع بين ما هو تعليمي، وثقافي، وروحي وكذا اجتماعي لتشجيعهم على التواصل مع العالم الخارجي. وفي هذا الإطار، تعتبر برامج التعليم ومحو الأمية من الأولويات في استراتيجية الحكومة لتأهيل السجناء لإعادة الإدماج، لاسيما من خلال خلق وتهييئ وتجهيز الفضاءات الضرورية لتنفيذ هذه

البرامج أو من خلال توفير المؤطرين بالتعاون مع المصالح المعنية، وذلك قصد السماح لأكبر عدد من السجناء للاستفادة من هذه البرامج.

ومن جهة أخرى، ولزيادة عدد خريجي الجامعات، تبذل جهود حثيثة لتوفير الظروف الملائمة والكفيلة بضمان نجاح النزلاء الذين يتابعون دراساتهم الجامعية.

بخصوص برامج التكوين المهني، تم في هذا الصدد التعاون مع مؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء، ومكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل لتوفير الشروط الضرورية لإنجاح هذه البرامج.

فيما يتعلق ببرنامج التكوين الفني والحرفي لتشغيل السجناء، فيهدف إلى تمكين النزلاء من اكتساب المهارات الفنية والحرفية والاستفادة من فرص الشغل، وتعزيز قدرتهم على الاندماج في المجتمع بعد الإفراج عنهم.

وتبدل كذلك جهود من أجل تعزيز الدعم النفسي والاجتماعي للسجناء، وتكثيف الأنشطة الثقافية والرياضية والدينية، التي تعتبر بدورها من الوسائل الناجعة لإعادة التأهيل.

◄ **تعزيز الأمن والسلامة بالمؤسسات السجنية:**

من أجل تحسين الوضع الأمني في السجون وفقا لمبادئ الحكامة الأمنية الجيدة، تم اتخاذ عدة إجراءات منها، على الخصوص، توفير التأطير الأمني اللازم للمؤسسات السجنية وتعزيز آليات البحث والمراقبة واعتماد وسائل الوقاية من الحرائق وتدبير الحالات الطارئة وتأهيل التهيئة الأمنية لمختلف المؤسسات السجنية والسهر على التطبيق الصحيح والناجع للإجراءات التأديبية.

III.5.13.2. دعم قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير

تندرج مختلف الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لفائدة قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير في إطار المحورين الرئيسيين التاليين:

◄ **تحسين الظروف المادية والاجتماعية لأسرة المقاومة وأعضاء جيش التحرير**، من خلال:

- التكفل بمصاريف التغطية الصحية الأساسية والتكميلية لفائدة قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وذوي حقوقهم، حيث يبلغ عدد المستفيدين من التغطية الصحية الأساسية 11.070 مستفيد وعدد المستفيدين من التغطية الصحية التكميلية 18.185 مستفيد، بغلاف مالي سنوي يقدر بـ 51,75 مليون درهم؛
- دعم إحداث أو توسيع التعاونيات وإنجاز مشاريع اقتصادية لفائدة 49 مستفيد، برسم سنة 2023؛
- المساهمة في اقتناء الأراضي أو المساكن لفائدة المنتمين إلى أسرة المقاومة، إذ بلغ عدد المستفيدين 16 شخصا برسم سنة 2023؛
- تقديم مساعدة الإسعافات لفائدة 1.008 شخصا من قدماء المقاومين المحتاجين إلى غاية نهاية شتنبر 2023؛
- تقديم مساعدة مصاريف الدفن لفائدة أرامل قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، حيث بلغ عدد المستفيدات 225 أرملة إلى غاية نهاية شتنبر 2023.

◄ **الحفاظ على الذاكرة التاريخية وأمجاد الكفاح الوطني ونشر قيم الوطنية وثقافة المواطنة الفعالة**، من خلال:

- مواصلة برنامج استرجاع الأرشيف الوطني للحقبة الاستعمارية من الخارج والذي مكن منذ إطلاقه سنة 2008 إلى غاية أواخر شهر شتنبر من سنة 2023، من استرجاع 4.036.880 وثيقة من مجموع 20.000.000 وثيقة؛
- المساهمة في بناء وتجهيز فضاءات سوسيوثقافية للمقاومة في عدة أقاليم بالمملكة بشراكة مع المجالس الجهوية والإقليمية والجماعية وكذا مختلف وكالات التنمية، إذ بلغ عددها 104 فضاء سنة 2023 ومواصلة أشغال بناء 09 مركبات برسم سنة 2024.
- بناء المعالم التذكارية وتهيئة مقابر الشهداء للتعريف برموز المقاومة الوطنية؛
- نشر المؤلفات والمجلات المرتبطة بتاريخ المقاومة المغربية حيث بلغ عدد المؤلفات والمجلات المنشورة أو في طور النشر 21 مؤلفا سنة 2023.

III.3. مواصلة تنزيل الإصلاحات الهيكلية

تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية، تطمح الحكومة إلى النهوض بالاستثمار المنتج باعتباره رافعة أساسية لإنعاش الاقتصاد الوطني وترسيخ المغرب في القطاعات الواعدة والمحدثة لفرص الشغل للشباب والمدرة لمصادر التمويل لمختلف البرامج الاجتماعية والتنموية. وفي هذا الصدد، ستعمل الحكومة على تنزيل خارطة الطريق المعتمدة لتحسين مناخ الأعمال، وعلى مواصلة تنزيل ميثاق الاستثمار الجديد.

بالموازاة مع ذلك، ستواصل الحكومة تفعيل "صندوق محمد السادس للاستثمار"، كرافعة للاستثمارات الخاصة فيما يتعلق بتمويل المشاريع الهيكلية، وتمويل المقاولات العاملة في القطاعات ذات الأولوية.

كما ستعمل الحكومة على تعزيز الاستثمار العمومي من خلال مواصلة المشاريع الكبرى للبنيات التحتية ومختلف الاستراتيجيات القطاعية.

علاوة على ذلك، ستبذل الحكومة مجهوداتها لضمان نجاح ورش اللاتمركز الإداري ومواصلة تنزيل الجهوية المتقدمة. وفي الوقت نفسه، ستتخذ الحكومة إجراءات ملموسة لتنفيذ كافة أوراش إصلاح الإدارة.

كما أن الحكومة عازمة على مواصلة جهودها لتكريس الطابع الرسمي للغة الأمازيغية في كافة مناحي الحياة العامة، إضافة إلى مواصلة تنزيل باقي الإصلاحات الكبرى، لاسيما إصلاح منظومة العدالة وإصلاح أنظمة التقاعد.

III.3.1. إنعاش الاقتصاد الوطني من خلال دعم الاستثمار

III.3.1.1. تعزيز آليات دعم المقاولة وتشجيع الاستثمار الخاص

III.3.1.1.1. تحسين مناخ الأعمال وتحديث الإطار القانوني

◄ **خارطة الطريق 2023-2026 لتحسين مناخ الأعمال**

وفقا للتوجيهات الملكية السامية والتوصيات الرئيسية للنموذج التنموي الجديد، وضعت الحكومة خارطة الطريق 2023-2026 لتحسين مناخ الأعمال، بالتنسيق مع الشركاء العموميين والخواص. وتهدف هذه الخارطة إلى الاستجابة للأولويات الاقتصادية للمغرب وتحفيز الاستثمار وريادة الأعمال، مع تشجيع ظهور جيل جديد من المستثمرين والمقاولين.

وقد تم تقديم خارطة الطريق السالفة الذكر خلال الندوة الوطنية حول مناخ الأعمال المنعقدة في 15 مارس 2023. وتستند هذه الخارطة على ثلاث ركائز أساسية، بالإضافة إلى ركيزة رابعة أفقية وعشرة أوراش ذات أولوية.

- **تهدف الركيزة الأولى** إلى تحسين الظروف الهيكلية لعملية الاستثمار والمقاولة من خلال:

- تحسين الإطار المتعلق بقانون الأعمال (لاسيما آجال الأداء، الولوج للصفقات العمومية، الأنماط البديلة لتسوية المنازعات، الإحداث الإلكتروني للمقاولات)؛
- ترشيد ورقمنة ولاتمركز الإجراءات الإدارية؛
- تعزيز التنسيق واليقظة فيما يتعلق بمناخ الأعمال.

- **تهدف الركيزة الثانية** إلى تعزيز التنافسية الوطنية وترشيد تكلفة عوامل الإنتاج، من خلال:

- تعبئة التمويلات من أجل انتعاش اقتصادي أفضل؛
- تعزيز الولوج إلى الطاقات المتجددة وإزالة الكربون الصناعي لتوطيد مكانة المملكة كفاعل رائد في التحول الطاقي العالمي؛
- تحسين الولوج إلى العقار وخاصة العقار الصناعي؛
- تعزيز التنافسية اللوجستيكية.

- **تهدف الركيزة الثالثة** إلى توفير الظروف المواتية لتطوير ريادة الأعمال والابتكار، من خلال:

- تطوير آليات دعم المقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغرى والمتوسطة والمقاولات الناشئة؛
- النهوض بالابتكار وأنشطة البحث والتطوير وثقافة ريادة الأعمال؛
- تعزيز العرض التكويني وأداء الرأسمال البشري.

- وتهم **الركيزة الأفقية** تكريس قيم الأخلاقيات والنزاهة وكذا الوقاية من الفساد.

بالإضافة إلى ذلك، تميزت سنة 2023 بالعمل على تأسيس المرصد الوطني للاستثمار، كآلية لتتبع أهداف السياسة الوطنية لتنمية الاستثمارات. وسيمكن هذا المرصد من الحصول على مؤشرات رئيسية مثل التوزيع بين الاستثمار الخاص والاستثمار العمومي، وحصص الاستثمارات الوطنية والأجنبية، وكذا تطور الاستثمار الخاص على المستوى الجهوي والقطاعي.

هذا وستعرف سنة 2024 ما يلي:

- قيادة تنزيل السياسة الوطنية للاستثمارات على المستوى القطاعي والترابي؛
- إرساء وتطوير المرصد الوطني للاستثمار؛
- مواكبة تنفيذ خارطة طريق مناخ الأعمال؛
- استكمال إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار ومراجعة حكامتها من خلال تعديل القانون رقم 47.18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وبإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار.

◄ مواصلة تنزيل الميثاق الجديد للاستثمار

تم نشر القانون-الإطار رقم 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار بالجريدة الرسمية بتاريخ 12 دجنبر 2022. ويهدف هذا القانون إلى تعزيز أثر الاستثمار، لاسيما فيما يتعلق بإحداث فرص شغل قارة وتقليص الفوارق بين الأقاليم والعمالات في مجال جذب الاستثمارات.

ولتحقيق هذه الأهداف، يتمحور هذا القانون-الإطار حول أنظمة دعم الاستثمار والمكونة من:

- **نظام دعم أساسي** يتضمن:

- منح مشتركة للاستثمار حددها المرسوم رقم 2.23.1 الصادر بتاريخ 16 فبراير 2023 المتعلق بتفعيل نظام الدعم الأساسي للاستثمار ونظام الدعم الخاص المطبق على مشاريع الاستثمار ذات الطابع الاستراتيجي؛
- منحة إضافية للاستثمار تسمى "منحة ترابية"، تمنح للمشاريع المنجزة في الأقاليم أو العمالات، التي حددت بقرار السيد رئيس الحكومة رقم 3.14.23 الصادر بتاريخ فاتح مارس 2023؛
- منحة إضافية للاستثمار تسمى "منحة قطاعية" تمنح للمشاريع المنجزة في قطاعات الأنشطة ذات الأولوية، التي حددت في المرسوم رقم 2.23.1 سالف الذكر.

يمكن أن تستفيد المشاريع الاستثمارية من المنح المذكورة أعلاه عند استيفائها لأحد المعايير التالية:

- أن يساوي أو يفوق المبلغ الاجمالي للاستثمار50 مليون درهم مع إحداث ما بين 50 و149 منصب شغل قار؛
- أن يساوي أو يفوق عدد مناصب الشغل القارة المحدثة 150 منصب شغل.

- **أنظمة دعم خاصة:** متعلقة بالمشاريع الاستراتيجية والمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة لتشجيع المقاولات المغربية على التواجد على الصعيد الدولي.

بالإضافة إلى مختلف أنظمة دعم الاستثمار، ينص ميثاق الاستثمار الجديد على العديد من الاوراش ذات الأولوية من أجل تحسين مناخ الأعمال، بما في ذلك تبسيط الإجراءات من خلال تشجيع اللاتمركز الإداري وتسهيل الولوج إلى العقار، وكذا تطوير وتهيئة مناطق للأنشطة في مجالات الصناعة واللوجستيك والتجارة، وتعزيز القدرة التنافسية اللوجستيكية. وينص هذا الميثاق، كذلك، على تسهيل الولوج إلى الطاقة الخضراء، وتشجيع أنشطة البحث والولوج إلى

تكنولوجيا المعلومات الجديدة، وتنويع طرق التمويل، وإرساء عروض التكوين الأساسي والمستمر تماشيا مع احتياجات المقاولات.

- **توطيد إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار:**

عرفت سنة 2023، متابعة الإصلاحات المتعلقة بمجال الاستثمار عبر نشر المرسوم رقم 2.23.310 بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.19.67 بتطبيق القانون رقم 47.18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وبإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار.

وبموجب هذا المرسوم أصبحت المراكز الجهوية للاستثمار خاضعة لوصاية رئيس الحكومة، الذي فوض بعض صلاحياته في هذا الشأن للوزير المنتدب المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية.

.2.1.1.3.III تشجيع وتعبئة الاستثمارات الخاصة

برسم سنة 2023، عقدت اللجنة الوطنية للاستثمارات ثلاث اجتماعات: الأول بتاريخ 27 يناير 2023 قبل دخول القانون-الاطار رقم 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار ومراسيمه التطبيقية حيز التنفيذ، والاجتماع الثاني والثالث بتاريخ 24 ماي و20 يوليو 2023 بعد دخول الميثاق الجديد حيز التنفيذ. وصادقت اللجنة خلال هذه الاجتماعات على 58 مشروعا وملحقا استثماريا بمبلغ مالي إجمالي يقدر بـ 107,23 مليار درهم، من شأنها إحداث حوالي 15.438 منصب شغل قار ومباشر.

كما قامت هذه اللجنة بمنح الطابع الاستراتيجي لثمانية مشاريع استثمارية أخرى بمبلغ مالي إجمالي يقدر بـ 143,3 مليار درهم، من شأنها إحداث حوالي 21.487 منصب شغل قار ومباشر.

- **حصيلة لجنة الاستثمارات لسنة 2023:**

- **توزيع الاستثمارات حسب القطاعات**، في إطار نظام الدعم الأساسي:

- يحتل قطاع الصناعة المرتبة الأولى باستثمارات يبلغ حجمها 63,7 مليار درهم، بنسبة تقارب 59,4% من مجموع الاستثمارات المبرمجة؛
- يأتي قطاع التعليم في المرتبة الثانية باستثمارات يبلغ حجمها 14,1 مليار درهم، أي ما يمثل حوالي 13% من مجموع الاستثمارات المبرمجة؛
- يحتل قطاع تحلية مياه البحر المرتبة الثالثة بما مجموعه 10,8 مليار درهم، أي ما يقارب 10% من مجموع الاستثمارات المبرمجة؛
- يأتي قطاع السياحة والترفيه في المرتبة الرابعة باستثمارات تبلغ حجمها 6,9 مليار درهم، أي ما يمثل حوالي 6,4% من مجموع الاستثمارات المبرمجة.

- **توزيع الاستثمارات حسب مصدر الرأسمال**، في إطار نظام الدعم الأساسي:

يبين توزيع الاستثمارات حسب المصدر أن المشاريع ذات الرأسمال الوطني تمثل غالبية المشاريع المزمع إنجازها باستثمارات يبلغ حجمها 105,25 مليار درهم، أي بنسبة 98,15% .

- **توزيع الاستثمارات حسب جهة الاستقرار**، في إطار نظام الدعم الأساسي:

- تحتل جهة مراكش-أسفي المرتبة الأولى بما يناهز 53,62 مليار درهم، أي بنسبة 50% من مجموع الاستثمارات المبرمجة؛
- وتأتي المشاريع المزمع إنجازها في جهة الرباط-سلا- القنيطرة في المرتبة الثانية بما مجموعه 15,67 مليار درهم، أي بنسبة تقارب 14,61%؛
- فيما تحل جهة بني ملال-خنيفرة المرتبة الثالثة باستثمارات تبلغ 10,89 مليار درهم، أي بنسبة تقارب 10,15% من مجموع الاستثمارات المبرمجة، متبوعة بالمشاريع المنجزة في عدة جهات من المملكة باستثمارات تبلغ 9,65 مليار درهم بنسبة تقارب 9% من مجموع الاستثمارات المبرمجة.

وبالموازاة مع المشاريع الاستثمارية المصادق عليها من طرف اللجنة الوطنية للاستثمارات، تم توقيع مذكرة تفاهم مع المجموعة الصينية الأوروبية "Gotion High-Tech"، الرائدة في قطاع التنقل الكهربائي، لتحديد الخطوط العريضة لمشروع مصنع عملاق وكذا منظومته المتكاملة بالمغرب. سيسمح استثمار المجموعة المذكورة بتنفيذ حلول شاملة لإنتاج البطاريات بسعة يمكن أن تصل مستقبلا إلى 100 جيغاوات ساعة/سنة. وسينجز المشروع بجهة الرباط-سلا-القنيطرة، حيث سيبلغ استثماره الإجمالي ما يقارب 65 مليار درهم وسيمكن من إحداث أكثر من 25.000 منصب شغل.

.3.1.1.3.III تعزيز التفاعل بين القطاعين العام والخاص

في إطار تنزيل الإصلاح العميق للقطاع العام، يتم تنزيل أوراش مهمة بهدف تعزيز عمل ونجاعة المؤسسات والمقاولات العمومية لاسيما عبر تحسين آجال الأداء وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

◄ **تحسين آجال الأداء:**

يشير التقرير الثاني لمرصد آجال الأداء، الصادر في أكتوبر 2022، إلى توجه نحو تقليص آجال الأداء بالقطاع العام ما يعكس، بالتالي، جهود الدولة في هذا الإطار.

- **فيما يخص الدولة والجماعات الترابية:**

عرفت آجال أداء جميع مكونات الطلبيات العمومية تحسنا ملحوظا، حيث انتقلت من 27,6 يوما سنة 2017 إلى 18,33 يوما سنة 2022.

أما بالنسبة لآجال أداء المكون المتعلق بالصفقات العمومية، فقد تقلصت بشكل ملحوظ من 144 يوما سنة 2016 إلى 42 يوما سنة 2018 ثم إلى 32,66 يوما سنة 2022.

وللحفاظ على هذه المكتسبات والاستمرار في تقليص هذه الآجال، تمت برمجة مجموعة من الإجراءات برسم سنة 2024، تهم على وجه الخصوص:

- تسريع مسلسل نزع الصفة المادية عن الطلبيات العمومية عبر إرساء إجبارية التقديم الإلكتروني للعروض ورقمنة الضمانات؛
- مواصلة نزع الصفة المادية عن السلسلة المحاسبية والمالية للدولة.

- **فيما يخص المؤسسات والمقاولات العمومية:**

بلغ متوسط آجال أداء المؤسسات والمقاولات العمومية 36,9 يوما في مارس 2023، أي بانخفاض قدره 19 يوما مقارنة بشهر دجنبر 2018، مع الإشارة إلى أن العتبة التشريعية والتنظيمية لآجال الأداء محددة في 60 يوما.

في متم مارس 2023، تمكنت 97 مؤسسة ومقاولة عمومية من تسجيل آجال أداء تقل عن أو تساوي 30 يوما (51%) وحققت 62 منها آجالا تتراوح بين 31 يوما و60 يوماً (33%).

وفي هذا الصدد، ولضمان استمرار التقدم المنجز على مستوى القطاع العام (الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات والمقاولات العمومية)، ستتم مواصلة الجهود قصد تحسين آجال الأداء بين المقاولات الخاصة. ولهذه الغاية، سيتم اتخاذ تدابير جديدة لاسيما من خلال الآلية الجديدة للعقوبات المالية على المقاولات التي تتجاوز الآجال القانونية للأداء علما أن القانون المحدث لهذه الآلية، رقم 69.21 بتغيير القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة وسن أحكام انتقالية خاصة بآجال الأداء قد تم نشره بالجريدة الرسمية بتاريخ 15 يونيو 2023.

- **تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص:**

سيمكن دخول القانون رقم 46.18 حيز التنفيذ، الذي تم بموجبه تغيير وتتميم القانون رقم 86.12 المتعلق بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص وكذا نصوصه التطبيقية، من إطلاق أشغال اللجنة الوطنية للشراكة بين القطاعين العام والخاص، التي تضطلع بمهام ذات طابع استراتيجي، تتمثل في:

- تحديد التوجهات العامة في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛
- إعداد البرنامج الوطني السنوي أو متعدد السنوات لمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص على أساس استبيان يعمم من خلال منشور لرئيس الحكومة؛
- إعداد القرار المتعلق بتحديد عتبات الاستثمار التي يكون دونها التقييم القبلي اختياريا؛
- تحديد شروط وكيفيات منح الاستثناءات الخاصة من قبل اللجنة الوطنية للشراكة بين القطاعين العام والخاص.

III.3.1.1.4. الإصلاح الشمولي للطلبيات العمومية

من أجل تكريس دور الصفقات العمومية كرافعة للتنمية الاقتصادية وخلق القيمة المضافة وتحسين مناخ الأعمال وتعزيز شفافية ونجاعة تنفيذ النفقات، يتواصل الإصلاح الشمولي للطلبيات العمومية. في هذا الإطار، يتم وضع

اللمسات الأخيرة على مراجعة الإطار القانوني المنظم للطلبيات العمومية، موازاة مع مشروع نزع الصفة المادية عن السلسلة المحاسبية والمالية.

◄ إصلاح المرسوم المتعلق بالصفقات العمومية:

في إطار مسلسل تنزيل المرسوم رقم 2.22.431 الصادر بتاريخ 8 مارس 2023 المتعلق بالصفقات العمومية، الذي دخل حيز التنفيذ ابتداء من فاتح شتنبر 2023، وفي سياق إصلاح المساطر المتعلقة بالصفقات العمومية، شرعت الحكومة في إعداد النصوص التطبيقية أو المواكبة للمرسوم المذكور والتي تهم بشكل خاص مشاريع النصوص التالية:

- مشروع المرسوم المحدد لقائمة الأشخاص الاعتبارية الخاضعة للقانون العام الملزمة بتطبيق المرسوم المتعلق بالصفقات العمومية؛
- مراجعة القرار المتعلق بنزع الصفة المادية عن مساطر إبرام الصفقات وكذا عن الضمانات المالية المتعلقة بها؛
- مراجعة القرار المتعلق بتحديد نماذج الوثائق والمستندات الخاصة بالصفقات العمومية؛
- مشروع القرار المحدد للشروط والكيفيات المتعلقة بعكس الفارق الناتج عن تقلبات أثمان صفقات التوريدات وصفقات الخدمات غير تلك المتعلقة بالدراسات، والتي لا تتضمن أثمان مقننة ويتجاوز أجل تنفيذها ستة أشهر؛
- مشروع القرار المحدد لقواعد وشروط مراجعة أثمان الصفقات العمومية؛
- مشروع القرار المتعلق بتحديد أجرة تسليم التصاميم والوثائق التقنية؛
- مشروع القرار المتعلق بتحديد كيفيات تطبيق التمويلات الامتيازية.

◄ إحداث المرصد الوطني للطلبيات العمومية:

تنص المادة 158 من المرسوم رقم 2.22.431 سالف الذكر على إحداث مرصد للطلبيات العمومية من أجل ضمان تعزيز شفافية الطلبيات العمومية من خلال النشر المنتظم للبيانات والمؤشرات الكفيلة برصد وتتبع نجاعة الطلبيات العمومية.

◄ مواصلة تجريد الصفة المادية عن مسطرة تفويت الطلبيات العمومية:

في هذا الإطار، سيتم مواصلة العمليات التالية:

- تعميم الايداع الالكتروني للعروض ابتداء من 01 غشت 2023 بالنسبة للمقاولات المدرجة منذ فاتح أكتوبر 2022؛
- تجريد الصفة المادية عن التبادلات بين المشترين العموميين والمحاسبين عبر نظام «Accès Comptable»؛
- تجريد الصفة المادية عن باقي الضمانات الأخرى على غرار الضامن المؤقت؛

- نظام تتبع أشغال لجان طلبات العروض؛
- نظام تتبع ولوج المقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغرى والمتوسطة والتعاونيات والمقاولين الذاتيين للصفقات العمومية.

5.1.1.3.III. تبسيط المساطر الجمركية ومكافحة الغش

تتمثل أهم الإصلاحات وإجراءات التحديث المنجزة خلال سنة 2023 وكذلك المشاريع المبرمجة برسم سنة 2024 فيما يلي:

◄ **الجباية والتنظيم في المجال الجمركي:**

في إطار العمل على ملاءمة النصوص التشريعية والتنظيمية وتكييفها مع متغيرات السياق الوطني والدولي، تم تنفيذ مجموعة من التدابير الضريبية والتعريفية والتنظيمية الهادفة إلى تحفيز النمو ومواكبة الانتعاش الاقتصادي والمساهمة في تنزيل أولويات الحكومة في المجالات ذات الصلة بالجمارك:

- **الأوراش والإجراءات والتدابير الجارية خلال سنة 2023:**

  - مواصلة الإصلاح الضريبي في مجال التبغ من خلال تطبيق ضريبة تصاعدية موزعة على خمس سنوات؛
  - إرساء نظام ضريبي تدرجي في مجال الضريبة الداخلية على الاستهلاك، على مدى ثلاث سنوات ابتداء من سنة 2023، يخص بعض المنتجات الغذائية الاستهلاكية التي تحتوي على سكر مضاف؛
  - الإعفاء من رسوم الاستيراد المفروضة على بعض الأدوية والمنتجات الصيدلانية؛
  - وضع إطار تنظيمي لمهن تكرير المعادن في نطاق المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛
  - تأهيل موظفي الجمارك لتحرير المحاضر في مجال غسل الأموال أو تمويل الإرهاب وحجز الأموال في حالة الاشتباه في ارتكاب هذه الجريمة؛
  - إدراج تعديلات جديدة بمدونة الجمارك لإقرار المراقبة الجمركية لمناطق التسريع الصناعي وتحديد النظام الضريبي لهذه المناطق وكذا الصلاحيات القانونية لأعوان الجمارك داخلها.

- **الأوراش والإجراءات والتدابير المقررة خلال سنة 2024:**

  - وضع تدابير جمركية تعزز نظم إعادة تدوير النفايات في إطار تنزيل ما يسمى بالجباية الخضراء؛
  - المساهمة في حماية الصناعة الوطنية من خلال الإجراءات المضادة للإغراق وذلك بتشاور مع القطاعات المعنية.

◄ **تبسيط المساطر الجمركية ومواكبة المقاولات:**

تعمل إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة على تكييف المساطر الجمركية مع متطلبات القدرة التنافسية للمقاولات، لاسيما من خلال تنفيذ أوراش التبسيط الجمركي المرتكز على الرقمنة.



- **الأوراش والإجراءات والتدابير الجارية خلال سنة 2023:**

- مواصلة التجريد الكامل لعملية التخليص الجمركي من خلال نزع الطابع المادي عن التصريح الجمركي الشامل المنصوص عليه في المادة 76 المكررة من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة، وعن تقدير رسم الجولان المنصوص عليه في إطار اتفاقيات النقل الدولي للبضائع عبر الطرق، وعن رسوم التشريفات المستحقة عند المصادقة على قوائم السفن التي ترسو ببلدنا من أجل نقل الركاب والبضائع؛
- مواصلة التبادل الإلكتروني للمعطيات لنزع الطابع المادي عن إجراءات مراقبة الأنظمة الخاصة، وذلك بالشراكة مع المصالح الأخرى؛
- مواصلة الاستراتيجية الرامية إلى تبسيط الإجراءات وتجريدها من الطابع المادي عبر مشروع رقمنة التصريح "D19" الخاص بالمصوغات من المعادن الثمينة المصنعة محليا؛
- مواصلة الشراكة مع الإدارات الجمركية لبلدان اتفاقية أكادير وروسيا وبلدان "الميركوسور" لتسهيل التخليص الجمركي للصادرات المغربية بهذه البلدان، تماشيا مع رؤية منظمة الجمارك العالمية "الجمارك في الشبكة الدولية"؛
- اعتماد العمل بالتوقيع الإلكتروني وفقا لمتطلبات القانون رقم 43.20 المتعلق بخدمات الثقة بالنسبة للمعاملات الإلكترونية، خاصة فيما يتعلق بوسائل وخدمات التشفير، وهي القواعد الواجب مراعاتها من قبل الحاصلين على الشهادات الإلكترونية.

- **الأوراش والإجراءات والتدابير المقررة خلال سنة 2024:**

- تحسين إجراءات منح وتدبير تسهيلات الضمان وإجراءات التفويت بموجب الأنظمة الاقتصادية الجمركية؛
- إقرار الإعفاء من الرسوم الجمركية المفروضة على السلع والمعدات المستوردة في إطار برامج الاستثمار المهمة التي تم تمديد آجالها؛
- جعل المرور بالجمرك أسرع وأكثر سلاسة بالنسبة للمغاربة المقيمين بالخارج والمسافرين عموما عبر فتح إمكانية اكتتاب التصاريح الخاصة بالعملات وكذا تقديم التصريحات المؤقتة للعربات، عبر الإنترنت.

◄ **مكافحة الغش والمساهمة في حماية وسلامة والحفاظ على صحة الأشخاص باستخدام أساليب مبتكرة وأدوات تكنولوجية متقدمة.**

- **الأوراش الإجراءات والتدابير المتخذة خلال سنة 2023:**

- تحسين نظام الإسناد الأتوماتيكي للتصاريح الجمركية لمفتشي الجمارك، وذلك لتدبير أمثل لعبء العمل. ومن المزمع توسيع هذا النظام ليشمل المسافرين والمراقبة بالسكانير؛
- تنفيذ المخطط الوطني للمراقبة البعدية المحصل عليه أوتوماتيكيا من النظام المعلوماتي، مما يساهم في تحقيق عدالة أكبر في استهداف العمليات وتحسين تنظيم عمليات المراقبة؛

- تنظيم وتحديث نظام المراقبة المعمول به، وذلك بالاعتماد على أعوان الجمارك المزودين بالدراجات النارية، والذين تم تكوينهم من أجل دعم تدخلات الوحدات الميدانية، واستخدام الطائرات بدون طيار لمراقبة الحدود وكذا استهداف أحسن مبني على تحليل المخاطر.

- **الأوراش والتدابير المقررة خلال سنة 2024:**

في إطار دعم اليقظة التكنولوجية، سيتواصل إجراء تجارب مع شركاء متخصصين في التحليلات التوقعية بهدف بناء نماذج قادرة على توقع الغش تلقائيا، استنادا على المعلومات المدرجة بالتصريح الجمركي. تعتمد هذه النماذج على تقنيات متقدمة للتعلم الآلي والذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة وتقنيات التجميع من مصادر المعلومات المختلفة.

كما سيتواصل تحسين نظام استهداف الركاب استنادا إلى البيانات التي تم تجميعها من شركات النقل.

◄ **التواصل وتحسين جودة الخدمات:**

- **الأوراش والإجراءات والتدابير الجارية خلال سنة 2023:**

- إطلاق النسخة الجديدة من البوابة المؤسسية لإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة التي توفر سهولة في الاستخدام والبحث للوصول إلى المعلومات المتوفرة بسلاسة، بالإضافة إلى الولوج السهل إلى التطبيقات المتوفرة عبر الخط؛
- ملاءمة التطبيق "ديوانتي" Diw@nati مع احتياجات المعشرين من خلال وضع لوحات القيادة الخاصة بهم؛
- تحسين ظروف استقبال المغاربة المقيمين بالخارج من خلال تعبئة الموارد البشرية والمادية لإنجاح "عملية مرحبا 2023" وضمان استقبال جيد لهم؛
- اعتماد التبادل الإلكتروني بين إدارة الجمارك والوكالة الوطنية للسلامة الطرقية والقطاع المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج لتسهيل خدمات التخليص الجمركي للمركبات؛
- تحسين علامات التشوير الجمركي من خلال تصميم وتوزيع لافتات وملصقات جديدة.

- **الأوراش والإجراءات والتدابير المقررة خلال سنة 2024:**

إطلاق تطبيق جديد على شبكة الإنترنت والهاتف المحمول يمكن من تقدير قيمة الرسوم والضرائب المتعلقة باستيراد منتجات موجهة للاستهلاك أو الاستعمال الشخصي مثل مشتريات التجارة الإلكترونية ذات صبغة غير تجارية.

III.6.1.1.3. تحديث الإدارة الجبائية

تتوزع إجراءات التحديث المبرمجة برسم سنة 2024 كما يلي:

◄ **مواصلة الرقمنة وتطوير النظام المعلوماتي**، من خلال:

- مواصلة صيانة واستكمال تطوير التطبيقات الخاصة بالنظام المندمج لفرض الضريبة وإعداد التوظيفات المفصلة لتطوير وحدات وتطبيقات جديدة على مستوى التضريب المندمج: التشطيب على الرسم المهني،...؛

- مواصلة تبسيط وتحسين المساطر الداخلية بهدف إنجاح رقمنتها مع ضمان التحكم في المخاطر؛
- إدراج المقتضيات المنصوص عليها في مشروع قانون المالية لسنة 2024 في النظام المعلوماتي وفي مسطرة تصحيح الضريبة على الدخل برسم الأرباح العقارية؛
- مواصلة تعميم منصة إحداث المقاولات بطريقة الكترونية على باقي المحاكم بتنسيق مع الشركاء؛
- مواصلة تطوير أنظمة تبادل المعلومات مع الشركاء والإدارات، وكذا تطبيق الهاتف المحمول DARIBATI والمساعد الافتراضي DGIBot.

◄ **تشجيع الامتثال الضريبي**، خاصة عبر :

- توسيع وظائف التطبيق الجهوي " للرسائل التذكيرية" ؛
- تحسين الكشف عن النقص في الأداءات؛
- تشجيع الامتثال الضريبي الطوعي عبر التذكير بالآجال المهمة باستخدام الرسائل القصيرة والبريد الإلكتروني وتطبيق واتساب، لاسيما باستهداف المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة والملزمين المتخلفين عن السداد لأول مرة.

◄ **تقوية مهام وعاء وتحصيل الرسوم المحلية**، خاصة عبر توسيع نطاق التبادل الإلكتروني للمعلومات من أجل تدبير أمثل للرسوم المحلية وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمرتفقين.

◄ **ضبط وتحديث تبادل المعطيات مع الشركاء**، من خلال:

- العمل على تبادل المعلومات مع الشركاء بصفة آلية ومباشرة؛
- إعداد اتفاقية تبادل المعطيات والتعاون مع وزارة العدل وتعديل اتفاقيات الشراكة مع مديرية الجمارك والضرائب غير المباشرة ومع مكتب الصرف...؛
- تقوية الشراكات الهادفة إلى تبسيط الإجراءات الإدارية من خلال قابلية التشغيل البيني للأنظمة.

◄ **رقمنة وتحديث مساطر التحصيل**، خاصة عبر إشعار الملزمين بالضرائب المتخلفين عن السداد لأول مرة عن طريق المكالمات الهاتفية، وذلك في إطار تنويع وسائل إخبار الملزمين.

◄ **ضبط المخاطر المرتبطة بالتحصيل**، عبر تطوير وظائف التخزين ومعالجة البيانات على النظام المعلوماتي (نظام التدبير الإلكتروني للوثائق)، وكذا تحسين الاتفاقية المبرمة مع هيئة المفوضين القضائيين لضمان نجاعة التبليغات والرفع من فعالية إجراءات التحصيل.

.7.1.1.3.III تيسير الولوج إلى التمويل

.1.7.1.1.3.III الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي

ترتكز الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي على سبع رافعات تتعلق بكل من تعزيز النماذج البديلة التي يمكن الولوج إليها بتكلفة أقل، مثل الدفع عبر الهاتف المحمول والتمويل الأصغر والتأمين الشمولي، وكذا توسيع العروض البنكية لفائدة العالم القروي والمقاولات الصغيرة جدا، مع التأكيد على أهمية مراعاة الشروط والاحتياجات الخاصة بهذه الشرائح من حيث الولوج إلى الخدمات المالية والمعلومات والمواكبة.

وتميزت سنة 2023 بنهاية المرحلة الأولى من الاستراتيجية، وهو ما يتطلب إعداد النسخة الثانية لخارطة الطريق المتعلقة بهذه الاستراتيجية قصد إعطائها نفسا جديدا ومواكبة الدينامية التي تعرفها بلادنا بفضل مختلف المشاريع التي أطلقتها الحكومة.

- **تفعيل صندوق ضمان التمويل الأصغر**

في إطار تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، وبالإضافة إلى برنامج "انطلاقة"، تم إحداث صندوق ضمان يسمى "صندوق ضمان التمويل الأصغر" والذي فوض تدبيره إلى الشركة الوطنية للضمان ولتمويل المقاولة.

ويهدف هذا الصندوق، الذي رصد له مبلغ 650 مليون درهم، إلى وضع آلية ضمان خاص بالتمويل الأصغر لفائدة الأنشطة الاقتصادية المدرة للدخل، مما سيسمح لمؤسسات القروض الصغرى بمنح المزيد من القروض للمقاولات الصغيرة جدا مع تحسين الشروط المالية المطبقة من طرف المؤسسات والرفع من مبلغ التمويل المتاح.

وإلى غاية متم سنة 2022، استفاد من ضمان الصندوق 199.386 قرضا صغيرا لفائدة الأنشطة الاقتصادية المدرة للدخل بإجمالي قروض ممنوحة بلغ 1,7 مليار درهم، وبحجم التزامات للدولة بقيمة 1,4 مليار درهم.

- **مشروع القانون المتعلق بمكاتب المعلومات الائتمانية**

تمت المصادقة على القانون رقم 01.22 المتعلق بمكاتب المعلومات الائتمانية من طرف البرلمان في يوليو 2023، وذلك في إطار تجويد الإطار القانوني المتعلق بنشاط مكاتب المعلومات الائتمانية، عبر توسيع مجال تطبيقه ليشمل البيانات البديلة (الهاتف المحمول والماء والكهرباء...إلخ) المتعلقة بالأشخاص الذاتيين والاعتباريين الصادرة عن الهيئات غير المالية وذلك على غرار الممارسات الدولية الفضلى.

وسيمكن هذا القانون من تحسين شروط الائتمان ومنح القروض، وتعزيز الشمول المالي من خلال توفير المعلومات التي ستساعد مؤسسات الائتمان على التقييم الأمثل للمخاطر الائتمانية للمقترضين المحتملين.

هذا وستعرف سنة 2024 إعداد النصوص التطبيقية لهذا القانون.

- **تمويل الفلاحة والعالم القروي**

ترتكز أجرأة هذا التمويل على منظومة تقوم على ثلاث آليات تختص كل واحدة منها بتمويل صنف خاص من الضيعات الفلاحية:

- صنف الضيعات الفلاحية المربحة: بلغ مجموع جاري القروض الممنوحة لهذه الفئة 104 مليار درهم خلال سنة 2022، 54% منها (أي 56 مليار درهم) موجهة لتمويل القطاع الفلاحي والصناعات التحويلية الفلاحية؛
- صنف الضيعات الفلاحية الصغيرة والمتوسطة غير المؤهلة للاستفادة من التمويل البنكي، يتم تمويلها عن طريق "تمويل الفلاح": بلغ مجموع القروض الممنوحة عن طريق "تمويل الفلاح"، عند متم سنة 2022، ما يناهز 3,86 مليار درهم، بزيادة سنوية قدرها 11% (+394 مليون درهم). في حين بلغ إجمالي القروض الممنوحة في إطار برنامج "المستثمر القروي"، 82 مليون درهم؛
- صنف الضيعات الفلاحية الصغيرة جدا، والتي تحتاج إلى تمويلات صغيرة: إلى غاية متم 2022 ، بلغ مجموع القروض الممنوحة 4,36 مليار درهم بزيادة سنوية قدرها 6% (+264 مليون درهم). وتتوزع هذه القروض بين 27% بالنسبة للتجارة الصغيرة، و26% للخدمات و20% للإنتاج الفلاحي والحيواني الصغير و13% للصناعة التقليدية و14% لبرنامج "فرصة".

III.2.7.1.1.3. تمويل المقاولات الناشئة والمبتكرة

يمكن تلخيص الإجراءات الرئيسية التي تم اتخاذها في هذا السياق كما يلي:

◄ **تفعيل القانون رقم 15.18 المتعلق بالتمويل التعاوني:**

حسب القانون رقم 15.18 المتعلق بالتمويل التعاوني، تشتمل أنشطة التمويل التعاوني على ثلاث أدوات تمويل وهي القرض والاستثمار والتبرع. وتتم ممارسة أنشطة التمويل التعاوني من خلال "شركات التمويل التعاوني" التي يتمثل نشاطها الرئيسي في إحداث وتدبير منصات التمويل التعاوني.

هكذا، ينص القانون سالف الذكر على ما يلي:

- إحداث نظام خاص بشركات التمويل التعاوني يحدد كيفيات مزاولة أنشطتها؛
- إدراج فئة جديدة من المستثمرين، لاسيما المستثمر المساند «BUSINESS ANGLES» لدعم تمويل المشاريع المبتكرة ذات المخاطر المرتفعة؛
- تحديد مهام المتدخلين في عملية التمويل التعاوني، لاسيما المؤسسة الماسكة للحسابات ومراقب الحسابات؛
- تأطير عمليات التمويل التعاوني: إلزامية حماية البيانات ذات الطابع الشخصي للمساهمين والتقيد بالتشريع الجاري به العمل في مجال الصرف ومحاربة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛
- تحديد القواعد الواجب مراعاتها عند التحقق القبلي من مشاريع التمويل وتأمين التحويلات؛
- تحديد سقف المبالغ المسموح تعبئتها لكل مشروع ولكل مساهم، بالنسبة لمختلف أصناف التمويل؛

- تحديد آليات مراقبة أنشطة شركات التمويل التعاوني، المناطة ببنك المغرب فيما يخص أنشطة القرض والهبة والهيئة المغربية لسوق الرساميل بالنسبة لأنشطة الاستثمار. وقد حدد القانون العقوبات التأديبية المطبقة في حالة مخالفة مقتضياته.

وللإشارة، تم خلال سنتي 2022 و2023، إصدار النصوص التطبيقية اللازمة للشروع في تفعيل أنشطة جميع أصناف التمويل التعاوني. ويشمل هذا الإطار التنظيمي مرسوما و3 قرارات والدوريات والمناشير الصادرة عن بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل.

◄ مشروع مراجعة نظام القيم المنقولة الصادرة من طرف شركات المساهمة:

يهدف مشروع مراجعة القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة إلى تنويع القيم المنقولة التي يجوز إصدارها مع تبسيط القواعد المعمول بها، مما سيسمح بتجويد المنظومة القانونية الوطنية لتتماشى مع أفضل المعايير الدولية في هذا المجال.

ولإنجاز هذا الورش الذي انطلق سنة 2023، تمت تعبئة مساعدة تقنية بشراكة مع البنك الدولي.

◄ صندوق المقاولات الناشئة "Innov Invest" والمستثمرون المساندون "Business Angel":

مكن صندوق "Innov Invest" الذي تم إطلاقه سنة 2017 بشراكة مع البنك الدولي من خلق دينامية جديدة على مستوى قطاع المقاولات المبتكرة وذلك عبر استقطاب المستثمرين الخواص وتعزيز مساهمتهم في تمويل هذه الفئة من النسيج المقاولاتي. في هذا الإطار، تم إحداث ثلاث صناديق للاستثمار "Azur Innovation Fund" و SEAF Morocco Growth Fund و"Maroc Numeric Fund II".

في هذا السياق، وإلى غاية نهاية سنة 2022، تم منح تمويلات قدرت بـ 300 مليون درهم لصالح أكثر من 500 مقاولة وحامل مشروع من خلال مختلف آليات التمويل التي يوفرها صندوق Innov Invest (إعانات وقروض الشرف والرأسمال... إلخ) فيما تمكن أكثر من 900 مقاول من الاستفادة من المواكبة في إطار هذا البرنامج. كما تم تصنيف 16 بنية للمواكبة من طرف "تمويلكم" وهو ما يمثل اعترافا بجودة خدمات المواكبة المقدمة للمقاولات.

وبالنظر إلى أن العمل بصندوق "Innov Invest" ينتهي في دجنبر 2023، تمت المصادقة على إعادة هيكلة العرض المقدم من طرفه بهدف تصحيح فجوات السوق التي استخلصها تقييم منتصف المدة للبرنامج.

وستتم مواصلة الجهود من أجل مواكبة فئة المستثمرين المساندين "Business Angel" بغرض تشجيعهم على الاضطلاع بدور هام في تمويل المقاولات الناشئة، خاصة في مراحل نموها الأولى. وفي هذا الإطار، سيستفيد المستثمرون المساندون "Business Angel" من دعم تقني من أجل مواكبتهم في هيكلة شبكاتهم وفي عملية التصنيف.

◄ التمويل المستدام:

بهدف تسهيل تعبئة التمويلات، لاسيما من القطاع الخاص، لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وكذلك المشاريع الكبرى المتعلقة بالمساهمة الوطنية المحددة، يجري العمل على إعداد تصنيف للأنشطة الخضراء (taxonomie financière verte) موجهة للقطاع المالي، بتعاون مع الشركاء الماليين الدوليين والمؤسسات الرقابية للقطاع المالي المغربي. ويهدف

هذا التصنيف إلى خلق نظام لتصنيف الأنشطة الخضراء وإرساء مبادئ ومعايير من أجل تقييم الأنشطة الاقتصادية على أساس الأهداف البيئية.

وفي نفس الصدد، وعقب نشر تقرير البنك الدولي حول موضوع التنمية والمناخ في المغرب في نونبر 2022، تم الشروع في التفكير حول وضع استراتيجية للتمويل الأخضر وتمويل المناخ تسمح بإعداد رؤية شاملة ومندمجة لتطوير التمويل الأخضر وتمويل المناخ، وكذا تقدير حاجيات التمويل اللازمة لتحقيق أهداف المساهمة الوطنية المحددة.

كما يتم التفكير في "تخضير" النظام الوطني لدعم تمويل المقاولات المتكون من آلية الضمان والتمويل المشترك، وذلك من أجل دعم المشاريع الخضراء والملائمة للبيئة.

وفي هذا الإطار، انضمت وزارة الاقتصاد والمالية إلى عدة منصات وفرق عمل دولية منها المنصة الدولية للتمويل المستدام التي تقوم بعدة أعمال وتضع تقارير ومعايير متعلقة بالتمويل المستدام. كما انضمت الوزارة، كذلك، إلى تحالف وزراء المالية للعمل المناخي الذي يسعى إلى تعزيز وتنسيق جهود وزارات المالية للدول الأعضاء من أجل تسريع الانتقال الأخضر والمساهمة في تعبئة التمويلات اللازمة وإلى تنفيذ المخططات المناخية الوطنية وتبادل الخبرات في هذا المجال.

.3.7.1.1.3.III تمويل المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة

واصلت الحكومة خلال سنة 2022 جهودها الرامية إلى تسهيل ولوج المقاولات للتمويل، خاصة المقاولات الصغيرة جدًا والصغرى والمتوسطة، من خلال تكييف مستمر للعرض المتوفر لتلبية الاحتياجات الجديدة، وكذا إرساء النشاط الجديد للخدمات غير المالية.

وتجدر الإشارة إلى أن سنة 2022 عرفت تعبئة حجم قروض فاق 47 مليار درهم، برسم نشاط الضمان، لفائدة 83.300 عملية، منها 68.800 موجهة للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة و14.500 للأفراد، وذلك بحجم التزامات ممنوحة ناهزت 31 مليار درهم. وقد أتاحت آليات الضمان خلال سنة 2022 منح 61.500 قرض مضمون، 92% منه لفائدة المقاولات متناهية الصغر والمقاولات الصغيرة جدا، مع تسجيل نمو ملحوظ لمنتوج "ضمان إكسبريس"، والذي غطى ما يقارب 50.000 قرض لفائدة المقاولات الصغيرة جدا.

ومن جانبه، سجل نشاط التمويل المشترك لفائدة المقاولات خلال سنة 2022، حجم قروض مشتركة بقيمة 214 مليون درهم. وبلغت حصة مؤسسة الضمان "تمويلكم" في هذه القروض 134 مليون درهم لفائدة 7.143 عملية تمويل.

وقد استفادت جميع جهات المملكة من دعم الدولة المتعلق بالتمويل، سواء بالنسبة للضمان أو التمويل المشترك. وتأتي جهة الدار البيضاء-سطات في المقدمة بحجم التزامات يفوق 45%، تليها جهة الرباط-سلا-القنيطرة بنسبة 14%، ثم جهتي مراكش-أسفي وطنجة-تطوان-الحسيمة بنسبة 8%.

III.4.7.1.1.3. البرنامج المندمج للدعم والتمويل المقاولاتي

يستهدف البرنامج المندمج للدعم والتمويل المقاولاتي "انطلاقة"، الذي تم إطلاقه طبقا للتوجيهات الملكية السامية التي تضمنها الخطاب الملكي لافتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الرابعة من الولاية التشريعية العاشرة، الشركات الصغيرة جدًا والشباب حاملي المشاريع ودعم الصادرات، مع الاستمرار في دعم باقي فئات المقاولات التي تستفيد حاليا من آليات الدعم العمومي.

وإلى غاية متم سنة 2022، بلغت قيمة المساهمات في صندوق دعم تمويل المبادرة المقاولاتية ما يناهز 6,8 مليار درهم (93% بالنسبة لنفقات الاستثمار مقابل 7% لنفقات التسيير) موزعة على النحو التالي:

- مساهمة الميزانية العامة للدولة: 3 ملايير درهم؛
- مساهمة تكميلية من القطاع البنكي: 2,97 مليار درهم؛
- مساهمة صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية: 830 مليون درهم.

وفيما يتعلق بالنفقات، تم دفع 2,7 مليار درهم إلى شركة تمويلكم، بما في ذلك 100 مليون درهم يتعلق بمكون مواكبة البرنامج.

أما فيما يتعلق بإنجازات برنامج "انطلاقة"، فقد بلغت القروض الممنوحة في إطار هذا البرنامج عند متم شهر شتنبر 2023، ما يزيد عن 9,4 مليار درهم، لفائدة حوالي 33.000 مقاولة وبإجمالي التزامات يفوق 7,5 مليار درهم.

وستمكن التمويلات الملتزم بها من خلق استثمارات بغلاف مالي إجمالي يناهز 17 مليار درهم وبالتالي المساهمة في إحداث أكثر من 120.000 فرصة عمل.

III.5.7.1.1.3. نظام تسهيل الولوج إلى التمويلات التشاركية

يغطي عرض دعم التمويلات التشاركية، الذي تسيره "دعامة تمويل" باعتبارها النافذة التشاركية لـ"تمويلكم "، مختلف آليات الدعم لفائدة المقاولات والأفراد، التالية:

- **ضمان إسكان:** صندوق ضمان التمويلات الممنوحة من طرف البنوك والنوافذ التشاركية لصالح الأفراد من أجل تسهيل الولوج للسكن. يقدم هذا الصندوق منتوجي ضمان "فوكاريم إسكان" و"فوكالوج إسكان" لفائدة فئات محددة من المستفيدين؛
- **ضمان مقاولة:** صندوق ضمان التمويلات الممنوحة من طرف البنوك والنوافذ التشاركية لصالح المقاولات الصغيرة جدًا والصغرى والمتوسطة، يشمل المنتوجين التاليين:
  - **ضمان دين:** يستهدف المقاولات التي يزيد رقم معاملاتها عن 10 مليون درهم أو التمويلات التي تفوق مليون درهم، مع ضمان بنسبة 60%؛

- **ضمان مباشر :** تستهدف المقاولات التي يزيد رقم معاملاتها عن 10 مليون درهم، أو التمويلات التي لا تفوق مليون درهم، مع ضمان بنسبة 70%.

◄ **صندوق التمويل المشترك.**

خلال سنة 2022، بلغ إجمالي الالتزامات الممنوحة بموجب هذا الصندوق 177 مليون درهم، بحجم تمويل يبلغ حوالي 290 مليون درهم. وفيما يتعلق بضمان تمويلات السكن لصالح الأفراد، فقد بلغ إجمالي المستفيدين من تدخل صندوق "ضمان إسكان" 159 مستفيدا خلال سنة 2022، بحجم تمويل إجمالي قدره 43 مليون درهم والتزام قدره 21 مليون درهم.

III.6.7.1.1.3. تنويع وتحديث أدوات دعم وتمويل الاقتصاد

اتخذت الحكومة مجموعة من التدابير التشريعية والتنظيمية الرامية إلى تلبية انتظارات الفاعلين والسوق. وتتمحور هذه الإجراءات، على وجه الخصوص، حول:

◄ **تعديل القانون رقم 41.05 المتعلق بهيئات التوظيف الجماعي للرأسمال**

قامت الحكومة بتعديل القانون رقم 41.05 المتعلق بهيئات التوظيف الجماعي للرأسمال بالتشاور مع فعاليات القطاع ولاسيما الهيئة المغربية لسوق الرساميل والجمعية المغربية للمستثمرين في الرأسمال. وقد تمت المصادقة على القانون رقم 58.22 المعدل للقانون رقم 41.05 سالف الذكر من طرف البرلمان في متم شهر يوليو 2023. ويهدف هذا التعديل إلى تمكين هذه الآلية من الاضطلاع بدورها الجوهري في تمويل الاقتصاد واعتمادها كركيزة لتعزيز القدرة التنافسية للمقاولات الصغيرة والمتوسطة، وللإقلاع الاقتصادي.

وتكمن أهم مستجدات تعديل هذا القانون فيما يلي:

- تبسيط شروط الولوج إلى هذا السوق من طرف المسيرين والمقاولات وانفتاحه على مهنيين جدد؛
- إحداث فئة جديدة من هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال ذات قواعد تسيير مخففة مخصصة للمستثمرين المحترفين؛
- فتح إمكانية منح القروض من طرف هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال ذات قواعد تسيير مخففة؛
- تعديل مسطرة منح الاعتماد لهيئات التوظيف الجماعي للرأسمال؛
- توضيح عملية حل وتصفية هيئة التوظيف الجماعي للرأسمال وتحديد آجال اعتماد هذه الهيئات وشركاتها المسيرة، وتوسيع حالات سحب الاعتماد من الشركات المسيرة من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل.

ويتم حاليا إعداد النصوص التطبيقية اللازمة لمواكبة أنشطة هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال.

◄ **هيئات التوظيف الجماعي العقاري**

واصلت هيئات التوظيف الجماعي العقاري ديناميتها القوية خلال سنة 2022 لتصل إلى صافي أصول بقيمة 58 مليار درهم، أي بزيادة قدرها 36 مليار درهم مقارنة مع سنة 2021. وفي هذا الإطار، منحت السلطات المختصة الاعتماد لمجموعة من المتدخلين في هذا المجال، كما تمت هيكلة 51 هيئة للتوظيف الجماعي العقاري بالمغرب.

وقد تم اعتماد 9 شركات مسيرة لهيئات التوظيف الجماعي العقاري. كما تم اعتماد 12 شركة للتقييم العقاري و51 نظاما لتسيير أموال هذه الهيئات، والتي اتخذت شكل شركات للتوظيف العقاري موجهة إلى المستثمرين المؤهلين.

◄ **سندات القرض المؤمنة**

تؤطر مقتضيات القانون رقم 94.21 المتعلق بسندات القرض المؤمنة جميع الجوانب الأساسية المنظمة لنشاط سندات القرض المؤمنة وخاصة معايير اختيار ديون التغطية، وامتيازات حاملي السندات، ومراقبة وإشراف بنك المغرب.

ومن المرتقب وضع النصوص التنظيمية الضرورية لتفعيل هذه الآليات خلال سنة 2024.

III.3.1.1.7.7. التحويل المؤسساتي لصندوق الضمان المركزي

في إطار تفعيل الإصلاح المؤسساتي القاضي بتحويل صندوق الضمان المركزي إلى شركة مساهمة، تسمى الشركة الوطنية للضمان وتمويل المقاولة، تم سنة 2023 توقيع اتفاقيات التمويل المتعلقة ببرامج الضمان لصالح المؤسسات والمنشآت العامة والهيئات المستهدفة الأخرى والمؤسسات الخاصة والأفراد.

وتندرج هذه الاتفاقيات في إطار المادة 4 من القانون رقم 36.20 التي تنص، خصوصا، على أن النشاط الرئيسي للشركة (الضمان) يتم تمويله بموجب اتفاقيات تمويل مبرمة بين الدولة والشركة. وتحدد الاتفاقيات المذكورة بشكل خاص البرامج التي سيتم إنجازها، ووسائل وطرق تمويلها، والأهداف النوعية والكمية المنوطة بها، وكذلك كيفيات تتبع وتقييم الأداء.

III.3.1.1.7.8. نظام ضمان المؤسسات والمقاولات العمومية

في إطار التدبير الاستباقي لتأثيرات أزمة كوفيد-19، تم في سنة 2020 إحداث صندوق ضمان المؤسسات والمقاولات العمومية والذي أسند تدبيره إلى الشركة الوطنية للضمان ولتمويل المقاولة.

وقد تم تحويل صندوق ضمان المؤسسات والمقاولات العمومية إلى الشركة الوطنية للضمان ولتمويل المقاولة بعد صدور قرار وزيرة الاقتصاد والمالية رقم 849.22. وعلى إثر ذلك، أصبحت الشركة تمنح الضمان على حسابها الخاص بعد موافقة الوزارة المكلفة بالمالية. كما تم توسيع نطاق الضمان ليشمل شركات التدبير المفوض للخدمة العامة من أجل إنجاز المشاريع والبرامج المحددة في إطار تعاقدي مع الدولة.

وقد تجاوزت الالتزامات المضمونة في إطار النظام الجديد للضمان بالنسبة للتمويلات على صعيد السوق المحلي 16,3 مليار درهم عند نهاية سنة 2022 لفائدة عدد من المؤسسات والمقاولات العمومية.

III.3.1.1.7.9. صندوق تأمين الرهن العقاري "ضمان السكن"

يهدف صندوق تأمين الرهن العقاري المسمى "ضمان السكن" إلى تغطية القروض الممنوحة من طرف مؤسسات القروض لفائدة الفئات المستهدفة قصد اقتناء سكن أو قطعة أرضية لبناء سكن. ويقدم هذا الصندوق منتوجات الضمان "فوكاريم" و"فوكاريم-VSB" و"فوكالوج"، الموجهة إلى فئات خاصة من المستفيدين.

ووفقا للمادة 26 من الاتفاقية المبرمة بين الدولة والشركة الوطنية للضمان وتمويل المقاولة "تمويلكم"، المتعلقة بتدبير هذه الأخيرة لصندوق تأمين الرهن العقاري للوصول إلى السكن "ضمان السكن"، تم تقديم تقرير الصندوق المذكور للسنة المالية 2022، والذي يتضمن الاستنتاجات الرئيسية التالية:

- منتوجات "فوكاريم" و"فوكالوج": تم منح 274.000 قرضا بالتزام قدره 32,5 مليار درهم يتعلق بحجم تمويل إجمالي قدره 52 مليار درهم؛
- ضمان "فوكاريم" المخصص للأسر ذات الدخل المنخفض أو/و غير المنتظم. بلغت الالتزامات ما يقرب من 887 مليون درهم، وبلغ عدد المستفيدين 7.694 مقابل مبلغ من التمويلات يقارب 1,3 مليار درهم؛
- ضمان "فوكالوج"، المخصص للطبقة الوسطى، فقد بلغ عدد القروض الممنوحة خلال سنة 2022، 6.459 قرضاً أي ما يعادل حجم تمويل يناهز 2,04 مليار درهم، والتزام إجمالي قدره 979 مليون درهم؛
- بلغ حجم التعهدات القائمة على صندوق "ضمان السكن" في متم سنة 2022، 20,3 مليار درهم موزعة على النحو التالي: 13,6 مليار درهم لـ"فوكاريم" و6,7 مليار درهم لـ"فوكالوج". وبهذا بلغت موجودات الخزينة لصندوق "ضمان السكن" بنهاية سنة 2022 ما يناهز 1,31 مليار درهم.

III.3.1.1.8. تفعيل "صندوق محمد السادس للاستثمار"

منذ إصدار القانون 76.20 القاضي بإحداث صندوق محمد السادس للاستثمار، كصندوق استراتيجي تابع للدولة، على شكل شركة مساهمة يتمتع بالشخصية الاعتبارية، يهدف إلى تعبئة غلاف إجمالي قدره 45 مليار درهم، منها 15 مليار درهم من ميزانية الدولة، تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير الهادفة إلى إنجاح أجرأة هذا الورش ومنها إجراء مباحثات تمهيدية مع عدد من المانحين تجسدت بما يلي:

- التوقيع مع مؤسسة التمويل الدولية على مذكرة تفاهم للدعم التقني لهيكلة الصندوق وتحديد المستثمرين المحتملين، وهيكلة مكون البنية التحتية للصندوق؛
- توفير مساعدة تقنية مع السفارة البريطانية لدعم تطوير سياسة استثمارية تأخذ بعين الاعتبار متطلبات التنمية المستدامة؛
- توفير مساعدة تقنية مع البنك الدولي تهدف، خصوصا، إلى تطوير الإطار القانوني للأدوات المالية.

وفي هذا السياق، تم إطلاق إصلاحات لتقوية الإطار القانوني والتنظيمي لعمليات رأسمال الاستثمار مع تحديد المتطلبات القبلية التي ستسمح للصندوق وشركائه الدوليين والوطنيين من الاستثمار بفعالية في القطاعات المستهدفة

وذلك عن طريق الأدوات المالية المناسبة. ويتعلق الأمر، خصوصا، بمراجعة القانون المتعلق بهيئات التوظيف الجماعي للرأسمال من أجل الحصول على إطار أكثر مرونة لتسهيل عملية الاستثمار في صناديق رأسمال الاستثمار وتوسيع عرض الأدوات المالية التي يوفرها قانون التسنيد، عبر إدراج حلول لتمويل مشاريع البنيات التحتية (سندات المشاريع) والشركات الصغرى والمتوسطة (صناديق الدين).

انطلق تفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار بعد تعيين مديره العام بتاريخ 18 أكتوبر 2022. وبهذا الخصوص، تم عقد اجتماعين لمجلس الإدارة من أجل تشكيل الهيئات واللجان المتخصصة والمصادقة على اتفاقية المراقبة مع الدولة ومراجعة المحاور الرئيسية لاستراتيجية الصندوق والمبادرات التي سيتم تنفيذها على المدى القصير. وفي هذا الإطار، أطلق صندوق محمد السادس في 8 ماي 2023 أول طلب إبداء الاهتمام لتوظيف شركات التدبير التي سيعهد إليها بتدبير الصناديق الموضوعية والقطاعية المستقبلية التي سيتم إنشاؤها.

III.3.1.1.9. تعزيز آليات دعم المقاولة

III.3.1.1.9.1. برنامج "فرصة"

انعقدت اللجنة الاستراتيجية لبرنامج فرصة يوم 13 فبراير 2023 من أجل تقييم نتائج البرنامج برسم سنة 2022، وكذا إعطاء انطلاقة برنامج فرصة 2023. وجدير بالذكر أن الحكومة خصصت 1,25 مليار درهم لهذا البرنامج برسم سنة 2023 من خلال منح قروض شرف قدرها 100.000 درهم، بما فيها 10.000 درهم كإعانة بالإضافة إلى المواكبة والتوجيه والتكوين المقدم للمستفيدين.

- **حصيلة الدورة الأولى لبرنامج "فرصة"**

أظهرت حصيلة الدورة الأولى لبرنامج "فرصة"، الذي تم إطلاقه سنة 2022، تحقيق 100% من هدفه، وذلك عبر مواكبة 10.000 حامل مشروع. وقد تم وضع 168.000 ترشيح عبر المنصة الرقمية المخصصة لبرنامج فرصة، 61% منها تخص المدن الصغيرة والمناطق القروية.

ومن بين 73.000 ترشيح مكتمل، تم تنقيط 40.645 مشروع وأجريت 28.929 مقابلة مع حاملي المشاريع. هكذا، وبعد المرور على لجنة الانتقاء تم انتقاء 22.242 مشروعا، كما تابع حاملو المشاريع تكوينهم عبر المنصة الرقمية. تبعا لذلك، تمت مواكبة 14.888 مشروع لمدة أسبوعين أو أربعة أسابيع أو ستة أسابيع أو أحد عشر أسبوعا حسب مستوى نضج المشروع، وذلك على مستوى جميع جهات المملكة. وأخيرا، استفاد 10.000 من حاملي المشاريع من التمويل، 65% منهم تتراوح أعمارهم بين 18 إلى 35 سنة، و20% منهم من النساء.

بخصوص قطاعات أنشطة البرامج الممولة، فإن هذه المشاريع تغطي أساسا قطاعات الخدمات (31%) والتجارة (22%) والسياحة والصناعة التقليدية (17%) وكذا الفلاحة (16%). ويتواجد حوالي 80% من المشاريع في المجال الحضاري بينما يتواجد 20% في المجال القروي. وقد مكن تمويل 10.000 مشروع من إحداث 15.400 منصب شغل مباشر من بينها 5.400 لمرافقي حاملي المشاريع.

كما تم خلال هذه النسخة، تحديد مجموعة من تدابير التحسين، التي تم تقديمها خلال اجتماع اللجنة الاستراتيجية، وذلك بخصوص جميع مراحل عملية الانتقاء. وسيتم الاعتماد على هذه التدابير من أجل تحسين النسخة الثانية من برنامج فرصة. ويتعلق الامر بـ:

- تبسيط المساطر ومصادر التموين؛
- تحسين انسيابية آليات الانتقاء وتعزيز نظام التمويل؛
- تعزيز التكوين والاحتضان والمواكبة ما بعد التمويل.

◄ **النسخة الثانية من برنامج "فرصة"**

بالنظر إلى النتائج الايجابية التي تم تحقيقها خلال نسخة 2022، أعطت لجنة التتبع الاستراتيجية انطلاقة نسخة 2023 من هذا البرنامج، وذلك لتمويل 10.000 مشروع جديد، وأوصت بتعزيز المواكبة ما بعد التمويل (تتبع القدرات المقاولاتية). كما أوصت برفع حصة النساء من المستفيدين إلى 30% على الاقل.

بخصوص تنزيل البرنامج، تم إلى حدود منتصف شهر شتنبر 2023 إنجاز ما يلي:

- التوصل بـ 134.000 ترشيح برسم سنة 2023؛
- انتقاء 32.205 مشروع؛
- تسجيل 32.142 حامل مشروع في التكوين عبر المنصة الرقمية؛
- قبول 13.133 مشروع من طرف لجان التمويل.

III.2.9.1.1.3. مواكبة المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة

عرف عدد المشاريع الاستثمارية للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة المستفيدة من الدعم المالي للاستثمار والخبرة التقنية للوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولة الصغرى والمتوسطة، ارتفاعا برسم الفترة 2019-2022 حيث انتقل من 529 مشروعا برسم سنة 2019 إلى 2.068 مشروعا برسم سنة 2022، بزيادة تقدر بـ 291%. وفيما يتعلق بدعم الاستثمار، تم برسم سنة 2022 انتقاء 274 مشروعا استثماريا مكن من تعبئة استثمار إجمالي يقدر بـ 4,5 مليار درهم وإحداث 42.013 منصب شغل، منها 25.357 منصب شغل مباشر.

بالإضافة إلى مواصلة مواكبة المشاريع المنتقاة برسم سنة 2022، شملت حصيلة هذا البرنامج، إلى غاية متم شهر يوليو 2023، ما يلي:

◄ انتقاء 128 مشروعا استثماريا برسم برنامج "استثمار نمو" وبرنامج "تطوير نمو الأخضر"، ستمكن من تعبئة استثمار إجمالي يقدر بـ 1,47 مليار درهم وإحداث 12.728 منصب شغل، منها 5.833 منصب شغل مباشر؛

◄ انتقاء 203 مشروعا تهم الدعم التقني في إطار برنامج "مواكبة" و"تطوير نمو أخضر-استشارة وخبرة".

III.3.1.1.9.3. برامج دعم الابتكار الصناعي

تم التوقيع في شتنبر 2022 على اتفاقية تهدف إلى وضع برنامج "تطوير- البحث والتطوير والابتكار" الرامي إلى دعم مشاريع البحث والتطوير والابتكار، المنجزة من طرف المقاولات الصغرى والمتوسطة والمقاولات الناشئة والمقاولات الكبرى في القطاعات الصناعية. ويوفر هذا البرنامج عرضا متكاملا يهدف إلى دعم المقاولات الصناعية على مدى جميع مراحل عملية البحث والتطوير وإنتاج النماذج الأولية قبل التصنيع وإطلاق المرحلة التجريبية للتصنيع.

وتطمح هذه الاتفاقية الجديدة إلى مواكبة ما لا يقل عن 100 مشروع مؤهل سنويا بغلاف مالي سنوي يقدر بـ 300 مليون درهم في أفق سنة 2025.

ولقد تم إطلاق النسخة الأولى لطلب المشاريع بتاريخ 16 يناير 2023 لتلقي وانتقاء أفضل مشاريع البحث والتطوير والابتكار التي تتوفر على شروط الاستفادة من الدعم المالي للدولة برسم سنة 2023.

وعليه، تم إلى حدود نهاية شتنبر 2023 انتقاء 14 مشروع للبحث والتطوير والابتكار بدعم مالي يقدر بـ 28 مليون درهم.

III.3.1.2. مواصلة المجهود الاستثماري العمومي

III.3.1.2.1. مواصلة الأوراش الكبرى للبنيات التحتية

◄ **البنيات التحتية للطرق والطرق السيارة:**

- **قطاع الطرق:**

تهم العمليات المبرمجة في مجال الطرق برسم سنة 2024، على وجه الخصوص، توطيد وإطلاق أشغال مقاطع جديدة في الأوراش قيد الإنجاز. وتتلخص هذه العمليات أساسا فيما يلي:

- مواصلة إنجاز الطريق السريع تزنيت- العيون وتوسيع وتقوية الطريق الرابطة بين العيون والداخلة والتي بلغ مستوى إنجازها 86%؛
- مواصلة إنجاز ربط ميناء الناظور غرب المتوسط بالشبكة الطرقية. وتخص الاعتمادات المبرمجة خلال سنة 2024 (200 مليون درهم كاعتمادات أداء و1,5 مليار درهم كاعتمادات التزام) مشروعي تثنية الطريق الوطنية رقم 2 وتهيئة الطريق الوطنية رقم 16؛
- مواصلة إنجاز العمليات موضوع الاتفاقيات الموقعة أمام جلالة الملك، والتي تخص تأهيل البنية التحتية الطرقية بمدن الرباط والحسيمة وطنجة ومراكش وأكادير، وذلك بمبلغ إجمالي قدره 3,9 مليار درهم؛
- تمويل عمليات صيانة الشبكة الطرقية الوطنية والمنشآت الفنية الآيلة للسقوط، وذلك بغلاف مالي قدره 800 مليون درهم؛

- إطلاق عمليات جديدة تهم السلامة الطرقية في إطار البرنامج الخاص بتهيئات السلامة الطرقية (PSAS). وفي هذا الصدد، تصل الاعتمادات المرصودة لهذا البرنامج برسم سنة 2024 إلى 917 مليون درهم، بما فيها 426 مليون درهم مبرمجة في الميزانية العامة (100 مليون درهم كاعتمادات أداء و326 مليون درهم كاعتمادات التزام)؛
- مواصلة وإطلاق المشاريع المندرجة في إطار عقود-البرامج بين الدولة والجهات قيد الإنجاز بغلاف مالي إجمالي يقدر بـ 474 مليون درهم كاعتمادات أداء و1,4 مليار درهم كاعتمادات التزام.

- **قطاع الطرق السيارة:**

في إطار إنجاز مشروع ربط الطريق السيار بالميناء الجديد الناظور غرب المتوسط، سيتم خلال سنة 2024:

- إطلاق المقطعين المتبقيين (جرسيف-ساكا على طول 36,5 كلم وساكا-الدريوش على طول 40,5 كلم) بتمويل من البنك الإفريقي للتنمية والبنك الإسلامي للتنمية، وذلك بمبلغ يقدر بـ 3,7 مليار درهم. هذا المبلغ مرشح للارتفاع بعد إرساء الصفقات؛
- مواصلة أشغال إنجاز الجزء الثالث من الطريق السيار جرسيف-الناظور بين الدريوش والناظور. حيث ستمكن الاعتمادات المبرمجة برسم سنة 2024، والبالغة 200 مليون درهم كاعتمادات أداء و2,1 مليار درهم كاعتمادات التزام، من توطيد الصفقات التي تم إطلاقها سنة 2023.

كما ستعرف سنة 2024 إطلاق أشغال بناء المقطع الطرقي تيط مليل-برشيد بتكلفة إجمالية تبلغ 2,5 مليار درهم دون احتساب الرسوم الضريبية.

- **السلامة الطرقية:**

منذ إحداثها، قامت الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية بإنجاز العديد من الأوراش التي تهدف إلى تحسين السلامة الطرقية، نذكر منها على الخصوص:

- إطلاق المخطط الوطني للمراقبة الطرقية للفترة 2022-2024؛
- مواصلة تنفيذ برنامج تجديد وتكسير مركبات النقل الطرقي بميزانية سنوية تبلغ 250 مليون درهم؛
- تكوين السائقين المهنيين؛
- اقتناء معدات المراقبة لصالح العديد من الشركاء؛
- متابعة تنفيذ سياسة التوعية والتحسيس والتواصل في مجال السلامة الطرقية.

ستتركز الإجراءات المخطط لها لسنة 2024، بشكل رئيسي على مواصلة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للسلامة الطرقية، وكذا مواصلة إنجاز الأوراش الكبرى للوكالة، خاصة تلك المتعلقة بمنحة تجديد ومنحة تكسير مركبات النقل الطرقي، وتكوين السائقين المهنيين، وإجراءات التوعية والتحسيس والاتصال عبر مختلف وسائل الإعلام.

بالإضافة إلى ذلك، تعتزم الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية خلال سنة 2024 إطلاق برنامج "الحافلة الآمنة" الذي يهدف إلى تحسين السلامة الطرقية في مجال نقل المسافرين، ومواصلة تنفيذ المخطط الوطني للمراقبة الطرقية للفترة 2022-2024، ودمج التربية الطرقية في البرامج المدرسية والأنشطة الموازية لفائدة الأطفال والشباب، وتطوير نظام اجتياز الامتحانات للحصول على رخص السياقة.

◄ البنيات التحتية المينائية:

ستعرف سنة 2024 مواصلة إنجاز مجموعة من المشاريع المهمة، ويتعلق الأمر بـ:

- مواصلة إنجاز ميناء الداخلة الأطلسي الذي تقدر تكلفته بـ 12,65 مليار درهم؛
- مواصلة إنجاز أشغال توسيع منشآت الحماية لميناء الدار البيضاء بكلفة إجمالية تقدر بـ 1,16 مليار درهم؛
- مواصلة إنجاز مشروع توسيع ميناء الجبهة (الشطر الثاني) والذي تبلغ تكلفته 335,61 مليون درهم.

ومن جهة أخرى، من المزمع مواصلة المشاريع والعمليات المرتبطة بحماية الساحل على الصعيد الوطني، وذلك في إطار الشراكة مع الجهات. وفي هذا الصدد، تم تخصيص غلاف مالي قدره 316 مليون درهم لتوطيد هذه المشاريع، نذكر منها على وجه الخصوص، مشروع حماية الخط الساحلي للجبهة-الشطر الثاني ومشروع حماية الخط الساحلي للعرائش.

◄ البنيات التحتية للسكك الحديدية:

شهدت سنة 2022 انتعاشا ملحوظا لنشاط هذا القطاع، وذلك بفضل الإجراءات والمجهودات المبذولة على مستوى تحسين جودة الخدمات وكذا على مستوى تطوير شبكة السكك الحديدية الوطنية، حيث تم نقل 45,9 مليون مسافر، منها أزيد من 4 مليون على متن القطار فائق السرعة، بالإضافة إلى نقل ما يعادل 20,9 مليون طن من البضائع.

فيما يخص المشاريع الاستثمارية، تم توقيع اتفاقيات شراكة بين الدولة والمكتب الوطني للسكك الحديدية لتمويل وإنجاز المشاريع السككية التالية:

- **الربط السككي لميناء الناظور غرب المتوسط:** تم توقيع اتفاقية شراكة تتعلق بإنجاز الدراسات والخدمات العقارية سنة 2022 بمبلغ إجمالي يصل إلى 733 مليون، والذي سيتم تمويله من الميزانية العامة. وفي هذا الإطار، تم تخصيص اعتمادات مالية تقدر بـ 250 مليون درهم برسم سنة 2024 لإنجاز هذه الدراسات؛
- **القطار الفائق السرعة:** تلتزم الدولة، بموجب الاتفاقية الموقعة، بتمويل الدراسات وعمليات اقتناء العقارات ذات الأولوية المتعلقة بمشاريع تمديد شبكة خط القطار الفائق السرعة ليصل إلى كل من مدينتي مراكش وأكادير وذلك بغلاف مالي يقدر بـ 1,44 مليار درهم خلال الفترة 2023-2027؛
- **تعزيز السلامة في الاستغلال السككي:** تم توقيع اتفاقية بين وزارة النقل واللوجستيك والوكالة الوطنية للسلامة الطرقية والمكتب الوطني للسكك الحديدية، تهم حذف ممرات مستوية وتعويضها بمنشآت تقنية مجهزة بآليات الإعلان الصوتي والإغلاق الأوتوماتيكي للحواجز وبالإشارات الطرقية الضوئية وكذا تسييج المسارات وبناء

جسور للراجلين، وذلك بغلاف مالي إجمالي يصل إلى 800 مليون درهم، حيث مولت وزارة النقل واللوجستيك والوكالة الوطنية للسلامة الطرقية نصفه والباقي تم تمويله بواسطة الموارد الذاتية للمكتب الوطني للسكك الحديدية.

◄ **النقل الجوي:**

تم توقيع عقد-برنامج 2023-2029 بين الدولة وشركة الخطوط الملكية المغربية بتاريخ 11 يوليو 2023 بهدف تنزيل المخطط الجديد لتطوير الشركة، حيث سيمكنها من ضمان مزاولة أنشطتها مع الحفاظ على تنافسيتها وديمومتها.

هذا وتلتزم الدولة بموجب هذا العقد-البرنامج بتقديم دعم مالي لشركة الخطوط الملكية المغربية عن طريق رفع مواردها الذاتية، مما سيمكنها على الخصوص، من تنفيذ برنامجها الاستثماري المتعلق بأسطولها الجوي وتعبئة التمويلات والحصول على الضمان اللازم الذي سيمكنها من اقتناء أسطولها المستقبلي وتمويل احتياجاتها المرتبطة بالاستغلال.

وفي هذا الإطار، ستقوم الدولة بمواكبة شركة الخطوط الملكية المغربية بشكل تدريجي طوال فترة تنفيذ العقد، وذلك مع الأخذ بعين الاعتبار تطور الوضعية المالية للشركة ومدى تنفيذها لالتزاماتها المتمثلة أساسا في:

- الحفاظ على التوازنات المالية واستدامة الشركة؛
- ترتيب الأولويات في ما يخص استثمارات الشركة وترشيد توزيع الموارد؛
- تحسين جودة الخدمات وإرضاء الزبناء؛
- تطوير الشحن والأسطول الجوي.

وفي إطار تعزيز البنيات التحتية وتطوير الربط الجوي للمغرب وتعزيز شروط السلامة في مجال الطيران المدني، تم إنجاز مجموعة من العمليات سنة 2023 تهم أساسا إنعاش خطوط النقل الداخلي، حيث رصدت لها اعتمادات مالية تقدر بـ 61,34 مليون درهم في إطار اتفاقيات الشراكة بين الدولة والجهات وشركة الخطوط الملكية المغربية.

كما ستتم مواصلة المجهودات التي تهم أساسا تقنين القطاع والرفع من الطاقة الاستيعابية للمجال الجوي المغربي وتحديث شبكة الخطوط الجوية وتحسين سلامة وكفاءة أنظمة الاتصالات والملاحة والمراقبة وتدبير حركة النقل الجوي.

وفي مجال البنيات التحتية للمطارات، يتم حاليا إنجاز مجموعة من المشاريع المتعلقة بتوسيع المطارات، وعلى الخصوص، إنشاء محطة جوية جديدة بمطار الرباط-سلا وتطوير المنطقة الوسطى لمطار محمد الخامس وتوسيع مطار سانية الرمل بتطوان، مع الرفع من طاقته الاستيعابية، وتوسيع مطار الشريف الإدريسي بإقليم الحسيمة ومطار ابن بطوطة بطنجة ومطار المسيرة بأكادير وكذا مطار المنارة بمراكش، بالإضافة إلى تحديث التجهيزات الخاصة بالملاحة الجوية.

◄ **النقل البحري:**

من أجل خلق دينامية جديدة لتطوير قطاع النقل البحري وتعزيز فرص الاستثمار في البلاد، تم تعزيز الأسطول التجاري الوطني بسفينة جديدة مخصصة لنقل المواد النفطية ليصل مجموعها إلى 16 سفينة، 4 منها ناقلات للنفط تصل سعتها الإجمالية إلى حوالي 30.700 طن.

كما تمت إعادة تنظيم الخطوط القصيرة المدى لنقل المسافرين والبضائع بغية زيادة قدرتها، وذلك عبر اعتماد سفن بطاقة استيعابية أكبر ومنسجمة مع الإمكانيات التي تتيحها البنيات التحتية المينائية المعنية، كل هذا مع مراعاة الشروط البيئية الملزمة.

وفيما يخص مراقبة الملاحة التجارية، تم تجهيز مركز مراقبة الملاحة البحرية بطنجة بالمعدات المعلوماتية والتقنية الضرورية لتمكينه من القيام بمهمة مراقبة حركة الملاحة البحرية بمضيق جبل طارق بكل فعالية، وهذا طبقا للقوانين والأنظمة الدولية الجاري بها العمل.

وفيما يخص السلامة والأمن البحريين، وضعت الحكومة إجراءات تهدف إلى تعزيز سلامة السفن والوقاية من التلوث البحري، طبقا للقوانين الوطنية وقواعد الاتفاقيات الدولية الخاصة بهذا المجال وذلك بالسهر على القيام بعمليات التفتيش والمراقبة الضروريتين للسفن من قبل المصالح الخارجية التابعة لمديرية الملاحة التجارية، سواء تلك المتعلقة بالسفن الحاملة للعلم الوطني أو التي تحمل الأعلام الأجنبية والتي ترسو بالموانئ المغربية.

◄ **تطوير اللوجستيك:**

في إطار مواصلة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتنمية التنافسية اللوجيستيكية، تميزت سنة 2023 بمواصلة الإجراءات المتعلقة بتطوير وإنجاز المناطق اللوجيستيكية والمراكز الطرقية، ومن بين هذه الإجراءات نذكر ما يلي:

- مواصلة أشغال الشطر الأول للمنطقة اللوجستيكية جنوب أيت ملول، وإحداث شركة تابعة للوكالة المغربية لتنمية الأنشطة اللوجيستيكية تحت إسم "الشركة المغربية للمرافق اللوجيستيكية" التي ستتكلف باستغلال هذا المشروع؛
- إطلاق مسطرة اقتناء العقار المتعلق بالمنطقة اللوجيستيكية رأس الماء؛
- مواصلة أشغال إنجاز المركز الطرقي بالحاجب.

علاوة على ذلك، وبعد نجاح النسخة الأولى من برنامج التأهيل اللوجيستيكي للمقاولات الصغرى والمتوسطة « PME Logis»، قامت الوكالة المغربية لتنمية الأنشطة اللوجيستيكية بإعداد مشروع اتفاقية، قيد الدراسة، لإطلاق النسخة الثانية من هذا البرنامج بغلاف مالي إجمالي يقدر بـ 98 مليون درهم.

كما تعتزم الوكالة المغربية لتنمية الأنشطة اللوجيستيكية، سنة 2024 إطلاق الأشغال الخاصة بالمنطقة اللوجيستيكية بالقنيطرة وإطلاق الإجراءات التحضيرية المتعلقة بإحداث المناطق اللوجيستيكية الأخرى، كما ستواصل هذه الوكالة الأشغال المتعلقة بالمناطق اللوجيستيكية في كل من آيت ملول ورأس الماء، بالإضافة إلى المركز الطرقي بالحاجب.

III.3.1.2.2. مواكبة الاستراتيجيات القطاعية

III.3.1.2.2.1. التنمية الصناعية

◄ **صناعة السيارات:**

عزز المغرب مكانته كرائد إقليمي في صناعة السيارات بفضل الرؤية المستنيرة لجلالة الملك وسلسلة من السياسات القطاعية الناجحة، التي مكنت من بناء أسس صناعة السيارات. وبالفعل، حطم قطاع صناعة السيارات رقما قياسيا جديدا سنة 2022 على مستوى الصادرات، متجاوزا بذلك حاجز 100 مليار درهم.

كما عزز القطاع موقعه على المستوى العالمي، بطاقة إنتاجية سنوية تبلغ 700.000 سيارة سنويا لكل من المصنعين "رونو" و"ستيلانتيس"، مما يجعل المغرب المنتج الرائد للسيارات في إفريقيا. وسيتم تعزيز هذه المكانة بشكل أكبر بعد قرار المصنع "ستيلانتيس" المتعلق بالرفع من الطاقة الإنتاجية لمصنعه بالقنيطرة إلى 450.000 سيارة سنويا، منها 50.000 سيارة كهربائية. ويتم تسويق السيارات المنتجة في المغرب في أكثر من 74 وجهة عالمية بنسبة اندماج محلي يقدر بـ 68,5%.

كما يتم تصنيع سيارتين كهربائيتين لمجموعة "ستيلانتيس" حصريا في مصنعه بالقنيطرة. وبالإضافة إلى ذلك، خصصت مجموعة "رونو" مصانعها المغربية لصناعة المركبة الكهربائية الجديدة "موبيلايز" والمركبة الهجينة الجديدة "داسيا جوكر".

وفي نفس السياق، ترأس جلالة الملك، يوم 15 ماي 2023، حفل تقديم نموذج سيارة للشركة المصنعة المغربية الأولى "نيو موتورز" والنموذج الأولي للمركبة الهيدروجينية "نامكس" التي طورها مغربي، وهما مشروعين مبتكرين من شأنهما تعزيز الترويج لعلامة "صنع في المغرب" وتعزيز مكانة المملكة كمنصة تنافسية لإنتاج السيارات.

وتجدر الإشارة أنه إلى غاية متم شهر غشت 2023، بلغ رقم معاملات هذا القطاع عند التصدير ما قيمته 90,42 مليار درهم مقابل 66,7 مليار درهم برسم نفس الفترة من سنة 2022، أي بنسبة نمو بلغت 35,6%.

- **مشروع استيلانتيس:**

بلغ استثمار شركة استيلانتيس إلى متم شهر دجنبر 2022، أكثر من 390,7 مليون يورو وتم إحداث أكثر من 3.422 منصب شغل مباشر داخل مصنع القنيطرة، مع استهداف إحداث 5.000 منصب شغل بحلول سنة 2025.

كما تميزت سنة 2022 بتحقيق حجم مبيعات قدره 2,35 مليار يورو وتحقيق معدل اندماج محلي نسبته 69% مع توقع وصول حجم المبيعات إلى 3 مليار يورو بحلول سنة 2025 ومعدل اندماج محلي نسبته 80% برسم سنة 2023.

وفي إطار المنظومة الصناعية لمجموعة استيلانتيس، تم التوقيع على 11 اتفاقية للاستثمار في مختلف المجالات، باستثمار إجمالي يبلغ 3,76 مليار درهم مما سيمكن من إحداث 3.176 منصب شغل.

- **المنظومة الصناعية لمجموعة رونو:**

تميزت سنة 2022 بإطلاق تصنيع السيارة الكهربائية 100% المسماة "Mobilize Duo"، كما تميزت هذه السنة باحتفال شركة "SOMACA" بإنتاجها للمركبة المليون منذ سنة 2005. وهكذا فقد بلغ الحجم الإجمالي للمركبات المنتجة، في نهاية شهر دجنبر 2022، 350.021 مركبة، بزيادة تقدر بـ 15,3% بالمقارنة مع السنة الماضية. كما بلغ عدد مناصب الشغل التي تم إحداثها 10.690 منصب شغل مباشر (رونو طنجة وسوماكا).

إلى جانب ذلك، قامت مجموعة رونو بتصدير حوالي 86% من إنتاج مصنعيها بما مجموعه 301.000 مركبة.

في نهاية شهر دجنبر لسنة 2022 ، حققت رونو حجم مبيعات بقيمة 1,86 مليار يورو وحققت معدل اندماج محلي نسبته 65,2%، متجاوزة بذلك توقعاتها الأولية الرامية لتحقيق حجم مبيعات يقدر بـ 1,5 مليار يورو ومعدل اندماج محلي نسبته 65% برسم سنة 2023.

وفي إطار المنظومة الصناعية لمجموعة رونو، تم التوقيع على تسع اتفاقيات استثمار بمبلغ اجمالي قيمته 3,13 مليار درهم، وسيتم من خلاله إحداث 3.302 منصب شغل في مختلف المجالات.

- **قطاع صناعة الطيران:**

عرف القطاع تطوير مهن جديدة ذات قيمة مضافة عالية في شعب مختلفة كالأسلاك الكهربائية والميكانيك والحدادة والمواد المركبة والتركيب الميكانيكي،...الخ. وقد عرف المغرب توافد مستثمرين عالميين كشركة "بوينغ" و"ايرباص" و"بيلاتوس" و"سبيريت ايروسيستيمس" و"سافران" و"هيكسيل" و"كولينس ايروسبيس".

وقد عرف القطاع عدة إنجازات برسم سنة 2023 أهمها:

- إحداث أكثر من 2.864 منصب شغل؛
- توقيع مذكرة تفاهم مع شركة شيمكو لتطوير مشروع استثماري بقيمة 11,78 مليون دولار أمريكي سيمكن من إحداث 160 منصب شغل مباشر؛
- توقيع مذكرة تفاهم مع شركة "ROCKWOOD" لتطوير مشروع استثماري بقيمة 5,43 مليون يورو على مدى 10 سنوات سيسمح بإحداث 100 منصب شغل مباشر؛
- التوقيع على مذكرة تفاهم مع شركة كروزيت لتطوير مشروع استثماري بقيمة 150 مليون درهم، مع إحداث 80 منصب شغل مباشر.

وتجدر الإشارة أنه إلى غاية متم شهر غشت 2023، بلغ رقم معاملات هذا القطاع عند التصدير ما قيمته 13,66 مليار درهم مقابل 14,19 مليار درهم برسم نفس الفترة من سنة 2022، أي بانخفاض طفيف بنسبة 3,7%.

◄ **قطاع النسيج والجلد:**

لتحقيق النجاح في التحول الاستراتيجي لقطاع النسيج والجلد ومواجهة التحديات التي يواجهها القطاع، تم تحديد ثلاث محاور للتدخل تهم مواكبة الشركات في إزالة الكربون وحشد استثمارات جديدة وتطوير السيادة الصناعية.

وفي هذا الإطار، تم التوقيع على بروتوكول اتفاق بين الشركة المالية الدولية والجمعية المغربية لصناعات النسيج والألبسة ويهم هذا البروتوكول ثلاث محاور:

- إزالة الكربون من قطاع النسيج والملابس المغربي من خلال تحديد المشاريع الاستراتيجية والتحويلية التي يمكن أن تستفيد من الخدمات التقنية والمالية للشركة المالية الدولية والبرامج التحسيسية والتكوين لفائدة الشركات الصغيرة والمتوسطة على ممارسات التدوير؛
- الإنتاج الدائري، من خلال مواكبة الشركات لتبني تكنولوجيات وممارسات تجارية جديدة (إعادة التأهيل التقني، تنفيذ خطط التوسع و/أو الوصول إلى الرأسمال)؛
- إنعاش القطاع من خلال تشجيع العلامات التجارية العالمية على الاستيراد من المغرب وتسهيل الولوج إلى التمويل للمنتجين العالميين للأقمشة بهدف تطوير أنشطة جديدة.

إضافة إلى ذلك، تم التوقيع على مذكرة تفاهم أخرى تهم المشروع الاستثماري لشركة "ريسيكلادوس" المتخصصة في تصنيع الألياف المعاد تدويرها مع الشركة المالية الدولية والجمعية المغربية لصناعات النسيج والألبسة، ويتعلق المشروع الاستثماري المندمج بإحداث وحدة تصنيع جديدة للخيوط والأقمشة والملابس المعاد تدويرها بغلاف استثماري إجمالي قدره 695 مليون درهم سيمكن من إحداث أزيد من 245 منصب شغل مباشر و6.000 منصب شغل غير مباشر.

فيما يتعلق بقطاع صناعة الجلد، وعلى إثر إطلاق ثلاثة طلبات لمشاريع من طرف المركز الجهوي للاستثمار بفاس، تم تحديد 71 مشروعا للاستثمار في الجلود بالمنطقة الصناعية لعين الشكاك (43 منها خاصة بوحدات الدباغة و22 خاصة بصناعة الأحذية و4 خاصة بالمصنوعات الجلدية).

وتجدر الإشارة أنه إلى متم غشت 2023، بلغ رقم معاملات قطاع النسيج والجلد عند التصدير 32,08 مليار درهم مقابل 29,38 مليار درهم برسم نفس الفترة من سنة 2022، أي بنسبة نمو 9,2%.

◄ **قطاع الصناعات الغذائية:**

في سياق دولي يتسم بأزمات عالمية متعددة، أظهر هذا القطاع مرونة وتفاعلا وكفاءة عالية.

تتمثل الإنجازات الرئيسية للقطاع على وجه الخصوص في ما يلي:

- دعم 412 مشروعا استثماريا في إطار بنك المشاريع بقيمة استثمارية مرتقبة تناهز 11 مليار درهم إلى نهاية شتنبر 2023، وتعويض للواردات بقيمة 21 مليار درهم، وتصدير بقيمة 7,7 مليار درهم. وستسمح هذه المشاريع بإحداث 38.809 منصب شغل مباشر و44.523 منصب شغل غير مباشر؛

- التوقيع على تسع مذكرات تفاهم بقيمة استثمارية إجمالية تبلغ 1,76 مليار درهم ستوفر 3.460 منصب شغل مباشر لغاية نهاية شتنبر 2023.

III.3.1.2.2.2. التجارة والتوزيع وتنمية الصادرات

◄ التجارة والتوزيع

يساهم قطاع التجارة الداخلية والتوزيع ب 151 مليار درهم ما يشكل 11,3% من الناتج الداخلي الوطني الخام. كما يحتل الرتبة الثانية من حيث إحداث مناصب الشغل على المستوى الوطني، بما يفوق 1,67 مليون شخص (أي ما يناهز 15,6% من الساكنة النشيطة بالمغرب)، ويعتبر قطاع التجارة والتوزيع المشغل الأول على المستوى الحضري بنسبة 21,5%.

وتتلخص الإنجازات الرئيسية في إنشاء منصة لاحتضان وتسريع المقاولات الناشئة في قطاع التجارة "Moroccan Retail Tech Builder"، وهي عبارة عن منصة حاضنة للمقاولات الناشئة تهدف إلى مواكبة أكثر من مائة مقاولة ناشئة بحلول سنة 2024 لإعطاء الأفضلية للحلول الرقمية المبتكرة التي تتلاءم مع حاجيات التجار والمستهلكين. منذ توقيع الاتفاقية في مارس 2021، أطلقت المنصة 3 برامج مواكبة، حسب مستويات نضج الشركات الناشئة:

- "CREATE": برنامج ما قبل الحضانة مدته 3 أشهر، مكن من مواكبة 9 شركات ناشئة؛
- "START": برنامج حضانة يمتد على مدى 6 أشهر، مكن من مواكبة 24 شركة ناشئة؛
- "SCALE": برنامج تسريع الذي يتم تفعيله من طرف الفاعل الدولي "Plug and Play" والذي مكن من مواكبة 7 شركات ناشئة.

◄ تنمية الصادرات

- **برنامج "تصديركم"**

يهدف هذا البرنامج إلى مواصلة تنمية المزيد من الصادرات نحو أسواق جديدة ذات إمكانات عالية كإفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى والصين،...

ويتمحور هذا البرنامج حول تقديم عرض يتكون من مجموعة من الركائز المهيكلة التي تسمح للمقاولات بتفعيل مخططات عملها على المستوى الدولي وتعزيز قدرتها التنافسية في السوق الدولي. ويتعلق الأمر بـ:

- **برنامج الدعم "GO TO MARKET":**

يشكل هذا البرنامج، المسمى سابقا "Relance Export"، مواكبة فردية ومتباينة حسب كل مقاولة تلبي احتياجاتها الحقيقية والخاصة على الصعيد الدولي. ويهدف البرنامج بالأساس إلى دعم المقاولة لتعزيز قدرتها التنافسية الدولية.

بالنسبة لسنة 2023، تم التعاقد مع 40 مقاولة مصدرة ومواكبتها في تنفيذ مخططات أعمالها على الصعيد الدولي.

- **برنامج دعم المصدرين المبتدئين:**

يستهدف هذا البرنامج المقاولات غير المصدرة والمقاولات المصدرة بشكل غير منتظم ويتمثل في تقديم الدعم المالي والتقني لها. وتهم الاجراءات المتخذة خلال سنة 2023 ما يلي:

- ✓ تتبع تفعيل مخططات تنمية الصادرات لـ 50 مقاولة مستفيدة من البرنامج والتي تعمل في القطاعات المختلفة التالية: الصناعات الغذائية والسيارات والنسيج والملابس والصيدلة والبناء والأشغال العمومية والصناعة التقليدية بالإضافة إلى تكنولوجيات المعلومات؛
- ✓ مواكبة المقاولات المستفيدة من البرنامج بهدف قياس التقدم الذي أحرزته على صعيد مشاريعها الدولية وكذا نتائج تجاربها والإكراهات المتعلقة بتنفيذ مخططات أعمالها المتعلقة بالتصدير.

III.3.1.2.2.3. إطلاق استراتيجية المغرب الرقمي 2030

تفعيلا للتعليمات الملكية السامية وتنفيذا للبرنامج الحكومي وتوصيات النموذج التنموي الجديد، تطمح الحكومة إلى تنزيل استراتيجية المغرب الرقمي 2030. تهدف هذه الاستراتيجية إلى وضع المغرب في قمة التصنيف العالمي على مستوى القارة الإفريقية وخلق فرص الشغل وزيادة المساهمة الرقمية في الناتج المحلي الإجمالي.

وتقوم الاستراتيجية على ثلاثة محاور رئيسية:

- ◄ **الارتقاء بالإدارة الرقمية:**

تعتبر رقمنة الإدارة والخدمات العمومية تحديا رئيسيا للدولة، فهو يتطلب تعبئة موارد بشرية ومالية مهمة. وهكذا أرسى القانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، الأساس القانوني لتحسين الخدمات العمومية المقدمة للمواطنين وتشجيع الإدارات على رقمنة مسارات المرتفقين والمقاولات في غضون 5 سنوات.

وتتلخص أهم المشاريع والعمليات التي انطلقت سنة 2023 فيما يلي:

- إحداث مديرية عامة للانتقال الرقمي؛
- تحسين وظائف المنصات وِفق حاجيات كل إدارة، على الخصوص منصة الحامل الإلكتروني "E-parapheur"، ومكتب الضبط الرقمي والشباك الإلكتروني لطلب الوثائق الإدارية "وثيقة" ومنصة إدارة المخزون ومنصة تدبير الشكايات ومنصة تدبير المواعيد والاستقبال عن بعد؛
- رفع وتيرة اشتغال منصة التبادل البيني بهدف ضمان تبادل المعطيات بين الإدارات؛
- تطوير تطبيقات جديدة وذات أثر ملموس على المواطن في إطار تنزيل ورش "Digital factory"، ويتعلق الأمر خصوصا بحل رقمي يخص الأشخاص في وضعية إعاقة وذلك بشراكة مع وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة وكذا الإنتهاء من عملية إعادة تصميم منصة "mahakim.ma" وإدراج خدمات جديدة؛

- تحسين وصيانة البوابة الوطنية للمعطيات المفتوحة ومواصلة إدراج مجموعات بيانات جديدة على مستوى البوابة الوطنية؛
- تعزيز العلاقة بين الإدارة والمواطنين عبر اتخاذ مجموعة من الإجراءات تهم بالخصوص ما يلي:

- إضفاء الطابع اللامادي على العلاقة التي تحكم الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ومهنيي الصحة وذلك على ضوء انتقال المستفيدين من نظام راميد إلى نظام التأمين الإجباري عن المرض؛
- نشر المرسوم رقم 2.22.04 الصادر في 22 يونيو 2023 لتطبيق القانون رقم 36.21 المتعلق بالحالة المدنية بالجريدة الرسمية رقم 7210 بتاريخ 6 يوليو 2023، الذي يهدف إلى وضع نظام رقمي وطني مندمج للحالة المدنية يرتكز على إحداث سجل وطني للحالة المدنية متصل عبر منصة مركزية بمكاتب الحالة المدنية في المغرب وعلى مستوى القنصليات المغربية في الخارج ؛
- وضع نظام للتوقيع الإلكتروني للعقود والوثائق المتعلقة بالحالة المدنية وإسناد معرف وطني مدني واجتماعي عند تسجيل كل مولود جديد سواء كان مغربيا أو أجنبيا مقيما بالمغرب؛
- إحداث بوابة لإيداع طلبات العفو والحرية المشروطة؛
- وضع بوابة لتدبير الخدمات المقدمة من طرف المفوضين القضائيين وذلك بهدف ضمان شفافية أكبر على مستوى التبليغ لتسريع تنفيذ الأحكام؛
- إصدار نسخة محسنة لتطبيق "mahakim mobile" تتيح الولوج للخدمات المقدمة من طرف المحاكم؛
- تنظيم عدة ورشات للتحسيس بأهمية حماية الأطفال على الأنترنيت وتطوير منصة "e-himaya"؛
- إنشاء فضاء خاص بوزارة العدل في بوابة "Chikaya" من أجل استقبال ومعالجة شكايات المواطنين.

- دعم ومواكبة مجموعة من القطاعات الوزارية في رقمنة خدماتها وتحولها الرقمي وذلك عن طريق التوقيع على مجموعة من الاتفاقيات نذكر منها على الخصوص:

- اتفاقية شراكة بين وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة ووزارة الشباب والثقافة والتواصل تهم تبسيط ورقمنة مسار الحصول على رخصة فتح واستغلال دور الحضانة الخاصة، وكذا توسيعها؛
- اتفاقية شراكة بين وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة ووزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، تهم مواكبة ودعم هذه الاخيرة في تبسيط ورقمنة الخدمات المتعلقة بالأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، تم توقيعها على هامش معرض جيتكس إفريقيا 2023.

- مواكبة مجموعة من القطاعات الوزارية في الجوانب التقنية والوظيفية لاستعمال بوابة "idarati.ma"، خصوصا فيما يتعلق بتدبير القرارات الإدارية التي تدخل في مجال اختصاص الوزارة المكلفة بالانتقال الرقمي، نذكر من أهمها:

- تحيين وتغيير المعلومات المتعلقة بالقرارات الإدارية المنشورة على بوابة "idarati.ma"من أجل إحالتها على أنظار اللجنة التقنية من أجل البت فيها ونشرها على البوابة؛
- معالجة المشاكل التقنية المتعلقة بالولوج إلى فضاء تدوين القرارات الإدارية بالبوابة.

◄ تعزيز الاقتصاد الرقمي:

يعتبر الاقتصاد الرقمي أحد أهم المحاور المعول عليها لتعزيز تنافسية المملكة، وتحقيق التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، تتلخص المشاريع والعمليات التي تم إطلاقها سنة 2023 كما يلي:

- **قطاع ترحيل الخدمات:**

- توقيع 4 مذكرات تفاهم مع 4 فاعلين دوليين من شأنها إحداث 480 منصب شغل ذي قيمة مضافة عالية في مختلف منظومات قطاع ترحيل الخدمات، ويتعلق الأمر بمنظومة ترحيل خدمات تكنولوجيات الإعلام (ITO) ومنظومة ترحيل الخدمات الهندسية (ESO) ومنظومة ترحيل المهارات المهنية (BPO) وكذا الصناعة 4.0؛
- دعم تطوير المشاريع الخاصة بترحيل الخدمات "projets Outsourcing" في جهات جديدة (جهة كلميم-واد نون وجهة درعة-تافيلالت).

- **رقمنة المقاولات الصغيرة جدا والمتوسطة:**

- في إطار التعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، تم إطلاق مشروع "Digital transformation Center Morocco (DTC Morocco)" والذي يهدف إلى تعزيز الهياكل المحلية مع تشجيع استخدام التكنولوجيات الجديدة كرافعة للتنمية المستدامة وتشجيع علامة "صنع في المغرب"؛
- مواصلة تدبير عملية إعطاء علامة الابتكار "للمقاولات الناشئة المبتكرة"، بحيث حصلت أكثر من 370 مقاولة ناشئة مبتكرة على هذه العلامة خلال النصف الأول من سنة 2023؛
- إطلاق منصة "مقاولة رقمية" لرقمنة المقاولات الصغيرة والمتوسطة.

◄ تسريع الشمولية الرقمية:

تهدف الحكومة إلى تقليص الفجوة الرقمية بين الطبقات الاجتماعية وبين المناطق الحضرية والقروية. في هذا الصدد، يجب أن يشكل التحول الرقمي رافعة للاندماج الاجتماعي بما يتيح سهولة الولوج إلى المعلومات، لاسيما بالنسبة للساكنة الهشة.

وستمكن هذه الاستراتيجية من سد الفجوة الرقمية الجغرافية والاجتماعية من خلال ضمان ولوج السكان إلى الخدمات الأساسية، وذلك بهدف بلوغ نسبة 95% من السكان الذين يلجون إلى الخدمات العمومية الرقمية وبلوغ نسبة 40% من النشاط الرقمي بالجهات.

هذا، وتتمثل أهم المشاريع والعمليات التي تم إطلاقها سنة 2023 فيما يلي:

- توقيع مجموعة من اتفاقيات الشراكة من أجل إنجاز المشاريع التالية:

- مشروع "JobInTech" الذي يهدف إلى تلبية الاحتياجات المتزايدة للاقتصاد الوطني من حيث الكفاءات في المهن الرقمية، في أفق تكوين 15.000 شاب بحلول سنة 2026؛
- مدارس خاصة بالبرمجة من نوع "YOUCODE" بجميع جهات المملكة؛
- تعزيز إنتاج المواهب في المجال الرقمي والزيادة في عروض التكوين في مجال "TIC/numérique" على مستوى الجامعات العمومية برسم الفترة 2023-2027 لبلوغ 28.970 متخرج في أفق 2026.

- تطوير الثقة الرقمية من خلال تحيين الإطار القانوني خاصة فيما يهم:

- الأمن "السيبراني" عن طريق المساهمة في إعداد الاتفاقية الدولية بشأن الجرائم الإلكترونية؛
- حماية الأطفال على الإنترنت عبر توقيع اتفاقية شراكة مع الاتحاد الدولي للاتصالات سنة 2023.

- تنظيم النسخة الأولى "لجيتكس" إفريقيا المغرب بمراكش تحت الرعاية السامية لجلالة الملك، والذي يعتبر أكبر معرض للتكنولوجيا والشركات الناشئة في إفريقيا. ويهدف انعقاد جيتكس إفريقيا في المغرب إلى تعزيز التعاون جنوب-جنوب في المجال الرقمي والإسهام في إشعاع المملكة كقطب رقمي للقارة الإفريقية.

وتطمح الحكومة برسم سنة 2024 إلى إعداد مشروع قانون يخص رقمنة الخدمات الإدارية وذلك بهدف اتمام الترسانة القانونية للتدبير الرقمي، ومواصلة المشاريع التي سبق إطلاقها، لاسيما "e-tamkeen" و"emploi-public.ma" و"www.chikaya.ma" وكذا تفعيل الاتفاقيات الموقعة مع مختلف القطاعات الوزارية.

كما ستعرف سنة 2024 تعزيز الإنجازات المتعلقة بالأوراش ذات الأولوية الخاصة بوكالة التنمية الرقمية (منصة تبادل المعطيات بين الإدارات وورش "Digital Factory" والمنظومة الخاصة بالذكاء الاصطناعي والإطار التنظيمي وورش الجيل الرقمي)، وكذا الرفع من وتيرة المشاريع الأخرى التي تندرج في إطار خارطة طريق التحول الرقمي، وعلى الخصوص أوراش المصنع الذكي "Smart Factory" و"Digital PME" والبنية التحتية و"Défisnationaux.ma".

III.4.2.2.1.3. ترسيخ إنجازات استراتيجية "اليوتيس" وإطلاق برنامج الاقتصاد الأزرق

◄ استراتيجية "اليوتيس":

لقد أسفرت الدينامية الجديدة التي أثارتها استراتيجية "اليوتيس" عن تطور ملحوظ على مستوى سلسلة القيمة بأكملها. حيث بلغ الإنتاج السمكي 1,56 مليون طن خلال سنة 2022، مع معدل نمو سنوي متوسط يصل إلى 2,6% بين 2010 و2022. وتقدر قيمة حجم الإنتاج هذا ب 13,7 مليار درهم برسم سنة 2022، مع متوسط نمو سنوي قدره 6,2% خلال نفس الفترة.

وعلى مستوى الصادرات، بلغت قيمة صادرات المنتجات البحرية 29,6 مليار درهم سنة 2022، أي ما يعادل متوسط نمو سنوي قدره 6,9% خلال الفترة 2010-2022. إضافة إلى ذلك، يوفر القطاع أكثر من 127.000 فرصة عمل في البحر وأكثر من 120.000 فرصة عمل في صناعات الصيد البحري.

وبالتالي، تتمثل الإجراءات الرئيسية المبرمجة في:

- إنهاء إنشاء محطة كهربائية جديدة جهدها KV22/60 على النقطة الكيلومترية PK40 بالداخلة، وربطها بالشبكة الكهربائية الوطنية لقرى الصيد نتيرفت ولابويردا وإيموتلين بالإضافة إلى العديد من المناطق السياحية والفلاحية المتواجدة بالجماعات التابعة لمدينة الداخلة؛
- مواصلة بناء نقطة التفريغ المهيأة في إفري إيفوناسن بالجهة الشرقية؛
- تشغيل واستغلال المركز البحري بمدينة الحسيمة؛
- بناء وتشغيل سوق بيع السمك بالجملة بفاس؛
- بناء أسواق بيع السمك بالتقسيط في مدينتي بركان ووجدة؛
- استكمال أشغال بناء مركز المحمدية للتأهيل للصيد البحري؛
- مواصلة دعم الصيادين ضحايا هجوم الدلفين الأسود الكبير (NEGRO).

◄ برنامج الاقتصاد الأزرق

اعتمد المغرب على الاقتصاد الأزرق كأحد ركائز نموذجه التنموي الجديد بناء على نهج يهدف إلى تسريع تنفيذ مخططات تنمية الجهات الساحلية التسعة للمغرب من أجل التعبئة الكاملة للإمكانات التي يتيحها هذا القطاع.

وبناءَ على ذلك، فإن تنفيذ تخطيط البرنامج الوطني للاقتصاد الأزرق يتطلب إنشاء "مجموعات ساحلية" والتي تمثل أداة رهن إشارة الفاعلين العموميين أو الخواص الذين يتوفرون مسبقا على إطار مؤسساتي خاص بهم يسمح بدعم التعاون بين جميع الفاعلين.

ويتمحور هذا البرنامج حول ثلاثة أهداف رئيسية تتمثل في التنمية الاقتصادية وإحداث فرص الشغل على المستوى الترابي وتحقيق الأمن الغذائي بالإضافة إلى حماية وتثمين الموارد البيئية.

لهذا الغرض، أبرم المغرب شراكة مع البنك الدولي لتطوير الاقتصاد الأزرق تهدف إلى إرساء إطار مؤسساتي وتعزيز التدبير المندمج للموارد الطبيعية في مختلف القطاعات، بما في ذلك البيئة والغابة والصيد والزراعات المائية والسياحة والموانئ والملك العمومي البحري.

هكذا ولضمان تنفيذ هذا البرنامج، تم إحداث ثلاث هياكل للحكامة تشمل:

- وحدة تدبير البرنامج على مستوى وزارة الاقتصاد والمالية، من أجل تتبع الأنشطة، وتقييم الأثر البيئي والاجتماعي وإدارة المعطيات؛

- لجنة القيادة تترأسها وزارة الاقتصاد والمالية وتتولى تنسيق البرنامج؛
- منظومة للتواصل الداخلي تمكن من تبادل المعلومات بين وحدة تدبير البرنامج ومختلف الفاعلين، بالإضافة إلى وجود منسق مكلف بتتبع الأنشطة ونقاط التواصل على مستوى الوكالات التنفيذية.

يتوزع التمويل الإجمالي للبرنامج على مدى خمس سنوات بمبلغ يقدر بـ 438,9 مليون دولار أمريكي.

بالإضافة إلى ذلك، تم إعداد مشروع للمساعدة التقنية "تسريع تطوير الاقتصاد الأزرق في المملكة المغربية" بشراكة مع البنك الدولي. ويهدف هذا المشروع إلى توفير معلومات حول تنمية الاقتصاد الأزرق، ودمج التدابير المناخية في السياحة الساحلية وتدبير الصيد في المناطق المستهدفة.

III.5.2.2.1.3. خارطة طريق القطاع السياحي 2023-2026

سجلت سنة 2022 انتعاشا قويا تعزز بالتعبئة الشاملة للمنظومة السياحية، من جهة، وبالإقبال العالمي على وجهة المغرب بفضل إنجازات أسود الأطلس خلال كأس العالم التي تم تنظيمها في دولة قطر.

وقد شهدت وجهة المغرب انتعاشا كبيرا سنة 2022 حيث تم استقبال أكثر من 10,8 مليون سائح (أي بزيادة 192% مقارنةً مع سنة 2021)، على الرغم من التراجع المسجل (16-%) مقارنةً مع سنة 2019. وفي هذا السياق، بلغت العائدات السياحية 91 مليار درهم خلال السنة (أي بزيادة 166% مقارنةً مع سنة 2021 و16% مقارنةً مع سنة 2019)، كما شهد عدد ليالي المبيت ارتفاعًا أيضًا بنسبة 106% مقارنةً مع سنة 2021، حيث تم تسجيل 18,9 مليون ليلة مبيت.

بالمقارنة مع ما حققته السياحة العالمية، تمكنت السياحة الوطنية من التعافي باستعادة 84% من مستواها لما قبل الجائحة من حيث عدد السياح الوافدين إلى المغرب، مسجلة بذلك زيادة بنسبة 21+ نقطة مقارنة بالمعدل العالمي و19+ نقطة مقارنة مع معدل القارة الأفريقية.

وعرفت الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2023، ارتفاعا في عدد السياح الوافدين، حيث سجلت 10,2 مليون سائح، أي بزيادة 49% مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2022، متجاوزة بذلك المستويات المسجلة في نفس الفترة من سنة 2019، بنسبة 10+%. وبالنسبة لعدد ليالي المبيت، فقد تم تسجيل 14,2 مليون ليلة مبيت عند نهاية شهر يوليو 2023 بالنسبة للمؤسسات الفندقية المصنفة (بزيادة تقدر بـ 64% مقارنةً بنفس الفترة من سنة 2022).

كما بلغت مداخيل الأسفار 71,36 مليار درهم عند متم شهر غشت 2023، مقابل 53,85 مليار درهم خلال نفس الفترة من سنة 2022، أي بزيادة تقدر بـ 32,5% أو (17,51+ مليار درهم)، متجاوزة بذلك ما تم تسجيله عند نهاية شهر غشت من سنة 2019 (أي 52,69 مليار درهم).

وفي هذا الإطار، عملت الحكومة على إطلاق خارطة طريق استراتيجية جديدة في أفق سنة 2026 بتكلفة إجمالية تقدر بـ 6,14 مليار درهم، حيث تهدف هذه الخطة الجديدة إلى:

- جذب 17,5 مليون سائح سنة 2026؛



- إحداث 80.000 منصب شغل مباشر و120.000 منصب شغل غير مباشر في أفق سنة 2026؛
- تسجيل 120 مليار درهم من عائدات العملة الصعبة في أفق 2026.

وسيتم تنفيذ خارطة الطريق الجديدة على أساس المحورين التاليين:

- **العرض السياحي:** تبني منطق جديد لهيكلة العرض يرتكز على السلاسل المندمجة ويقطع مع منطق "الوجهات والمجالات الترابية" مع تطوير 14 مشروعا على شكل قاطرات لتعزيز القطاعات ذات الأولوية (المنطقة المندمجة لتنظيم الرحلات بالمنطاد - شمال أكافاي، والمشروع المندمج لتنمية المنتزه الوطني بسوس ماسة ....)؛
- **دعامات أفقية:** تعزيز رافعات تنافسية تتمحور حول 6 مجالات، لاسيما مضاعفة القدرات الجوية وتعزيز خطة التسويق والترويج وتعزيز الرأسمال البشري وتسريع الاستثمارات في مجال التنشيط والخدمات السياحية (بنك المشاريع السياحية، وحاضنات موضوعاتية).

وسيسهر كل من المكتب الوطني المغربي للسياحة والشركة المغربية للهندسة السياحية على تفعيل الإجراءات الرئيسية لخارطة الطريق الجديدة، حيث سيشكلان الركائز الرئيسية لتنفيذها.

- **الترويج لوجهة المغرب**

تتمحور الإجراءات التي قام بها المكتب الوطني المغربي للسياحة حول المحاور التالية:

- على المستوى الدولي: إطلاق حملة دولية جديدة تحت شعار "أرض الأنوار" من أجل بلوغ مستويات أكبر من المصداقية والرؤية والتغطية والتردد السياحي؛
- إنعاش استراتيجية العلامة التجارية للسياحة الداخلية مع إطلاق موجتين لحملة "نتلقاو في بلادنا"؛
- إعادة بناء القدرات الجوية من خلال اتفاقيات جديدة للشراكة مع شركات رائدة مثل شركة Rayanair، وشركة Easyjet، وشركة Transavia، وشركة TUI.... بالإضافة إلى إقامة شراكة استثنائية أخرى مع شركة الخطوط الملكية المغربية في إطار الشراكة بين القطاعات العمومية، التي تهدف إلى تجميع الموارد في مجال الترويج والتسويق لوجهة المغرب. وبلغ عدد المقاعد المدعومة من طرف المكتب الوطني المغربي للسياحة، عند متم سنة 2022، ما يناهز 7,2 مليون مقعدا؛
- التعاقد مع كبار منظمي الأسفار، حيث شهدت سنة 2022 توقيع العديد من العقود مع 28 شريكا يعملون في مجال الحجز عبر الأنترنيت، وذلك من أجل بلوغ هدف 5,78 مليون ليلة مبيت. أما فيما يخص الشراكات مع الفاعلين التقليديين في مجال تنظيم الرحلات، فقد تم التوقيع على اتفاقيات مع 71 شريكا تهدف إلى جذب 685.000 سائحا؛
- إطلاق المفهوم الجديد للمعارض، وهو المفهوم الذي حاز على "جائزة أفضل رواق" على هامش المعرض العالمي لأسواق الأسفار.

كما مكنت عودة التظاهرات الدولية الكبرى للمغرب من تنظيم حوالي ثلاثين حدثا بمواكبة المكتب الوطني المغربي للسياحة. وبالموازاة مع ذلك، عزز هذا الأخير تواجده في العديد من المحافل والمعارض التي تُعنى بالصناعة السياحية من أجل الترويج لوجهة المغرب (معرض FITUR، ومعرض B-Travel، ومعرض IBTM، ومعرض ATM Dubai، ومعرض IFTM TOP، ومعرض RESA Paris، ومعرض IGTM Rome، ومعرض WTM Londres...)، كما فاز المكتب الوطني المغربي للسياحة بجائزة أفضل رواق خلال المشاركة في المعرض العالمي لأسواق الأسفار.

وقد عمل المكتب الوطني المغربي للسياحة على إعداد خطة عمله للفترة 2023-2026، والتي ستمكن من مواكبة الاستراتيجية الجديدة للقطاع بهدف إدماج المغرب ضمن أفضل 10 وجهات سياحية الأكثر تقييما في العالم في أفق سنة 2026، حيث ترتكز على أربعة محاور رئيسية بما فيها التسويق، الفضاء الرقمي، النقل الجوي وغزو الأسواق.

كما سيتم التركيز على تكثيف التوزيع مع مضاعفة حجم برمجة الرحلات السياحية التقليدية، ووكالات الأسفار عبر الأنترنيت، بالإضافة إلى إبرام شراكات تجارية جديدة (مع الفاعلين التقليديين: بهدف جذب 82.000 سائح / ومع وكالات الأسفار الرقمية: بهدف تحقيق 6,9 مليون ليلة مبيت).

- **تنمية سياحة شاملة تخلق قيمة مضافة وفرص الشغل**

واصلت الشركة المغربية للهندسة السياحية خلال سنة 2023 تقديم الدعم التقني والمالي، للبرامج التالية:

- برامج تثمين العرض الثقافي وبرامج تثمين العرض الطبيعي وبرامج تثمين العرض الساحلي؛
- مواصلة برنامج دعم المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة العاملة في المجال السياحي، من خلال توقيع شراكات جديدة مع الجهات؛
- "اتفاقية الشراكة النوعية من أجل تفعيل خارطة الطريق الاستراتيجية لقطاع السياحة - الشق المتعلق بالمنتوج السياحي" بغلاف مالي بقيمة 1,64 مليار درهم خلال الفترة 2023-2026.

وستواصل الشركة المغربية للهندسة السياحية خلال سنة 2024 مجهوداتها لضمان إنجاز المشاريع المرتبطة بخارطة الطريق.

III.6.2.2.1.3. تنمية الصناعة التقليدية

تتمثل أهم الإنجازات في قطاع الصناعة التقليدية لسنة 2023 فيما يلي:

- مواصلة تنزيل مقتضيات القانون رقم 50.17 المتعلق بممارسة أنشطة الصناعة التقليدية وذلك من خلال مواكبة الصناع التقليدين بهدف تسجيلهم في السجل الوطني للصناعة التقليدية وتحسين المنصة الإلكترونية للسجل الوطني للصناعة التقليدية وإطلاق برنامج إصدار ومنح البطاقة المهنية الجديدة للصناع التقليديين؛
- مواصلة أشغال المشاريع المنصوص عليها في إطار اتفاقيات الشراكة الموقعة أمام جلالة الملك من خلال تنفيذ مشاريع البنية التحتية المدرجة في إطار برامج التنمية المندمجة للأقاليم الجنوبية والمشاريع المدرجة في برامج تثمين المدن القديمة؛

- إنهاء إنجاز وتشغيل مشاريع البنية التحتية من خلال تشغيل فندقين "Fondouks" ومجمع مندمج للصناعة التقليدية وقرية للصناعة التقليدية، وفضاء للعرض والمبيعات وأربع مجمعات للصناعة التقليدية وثلاث دور للصانعة .كما تم بالإضافة لذلك، الانتهاء من أشغال عشر قرى للصناعة التقليدية ومجمعين مندمجين للصناعة التقليدية وتسع فضاءات للعرض والبيع وثلاث مراكز للدعم الفني ومنطقة نشاط للصناعة التقليدية وثمان دور للصانعة.
- مواصلة تنفيذ برنامج التقييس وإصدار شهادات الجودة لمنتوجات الصناعة التقليدية؛
- مواصلة المشروع الوطني لحماية مهن الصناعة التقليدية من خلال تنفيذ وإنشاء المنظومة الوطنية للكنوز الإنسانية الحية بشراكة مع اليونسكو؛
- مواصلة إنجاز أنشطة البحث والتطوير في قطاع الصناعة التقليدية؛
- مواصلة أنشطة دعم الإنتاج من خلال تجهيز دور الصانعة ومواكبة تعاونيات الصناعة التقليدية؛
- مواصلة أنشطة دعم التسويق من خلال دعم غرف الصناعة التقليدية لتنظيم المعارض الوطنية والدولية؛
- مواكبة تنمية قطاع الصناعة التقليدية من خلال تعميم التغطية الصحية على الجهات الفاعلة في القطاع، وكذا إطلاق ثلاثة برامج تهدف إلى الرفع من رقم المعاملات وحجم الصادرات في هذا القطاع، تتمثل في:
  - برنامج مواكبة المصدرين: تم إطلاق المرحلة التجريبية؛
  - برنامج مواكبة المجمعين: تم إطلاق المرحلة التجريبية؛
  - تنزيل عرض الخدمة لمراكز التميز: إقامة شراكات مع فاعلين وطنيين ودوليين لتأهيل قطاع الزرابي والفخار والسيراميك.

سيتم خلال سنة 2024، تشغيل البنية التحتية المكتملة واستكمال البنى التحتية الأخرى، كما ستتم مواصلة تنفيذ الاتفاقيات الموقعة أمام جلالة الملك والرامية إلى إعادة تأهيل وتحديث المدن القديمة بالإضافة إلى تنزيل آليات الدعم للفاعلين في القطاع لخلق المزيد من القيمة المضافة وفرص الشغل.

III.3.1.2.2.7. التنمية المستدامة وتعزيز الاقتصاد الأخضر

III.3.1.2.2.7.1. التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة

- **مراجعة الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة**

في إطار عملية مراجعة الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة التي تهدف أساسا إلى ضمان مواءمتها مع البيانات الوطنية والدولية الجديدة المنبثقة عن أجندة التنمية المستدامة لأفق 2030 وكذا النموذج التنموي الجديد، تم عقد أربع اجتماعات للجان تتبع ومواكبة هذه الاستراتيجية من أجل المصادقة على منهجية إعادة صياغتها وعلى التوجهات

الاستراتيجية المتعلقة بها، فضلا عن مراعاة الرؤية العامة والأولويات الوطنية في سبيل تحقيق التنمية المستدامة، وكذا استكمال الرهانات والمؤشرات والأهداف المقترحة للاستراتيجية المستقبلية.

وقد تم اتخاذ عدة إجراءات، في هذا السياق، بما في ذلك تنظيم المناظرات الجهوية للتنمية المستدامة، وتنظيم عشر ورشات عمل موضوعاتية بالإضافة إلى عقد لقاءات ثنائية مع الاطراف المعنية.

وبناءَ على هذه الإجراءات، تم تحديد 6 مجالات، مشتركة بين القطاعات، لتسريع التحول نحو الاستدامة:

- الأمن المائي والسيادة الغذائية والطاقية؛
- الحكامة المستدامة والمجالات المدمجة؛
- الاقتصاد التنافسي، منخفض الكربون، المنتج للثروات والمحدث لفرص الشغل؛
- تعميم الولوج إلى خدمات الصحة والتعليم والنقل والخدمات العمومية الأخرى ذات الجودة؛
- تثمين الموارد والنظم البيئية الطبيعية وجعلها قادرة على التكيف مع التغيرات المناخية؛
- تثمين التراث الثقافي والحفاظ عليه.

وقد تم تحديد التحديات والأهداف الاستراتيجية والفئات المستهدفة لكل مجال من هذه المجالات الستة، كما تم اقتراح مجموعة من المؤشرات لضمان تتبع تنفيذ هذه الاستراتيجية.

وخصص آخر اجتماع للجنة التتبع والمواكبة المنعقد بتاريخ 26 يوليو 2023 لعرض مشروع الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة 2035 المحينة وخارطة الطريق لتنفيذها، بغرض جمع ملاحظات كل الأطراف المعنية لتحسينها، وذلك في أفق تقديمها خلال المناظرات الوطنية المقررة في الأشهر القادمة قبل أن يتم اعتمادها رسميا.

◄ **البرنامج الوطني للتطهير السائل المندمج وإعادة استعمال المياه العادمة المعالجة**

يهم البرنامج الوطني للتطهير السائل المندمج وإعادة استعمال المياه المعالجة، الذي تم إطلاقه سنة 2019 بتكلفة استثمارية إجمالية تقارب 42,76 مليار درهم، مواصلة إنجاز مشاريع التطهير السائل في 365 مدينة ومركزا حضريا، وتجهيز 1.207 مركزا رئيسيا للجماعات في الوسط القروي، وكذا إنجاز مشاريع تتعلق بإعادة استعمال المياه المعالجة.

كما يهدف البرنامج الوطني للتطهير السائل المندمج إلى تعبئة إمكانيات من المياه العادمة المعالجة القابلة لإعادة الاستعمال تقدر بـ 100 مليون متر مكعب سنويا ابتداءَ من سنة 2027 وبـ 573 مليون متر مكعب في أفق 2040.

في متم سنة 2022، بلغت نسبة الربط بشبكة مياه الصرف الصحي 83% كما بلغت نسبة معالجة المياه العادمة 58% والتي تهم 177 محطة للمعالجة بما في ذلك مصارف المياه في البحر. وقد بلغ إجمالي عدد الجماعات التي استفادت من مشاريع البرنامج 315 بما في ذلك 268 جماعة توجد فيها حاليا مشاريع في طور الإنجاز وأخرى مبرمجة. أما فيما يتعلق بمحور إعادة استعمال المياه المعالجة، فقد بلغ حجم المياه التي تمت إعادة استعمالها سنة 2022، ما يقارب 32 مليون متر مكعب، بما فيها 28 ملعب للكولف تزود بـ 18,87 مليون متر مكعب من هذه المياه.

◄ **قطاع النفايات المنزلية**

تم إعداد برنامج جديد لتثمين النفايات المنزلية والنفايات المماثلة لها للفترة 2023-2026 بعد انتهاء البرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية نهاية سنة 2022.

فيما يتعلق بالإنجازات إلى حدود نهاية 2022، فقد مكن البرنامج السالف الذكر من رفع نسبة جمع النفايات إلى 96% مقارنة بـ 44% سنة 2008، ومن إنجاز 27 مطرحا مراقبا ومركزا لطمر وتثمين النفايات بالإضافة إلى تأهيل 66 مطرحا عشوائيا، منها 44 مطرحا تم إغلاقها و22 تمت تهيئتها. ومكنت المطارح ومراكز الطمر والتثمين في طور الاستغلال من معالجة ما يقارب 63% من الإنتاج الإجمالي للنفايات المنزلية، مقارنة بـ 10% قبل سنة 2008.

يروم البرنامج الجديد لتثمين النفايات المنزلية إلى:

- ضمان استمرارا تنزيل المشاريع المتفق عليها في إطار البرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية؛
- تنفيذ معاهدة الاتفاق الموقعة مع مهنيي شركات الإسمنت من أجل تثمين النفايات المنزلية والنفايات المماثلة لها؛
- معالجة إشكالية تسرب عصارة الأزبال "lixiviat".

III.2.7.2.2.1.3. الاستراتيجية الطاقية وتشجيع الطاقات المتجددة

نظرا للتحديات الجديدة المتعلقة بضرورة تطوير اقتصاد بدون كاربون وضمان الولوج للطاقة بكلفة منخفضة لمواكبة دينامية الاستثمار، وتبعا للتعليمات الملكية السامية خلال اجتماع العمل، المنعقد بتاريخ 22 نونبر 2022، تم إعطاء دفعة قوية لتسريع تحقيق الأهداف المتوخاة من الاستراتيجية الطاقية الوطنية في أفق سنة 2030، خاصة فيما يتعلق ببلوغ نسبة 52% من الطاقات الخضراء من مجموع القدرة الكهربائية المنشأة إضافة إلى تحقيق النجاعة الطاقية من خلال اقتصاد استهلاك الطاقة بنسبة 20%.

علاوة على ذلك، وبغية تسريع الانتقال الطاقي، أعطى جلالة الملك تعليماته السامية لتطوير سلسلة القيمة المتعلقة بالهيدروجين الأخضر بهدف تنويع المزيج الطاقي للمملكة مع الحرص على المساهمة في التقليل من انبعاثات الغازات المتسببة في الاحتباس الحراري. على هذا الأساس، وفي إطار هذا الرؤية، تم إحراز مكاسب ملحوظة همت على الخصوص ما يلي:

◄ **ملاءمة الإطار القانوني**

- نشر القانون رقم 40.19 المتمم والمعدل للقانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة في الجريدة الرسمية بتاريخ 27 فبراير 2023. يهدف هذا القانون إلى تحسين مناخ الأعمال وتقوية الشفافية وتسهيل الولوج للمعلومة المتعلقة بفرص الاستثمار وتبسيط مساطر منح الرخص وكذا الرفع من جاذبية قطاع الطاقات المتجددة بالنسبة للاستثمار الخاص الوطني والدولي؛

- نشر القانون رقم 82.21 المتعلق بالإنتاج الذاتي للطاقة الكهربائية في الجريدة بتاريخ 27 فبراير 2023 إضافة إلى صياغة المراسيم التطبيقية المتعلقة به؛
- نشر القرار المشترك رقم 3851.21 لكل من وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة ووزير الداخلية المتعلق بتحديد مسار للسنوات العشر المقبلة، الممتدة من سنة 2022 إلى سنة 2031، والمتكون من أظرفة بجيغاواط ساعة لضخ الطاقة الكهربائية المنتجة انطلاقا من مصادر الطاقة المتجددة في الشبكة الكهربائية ذات الجهد المتوسط، في الجريدة الرسمية عدد 7054 بتاريخ 06 يناير 2022.

◄ تطوير الطاقات المتجددة

إلى غاية متم شهر شتنبر 2023، بلغت القدرة المنشأة من الطاقات المتجددة ما يناهز 4,5 جيغاوات، مما رفع معدل حصة الطاقات المتجددة في المزيج الطاقي إلى ما يزيد عن 40%. هذا، وعرفت سنة 2023 الإنجازات التالية:

- **الطاقة الشمسية:**

- منح رخصة بنظام الإنتاج الذاتي، لإنجاز مشروع خمس محطات للطاقة الشمسية الفوتوضوئية لفائدة مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط، بقدرة إجمالية تبلغ 301 ميغاوات، حيث من المتوقع أن يتم تشغيل المرحلة الأولى بقدرة إجمالية تبلغ 200 ميغاوات خلال السنة الجارية؛
- منح التراخيص اللازمة لتطوير سبعة مشاريع للطاقة الشمسية الفوتوضوئية بقدرة إجمالية تبلغ 333 ميغاوات مقسمة على سبعة مواقع على صعيد التراب الوطني، وذلك في إطار إنجاز المرحلة الاولى من مشروع نور 2 للطاقة الشمسية الفوتوضوئية. كما تم منح تراخيص لشركات ومقاولات صناعية وفق نظام الإنتاج الذاتي لفائدة 26 مشروعا للطاقة الشمسية الفوتوضوئية بقدرة إجمالية تبلغ 44 ميغاوات؛
- تسريع انطلاق إنجاز مشروع نور-ميدلت 1، بقدرة تعادل 795 ميغاوات والاختيار الأولي لمجموعة الشركات التي ستقوم بإنجاز مشروع نور-ميدلت 2 بقدرة تبلغ 400 ميغاوات إضافة إلى برمجة إنجاز نور-ميدلت 3 بقدرة تناهز 400 ميغاوات.

- **الطاقة الريحية:**

- منح التراخيص اللازمة لإنجاز مشروعين لمركبين للطاقة الريحية في إطار القانون رقم 13.09، ويتعلق الأمر بالمركب الريحي "بوجميل" بقدرة تبلغ 95 ميغاوات وكذا المركب الريحي "أفتيسات 3" بقدرة تساوي 100 ميغاوات. هذا بالإضافة إلى بدء تشغيل مشروع المركب الريحي بوجدور 300 ميغاوات، في إطار إنجاز البرنامج الريحي المندمج 850 ميغاوات؛
- بدء تشغيل مشروع "أفتيسات 2" بقدرة تبلغ 200 ميغاوات في إطار تنزيل القانون رقم 13.09 وإعادة تشغيل المركب الريحي "الكدية البيضاء" بقدرة تعادل 100 ميغاوات ؛

- منح التراخيص النهائية لاستغلال المركب الريحي "أخفنير 2" بقدرة 100,24 ميغاوات ومشروع "أفتيسات 1" بقدرة 201,6 ميغاوات تم إنجازها في إطار تنزيل مضامين القانون رقم 13.09.

- **الطاقة الكهرومائية:**

عرفت سنة 2023 مواصلة أشغال بناء محطة تحويل الطاقة عبر الضخ بعبد المومن والتي تبلغ قدرتها 350 ميغاوات، وذلك بهدف بدء تشغيلها مع نهاية سنة 2023.

◄ توسيع مهام الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء

طبقا لمقتضيات القانونين رقم 82.21 و40.19، تم إسناد مهام جديدة للهيئة الوطنية لضبط الكهرباء، خاصة فيما يتعلق بتحديد تعريفات خدمات الأنظمة وتسعيرات الفائض الذي تم ضخه في الشبكة من طرف المنتجين الخواص إضافة إلى المصادقة على قدرات الاستقبال تبعا لما جاء في القانونين رقم 40.19 ورقم 82.21.

إضافة إلى ذلك، من المتوقع أن تعرف الفترة 2023-2025 التنزيل الفعال للمقتضيات الجديدة للقانونين سالفي الذكر واستكمال صياغة النصوص التطبيقية للقانون 48.15 خاصة فيما يتعلق بما يلي:

- فصل الحسابات المالية للإنتاج والنقل والتوزيع؛
- نشر تسعيرات ولوج منتجي الطاقة المتجددة إلى شبكة توزيع الكهرباء ذات الجهد المتوسط؛
- نشر تسعيرات استعمال الشبكة الوطنية لنقل الكهرباء وتعريفات خدمات النظام بالإضافة إلى قدرة الشبكة على استقبال الكهرباء انطلاقا من مصادرة متجددة.

◄ عرض المغرب للهيدروجين الأخضر

من أجل إعداد عرض المغرب المتعلق بالهيدروجين الأخضر، كلف جلالة الملك الحكومة بالشروع في التنزيل السريع والنوعي لهذا المشروع بغية تثمين المؤهلات التي يتوفر عليها المغرب فيما يتعلق بالهيدروجين الأخضر.

على هذا الأساس، ترأس السيد رئيس الحكومة اجتماعا بتاريخ 5 شتنبر 2023 بغية مباشرة الإجراءات اللازمة لإصدار عرض مغربي عملي وتحفيزي يغطي سلسلة قيمة قطاع الهيدروجين الاخضر بأكملها. ويتمحور هذا العرض حول ثلاثة محاور رئيسية: خيارات تقسيم مناطق الهيدروجين، وتحليل نماذج الاعمال مع اختيار المستثمرين وآليات التحفيز اللازمة لمواكبة هذا المشروع.

◄ النجاعة الطاقية

تطمح الاستراتيجية الطاقية إلى خفض استهلاك الطاقة بنسبة 20% في أفق سنة 2023. وفي هذا الصدد، شهدت سنة 2023 إنجاز ما يلي:

- تكثيف الإجراءات المتعلقة بالتحسيس بالنجاعة الطاقية من خلال إنجاز تجربة الاقتصاد في الطاقة بهدف التقليل من استهلاك الكهرباء؛

- تنزيل برنامج للمساعدة التقنية لتقوية النجاعة الطاقية في البنايات وفي المؤسسات العمومية؛
- مواصلة إنجاز برنامج تحسين الأداء الطاقي للمساجد الذي مكن من رفع مستوى النجاعة الطاقية على مستوى 4.000 مسجد مع برمجة 7.000 مسجد إضافي؛
- تنزيل برنامج المساعدة التقنية لفائدة 45 شركة و120 مزود للخدمات وذلك بهدف وضع نظام الإدارة الطاقية وفق النظام المعتمد من طرف المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس إيزو 50.001؛
- تنظيم دورات تكوينية حول النجاعة الطاقية وإدماج النظام الفوتوضوئي في البنايات؛
- تصميم أداة لقياس وتتبع النجاعة الطاقية الوطنية من خلال نظام للقياس والتقرير والتحقق مخصص للنجاعة الطاقية.

◄ الكهربة القروية

خلال سنة 2022، مكن برنامج الكهربة القروية الشمولي من توصيل 178 قرية بالكهرباء (4.612 مسكن) من خلال ربطهم بالشبكة الكهربائية الوطنية وباستثمار بلغ 207 مليون درهم، مما ساهم في بلوغ نسبة الكهربة القروية إلى 99,86%.

تهم تطلعات سنة 2023 كهربة 220 قرية باستثمار يناهز 237 مليون درهم مما سيساهم في رفع نسبة الكهربة القروية إلى 99,89%. كما تم ربط 78 قرية (2.084 مسكنا) بالشبكة الكهربائية الوطنية إلى غاية شهر ماي من سنة 2023، باستثمار بلغ 64 مليون درهم، مما رفع نسبة الكهربة الوطنية إلى 99,87%.

◄ تطوير التطبيقات النووية

عرفت سنة 2023، اختتام تنزيل البرنامج الوطني الإطار بين المغرب والوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي امتد خلال الفترة 2018-2023 عبر ثلاث مراحل، وذلك من خلال إنجاز 20 مشروعا للمساعدة التقنية من طرف الوكالة لفائدة فاعلين محليين منتمين لمختلف المجالات نذكر منها: السلامة النووية والإشعاعية والفلاحة والصحة والماء والطاقة والصناعة. كما شهدت سنة 2023 إعداد مشروع البرنامج الإطار للشراكة التقنية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية للفترة 2024-2029 وذلك وفقا للأولويات الوطنية والاستراتيجيات القطاعية.

III.3.1.2.2.7.3. حماية الموارد الغابوية ومحاربة التصحر

تتمحور الاستراتيجية الجديدة "غابات المغرب 2020-2030"، التي أعطى انطلاقتها جلالة الملك، حول أربع محاور رئيسية مرتبطة بإحداث نموذج جديد بمقاربة تشاركية جديدة، وتحديث المهن الغابوية، وكذا تطوير تدبير المجالات الغابوية وإصلاح المؤسسة بهدف توفير إطار قانوني مناسب.

في ما يخص المحور الأخير، أحدثت الوكالة الوطنية للمياه والغابات بموجب القانون رقم 52.20 والمرسوم رقم 2.21.705 لتطبيق بعض أحكام القانون المذكور.

في هذا السياق، شكلت سنة 2023 استمرارا للتأسيس الفعلي للوكالة الوطنية للمياه والغابات التي ستتولى تفعيل هذه الاستراتيجية من خلال برامجها المختلفة.

وبالنسبة لسنة 2024، فتتمثل المكونات الرئيسية لبرنامج العمل فيما يلي:

- **حماية وتأمين المجال الغابوي**، من خلال مواصلة عمليات تحفيظ المناطق الغابوية وإنجاز الدراسات التقنية المرتبطة بالمسح الخرائطي على مساحة 200.000 هكتار وفتح وإعادة تأهيل وصيانة المسالك على امتداد مايقارب 900 كيلومتر، مدمجة في مشاريع إعادة تشجير وتجديد الغابات وتهيئة الأحواض المنحدرة.
- **تهيئة وتنمية الغابات**، من خلال:
  - تعزيز برنامج التشجير ليصل إلى مساحة 54.000 هكتار؛
  - إنتاج ما يقارب 40 مليون شتلة، بالإضافة إلى أشغال تجديد المغروسات وصيانتها على مساحة تقدر بـ 39.000 هكتار؛
  - أشغال الحراجة وصيانة الأغراس على مساحة 25.000 هكتار؛
  - تعزيز التدابير التحفيزية من خلال آلية التعويض عن القيود المفروضة لإدماج السكان في مراقبة الغابات على مساحة 130.000 هكتار وحماية إعادة التشجير على مساحة 90.000 هكتار من قبل الجمعيات الرعوية؛
  - أشغال تهيئة وتعزيز تهيئة لـ 30 غابة حضرية وشبه حضرية.
- **محاربة التصحر وحماية الطبيعة**، من خلال:
  - المعالجة البيولوجية للأودية على مساحة 50.000 هكتار مع التصحيح الميكانيكي (العتبات بالأحجار) لحوالي 600.000 متر مكعب، بالإضافة إلى تثبيت وصيانة حوالي 1.500 هكتار من الكثبان الساحلية والقارية؛
  - تعزيز آليات مراقبة الحرائق والإنذار المتعلق بالتدخل الأولي، وتهيئة وصيانة 60 نقطة مائية، وفتح وتهيئة 520 كلم من الخنادق للحماية من الحرائق، وتوظيف أكثر من 1500 مراقب للحرائق؛
  - تدبير أنشطة القنص والصيد في المياه القارية من خلال القيام بعمليات التهيئة المتعلقة بالقنص وتنظيم القناصين والصيادين وإعادة إعمار مجاري المياه والبحيرات الطبيعية وخزانات السدود عبر إنتاج وإطلاق 20 مليون من صغار السمك؛
  - المحافظة على التنوع البيولوجي وتثمينه من خلال تعزيز شبكة 10 حدائق وطنية من بينها المنتزه الوطني بإفران بتكلفة قدرها 729 مليون درهم.

III.8.2.2.1.3. تنمية قطاع المناجم والبنية التحتية الجيولوجية

في إطار تحسين الاستراتيجية التنموية المتعلقة بالقطاع المعدني الوطني، تم إرساء مخطط المغرب المعدني 2021-2030 قصد وضع الركائز الأساسية لمقاربة شمولية تتوخى تطوير القطاع المعدني التنافسي في أفق 2030 لبلورة التصنيع المندمج والتنمية المستدامة. في هذا الإطار، تم اتخاد مجموعة من الإجراءات والتدابير خلال سنة 2023، ويتعلق الأمر بـ:

- إعداد قرارين مشتركين بالموافقة على ملحقات الاتفاقيات النفطية لكل من "HAHA ONSHORE" و"GUERCIF ONSHORE"؛
- إعداد قرار بمنح فترة تكميلية أولى لرخصة البحث عن الهيدروكربورات "لالة ميمونة الجنوب"، لفائدة المكتب الوطني للهيدروكربورات والمعادن وكذاك لشركة "SDX Energy Morocco (UK) Limited"؛
- إعداد سبع قرارات لتعديل القرارات المتعلقة بمنح تراخيص البحث؛
- حفر بئر استكشافي في حوض جرسيف؛
- إنجاز دراسات تقييمية وإعادة معالجة معطيات الاهتزازات الثنائية الأبعاد والثلاثية الأبعاد؛
- إنجاز أربع خرائط جيوكيميائية متعددة العناصر بمنطقة المغرب الشرقي المطابقة للأوراق الطوبوغرافية بمقياس 1/100.000 بعين بني مطهر، تاوريرت، حسيان الدياب ودبدو؛
- إنجاز 12 خريطة جيولوجية بمقياس 1/100.000 بحوض العيون-الداخلة.

وفيما يخص الإنتاج في مجال البحث والتنقيب عن الهيدروكربورات، فقد بلغ عند متم شهر مارس من سنة 2023، 16,39 مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي منها 10,49 مليون متر مكعب بحوض الغرب و5,89 مليون متر مكعب بحوض الصويرة كما تم إنتاج 2.394 طن من المكثفات المصاحبة للغاز الطبيعي.

وتتمثل الإجراءات والتدابير المزمع إنجازها برسم سنة 2024 في ما يلي :

- نزع الصفة المادية عن مساطر منح الرخص المنجمية طبقا للمقتضيات الجديدة التي جاء بها القانون رقم 33.13 المتعلق بالمناجم؛
- إجراء تقييم لما تم إنجازه في مجال البحث والتنقيب عن الهيدروكاربورات وبلورة رؤية استراتيجية لتنمية هذا القطاع؛
- إنجاز خريطة جيوكيميائية واحدة بمقياس 1/100.000 بسلسلة الجبال الوسطى للمغرب وخمس خرائط جيوكيميائية بمقياس 1/50.000 بالمنطقة الممتدة بين الأطلس المتوسط والأطلس الكبير؛
- إنجاز حملة للمسح الجيوفيزيائي بواسطة الطائرة بسلسلة الجبال الوسطى للمغرب (ما يعادل 16 خريطة بمقياس 1/50.000).

2.3.III. مواصلة تنزيل الجهوية المتقدمة واللاتمركز الإداري

1.2.3.III. تسريع الجهوية المتقدمة

تعتبر الجهوية المتقدمة ورشا إصلاحيا استراتيجيا يهدف إلى إرساء دينامية ترابية تقوم على توزيع متوازن للاختصاصات والموارد بين الدولة والجماعات الترابية. ولتحقيق هذه الرؤية، تواصل الدولة مجهوداتها الرامية لتسريع تنزيل هذا الورش موازاة مع تكريس اللاتمركز الإداري. وتتعلق الإجراءات المتخذة في هذا الإطار بما يلي:

- **تعزيز الموارد المالية للجهات:**

منذ سنة 2021، يخصص قانون المالية، سنويا، للجهات مبلغا إجماليا من الموارد المرصودة يقدر ب 10 ملايير درهم. ويتضمن هذا الغلاف المالي مساهمة الميزانية العامة التي بلغت 3,62 مليار درهم برسم سنة 2023.

وتجدر الإشارة إلى أن الميزانية العامة قد رصدت، سنة 2022، مبلغ 1 مليار درهم لفائدة الحساب الخصوصي "حصة الجماعات الترابية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة"، للمساهمة في تصفية المتأخرات المتراكمة على الجماعات اتجاه المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب والمفوض إليهم بتدبير المرافق العمومية المحلية المرتبطة بالتنظيف وجمع النفايات وطمرها.

كما تم دفع مبلغ 1 مليار درهم سنة 2023 من الحساب الخصوصي "صندوق التضامن بين الجهات" لفائدة "الصندوق الخاص بتدبير الآثار المترتبة على الزلزال الذي عرفته المملكة المغربية"، في إطار مساهمة الجهات في هذا الصندوق.

- **مواكبة الجهات من أجل ممارسة اختصاصاتها:**

عملت لجنة القيادة الاستراتيجية على مواصلة تنزيل الآليات العملية المتضمنة في خارطة الطريق التي تم اعتمادها وذلك لتمكين الجهات من ممارسة اختصاصاتها بشكل كامل وفعال، ويتعلق الأمر خاصة باستكمال تنزيل الإطار التشريعي والتنظيمي اللازم لتفعيل هذه الاختصاصات.

وقد تم على وجه الخصوص، توقيع دورية مشتركة بين وزير الداخلية والوزير المكلف بالمالية والوزير المكلف بالصناعة بشأن تنزيل اختصاصات الجهات في مجال "دعم المقاولات".

كما تم في إطار إصلاح النظام الحالي لتدبير خدمات توزيع الكهرباء والماء الشروب والتطهير السائل، إصدار القانون رقم 83.21 المتعلق بالشركات الجهوية متعددة الخدمات في يوليو 2023 والذي يندرج في سياق مذكرة التفاهم الموقعة في 29 يوليو 2021 بين الدولة، ممثلة بوزارات الداخلية والمالية والطاقة والمعادن والبيئة، والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب.

ويروم هذا القانون إحداث، بمبادرة من الدولة وعلى صعيد كل جهة، "الشركة الجهوية متعددة الخدمات" على شكل شركة مساهمة، تكون رهن إشارة الجماعات الترابية كأداة حديثة لتدبير الخدمات العمومية لتوزيع الكهرباء والماء الشروب والتطهير السائل. وسيمكن هذا الإجراء من تقليص التداخل الحاصل بين مختلف الموزعين الحاليين المسؤولين

عن تدبير هذه الخدمات، والتوفر على فاعل واحد على مستوى كل جهة، وكذا ضمان جودة الخدمات العمومية المتعلقة بالتوزيع وتقريبها من المواطنين وإضفاء البعد الترابي عليها.

- **تكريس النهج التعاقدي بين الدولة والجهات:**

من أجل ترشيد وتبسيط عملية التعاقد وكيفيات إعداد عقود البرامج بين الدولة والجهات وبهدف مواكبة تنفيذ المشاريع المندرجة في إطار برامج التنمية الترابية، يوجد حاليا ،قيد المصادقة، مشروعا المرسومين التاليين:

- مشروع مرسوم يتعلق بتحديد مسطرة التعاقد بين الدولة والجهة؛
- مشروع مرسوم يتعلق بتحديد مسطرة إعداد برنامج التنمية الجهوية وتتبعه وتحيينه وتقييمه.

هذا، وفي إطار الجيل الأول للعقود برامج بين الدولة والجهات، تم توقيع أربعة عقود برامج بين الدولة وكل من جهة فاس-مكناس والداخلة-وادي الذهب وبني ملال-خنيفرة وكلميم-واد نون.

وتبلغ التكلفة الإجمالية لعقود البرامج الموقعة 23,57 مليار درهم، منها 8,63 مليار درهم كمساهمة للجهات (36,6%) بينما تساهم القطاعات الوزارية بـ 11,52 مليار درهم (48,8%).

- **تعزيز دور الوكالات الجهوية لتنفيذ المشاريع:**

توجه موارد الاستثمار التي تخصصها الجهات للوكالات الجهوية لتنفيذ المشاريع لتمويل مشاريع التنمية الجهوية المرتبطة، بشكل خاص، ببرنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالوسط القروي 2017-2023 وبالبرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027.

وبرسم سنة 2022، بلغ الغلاف المالي الإجمالي المبرمج من طرف الوكالات الجهوية لتنفيذ المشاريع 8,4 مليار درهم، منها 8,2 مليار درهم خصصت لمشاريع الاستثمار الموكلة إليها من طرف الجهات.

وإلى حدود متم شهر شتنبر 2023، بلغ الغلاف المالي الإجمالي المبرمج من طرف هذه الوكالات ما يقارب 10,7 مليار درهم، منها 10,5 مليار درهم تم تخصيصها لمشاريع الاستثمار (98%).

- **إحداث تحفيز للاستثمار الخاص على المستوى الترابي:**

أحدث القانون الإطار رقم 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار "منحة ترابية" لفائدة مشاريع الاستثمار المنجزة على صعيد 60 إقليم وعمالة. وتبلغ هذه المنحة 10% من مبلغ الاستثمار القابل للاستفادة من المنح بالنسبة ل 36 عمالة/إقليم و15% من هذا المبلغ بالنسبة لـ 24 عمالة/ إقليم أخرى (قرار رئيس الحكومة رقم 3.14.23 بتاريخ 1 مارس 2023).

تعتبر هذه "المنحة الترابية" منحة إضافية للاستثمار وإحدى مكونات "النظام الأساسي" لدعم الاستثمار المنصوص عليها في الميثاق المذكور والذي يشمل أيضا "منح مشتركة للاستثمار" و"منحة قطاعية" إضافية ممنوحة لمشاريع الاستثمار المنجزة في بعض قطاعات الأنشطة ذات الأولوية.

وتهدف هذه الآلية، التي تدرج تمييزا إيجابيا لفائدة بعض الأقاليم والعمالات، من تعزيز جاذبية المملكة للاستثمارات الخاصة والتوجه نحو تحقيق تنمية ترابية متوازنة مع مزيد من الإنصاف من حيث فرص الاستثمار المتاحة.

III.2.2.3. اللاتمركز الإداري

منذ إصدار المرسوم رقم 2.17.618 بمثابة ميثاق وطني للاتمركز الإداري، والمرسوم رقم 2.19.40 المتعلق بالتصميم المديري المرجعي للاتمركز الإداري، وكذا منشور رئيس الحكومة رقم 17/2020 المتعلق بتنزيل هذا الورش، تتواصل المجهودات الهادفة لإنجاح هذا الورش الاستراتيجي.

وتتمثل حصيلة تنفيذ خارطة اللاتمركز الإداري إلى غاية يونيو 2023 فيما يلي:

- المصادقة على 23 تصميما مديريا للاتمركز الإداري لـ 22 قطاعا وزاريا إضافة للمندوبية السامية للتخطيط؛
- تعديل القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا بإضافة منصب "رؤساء التمثيليات الإدارية الجهوية القطاعية أو المشتركة"؛
- نشر قرار وزير الداخلية رقم 2782/19 المتعلق بتحديد تنظيم الكتابة العامة للشؤون الجهوية؛
- تعيين الكتاب العامين للكتابات العامة للشؤون الجهوية ؛
- نشر المرسوم رقم 2.22.81 الصادر في 30 مارس 2023 المتعلق بتفويض السلطة والإمضاء.

وبخصوص التمثيليات الإدارية المنصوص عليها في إطار ورش اللاتمركز الإداري، صادقت اللجنة الوزارية برئاسة رئيس الحكومة يوم 19 يونيو 2023 على الصيغة النهائية للتمثيليات الإدارية المشتركة والقطاعية على المستوى الجهوي مجمعة في 5 أقطاب ستشكل هياكل إدارية متكاملة ذات صلاحيات تدبير موسعة واختصاصات واضحة. ويتعلق الأمر بـ:

- قطب الإنتاج الصناعي والاستخراجي والخدماتي والإدماج الاقتصادي؛
- قطب التجهيز والبنيات التحتية؛
- قطب التعمير وإعداد التراب الوطني والإسكان؛
- قطب السياحة والشباب والثقافة؛
- قطب المالية العمومية.

كما تقرر خلال اجتماع اللجنة الوزارية المذكورة ما يلي:

- اتخاذ جميع التدابير التنظيمية والقانونية، في أجل سنة واحدة، لتفعيل جميع المقتضيات المتعلقة بإحداث التمثيليات المشتركة والقطاعية؛
- عرض مشروع المرسوم المتعلق بتحديد مبادئ وقواعد تنظيم إدارات الدولة واختصاصاتها على مسطرة المصادقة؛
- نقل أو تفويض القرارات المتعلقة بالاستثمار إلى المستوى الجهوي والتسريع بنشر النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بها؛
- رفع الاعتمادات المالية المفوضة إلى المديرين الجهويين إلى حين إحداث التمثيليات السالفة الذكر.

III.3.2.3. مواصلة تنفيذ برنامج تنمية الأقاليم الجنوبية

يعتبر برنامج تنمية الأقاليم الجنوبية تجسيدا للنموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية، والذي عرفت انطلاقته سنة 2015، توقيع العديد من الاتفاقيات-الإطار أمام جلالة الملك بتكلفة إجمالية أولية بلغت 77 مليار درهم والتي تم إعادة تقييمها لتصل إلى ما يناهز 87,55 مليار درهم حاليا.

ويتضمن هذا البرنامج العديد من المشاريع المهيكلة التي تهدف على وجه الخصوص إلى تعزيز البنية التحتية والشبكات وتحفيز الاستثمار الخاص ودعم مشاريع التنمية البشرية والاجتماعية وتثمين الثروات الطبيعية وتشجيع الثقافة على مستوى الجهات الثلاث.

هكذا، وإلى غاية نهاية غشت 2023، فقد تم إنجاز 320 مشروعا بكلفة إجمالية قدرها 21,41 مليار درهم، في حين يوجد 201 مشروعا قيد الإنجاز بكلفة مالية قدرها 50,33 مليار درهم. وفي نفس الإطار، لايزال 133 مشروعا مبرمجا بكلفة إجمالية تبلغ 6,63 مليار درهم. وينضاف إلى هذه المشاريع، المشروع قيد الإنجاز المتعلق بالطريق السريع تزنيت-الداخلة والذي تبلغ تكلفته الإجمالية 8,81 مليار درهم.

III.3.3. مواصلة إصلاح الإدارة

يستأثر إصلاح الإدارة العمومية بمكانة مركزية في البرنامج الحكومي وذلك تماشيا مع التوجيهات الملكية السامية والرغبة في التأسيس لإدارة عمومية عصرية وفعالة وقائمة على سياسة القرب. في هذا السياق، تعمل الحكومة على تحديث الإدارة مع تطوير الرقمنة كرافعة أساسية للتحول. هذا، وبالإضافة إلى تنزيل الإجراءات الرامية إلى تسريع الإدارة الرقمية والمندرجة في إطار استراتيجية المغرب الرقمي 2030، ستواصل الحكومة مجهوداتها المتعلقة بإصلاح الإدارة.

III.3.3.1. تحسين الخدمات العمومية وتبسيط المساطر الإدارية

في هذا الإطار، يتم تسجيل تطورات ملحوظة فيما يخص تحسين الخدمات المقدمة للمرتفقين من خلال القانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية. وفي هذا السياق، تجسد البوابة الوطنية للمساطر والإجراءات الإدارية "إدارتي" والبوابة الوطنية للشكايات "شكاية" وبوابة الشفافية والحصول على المعلومات " شفافية" وكذا بوابة تحديد المواقع الجغرافية للمرافق العمومية، المجهودات التي تبذلها الحكومة من أجل خدمة المواطن والاستجابة لانتظاراته.

كما تم تبسيط 22 مسطرة إدارية ورقمنتها عن طريق المنصة الإلكترونية "CRI invest"، مما مكن من تقليص الوثائق المطلوبة من المستثمرين بنسبة 45%.

وعلى نفس هذه الدينامية، تتوخى الحكومة دراسة إمكانيات تطوير بوابة "إدارتي" وتتبع تنزيل المساطر الإدارية التي تم تبسيطها على أرض الواقع.

وقد عقدت اللجنة الوطنية لتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية اجتماعها الثالث بهدف استكشاف إمكانيات جديدة لتبسيط المساطر الإدارية ورقمنتها.

III.3.3.2. تفعيل ميثاق المرافق العمومية

في إطار تنزيل المقتضيات الدستورية المتعلقة بالحكامة الجيدة، يحدد القانون رقم 54.19 بمثابة ميثاق المرافق العمومية قواعد الحكامة الجيدة المتعلقة بتسيير المرافق العمومية خاصة الجوانب التي تهم الهيكلة التنظيمية والفعالية والتخليق ومدونات الأخلاقيات التي يجب إقامتها بين الإدارة والمرتفق.

وقد بلغت نسبة إنجاز الالتزام المتعلق بـ "إصدار ومواكبة تفعيل ميثاق المرافق العمومية" 72%.

III.3.3.3. تكريس الطابع الرسمي للغة الأمازيغية

يتم تأطير هذا الورش من خلال القانون التنظيمي رقم 26.16 المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية وكيفية إدماجها في مجال التعليم وفي مختلف المجالات ذات الأولوية في الحياة العامة وذلك داخل مدة تتراوح بين 5 و15 سنة. وفي هذا السياق، تلتزم الحكومة بالرفع التدريجي للغلاف المالي المخصص للنهوض باللغة الأمازيغية إلى 1 مليار درهم في أفق 2025.

كما تم التأكيد على الالتزام الحكومي بهذا الورش من خلال توقيع أربع اتفاقيات شراكة بتاريخ 10 يناير 2023 بين وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة والقطاعات الوزارية المكلفة بالعدل والصحة والتربية الوطنية والثقافة.

من جهة أخرى يعمل المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية على تقديم الدعم اللازم لمختلف الهيئات في أنشطتها وأعمالها المتعلقة بإدماج اللغة الأمازيغية.

III.3.4. مواصلة تنزيل الإصلاحات الكبرى الأخرى

III.3.4.1. إصلاح منظومة العدالة

استكمالا لورش إصلاح منظومة العدالة بالمغرب، عملت الحكومة على إعداد مجموعة من مشاريع القوانين التي تساهم في تحديث وتطوير المنظومة القانونية وتسريع وتيرة مشروع التحول الرقمي للإدارة القضائية وكذا إنجاز مشاريع تأهيل البنية التحتية للمحاكم والرفع من مؤهلات وكفاءات الموارد البشرية بها بما يتلاءم مع تطلعات إصلاح منظومة العدالة، بهدف تقريب القضاء من المواطن.

وفي هذا الإطار، ستعرف سنة 2024 تعزيز مكتسبات ورش إصلاح العدالة وتوطيد دولة القانون والعمل على ضمان قضاء مستقل وضامن لمناخ أعمال إيجابي وجذاب ومواصلة تعميم محاكم الأسرة على الصعيد الجهوي وتمكينها من الموارد البشرية والمالية اللازمة.

◄ **مجال التشريع:**

- **النصوص القانونية والتنظيمية التي تم نشرها بالجريدة الرسمية خلال سنة 2023:**

- القانون رقم 08.23 بتتميم المادة 11 من الظهير الشريف رقم 1.58.250 بسن قانون الجنسية المغربية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.23.19 بتاريخ 13 فبراير 2023 (الجريدة الرسمية بتاريخ 27 فبراير 2023)؛
- القانون التنظيمي رقم 13.22 بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 100.13 المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.23.36 بتاريخ 16 مارس 2023 (الجريدة الرسمية بتاريخ 23 مارس 2023)؛
- القانون التنظيمي رقم 14.22 بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 106.13 المتعلق بالنظام الأساسي للقضاة، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.23.27 بتاريخ 16 مارس 2023 (الجريدة الرسمية بتاريخ 23 مارس 2023)؛
- قرار لوزير العدل رقم 3094.22 صادر في 11 نوفمبر 2022 بمنح الإذن الخاص بالتقاضي للجامعة الوطنية لجمعيات المستهلك (الجريدة الرسمية بتاريخ 2 يناير 2023).

- **النصوص التشريعية والتنظيمية المبرمجة برسم سنة 2024:**

- مشروع مرسوم بمراجعة المرسوم 2.11.473 المتعلق بالنظام الأساسي الخاص بهيئة كتابة الضبط؛
- مشروع مرسوم بتحديد قائمة أسماء المحكمين وشروط وكيفيات التسجيل فيها (تطبيقا لأحكام المادة 12 من القانون رقم 95.17)
- مراجعة القانون رقم 62.06 المتعلق بالجنسية المغربية؛
- تتبع مقترح قانون يقضي بتغيير المادتين 2 و4 من القانون رقم 41.10 المتعلق بتحديد شروط ومساطر الاستفادة من صندوق التكافل العائلي؛
- مراجعة القانون رقم 15.01 المتعلق بكفالة الأطفال المهملين؛
- مشروع قانون قضاة الاتصال.

◄ **المجال الجنائي:**

يتم الاشتغال على استحداث مجموعة من الآليات المساعدة في مجال العدالة الجنائية، وذلك إلى جانب أوراش مؤسساتية أخرى ذات الأولوية، وهي كالتالي:

- مشروع قانون يقضي بإحداث بنك وطني للبصمات الجينية؛
- مشروع تحديث ومركزة السجل العدلي.



◄ المجال المدني:

سيتم العمل خلال سنة 2024 على تنزيل المشاريع التالية في المجال المدني:

- إعداد دليل عملي لقانون التنظيم القضائي رقم 38.15؛
- إعداد دليل المرتفق في المجال المرتبط بالتنظيم القضائي؛
- إعداد دليل عملي حول المقتضيات الجديدة المتعلقة بالسجل التجاري؛
- إعداد العدد الأول من مجلة السجل التجاري؛
- رقمنة مساطر اكتساب الجنسية المغربية.

◄ مجال التحول الرقمي لمنظومة العدالة:

تتجلى المشاريع المنجزة المحددة ضمن خارطة الطريق الجديدة للتحول الرقمي لمنظومة العدالة فيما يلي:

- إطلاق خدمة الأداء الإلكتروني لغرامات المخالفات والجنح المرصودة عبر الرادار الثابت؛
- إطلاق خدمة السجل العدلي الإلكتروني في نسختها الجديدة؛
- وضع مرجع وطني إلكتروني لمنتسبي العدالة؛
- إحداث مركز النداء لفائدة وزارة العدل؛
- إدراج خدمات قضائية إلكترونية (تطبيق الهاتف "Mahakim mobile" وتطبيق الشكايات وتطبيق طلبات العفو والإفراج المقيد بشروط).

- **المشاريع المبرمجة برسم سنة 2024 في مجال التحول الرقمي:**

- إحداث الفضاء الرقمي للمواطن على مستوى محاكم المملكة؛
- التبادل الإلكتروني مع الإدارات والهيئات العمومية؛
- منصة التبادل الإلكتروني مع الخبراء؛
- الجلسات الرقمية؛
- استكمال وتجويد الأنظمة المعلوماتية الداخلية؛
- تعزيز البنية التحتية والأمن المعلوماتي.

III.2.4.3. إصلاح أنظمة التقاعد

اعتمدت الحكومة مقاربة تشاركية وشمولية من أجل إصلاح قطاع التقاعد وذلك تماشيا مع توصيات اللجنة الوطنية المكلفة بإصلاح أنظمة التقاعد، وترتكز هذه المقاربة على مرحلتين أساسيتين:

- **مرحلة أولى:** همت إدخال إصلاحات مقياسية تدريجية ذات طابع استعجالي على نظام المعاشات المدنية بالنظر لهشاشة توازناته المالية. وقد مكن هذا الإصلاح من تأخير تاريخ نفاذ احتياطيات النظام بحوالي 5 سنوات، ومن اعتماد تعريفة متوازنة للنظام وكذا تقليص ديونه الضمنية؛
- **مرحلة ثانية:** سيتم تنزيلها على المدى المتوسط وتروم إرساء منظومة تقاعد ثنائي القطب (قطب عمومي وقطب خاص) في أفق اعتماد نظام أساسي موحد على المدى البعيد.

هذا، ويتم حاليا تدارس مختلف سيناريوهات الإصلاح مع احترام المبادئ الأساسية الموجهة له، ويتعلق الأمر ولاسيما بضمان ديمومة النظام على المدى البعيد وتوزيع شفاف وعادل، مع الحفاظ على الحقوق المكتسبة في تاريخ دخول الإصلاح حيز التنفيذ وبلورة نظام تقاعد يتناسب مع القدرات الاقتصادية للبلاد.

في هذا الإطار، وانسجاما مع مخرجات اتفاق الحوار الاجتماعي لـ 30 أبريل 2022، تم إحداث لجنة ثلاثية مكلفة بملف إصلاح أنظمة التقاعد. وعقدت هذه اللجنة منذ إحداثها 4 اجتماعات خصصت لتحليل الوضعية الحالية لأنظمة التقاعد وتشخيص وضعياتها. هذا وستخصص الاجتماعات المقبلة لهذه اللجنة من أجل تدارس مختلف سيناريوهات الإصلاح الممكنة، وكذا وضع المبادئ الأساسية الموجهة لإصلاح منظومة التقاعد.

III.3.4.3. تعزيز الحكامة الأمنية

واصلت مختلف القطاعات الأمنية، تحت القيادة المستنيرة لجلالة الملك، أوراش تحديث الأجهزة والبنيات التحتية الأمنية مع المضي قدما لتعزيز الشعور بالأمن ومكافحة الجريمة.

وفي هذا السياق، تمت عمليات اقتناء وتحديث المعدات التقنية ومعدات تكنولوجيا المعلومات. كما تمت مواصلة تنزيل المنصات اللازمة لإنجاز مشروع الجيل الجديد من بطاقات التعريف الوطنية الإلكترونية، التي توفر استخداما أبسط وأكثر أمانا في خدمة المواطن. حيث تم تطوير منصة "الطرف الثالث الوطني الموثوق به لإثبات الهوية" على أساس تسهيل ولوج المواطنين إلى مختلف الخدمات التي يقدمها القطاعان العام والخاص، من أجل حماية البيانات الشخصية.

وتتيح هذه المنصة لحامل هذه البطاقة الجديدة التعريف بنفسه والتحقق من هويته واستخدامها في مختلف العمليات الإدارية والمصرفية بشكل فوري وتلقائي وآمن مع مزودي الخدمة، سواء بالحضور الفعلي باستخدام البطاقة مع الشريحة الإلكترونية، أو عبر الإنترنت باستخدام نظام "الهوية الرقمية".

وعلى صعيد مكافحة الجريمة وتعزيز الشعور بالأمن، فقد استمر تنفيذ البرنامج الدوري للاستراتيجية الأمنية 2022-2026. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تعزيز هياكل مكافحة الجريمة وتطوير مختبرات الشرطة العلمية والتقنية والاستخدام المنهجي للبحث الجنائي وآليات الدعم التقني في مختلف التحقيقات.

كما تهدف هذه الاستراتيجية إلى ترسيخ البعد المتعلق بحقوق الإنسان في وظيفة الشرطة، بما في ذلك إجراءات الحراسة النظرية والمراقبة في أماكن الاحتجاز، بالإضافة إلى تعزيز التنسيق والتعاون مع مختلف الأجهزة المعنية في الحالات التي تستدعي تدخل أطراف متعددة.

III.4.4.3. الإشعاع الدبلوماسي وتعزيز العمل الخارجي للمغرب

تعمل الحكومة، طبقا للتوجيهات الملكية السامية، على التعريف "بعلامة المغرب" على الساحة الدولية والدفاع عن المصالح العليا والقضايا العادلة لبلادنا، عبر رؤية دبلوماسية قادرة على الامتثال للدينامية السياسية والاقتصادية للوضع الحالي، مع الاستفادة من الإنجازات المهمة في فضاءات الانتماء والجوار والتعاون، سواء على المستوى الثنائي، الجهوي أو المتعدد الأطراف.

وهكذا، فإن العمل الدبلوماسي الوطني يرتكز على المحاور السبعة التالية:

- التعبئة المستمرة للدفاع عن الوحدة الترابية للمغرب؛
- النهوض بعلامة المغرب؛
- تكريس المقاربة الدبلوماسية الاستراتيجية، والتي تهدف إلى تقوية تعاون جنوب-جنوب فعال، خاصة مع الدول الأفريقية
- الدفعة الاستراتيجية لدبلوماسية اقتصادية جديدة تقوي إشعاع وتمركز اقتصادنا على المستويين الجهوي والدولي وتأخذ بعين الاعتبار التحولات العميقة على المستوى العالمي؛
- تطوير الشراكات التي تربط المغرب ببلدان الاتحاد الأوروبي، وذلك في إطار إدماجه في بيئته الأورو متوسطية؛
- تعزيز وتوسيع علاقات المغرب مع مختلف الشركاء الثنائيين والجهويين؛
- دعم وتشجيع الدبلوماسية الثقافية.

تتمثل أهم الإنجازات المتعلقة بالعمل الدبلوماسي، خلال سنة 2023، فيما يلي:

- إعادة فتح قنصليتين للمملكة بليبيا وفتح قنصلية عامة جديدة بميامي وكذا بعثتين ديبلوماسيتين بسيراليون والرأس الأخضر؛
- مواصلة مشاريع بناء المركب الديبلوماسي للمملكة بالمنامة وسفارات المملكة بأبيدجان ودكار وبيرن، وكذا الملحقة القنصلية بالرياض؛
- إنهاء أشغال ترميم وإعادة تأهيل الملحقة القنصلية للمملكة بواشنطن وإقامة المملكة بروما؛
- إطلاق مشاريع جديدة لإعادة تأهيل قنصليات المملكة بفيلمومبل وبونتواز، وإقامة المملكة بدكار، وسفارتي المملكة بلندن ومدريد، وكذا الإقامة القنصلية بمونتريال؛

- تنظيم عدة تظاهرات دولية بالمغرب بما فيها:
  - الاجتماع التحضيري للمؤتمر الوزاري للدول الإفريقية المطلة على المحيط الأطلسي؛
  - الدورة التدريبية الثانية لمراقبي الانتخابات الأفارقة؛
  - احتفالات اليوم العالمي لإفريقيا؛
  - المنتدى المغربي التوغولي حول تقليص تكاليف تحويل أموال المغتربين الأفارقة؛
  - عدة لجان مشتركة لتطوير العلاقات الثنائية مع بلدان أخرى.
  - تحسين نظام معالجة الخدمات القنصلية عن طريق تعميم نظام المواعيد ونزع الصفة المادية عن الطوابع "E-timbre".

تعتزم الحكومة في سنة 2024 تعزيز خطة عملها من خلال ما يلي:

- توسيع شبكة تمثيليات المملكة بالخارج عن طريق فتح بعثات دبلوماسية ومراكز قنصلية جديدة؛
- تعزيز مكانة المملكة في المنظمات الدولية والإقليمية؛
- تعزيز ودعم الأنشطة الديبلوماسية بالخارج للدفاع عن مصالح المملكة والنهوض بعلامة المغرب؛
- إطلاق أشغال بناء مركبات دبلوماسية جديدة بكوناكري وأبوجا، وأشغال توسيع سفارة المملكة بباريس، وكذا ترميم سفارة المملكة بلاهاي؛
- إنهاء أشغال بناء المركب الدبلوماسي للمملكة بالمنامة، وكذا سفارات المملكة بأبيدجان ودكار وبرين.

III.5.4.3. خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان

يؤكد البرنامج الحكومي على الطابع الاستعجالي لتحيين وتحسين خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان وذلك من أجل تعزيز الوعي الديناميكي بالحقوق في بلادنا، والحفاظ على الصورة المشرقة للمملكة، لاسيما بين المؤسسات والهيئات والمنظمات الدولية الحريصة على احترام حقوق الإنسان والحريات والحكامة الجيدة والديمقراطية التشاركية.

وبالتالي، فإن الإجراءات المرتقبة في هذا الإطار تستند إلى المحاور الخمسة التالية:

- **المحور الأول:** تطوير منهجية التفاعل الدولي والإقليمي للمملكة المغربية في مجال حقوق الإنسان؛
- **المحور الثاني:** تجويد مقاربات تتبع إعمال حقوق الانسان وإدماجها في الخطط والبرامج الجهوية وفي السياسات العمومية؛
- **المحور الثالث:** الحفاظ على المكتسبات الوطنية في مجال حقوق الإنسان من خلال وضع سياسة تواصلية وكذا تعزيز حماية حقوق الإنسان؛

- **المحور الرابع:** النهوض بالمعرفة والخبرة الوطنية في مجال حقوق الإنسان؛
- **المحور الخامس:** جعل المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان مؤسسة مرجعية وذات خبرة في مجال سياسة حقوق الإنسان.

III.6.4.3. استراتيجية المجتمع المدني وتعزيز الديمقراطية التشاركية

III.1.6.4.3. استراتيجية المجتمع المدني

وفقا للتوجيهات الملكية السامية التي تؤكد على أهمية منظمات المجتمع المدني كقوة اقتراحية فاعلة وشريك أساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وضعت الحكومة استراتيجية جديدة "نسيج" 2022-2026، تتألف من محورين مركزيين ومحور أفقي:

- **المحور الاول: جمعية مستقلة ومهيكلة ومنظمة وقوية**
  - **البرنامج 1:** تعزيز هيكلة وتنظيم وتقوية قدرات الجمعيات وإحداث وحدة تهتم بمواكبة الجمعيات؛
  - **البرنامج 2:** تعزيز وسائل عمل الجمعيات من خلال تعزيز التآزر وتعبئة الأموال الخاصة والدولية؛
  - **البرنامج 3:** تشجيع التحول الرقمي للجمعيات: من خلال تطوير خدمات رقمية وشراكات من أجل عرض رقمي مخصص للجمعيات.
- **المحور الثاني: جمعية مشاركة في التنمية فعالة ومؤثرة**
  - **البرنامج 1:** تثمين العمل الجمعوي وتحسين صورته لدى العموم؛
  - **البرنامج 2:** تشجيع التشغيل الجمعوي من خلال استدامة وتشجيع خلق فرص الشغل الجمعوي؛
  - **البرنامج 3:** تحفيز الجمعيات على المشاركة المكثفة في إعداد وتتبع وتقييم السياسات العمومية على المستويين الوطني والمحلي؛
  - **البرنامج 4:** تعزيز ولوج الجمعيات للتمويل العمومي.
- **المحور الافقي**
  - **البرنامج الأول:** تحسين البيئة القانونية والضريبية للجمعيات؛
  - **البرنامج الثاني:** إحداث هيئة حكامة لتنسيق العمل الحكومي في مجال النهوض بالنسيج الجمعوي؛
  - **البرنامج الثالث:** النهوض بالمشاركة المواطنة ؛
  - **البرنامج الرابع:** تتبيت وتثمين المعطيات المتعلقة بالنسيج الجمعوي وذلك من خلال خلق سجل وطني للجمعيات والمؤسسات وإنشاء نظام لليقظة والإحصائيات حول النشاط الجمعوي.

III.3.4.6.2. تعزيز الديمقراطية التشاركية

استثمارا للمجهودات التي تم تحقيقها في مجال دعم الأدوار الدستورية للمجتمع المدني، ومواصلة بناء بيئة ملائمة لتطوير نسيج جمعوي محفز للمشاركة المواطنة في الحياة العامة، تستمر الحكومة دعمها للجهود الموجهة نحو النهوض بالديمقراطية التشاركية، وذلك من خلال تنزيل المشاريع التالية:

- إطلاق مخطط تواصل حول المشاركة المواطنة وتوعية المواطنين بأدوارهم كفاعلين في التنمية، وأهمية فهم آليات الديمقراطية التشاركية؛
- تعزيز مشاركة جمعيات المجتمع المدني في إعداد، وتتبع وتقييم السياسات العامة على الصعيدين الوطني والجهوي؛
- مواصلة تجسيد آليات الديمقراطية التشاركية من خلال تطبيق النصوص القانونية المتعلقة بالحق في تقديم الملتمسات وتلك المتعلقة بالعرائض؛
- تنفيذ عرض تدريبي للجمعيات الناشطة في مجال المشاركة المواطنة.

III.3.4.7. تأطير الحقل الديني

تتمحور استراتيجية إصلاح وتحديث الحقل الديني، تحت القيادة السامية لجلالة الملك أمير المؤمنين، حول ثلاثة محاور أساسية:

- **تعزيز التأطير الديني:**

  - إعادة هيكلة المجلس العلمي الأعلى، وفقا لمقتضيات الظهير الشريف رقم 1.23.47 الصادر في 26 من ذي القعدة 1444 (15 يونيو 2023) المغير والمتمم للظهير الشريف رقم 1.03.300 الصادر في 2 ربيع الأول 1425 (22 أبريل 2004) المتعلق بإعادة تنظيم المجالس العلمية؛
  - مواصلة المجهودات المتعلقة بتحسين الوضع المادي للقيمين الدينيين وتعزيز الخدمات الاجتماعية الموفرة لهم خاصة من خلال التعويضات المقدمة وتحمل مصاريف التأمين الصحي الأساسي والتكميلي؛
  - تكوين الأئمة بمعهد محمد السادس لتكوين الأئمة والمرشدين والمرشدات الذي يستقبل طلبة مغاربة وأجانب من عشرات الدول؛
  - منح الجوائز والمكافآت خاصة جائزة محمد السادس للآذان والتهليل وجائزة محمد السادس لأهل القرآن وأهل الحديث وجائزة محمد السادس للطفل الحافظ للقرآن الكريم.

- **تطوير الأماكن المخصصة لإقامة شعائر الدين الإسلامي والأماكن الثقافية:**

  - مواصلة البرنامج الوطني " تأهيل المساجد الآيلة للسقوط" من خلال تأهيل 104 مسجدا؛



- إتمام أشغال بناء وتجهيز مسجد محمد السادس ومرافقه بأبيدجان بجمهورية كوت ديفوار وانطلاق أشغال التهيئة الخارجية وكذا بناء مسجد محمد السادس بنجامينا بتشاد؛
- انطلاق أشغال بناء 8 مساجد وإتمام المسجد الكبير بأكادير، بالإضافة إلى ترميم 20 مسجدا تاريخيا وتجهيز 897 مسجدا وكذا بناء مركب ديني وثقافي ببن سليمان؛
- مواصلة برنامج التأهيل الطاقي بالمساجد وتزويد المساجد بالمعدات للوقاية ضد الحرائق.

◄ **تجويد عرض التكوين والتعليم الديني:**

- مواصلة أشغال بناء 3 مؤسسات للتعليم العتيق بكل من ميدلت وإقليم تاونات وشفشاون، وكذا إعادة بناء مؤسسة للتعليم العتيق بإقليم سطات؛
- تهيئة وتجهيز وتزويد مجموعة من مؤسسات التعليم العتيق بالماء الشروب والكهرباء وخدمات الصرف الصحي؛
- مواصلة تقديم المنح لطلبة وتلاميذ مؤسسات التعليم العتيق حيث بلغ عدد المستفيدين (مغاربة وأجانب) 30.990 مستفيد برسم سنة 2023؛
- الرفع من عدد المستفيدين من برنامج محو الأمية ليصل إلى ما يقارب 300.000 مستفيد سنويا (209.297 بالنسبة للمستوى الأول و83.620 بالنسبة للمستوى الثاني).

وتتمثل أهم المشاريع المبرمجة برسم سنة 2024 فيما يلي:

- بناء 6 مساجد وتأهيل 263 مسجدا وترميم 18 مسجدا تاريخيا وتجهيز 993 مسجدا؛
- مواصلة برنامج التأهيل الطاقي بالمساجد وتزويد المساجد بالمعدات للوقاية ضد الحرائق؛
- مواصلة أشغال بناء مركبين دينيين وثقافيين بكل من الرشيدية وأكادير، وكذا ترميم ضريح مولاي ادريس زرهون؛
- المساهمة في إطار الاتفاقيات الموقعة أمام جلالة الملك، لاسيما، "برنامج تثمين الأنشطة الاقتصادية وتحسين الإطار المعيشي بالمدينة العتيقة بفاس للفترة 2020-2024" و"اتفاقية شراكة تتعلق ببرنامج تأهيل وتثمين المدينة العتيقة لطنجة للفترة 2020-2024" و"اتفاقية شراكة تتعلق ببرنامج التأهيل والتنمية المندمجة للمدينة العتيقة لفاس"؛
- توسيع 3 مؤسسات للتعليم العتيق وبناء مؤسسة بإقليم آسفي، ومواصلة بناء مؤسسة بإقليم سطات وكذا صيانة وإصلاح مجموعة من المؤسسات للتعليم العتيق بالإضافة إلى تجهيز ثلاث مؤسسات بكل من ميدلت وشفشاون وتاونات.

III.4. تعزيز استدامة المالية العمومية

نظرا للتحديات التي تواجه المالية العمومية وكذا الجهود الكبيرة المبذولة على مستوى تدبير الميزانية لمواجهة تأثيرات الظرفية الحالية من جهة، وإرساء أسس الدولة الاجتماعية والسعي إلى تفعيل الإصلاحات الهيكلية من جهة أخرى، تعتزم الحكومة اتخاذ التدابير اللازمة للمحافظة على توازن المالية العمومية واستدامتها، وذلك من خلال اعتماد إصلاحات مهمة تمكن من خلق هوامش لتدبير الميزانية من أجل مواجهة هذه التحديات.

ويأتي إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية على رأس هذه الإصلاحات الحتمية. كما ستواصل الحكومة التنزيل الفعلي للقانون الإطار المتعلق بالإصلاح الضريبي، وذلك عبر اعتماد تدابير ملموسة تهدف إلى العدالة الضريبية وإرساء نظام ضريبي مستقر ومبسط وشفاف.

وبالموازاة مع ذلك، ستواصل الحكومة جهودها الرامية إلى ترشيد تدبير المحفظة العمومية، من خلال تطبيق مقتضيات القانون الإطار رقم 50.21 المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية، وذلك لتحقيق مزيد من التكامل والتآزر بين مهامها وكذا تحسين أدائها على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

عموما، ستعمل الحكومة، خلال سنة 2024 وكذا السنوات المقبلة، على التقليص التدريجي لعجز الميزانية، مما سيمكن من وضع المالية العمومية على منحى تنازلي لمستوى المديونية، وتعزيز التوازن المالي وتوفير الهوامش المالية اللازمة لمواصلة تنزيل مختلف الأوراش التنموية.

III.1.4. توطيد الإصلاحات المرتبطة بالمالية العمومية

III.1.1.4. مواصلة الإصلاح الجبائي

في اطار مواصلة استراتيجية الإصلاح الضريبي التي انطلقت سنتي 2022 و2023، ووفقا لمقتضيات القانون -الإطار رقم 69.19، تندرج محاور الإصلاح الضريبي المقترحة برسم مشروع قانون المالية لسنة 2024، في إطار نفس المقاربة التدريجية وذلك من أجل ضمان رؤية واضحة لمختلف الفاعلين وكذا استقرار النظام الضريبي في أفق سنة 2026.

وفي هذا الإطار، ترتكز التدابير الضريبية ذات الأولوية المقررة برسم مشروع قانون المالية لسنة 2024 على المحاور التالية:

◄ **مواصلة إصلاح الضريبة على القيمة المضافة:**

يهدف هذا الإصلاح أساسا إلى تكريس مبدأ حيادية الضريبة على القيمة المضافة من خلال توحيد الأسعار وتوسيع نطاق الإعفاء ليشمل المنتجات الأساسية ذات الاستهلاك الواسع.

وسيتم تنزيل هذا الإصلاح تدريجيا على مدى ثلاث سنوات (2024-2026) من أجل تحقيق الأهداف التالية:

- التوحيد التدريجي لأسعار الضريبة على القيمة المضافة من أجل تخفيف حالات المصدم بالنسبة للمقاولات، وذلك من خلال استهداف سعرين في أفق سنة 2026، سعر عادي محدد في 20% وسعر مخفض محدد في 10%؛



- توسيع نطاق الإعفاء ليشمل بعض المنتجات الأساسية ذات الاستهلاك الواسع (الأدوية، الأدوات المدرسية ....) وترشيد بعض الإعفاءات من الضريبة على القيمة المضافة.

◄ **إدراج البعد البيئي في جبايات الدولة:**

في إطار تفعيل مساهمة المغرب المحددة وطنيا المحينة سنة 2021 وكذا الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، يمكن للجبايات أن تلعب دورا مهما في مواكبة ودعم هذه الاستراتيجية.

ولهذا الغرض، فإن إدراج البعد البيئي في جبايات الدولة يمكن أن يتم عبر عدة تدابير لإعادة توجيه السياسة الجبائية وملاءمتها تدريجيا مع هذه الاستراتيجية الجديدة لحماية البيئة، وذلك وفق توجهات القانون- الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي.

وترتكز التدابير التي يمكن اعتمادها في هذا المجال على المحاور التالية:

- إدراج البعد البيئي في إصلاح الضريبة على القيمة المضافة، في إطار توحيد الأسعار لضمان حيادية هذه الضريبة وإعفاء بعض المنتجات؛
- تعزيز أنظمة فرض الضريبة المعمول بها حاليا من أجل إعادة توجيه سلوك الفاعلين الاقتصاديين والمستهلكين نحو القطاعات والمنتجات التي تساهم في الحفاظ على البيئة ومراجعة وملاءمة التحفيزات الجبائية مع الاستراتيجية الجديدة لحماية البيئة لتوجيهها تدريجيا، على الخصوص، نحو التكنولوجيات البيئية الحديثة وإزالة الكربون والاقتصاد الدائري،.. إلخ.

◄ **تعزيز الإطار القانوني والمؤسساتي لمحاربة الغش والتهرب الضريبيين** خاصة عبر:

- إحداث مبدأ التضامن في المجال الجبائي بين المقاولة والمسؤولين أو المستفيدين الفعليين من الغش الضريبي؛
- مراجعة مسطرة فحص الوضعية الضريبية للخاضعين للضريبة من أجل تعزيز فعاليتها؛
- وضع إطار توافقي من أجل التسوية بالتراضي للوضعية الجبائية السابقة للخاضعين للضريبة ومواكبتهم لتسوية هذه الوضعية.

III.4.1.2. مواصلة إصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية

III.4.1.2.1. إعادة هيكلة المؤسسات والمقاولات العمومية

في إطار تنفيذ التوجيهات الملكية السامية، وأخذا بعين الاعتبار الدور الاستراتيجي للمؤسسات والمقاولات العمومية، عرفت سنة 2021 إطلاق برنامج طموح لإعادة هيكلة هذه المؤسسات والمقاولات العمومية، لا سيما من خلال إصدار القانون الإطار رقم 50.21 المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية، الذي سيمكن من وضع إطار قانوني لعقلنة إحداثها وتحسين حكامتها وتعزيز التكامل والتآزر بينها، وكذا القانون رقم 82.20 المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية.

◄ **تفعيل الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية**

تم تفعيل الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية ابتداء من 12 دجنبر 2022، تاريخ انعقاد الاجتماع الأول لمجلسها الإداري، وذلك طبقا للمادة 32 من القانون رقم 82.20 المحدثة بموجبه الوكالة، الذي نص على أن دخول هذا القانون حيز التنفيذ سيتم ابتداء من تاريخ تنصيب أجهزة إدارة وتسيير الوكالة.

وتمت المصادقة، خلال هذا الاجتماع، على أدوات تسيير الوكالة، بما فيها الهيكل التنظيمي والنظام الأساسي للمستخدمين ونظام الصفقات بالإضافة إلى خارطة الطريق المتعلقة بإعداد السياسة المساهماتية للدولة.

وقد شرعت الوكالة الوطنية في تنفيذ العديد من أوراشها ذات الأولوية، وعلى وجه الخصوص، إعداد مشروع السياسة المساهماتية للدولة، والتي تم وضع ملف بشأن دراسة تنزيلها رهن إشارة الوكالة بعد تفعيلها في دجنبر 2022. وسيتم إعداد هذه السياسة المساهماتية، التي تتطلب مصادقة المجلس الحكومي، على أساس التوجهات الاستراتيجية التي سيصادق عليها المجلس الوزاري، وذلك طبقا للمادة 49 من الدستور.

كما شرعت الوكالة في مشاريع أخرى تتعلق بما يلي:

- حكامة المؤسسات والمقاولات العمومية التي تدخل ضمن نطاقها؛
- إدارة عمليات الرأسمال والمحفظة العمومية، حيث سيحدد مشروع المرسوم، الذي يوجد قيد الإعداد، الكيفيات التي تبدي بموجبها الوكالة رأيها في مختلف العمليات الخاصة بالرأسمال والمحفظة كما هو منصوص عليه في المادتين 7 و8 من القانون رقم 82.20 ؛
- إدارة عمليات إعادة هيكلة بعض المؤسسات العمومية في إطار تحويلها إلى شركة مساهمة وإعادة تموقع بعض المؤسسات والمقاولات العمومية.

◄ **إعداد عمليات إعادة الهيكلة**

أسفرت الأشغال التي تمت في إطار المشاورات إلى إعداد خارطة طريق التي تهدف، من جهة، إلى إعادة تحديد حجم المحفظة العمومية، ومن جهة أخرى، إلى مراجعة وتعزيز النماذج المالية والاقتصادية لعدد من المؤسسات والمقاولات العمومية الاستراتيجية. وتندرج عمليات إعادة هيكلة المؤسسات والمقاولات العمومية في إطار رؤية عامة تمتد على مدى خمس سنوات.

في هذا الصدد، عرفت سنة 2022 استهداف عدد من القطاعات ذات الأولوية كالقطاعات الاجتماعية وقطاعات الطاقة، والمعادن والهيدروكربورات، والنقل واللوجستيك وكذا بعض القطاعات الأخرى (القطاع السمعي البصري والألعاب واليانصيب الوطني) أو مؤسسات ومقاولات عمومية أخرى ذات رهانات كبرى.

III.2.2.1.4. ترسيخ الحكامة والشفافية للمحفظة العمومية

تتعلق أهم الأوراش المعتمدة لتحسين قيمة المحفظة العمومية بما يلي:



◄ مشروع إصلاح منظومة الحكامة والمراقبة المالية للدولة على المؤسسات والمقاولات العمومية

تنص المادة 39 من القانون الإطار رقم 50.21 على إرساء منظومة جديدة للمراقبة تهدف إلى:

- إرساء مراقبة مالية ترتكز، أساساً، على تقييم الأداء، وتقييم منظومة الحكامة والوقاية من المخاطر وكذا تعزيز مسؤولية أجهزة التسيير؛
- التعميم التدريجي للمراقبة المالية للدولة لتشمل جميع المؤسسات والمقاولات العمومية؛
- الإلغاء التدريجي للمراقبة القبلية بالنسبة للمؤسسات العمومية التي تمارس نشاطا تجارياً.

وتهدف النسخة الجديدة لمشروع القانون المتعلق بإصلاح منظومة الحكامة والمراقبة المالية للدولة على المؤسسات والمقاولات العمومية، الذي يوجد في المراحل النهائية لإعداده، إلى تمكين هذه الهيئات من إطار قانوني موحد وواضح وإلى تعزيز مسؤولية الأجهزة التداولية والمسيرين وتخليق الحياة العامة وتعزيز مساهمة المؤسسات والمقاولات العمومية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ومن أجل إرساء مختلف هذه المبادئ وتجسيد أهداف هذا الإصلاح، يقترح مشروع القانون، فيما يتعلق بالجوانب المرتبطة بالحكامة، تعزيز دور الأجهزة التداولية فيما يخص القيادة الاستراتيجية للمؤسسات والمقاولات العمومية وسياسة تدبير المخاطر وتقييم منظومة المراقبة الداخلية وأداء أجهزة التسيير وتسريع التحول الرقمي ورقمنة المؤسسات والمقاولات العمومية.

ويولي المشروع كذلك أهمية بالغة لتعزيز الشفافية على مستوى المؤسسات والمقاولات العمومية (نشر المعلومات للعموم...) والمعاملة العادلة لكافة الأطراف المعنية (مساهمين ومرتفقين وموردين...).

◄ تحيين ميثاق الممارسات الجيدة لحكامة المؤسسات والمقاولات العمومية

في إطار تحيين ميثاق الممارسات الجيدة لحكامة المؤسسات والمقاولات العمومية، عقدت عدة اجتماعات مع اللجنة الوطنية لحكامة المقاولة تم على إثرها إدراج المقترحات المتوافق بشأنها ضمن الميثاق المذكور. وستتم مراجعة هذا الميثاق ليأخذ بعين الاعتبار الملاحظات والتوصيات التي سيتم إبداؤها خلال المشاورات العمومية التي تم إطلاقها في يوليو 2023.

وسيتم إرسال النسخة النهائية للميثاق إلى الأمانة العامة للحكومة قصد المصادقة عليها بمرسوم وفقاً لما ورد في أحكام المادة 38 من القانون الإطار رقم 50.21 المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية.

◄ مواصلة مواكبة مسلسل التعاقد بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية

في هذا الإطار، ومن أجل مواكبة المنهجية التعاقدية بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية، تم سنة 2022 إعداد مشروع مرسوم طبقا للقانون الإطار رقم 50.21 المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية، والذي يحدد كيفيات وشروط إبرام عقود برامج بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية، كما تمت صياغة دليل منهجي جديد للتعاقد.

ويحدد مشروع المرسوم، تطبيقا للمادة 36 من القانون الإطار السالف الذكر، الحالات التي يتعين فيها اللجوء إلى عقود برامج بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية كما يلي:

- المواكبة الاستراتيجية من طرف الدولة لفائدة مؤسسة أو مقاولة عمومية معنية بتنزيل استراتيجية قطاعية أو سياسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أو إنجاز مخطط يندرج ضمن أولويات الحكومة؛
- تنفيذ برنامج إعادة هيكلة يهم مؤسسة أو مقاولة عمومية بهدف تحقيق تموقع أفضل لهذه الهيئة وتحسين جودة الخدمة العمومية الموكولة لها وإعادة النظر في نموذجها المؤسساتي والتنظيمي وكذا ترشيد وتجويد تدبيرها؛
- إطلاق مخطط إعادة هيكلة يهم عدة مؤسسات ومقاولات عمومية يرمي إلى تنفيذ عمليات التجميع والإدماج فيما بينها بهدف تعزيز التآزر والتكامل أو على الأقل توطيد تنسيق تدخلاتها؛
- التمويل الكلي أو الجزئي لميزانية استغلال و/أو استثمار مؤسسة أو مقاولة عمومية تلجأ باستمرار إلى الميزانية العامة أو إلى ضمانة الدولة.

وبغية تعزيز المنهجية التعاقدية، فمن المُرتقب:

- نشر المرسوم الذي يحدد الشروط والكيفيات التي يتعين بموجبها إبرام عقود برامج بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية ؛
- وضع دليل منهجي جديد للتعاقد مصحوب بنماذج عقود البرامج؛
- وضع نماذج لعقود الأداء التي يجب إبرامها بين مسيري المؤسسات والمقاولات العمومية وبين الهيئات التداولية لهذه الأخيرة وكذا نماذج لعقود الأهداف بين المسيريين والأشخاص الذين يشغلون مناصب المسؤولية بالمؤسسات والمقاولات العمومية.

III.4.1.3. مشروع إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية

يكرس القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية المبادئ المؤطرة للمالية العمومية. ويرسي هذا القانون التنظيمي إطارا تشريعيا منسجما ومتكاملا لتدبير ميزانياتي يستجيب لمتطلبات الفعالية والشفافية. كما يبلور هذا القانون التنظيمي طفرة في العملية الميزانياتية من البرمجة إلى التقييم وتطورا في النمط التدبيري للإدارة العمومية المغربية.

وفي هذا الصدد، يرصد تنزيل هذا القانون التنظيمي منجزات هامة لا سيما فيما يتعلق بتعزيز الانضباط الميزانياتي، وتحسين شفافية المالية العمومية، وتملك ثقافة نجاعة الأداء، وتعزيز دور البرلمان في مناقشة الميزانية.

بالرغم من ذلك، مكنت اليقظة القانونية بخصوص تفعيل القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية وكذا تتبع تملك المبادئ المنبثقة عنه من تحديد مجموعة من نقاط اليقظة التي يمكن أن تشوب تفسير وتطبيق بعض أحكام القانون التنظيمي. وتستلزم هذه النقاط ، فضلا على ضرورة سن مقتضيات ميزانياتية جديدة، إجراء تعديلات على هذا القانون التنظيمي بغرض إدراج التقويمات والتحسينات اللازمة.

هكذا، يهدف مشروع تعديل القانون التنظيمي لقانون المالية إلى تحسين دقة الصياغة القانونية، وتعزيز المبادئ والقواعد الميزانياتية، وتعزيز النقاش المؤسساتي حول حكامة المالية العمومية، فضلا على مواكبة الديناميات الحالية للإصلاحات المؤسساتية.

في هذا الإطار، تتضمن مسودة مشروع القانون التنظيمي القاضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية، مقتضيات تتعلق خصوصا بـ:

- إدراج قاعدة ميزانياتية ترتكز على هدف استدانة متوسط الأجل وتؤطر إعداد البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات؛
- إدراج المؤسسات العمومية المستفيدة من موارد مرصدة أو إعانات الدولة في نطاق القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية؛
- إغناء الوثائق المرفقة بمشروع قانون المالية للسنة بمذكرة حول الإطار الميزانياتي متوسط الأجل؛
- توضيح مسطرة وكيفيات دراسة والتصويت على مشروع قانون المالية المعدل؛
- تقليص أجل إيداع مشروع قانون التصفية المتعلق بتنفيذ قانون المالية بالبرلمان؛
- تكريس نزع الصفة المادية عن عملية إيداع مشاريع قوانين المالية وكافة الوثائق المقدمة للبرلمان، وكذا كافة التبادلات المؤسساتية ذات الصلة.

4.1.4.III. مقاربة جديدة لتدبير الاستثمارات العمومية

شرع المغرب في اعتماد مقاربة جديدة لتدبير الاستثمارات العمومية، بهدف ضمان أداء أفضل للمشاريع الاستثمارية المقدمة للتمويل العمومي وتحسين آثارها الاجتماعية والاقتصادية. وسيمكن هذا الإصلاح من إنشاء إطار موحد لضمان التدبير الأمثل والفعال لمشاريع الاستثمار العمومي بدءا من مرحلة التحديد والتخطيط إلى الإنجاز على المستوى الترابي.

وفي هذا السياق، تستفيد المملكة المغربية من المساعدة المقدمة من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حيث من المنتظر سنة 2024:

- إصدار تقرير حول تقييم النظام الحالي لتدبير الاستثمارات العمومية بهدف تحديث وملاءمة تحديات وأهداف الإصلاح؛
- إعداد دليل عام للاستثمار العمومي يتناسب مع السياق المغربي، وينسجم مع الممارسات الدولية الفضلى.

2.4.III. استعادة التوازن الميزانياتي

إن مجهودات الحكومة لاستعادة التوازن الميزانياتي، لازالت تنم بشكل ملحوظ عن صمود ماليتنا العمومية أمام الصدمات الخارجية التي تفاقمت خلال السنوات الأخيرة. وقد مكنت هذه المجهودات المملكة من الحفاظ بلا شك

على سيادتها المالية والحصول على هوامش ميزانياتية إضافية قادرة على مواجهة تقلبات الظرفية الاقتصادية ورفع التحديات المرتبطة بتقليص عجز الميزانية والدين العمومي، وبالتالي تحسين آفاق النمو على المدى المتوسط والطويل.

ونتيجة لذلك، أظهر توازن المالية العمومية مرونة أكثر في مواجهة الأزمات المتتالية، وبقيت وضعيته متحكم فيها إجمالا. وفي هذا الصدد، من المتوقع أن يستمر عجز الميزانية في الانخفاض ليصل إلى 4,5% من الناتج الداخلي الخام سنة 2023، أي بتحسن بحوالي 0,7 نقطة مقارنة مع سنة 2022 (أي 5,2% من الناتج الداخلي الخام)، وذلك بعد تسجيل انخفاض بنسبة 1,2 نقطة ما بين سنتي 2020 و2021، حيث انتقل من 7,1% من الناتج الداخلي الخام إلى 5,9%. وفي نفس السياق، سيظل حجم مديونية الخزينة مستقرا نسبة إلى الناتج الداخلي الخام، إذ من المتوقع أن يبلغ حوالي 71,5% سنة 2023، وهو تقريبا نفس المستوى المسجل السنة الماضية، وذلك بعد تسجيل انخفاض ملحوظ ما بين سنتي 2020 و2021، لينتقل من 72,2% إلى 69,5%.

وفي هذا الإطار، ونظرا لتطورات الظرفية الاقتصادية وما تفرضه من ترتيب الأولويات على مستوى النفقات، تم فتح اعتماد إضافي قدره 10 ملايير درهم بمرسوم رقم 2.23.431 بتاريخ 17 ماي 2023، لتغطية النفقات التي تكتسي طابعا ملحا وضروريا، وذلك على غرار فتح الاعتمادات الإضافية بمراسيم والتي بلغ مجموعها ما قدره 28 مليار درهم برسم السنة المالية 2022. ويعزى هذا الاعتماد الإضافي إلى الهوامش المالية المتاحة على مستوى نفقات المقاصة، على إثر انخفاض الأسعار العالمية للمواد الأولية خلال الأسدس الأول من السنة الحالية، فضلا عن الأداء الجيد الذي تم إنجازه على مستوى المداخيل الجبائية. ويهدف فتح هذا الاعتماد الإضافي إلى دعم مجموعة من المؤسسات العمومية والقطاعات لتحسين وضعيتها المالية ولتمويل برامج تندرج في إطار اتفاقيات-إطار أو استراتيجيات جديدة تم التوقيع عليها أو إطلاقها خلال بداية هذه السنة، وكذلك لمواجهة انعكاسات التضخم على القدرة الشرائية للمواطنين ولإيجاد حلول لإشكالية ندرة المياه.

ومن جهة أخرى، فإن الحكومة عازمة برسم سنة 2024 على مواصلة سياستها الإرادية والمتمثلة في الحفاظ على استقرار التوازن الميزانياتي، خاصة من خلال تعزيز ديناميات الموارد ومواصلة مجهودات ترشيد النفقات العمومية، مع الحرص على تعبئة الهوامش الميزانياتية الضرورية وتوجيهها نحو القطاعات ذات الأولوية، بالإضافة إلى التوفيق بين الجهود المبذولة لتنفيذ الأوراش الاستراتيجية التي تضطلع بها الدولة وضرورة الحفاظ على التوازنات الماكرو اقتصادية الأساسية، ولا سيما التقليص من عجز الميزانية ومستوى المديونية.

.1.2.4.III التحكم في النفقات

في إطار استمرارية الجهود المبذولة فيما يخص ترشيد نفقات الدولة، اعتمدت المذكرة التوجيهية لإعداد مشروع قانون المالية لسنة 2024 مجموعة من التدابير المتعلقة بترشيد نفقات الميزانية العامة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة والحسابات الخصوصية للخزينة وكذا المؤسسات العمومية التي تستفيد من موارد مرصدة أو من إعانات الدولة. وتتمحور هذه التدابير حول النقاط التالية:

- **ضبط نفقات الموظفين** وذلك بحصر الاحتياجات الضرورية لضمان تنزيل الأوراش الإصلاحية الملتزم بها، وتقديم الخدمات للمواطنين في أحسن الظروف، مع العمل على الاستعمال الأمثل للموارد البشرية المتاحة، خاصة من خلال التكوين، والتوزيع المتوازن على المستويين المركزي والجهوي.
- **ترشيد نفقات التسيير:** الحرص على التدبير الأمثل لهذه النفقات من خلال:
  - ترشيد استعمال المياه، وتقليص نفقات استهلاك الكهرباء، عبر الحرص على استعمال الطاقات المتجددة، إلى جانب عقلنة النفقات المتعلقة بالاتصالات؛
  - عدم مراكمة المتأخرات وإعطاء الأولوية لتصفيتها، خاصة تلك المتعلقة بالماء والكهرباء، المستحقة فعليا لفائدة المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب ؛
  - التقليص لأقصى حد من نفقات النقل، والتنقل داخل وخارج المملكة، ونفقات الاستقبال والفندقة، وتنظيم الحفلات والمؤتمرات والندوات، وكذا نفقات الدراسات.
- **تحسين نجاعة الاستثمار العمومي** عبر:
  - إعطاء الأولوية لبرمجة المشاريع موضوع تعليمات ملكية سامية أو التي تندرج في إطار اتفاقيات موقعة أمام جلالة الملك، أو تلك المبرمة مع المؤسسات الدولية أو الدول المانحة، مع الحرص على تسريع وتيرة المشاريع طور الإنجاز؛
  - الحرص على التسوية المسبقة للوضعية القانونية للعقار، قبل برمجة أي مشروع جديد، وذلك مع احترام المقتضيات التشريعية والتنظيمية المتعلقة بنزع الملكية لأجل المنفعة العامة؛
  - التقليص إلى أقصى حد من نفقات اقتناء السيارات وبناء وتهيئة المقرات الإدارية.
- **تطبيق هذه التوجيهات على مستوى ميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة والحسابات الخصوصية للخزينة والمؤسسات العمومية وعقلنة التحويلات المبرمجة** لفائدة هذه الميزانيات من خلال إعطاء الأولوية لتغطية النفقات الخاصة بالموظفين والمشاريع المرتبطة بتنزيل الأولويات المحددة أعلاه، وذلك في إطار التوازن مع الموارد الذاتية.

III.4.2.2. تعبئة الموارد

تتواصل جهود الحكومة من خلال تعبئة المداخيل الجبائية والجمركية والرفع من مردودية الملك الخاص للدولة وكذا تعزيز فعالية المحفظة العمومية.

III.4.2.2.1. تحصيل الموارد الجبائية

بلغت المداخيل الجبائية، عند متم غشت 2023، 179,73 مليار درهم، مقابل172,97 مليار درهم، خلال نفس الفترة من سنة 2022، بارتفاع قدره 6,76 مليار درهم (3,9%)، وبلغت نسبة الإنجاز 67,8% خلال الأشهر الثمانية الأولى لسنة 2023.

III.2.2.2.4. تحسين مردودية المحفظة ومداخيل الملك الخاص للدولة

يتعلق الأمر بالمداخيل المتأتية من عمليات الكراء بأشكالها المختلفة (الزراعية والحضرية والشبه حضرية) والمبيعات، التي يتم إدماجها في الميزانية العامة، من جهة، والمداخيل الناتجة عن مبيعات العقارات والمدفوعات من مصالح الدولة مقابل تلبية الحاجيات من التجهيزات العمومية والتي يتم إدراجها في اطار الصندوق الخاص باستبدال أملاك الدولة، من جهة أخرى.

وبموجب قانون المالية لسنة 2023، يقدر السقف المتوقع لحصيلة وعائدات أملاك الدولة 1,86 مليار درهم. ولتحقيق هذه الغاية، يتم اعتماد آلية لجرد وتحديد مصادر الموارد المحتملة وتأمين التتبع والتنسيق في تحصيل مستحقات أملاك الدولة.

وقد تم تحصيل 6,08 مليار درهم برسم موارد أملاك الدولة، خلال النصف الأول لسنة 2023، بنسبة إنجاز تناهز 327%.

ويتطرق التقرير المتعلق بالعقار العمومي المعبأ للاستثمار، المرفق بمشروع قانون المالية لسنة 2024، لتفاصيل جهود تدبير الملك الخاص للدولة.

III.3.4. تقويم التوازنات الخارجية

تميزت المبادلات الخارجية، عند متم غشت 2023، بتراجع العجز التجاري بنسبة 9,4% ليبلغ 191,84 مليار درهم. ويفسر هذا التطور بارتفاع الصادرات بنسبة 0,2% مع انخفاض الواردات بنسبة 3,9%، حيث ارتفع معدل التغطية بـ 2,4 نقطة ليصل إلى 59,3% مقابل56,9% .

وهكذا، ارتفعت الصادرات بنسبة 0,2%، حيث بلغت 280,02 مليار درهم مقابل 279,51 مليار درهم في السنة الماضية. ويهم هذا الارتفاع، بشكل أساسي، قطاع السيارات والإلكترونيك والكهرباء وكذا النسيج والجلد.

كما بلغت الواردات، خلال نفس الفترة، 471,86 مليار درهم مقابل 491,25 مليار درهم، بانخفاض بلغت نسبته 3,9%. ويرجع هذا الانخفاض، لاسيما، إلى تراجع مشتريات المنتوجات الطاقية والمنتجات نصف المصنعة والمنتجات الخام.

وخلال الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2023، بلغت تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج 77,92 مليار درهم مقابل 72,71 مليار درهم خلال نفس الفترة من السنة الماضية، بزيادة قدرها 7,2%.

من جهة أخرى، بلغت مداخيل الأسفار، عند نهاية غشت 2023، 71,36 مليار درهم، مقابل 53,85 مليار درهم نهاية غشت 2022. وبلغت النفقات 16,52 مليار درهم.

كما انخفض صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من 19,96 مليار درهم، نهاية غشت 2022، إلى 10,05 مليار درهم، نهاية غشت 2023، بتراجع قدره 9,91 مليار درهم.

في ظل كل هذه التطورات، تعززت احتياطيات المملكة من العملة الصعبة لتبلغ 359 مليار درهم بتاريخ فاتح شتنبر 2023، أي بنمو قدره 6,4% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2022.

III.4.3.1. تعزيز الصادرات والتحكم في تدفق الواردات

ساهم انفتاح المغرب على التجارة العالمية وجاذبية اقتصاده في تحسين الاندماج في سلاسل الـقيم العالمية. وقد تجلت هذه الدينامية من خلال النشاط الملحوظ لصادرات السلع، التي سجلت ارتفاعا بنسبة 30,1% سنة 2022 مقارنة بارتفاع بنسبة 25,2% سنة 2021، خصوصا بفضل المهن العالمية للمغرب التي أكدت ديناميتها، التي تجاوزت مستوى ما كانت عليه قبل الأزمة.

وفيما يتعلق بمؤشرات القدرة التنافسية للصادرات، تمكنت بلادنا من تعزيز حضورها في السوق العالمية لمنتجات التكنولوجيا المتوسطة-العالية، حيث ارتفعت من 52% سنة 2015 إلى 56% سنة 2019، وإلى 62% سنة 2022. وفي نفس السياق، تم تسجيل أداء نشيط لصادرات المنتجات عالية التكنولوجيا منذ سنة 2015، حيث ارتفعت حصتها من 5% إلى 7%. وعلاوة على ذلك، عرفت الحصة المطلقة للسوق المغربية من الواردات العالمية ارتفاعا من 0,13% سنة 2015 إلى 0,16% سنة 2019 و0,19% سنة 2022.

وتعزى هذه النتائج الإيجابية إلى الإصلاحات الهيكلية واسعة النطاق والسياسات القطاعية التي ساهمت في ظهور مغرب صناعي حديث وتنافسي، مما مكن الفاعلين الاقتصاديين من تطوير قدرة كبيرة على الصمود ومرونة الاستفادة الكاملة من الفرص التي يوفرها السوق، على الرغم من السياق الدولي الذي يتسم بتوالي الأزمات العالمية.

III.4.3.2. تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة

بالرغم من الظرفية العالمية الشديدة التقلبات، تؤكد الوجهة المغربية مكانتها كشريك مستقر وتنافسي وجذاب للاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث سجلت عائدات الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفاعاً بنسبة 22% سنة 2022 لتناهز 40 مليار درهم، أو ما يعادل 2,9% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بـ 2,5% سنة 2021.

وتعزى هذه النتائج إلى الجهود التي بذلتها بلادنا لضمان مناخ ملائم للاستثمار الوطني والأجنبي، وذلك من خلال الإصلاحات المؤسساتية والتنظيمية والاقتصادية. وقد تم تعزيز هذه الاستثمارات كذلك من خلال مجموعة من الاتفاقيات التي أبرمتها بلادنا والتي تتعلق بتشجيع وحماية الاستثمارات وتجنب الازدواج الضريبي، مما يقدم للمستثمرين الأجانب عدة ضمانات من حيث التعامل والحماية ويوفر لهم بيئة قانونية مستقرة ومواتية.

وتسعى المملكة إلى الارتقاء إلى مستويات أعلى كوجهة مفضلة للاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى القاري، مع ضمان بيئة استثمارية مواتية لتنمية المقاولات المغربية، وخاصة الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة.

III.4.3.3. تعبئة التمويلات الخارجية

في إطار تعزيز استراتيجيات الشراكة مع مختلف الشركاء التقنيين والماليين للمملكة، ستواصل الحكومة مجهوداتها لتعبئة الموارد المالية، سواء في شكل هبات أو قروض تفضيلية، من أجل تأمين أحسن الظروف لإنجاز وتمويل المشاريع العمومية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وفي هذا الصدد، وبفضل الثقة التي يتمتع بها المغرب لدى هؤلاء الشركاء التقنيين والماليين، أبدت جميع الجهات المانحة استعدادها لتلبية الاحتياجات التمويلية لبلدنا ومواكبة الإصلاحات الهيكلية والقطاعية الجارية. وتتجلى هذه المواكبة سواء على مستوى الالتزامات المالية المبرمجة برسم سنة 2023، أو على مستوى وتيرة السحوبات المرتبطة بها.

وقد مكنت هذه المجهودات من تعبئة الموارد اللازمة لتمويل العديد من المشاريع والبرامج ذات الأولوية، كالحماية الاجتماعية وإصلاح المنظومة الصحية الوطنية، والتحول الميزانياتي الأخضر، وقطاع الماء، ودعم التنمية القروية المندمجة.

ويقدر مجموع التمويلات الخارجية التي تمت تعبئتها خلال سنة 2023 بحوالي 28 مليار درهم، منها على الخصوص، 16,85 مليار درهم كقروض من البنك الدولي، و2,96 مليار درهم كقروض من البنك الافريقي للتنمية، وأكثر من 2,55 مليار درهم كهبات من الاتحاد الأوروبي، و1,9 مليار درهم كقرض من دولة اليابان و1,32 مليار درهم كقرض من وكالة التعاون الألمانية.

وتجدر الإشارة أن هذه التمويلات مكنت من المساهمة في تمويل مختلف المشاريع التالية:

- أكثر من 13 مليار درهم لتمويل مشروع دعم الحماية الاجتماعية ودعم قطاع الصحة؛
- 4,6 مليار درهم لفائدة قطاع البيئة والتحول الميزانياتي الاخضر؛
- 3,67 مليار درهم لتمويل قطاع الماء؛
- 1,67 مليار درهم لفائدة برنامج الدعم المالي من أجل «ضمان تدبير أفضل لتدفقات الهجرة»، الممول عبر هبة من الاتحاد الأوروبي؛
- 500 مليون درهم لفائدة برنامج دعم التعليم العالي، عبر هبة من الاتحاد الأوروبي.

وبالنسبة لسنة 2024، ونظرا لأهمية التحول الأخضر ومكافحة التغيرات المناخية، من المتوقع أن يتم إبرام اتفاقية تمويل مع الاتحاد الأوروبي بمبلغ 103 مليون يورو في شكل هبة. كما يرتقب التوقيع على اتفاقية تمويل من الاتحاد الأوروبي لفائدة برنامج دعم صندوق محمد السادس للاستثمار، بمبلغ 54 مليون يورو، وكذا على اتفاقية تمويل بمبلغ 10 مليون يورو لدعم التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال مقاربة قائمة على المشاريع.

وفيما يتعلق بالتعاون التقليدي مع الشركاء التقنيين والماليين الآخرين، فإن الجهود متواصلة لتمويل وإتمام برامج التعاون الجارية وتحديد إطارات جديدة للتعاون المتعدد السنوات، مع العمل على تحقيق الانسجام بين العمليات المرتبطة بمختلف جهات التمويل وفي احترام للتوجيهات الملكية السامية وللأولويات الحكومية.

وعلاوة على ذلك، وفي ظل سياق دولي يتسم بتوالي الأزمات، أبان المغرب عن صمود ملحوظ، وذلك نتيجة الجهود المبذولة على مدى عدة سنوات لتعزيز الإطار الماكرو اقتصادي وتفعيل الإصلاحات الهيكلية، والتي مكنته من الاستفادة، في أبريل 2023، من خط الائتمان المرن لصندوق النقد الدولي، وهو أداة احترازية مخصصة لعدد محدود من الدول ذات أسس اقتصادية جد قوية.

ويندرج لجوء المغرب لهذه الأداة، بقيمة 5 مليارات دولار أمريكي، في إطار المقاربة الاستباقية التي تنتهجها الحكومة بهدف حماية الاقتصاد من الصدمات الخارجية وضمان الظروف الملائمة لمواصلة تنفيذ أجندة الإصلاح بالموازاة مع تعزيز المكتسبات المتعلقة بتوطيد الأسس الاقتصادية.

كما أبرم المغرب، في 28 شتنبر 2023، اتفاقية مع صندوق النقد الدولي في إطار آليته الجديدة لتسهيل الصلابة والاستدامة، بمبلغ 1,3 مليار دولار أمريكي، وذلك من أجل دعم الإصلاحات التي تقوم بها بلدنا، لا سيما في مجالي التخفيف والتكيف مع التغيرات المناخية.

وتهدف إجراءات الإصلاح التي تمولها آلية تسهيل الصلابة والاستدامة بشكل خاص إلى: الحفاظ على مواردنا المائية ومواصلة الإصلاح الشامل لقطاع الكهرباء من أجل زيادة حصة الطاقات المتجددة في مزيج الطاقة وتقليل اعتمادنا على الوقود الأحفوري وتوجيه الاستثمار الخاص نحو الأنشطة الصديقة للمناخ من خلال تخضير النظم الضريبية والمالية ومواءمتها مع تحديات التنمية المستدامة، وكذا تعزيز نظام التغطية ضد الكوارث الطبيعية.

يبرهن إبرام هاتين الاتفاقيتين على مصداقية السياسات والإصلاحات الاقتصادية التي يقوم بها المغرب، والتي من شأنها أن تعزز ثقة الشركاء الدوليين فيه وتزيد من جاذبيته للاستثمارات الأجنبية.

الباب الرابع: أحكام مقترحة في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2024

تتضمن المقتضيات المدرجة في مشروع قانون المالية للسنة المالية 2024 أحكاما ذات طابع جبائي وتدابير مختلفة :

I. أحكام ذات طابع جبائي

أ. الرسوم الجمركية والضرائب غير المباشرة

1- التأهيل والمصادقة

1-1- التأهيل

بمقتضى الفصلين 5 و183 من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة، المصادق عليها بالظهير الشريف بمثابة قانون رقم 339-77-1 الصادر في 25 من شوال 1397 (9 أكتوبر 1977) كما تم تعديلها وتتميمها، يمكن أن تقوم الحكومة بتغيير أو وقف استيفاء، باستثناء الضريبة على القيمة المضافة، الرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المفروضة على الواردات والصادرات وكذا الرسوم الداخلية على الاستهلاك بناء على قانون إذن بإصدار وذلك وفقا لأحكام الفصل 70 من الدستور.

في هذا الإطار، ينص البند I من المادة 2 من مشروع قانون المالية للسنة المالية 2024، على تأهيل الحكومة لاتخاذ الإجراءات التالية بمقتضى مراسيم وذلك خلال السنة المالية 2024:

- تغيير أو وقف استيفاء الرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المفروضة على الواردات والصادرات، وكذا الرسوم الداخلية على الاستهلاك، باستثناء الضريبة على القيمة المضافة؛
- تغيير أو تتميم كذلك بمراسيم قوائم المنتجات التي يعود أصلها ومصدرها إلى بعض البلدان الإفريقية المستفيدة من الإعفاء من رسم الاستيراد وكذا قائمة الدول المذكورة.

1-2- المصادقة

إن المراسيم المتخذة بموجب التأهيل التشريعي المشار إليه أعلاه، يجب أن تخضع للمصادقة البرلمانية عند انتهاء الأجل المنصوص عليه في قانون التأهيل.

لذا، فإن البند II من المادة 2 من مشروع قانون المالية للسنة المالية 2024، يرمي إلى المصادقة على المرسومين التاليين، المتخذين عملا بأحكام المادة 2 من قانون المالية للسنة المالية 2023:

- **المرسوم رقم 2.23.47 الصادر في 5 رجب 1444 (27 يناير 2023) بتغيير المرسوم رقم 2.22.818 الصادر في 22 من ربيع الأول 1444 (19 أكتوبر 2022) بوقف استيفاء رسم الاستيراد المطبق على الأبقار الأليفة**

خلال سنة 2022، سجلت أسعار اللحوم الحمراء زيادة مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية. ولمواجهة هذا الوضع، وضمان تموين عادي للسوق المحلي من لحوم الأبقار، تم إصدار المرسوم رقم 2-22-818 بتاريخ 20 أكتوبر2022 الذي ينص على وقف استيفاء رسم الاستيراد المطبق على استيراد فصيلة الأبقار الأليفة من جنس الذكور من سلالات إنتاج اللحوم، والتي لا يقل وزنها عن 550 كيلوجرام، وذلك خلال الفترة الممتدة من 21 أكتوبر 2022 إلى 31 ديسمبر 2023 وفي حدود 200.000 رأس.

غير أنه قد تبين بأن هذا النوع من فصيلة الأبقار الأليفة من جنس الذكور من سلالات إنتاج اللحوم والتي لا يقل وزنها عن 550 كيلوجرام غير متوفرة إلا في أوروبا، وبالتالي يجد المستوردون المغاربة صعوبات من أجل اقتنائها، وذلك لكون العرض محدود جدا في الدول الأوروبية.

وعليه وقصد تصحيح هذه الوضعية ولضمان توريد السوق الوطني بهذا النوع من الحيوانات المعدة للذبح، فمن المقترح تعديل المرسوم السالف الذكر، وذلك بتخفيض وزن هذه الأبقار إلى 300 كيلوجرام عوض 550 كيلوجرام.

- **المرسوم رقم 2.23.317 الصادر في 9 ذي الحجة 1444 (28 يونيو 2023) يتعلق بوقف استيفاء رسم الاستيراد المفروض على بعض الأنابيب الفولاذية**

عرف المغرب في السنوات الأخيرة تعاقبا لفترات جفاف أثرت سلبا على مخزون المياه في السدود، خاصة في حوضي أبي رقراق وأم الربيع. وبهدف تأمين تزويد المياه الصالحة للشرب لمحور الرباط-الدار البيضاء و كذا مراكش بطريقة غير مباشرة، تم اطلاق مشروع ربط حوض سبو وحوض أبي رقراق في نوفمبر 2022 وذلك من خلال تجهيز 66.5 كلم من أنابيب النقل الفولاذية وإنشاء محطتي ضخ. ومن المقرر الانتهاء من أشغال هذا المشروع خلال صيف سنة 2023.

ومن أجل تنفيذ هذا المشروع، تم اقتناء أنابيب فولاذية بقطر 3200 مم اللازمة لنقل المياه عبر المسافة المذكورة أعلاه من تركيا بحكم عدم انتاجها محلياَ.

غير أن عمليات الاستيراد المنجزة سابقا من تركيا والمعفاة من رسم الاستيراد، عرفت اضطرابا كبيرا جراء تداعيات الزلزال الذي تعرضت له هذه الدولة مؤخرا. وبالتالي، وللوفاء بالتزاماتهم واحترام أجل التسليم المحدد أصبح الفاعلين الاقتصاديين ملزمين باستيراد هذه الأنابيب من مصادر أخرى تخضع إلى رسم الاستيراد بنسبة 40%.

واعتبارا للطابع الاستراتيجي والاستعجالي لهذا المشروع، ولضرورة استكماله في الآجال المحددة بأفضل تكلفة ممكنة، يقترح وقف استيفاء رسم الاستيراد المطبق على الانابيب الفولاذية التي يبلغ قطرها 3200 ملم، و ذلك إلى غاية 31 ديسمبر 2023.

◄ المرسوم رقم 2.23.590 الصادر في 3 محرم 1445 (21 يوليو 2023) يتعلق بتغيير مقادير رسم الاستيراد المفروضة على بعض المواد الصيدلية

في إطار مواكبة الاستراتيجيات الوطنية في مجال الدواء الرامية الى تشجيع الصناعة الوطنية و تيسير حصول المواطنين على هذه المواد، تم بموجب المادة 4 من قانون المالية للسنة المالية 2023، بالتنسيق مع باقي الشركاء المعنيين، إعادة هيكلة التعريفة الجمركية للفصل 30 من التصنيفة الجمركية بهدف مراجعة مقادير رسم الاستيراد المطبقة على بعض المنتجات الصيدلانية التامة الصنع بالنظر للمقادير المطبقة على المواد الأولية المستخدمة في تصنيعها.

وعمليا تم من خلال إعادة الهيكلة التعريفة المذكورة أعلاه، تطبيق مقادير رسم الاستيراد تتراوح من 2,5% إلى 40% اعتماداً على ما إذا كان المنتج المعني مستورداً بالكامل (2,5%) أو منتجًا محليًا كليا (40%) أو في الحين ذاته مستوردا و منتجا محليا (10% أو 17,5%).

إلا أنه منذ فاتح يناير 2023 ، لوحظ أن بعض المنتجات الصيدلانية ،من بينها من كانت موضوع عقود تموين مبرمة من لدن قطاع الصحة، تخضع لرسم الاستيراد بنسب 10% و17,5% و40%، بينما كانت تخضع هذه المنتجات قبل دخول إعادة الهيكلة التعريفة المشار إليها أعلاه حيز التنفيذ إلى رسم الاستيراد الأدنى بنسبة 2,5%.

من أجل معالجة هذا الوضع وتفادي أي اضطراب في تموين السوق المحلي مع ضمان تنفيذ لعقود التموين المبرمة من لدن قطاع الصحة في أحسن الظروف، يُقترح تخفيض مقادير رسم الاستيراد المطبقة على المنتجات المذكورة أعلاه إلى 2,5%.

كما تم اغتنام هذه الفرصة لإعادة النظر في نسب رسم الاستيراد المطبقة على بعض المنتجات الصيدلانية الأخرى، وذلك بتخفيض هذه النسب إلى 2,5% بالنسبة للمنتجات الصيدلانية المستوردة حصريًا وإلى 10% أو 17,5% بالنسبة لتلك التي هي في الحين ذاته مستوردة ومنتجة محليا.

2- مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة

2-1- تبسيط إجراءات الاستخلاص الجمركي (الفصلين 76 مكرر و156)

حاليا، يتم توجيه البضائع المعدة للتصدير من مخازن وساحات الاستخلاص الجمركي نحو المكاتب الجمركية للتصدير بواسطة وثيقة تسمى "سند الشحن" معدة بطريقة يدوية.

وفي إطار متابعة الجهود الرامية إلى نزع الطابع المادي عن الاجراءات الجمركية، يقترح مراجعة مسطرة توجيه البضائع المعدة للتصدير من مخازن و ساحات الاستخلاص الجمركي نحو المكاتب الجمركية بهدف نزع الطابع المادي عنها.

ويهدف هذا الاجراء على أرض الواقع إلى تكريس التصريح المبسط المنصوص عليه في الفصل 76 المكرر من مدونة الجمارك كوثيقة تغطي نقل البضائع من مخازن و ساحات الاستخلاص الجمركي إلى المكاتب الجمركية للتصدير.

واعتبارا لطبيعة هذه العملية التي تتجلى ببساطة في توجيه البضائع من مخازن وساحات الاستخلاص الجمركي إلى المكاتب الجمركية للتصدير، يقترح أيضا عدم إلزامية تقديم التصريح التكميلي المنصوص عليه في الفصل 76 مكرر-3 بالنسبة للتصاريح المبسطة المسجلة في هذا الإطار.

2-2- تنسيق طرق تسوية البضائع الموضوعة تحت نظام المستودع (الفصل 130-4)

يهدف هذا الاقتراح إلى اعتبار التخلي لصالح الإدارة أو الاتلاف كطرق لتسوية وضعية البضائع الموضوعة تحت نظام المستودع، و ذلك على غرار مهو معمول به في نظامي القبول المؤقت و القبول المؤقت لتحسين الصنع الفعال.

و تسوى وضعية البضائع الموضوعة تحت نظام المستودع وفق الطريقتين المذكورتين، فقط، عندما يتعذر على المتعهد، لأسباب تجارية مبررة، تصدير البضائع المودعة تحت النظام المذكور أو تفويتها أو عرضها على الاستهلاك.

2-3- تطبيق رسم الاستيراد الأدنى على واردات مؤسسة محمد السادس للعلوم و الصحة (الفصل 164-1 المكرر)

تنص المادة 11 من القانون رقم 23-23 المحدث لمؤسسة محمد السادس للعلوم و الصحة أن هذه المؤسسة تستفيد من نفس الامتيازات المتعلقة برسم الاستيراد التي تستفيد منها باقي الهيئات التي لا تهدف إلى تحقيق الربح.

وعليه، يقترح تتميم الفصل 164 المكرر -1 من مدونة الجمارك لإضافة هذه المؤسسة إلى المؤسسات الأخرى التي لا تهدف إلى تحقيق الربح للاستفادة من تطبيق رسم الاستيراد الادنى بنسبة 2,5% على وارداتها من البضائع والمعدات.

2-4- حيازة البضائع داخل التراب الجمركي (الفصل 181)

يهدف هذا التعديل إلى توضيح الأساس القانوني الذي يؤهل إدارة الجمارك للقيام بالمتابعة القضائية والانتصاب كطرف في الدعوى وتقديم مطالبها المدنية بخصوص قضايا الحيازة غير المبررة للبضائع الخاضعة للضرائب والرسوم خاصة تلك المتعلقة بمسحوق طابا وماء الحياة المنتجة محليا.

وعليه، يقترح تعديل هذا الفصل من أجل الاحالة فيه على المواد الخاضعة للضرائب الداخلية على الاستهلاك و ذلك بهدف زجر المخالفات المتعلقة بالضريبة الداخلية على الاستهلاك على جميع البضائع الخاضعة لهذه الضريبة سواء كانت مستوردة أو منتجة محليا.

2-5- تكييف بعض المقتضيات الزجرية (الفصول 282 و297 و297 المكرر)

يرمي تعديل هذه الفصول إلى ما يلي:

- **الفصل 282:** تشديد العقوبات لزجر المخالفات التي ينتج عنها التملص من أداء الرسوم والمكوس الجمركية والمتعلقة بتغيير بيانات ومعالم وسيلة النقل المستعملة في عملية الاستيراد بهدف تعقيد عملية تشخيصها.

وعليه، يقترح إدراج هذه الافعال في إطار عمليات التهريب؛

- **الفصل 297:** يعتبر التصريح المفصل والوثائق الملحقة به مستندا واحدا لا يتجزأ وفق ما تنص عليه مقتضيات الفصل 74 من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة.

ويعاقب حاليا على عدم إرفاق التصريح المفصل بالوثائق المطلوبة وفقا للمقتضيات العامة المنصوص عليها في الفصل 299 المكرر من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة.

ونظرا لما يكتسيه عدم إرفاق التصريح المفصل بالوثائق المطلوبة من تأثير في عملية المراقبة الجمركية، مع ما يتطلب من تطبيق الضرائب والرسوم والأنظمة الجمركية وباقي التشريعات المرتبطة بمراقبة التجارة الخارجية والصرف، يقترح إدراج عدم إرفاق التصريح المفصل بالوثائق المطلوبة ضمن المخالفات الجمركية من الطبقة الثالثة؛

- **الفصل 297 المكرر:** يهدف تعديل هذا الفصل إلى التنصيص على عقوبة عدم إرفاق التصريح المفصل بالوثائق المطلوبة المقترح إدراجها في الفصل 297 أعلاه وجعلها تتراوح بغرامة بين 10.000 و50.000 درهم.

3- تعريفة الرسوم الجمركية

3-1- تخفيض نسبة رسم الاستيراد من 40% إلى 30% على جميع المنتوجات الخاضعة لرسم الاستيراد بنسبة 40% في جدول التعريفة الجمركية

قصد تحسين مردود المداخيل الجمركية وتخفيض عجز الميزان التجاري، تقرر بموجب قانون المالية لسنة 2020 رفع نسبة رسم الاستيراد المطبق على بعض المنتوجات النهائية من 25% إلى 30%. علاوة على ذلك وتزامنا مع السياق الدولي المتأثر بتابعات الأزمة الصحية جراء تفشي فيروس كوفيد19 والذي تسبب في تباطء الاقتصاد الدولي، تم اللجوء مرة ثانية إلى رفع نسبة رسم الاستيراد من 30% الى 40% من خلال قانون المالية التعديلي لسنة 2020.

غير أن انتعاش الاقتصاد المغربي بعد نهاية الأزمة الصحية من جهة ونظراً لتنامي موجة التضخم منذ سنة 2022 من جهة أخرى، والتي تميزت بغلاء تكاليف استيراد المنتجات النهائية الموجهة للاستهلاك، يقترح خفض نسبة رسم الاستيراد من 40% إلى 30%.

وجب التوضيح بخصوص هذا المقترح، أنه لن يشمل منتوجات الفصل 24 من جدول التعريفة الجمركية، والمنتوجات التي كانت سابقا خاضعة لرسم الاستيراد بنسبة 40% قبل دخول قانون المالية التعديلي لسنة 2020 حيز التنفيذ.

3-2- رفع نسبة رسم الاستيراد من 2,5% إلى 30% من حصة رسم الاستيراد المطبق على الشاي الأخضر المقدم على شكل علب ذات سعة أكثر من 3 كيلوغرام وأقل من 20 كيلوغرام

حاليا، يطبق على الشاي الأخضر المقدم على شكل علب ذات السعة لا تتجاوز 3 كيلوغرام رسم استيراد بنسبة 32 ,5% بينما الشاي الأخضر المقدم بشكل مغاير يطبق عليه رسم استيراد بنسبة 2,5%. و تقرر هذا الفارق في نسب التضريب لتشجيع قطاع تعليب الشاي بالمغرب المستورد بالجملة.

غير أنه تبين أن هذا الفرق في التضريب عند استيراد الشاي الأخضر في حدود علب من 3 كيلوغرام، شجع بعض الفاعلين في استيراد الشاي الأخضر في علب ذات وزن يتجاوز بقليل 3 كيلوغرام (وأقل من 20 كيلوغرام) قصد الاستفادة من رسم الاستيراد الأدنى بنسبة 2,5% دون تطوير قطاع التعليب بالمغرب.

ومن أجل تصحيح هذا الوضع، يقترح رفع الحد الادنى للوزن إلى 20 كيلوغرام عوض 3 كيلوغرام المطبق حاليا للاستفادة من رسم الاستيراد الادنى من 2,5% مع تطبيق نسبة 30% عوض 32,5% على الباقي.

3-3- تخفيض رسم الاستيراد المطبق على فتات التونة من 40% إلى 17,5%.

قصد تشجيع قطاع إنتاج التونة المعلبة ومن أجل تمكين بيعها بثمن في متناول المستهلك، تم بموجب قانون المالية لسنة 2020 خفض رسم الاستيراد المطبق على شرائح التونة من 40% إلى 17,5%.

وفي نفس الإطار وبغية تشجيع صناعة انتاج التونة المعلبة، يقترح أيضا تخفيض رسم الاستيراد المطبق على فتات التونة من 40% إلى 17,5% كما هو الحال بخصوص شرائح التونة لكون هاذين المنتوجين يشكلان المدخلات الضرورية من أجل تطوير صناعة الأسماك المعلبة.

4-3- الرفع من مقدار رسم الاستيراد المطبق على السجائر الإلكترونية الوحيدة الاستعمال من 2,5% إلى 40%.

تطبيقا لمقتضيات المادة 4 من قانون المالية لسنة 2023، فقد تقرر رفع رسم الاستيراد المطبق على السجائر الإلكترونية المصنفة في البند التعريفي رقم 8543.40.00.00 من 2,5% إلى 40%. غير أن هذه الزيادة في رسم الاستيراد لم تشمل السجائر الإلكترونية الوحيدة الاستعمال التي تعرف تزايدا في الاستيراد والمصنفة في البنود التعريفية 2404.12 و 2404.19 من النظام المنسق.

ومن أجل تصحيح هذه الوضعية، يقترح أن يطبق على هذه السجائر الإلكترونية الوحيدة الاستعمال نفس رسم الاستيراد المطبق على السجائر الإلكترونية أي بنسبة 40%.

5-3- الرفع إلى نسبة 30% من مقدار رسم الاستيراد المطبق على بعض المنتجات التامة الصنع المعدة للاستهلاك.

من أجل تعبئة الموارد المالية للميزانية العامة للدولة، يقترح الرفع من 2,5% إلى 30% من رسم الاستيراد المطبق على المنتجات والمعدات الموجهة للاستهلاك التالية:

- الآلات الكهربائية الصغيرة كآلة الحلاقة وآلة جز العشب الكهربائية ومجفف الشعر ومجفف اليدين والمكواة وأفران الميكروويف؛
- أجهزة الهواتف المكتبية بما فيها الهواتف الذكية.

يُمكِّن هذا الإجراء أيضا من تقوية وحماية الإنتاج المحلي لهذه المنتجات والمعدات وسيعزز توطين وحدات الإنتاج في المغرب.

3-6- الرفع إلى نسبة 17,5% رسم الاستيراد المطبق على لوائح الصلب المدرفلة على الساخن ولوائح الصلب المدرفلة على البارد المغلفة أو المطلية.

حاليا، تعرف السوق الدولية للصلب وفرة في الانتاج الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض الأسعار عند الاستيراد. ومن أجل تصحيح هذا الوضع وحماية الصناعة الوطنية للصلب، يقترح رفع رسم الاستيراد على لوائح الصلب المدرفلة على الساخن ولوائح الصلب المدرفلة على البارد المغلفة أو المطلية والصنفة في البنود التعريفية رقم 7208 و7209 و7210 و7211 و7212 و7225 و7226 من النظام المنسق وذلك من 2,5 % و 10 % الى 17,5 %.

3-7- تخفيض رسم الاستيراد المطبق على الشاحنات الجرارة لنصف المقطورات التي تعمل بالكهرباء.

في إطار الترويج لاستعمال المركبات النظيفة غير المصدرة لانبعاثات غازات الانحباس الحراري تستفيد المركبات الكهربائية من رسم الاستيراد الادنى المحدد في 2,5%.

غير أنه لوحظ أن الشاحنات الجرارة لنصف المقطورات المشتغلة بالطاقة الكهربائية المصنفة في البند التعريفي رقم 8701.24 من النظام المنسق تخضع لرسم استيراد بنسبة 40%.

لذلك، يقترح تصحيح هذه الوضعية وتطبيق الحد الأدنى من رسم الاستيراد بنسبة 2,5% على الشاحنات الجرارة لنصف المقطورات التي تعمل بالكهرباء على غرار المركبات الكهربائية الأخرى.

4- الضريبة الداخلية على الاستهلاك

4-1- تبسيط وترشيد الضريبة الداخلية على الاستهلاك المطبقة على المشروبات غير الكحولية:

طبقا لمقتضيات المادة 5 من قانون المالية رقم 22-50 للسنة المالية 2023، تم تحويل مقادير الضريبة الداخلية على الاستهلاك المطبقة بالنسبة للمشروبات المعطرة بإضافة 10٪ أو أكثر من عصير الفواكه (غير الليمون) أو ما يعادلها من العصير المركز من الجدول أ-1-ب) إلى الجدول (ض) من المادة 9 من الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 340-77-1.

يهدف هذا الإجراء، الذي كان موضوع تعديل على مستوى البرلمان، إلى تشجيع الإنتاج الفلاحي وضمان صناعة المشروبات المعطرة بإضافة 10٪ أو أكثر من عصير الفواكه، من خلال فرض نظام جبائي للضريبة الداخلية على الاستهلاك حسب نسبة السكر المضاف.

غير أن هذا الإجراء، أحدث خلل في التطبيق السليم للضريبة الداخلية على الاستهلاك المطبقة على المشروبات التي تحتوي على **10٪ أو أكثر من عصير الفواكه** مقارنة بتلك التي تحتوي على **6٪ أو أكثر من عصير الليمون** (الليمونادا) والتي ظلت في الجدول السالف الذكر، حيث أن المشروبات المعطرة المشار إليها في الجدول (أ) تبقى خاضعة للضريبة الداخلية على استهلاك كيفما كانت نسبة السكر المضاف.

وبهدف تنسيق وتبسيط تطبيق الضريبة الداخلية على الاستهلاك على المشروبات المعطرة و الليموناداء، يقترح تعديل مقتضيات الجدول أ-1 من المادة 9 من الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 340-77-1، بحيث يحتفظ فقط بالمشروبات المعطرة بإضافة أقل من 10٪ كيفما كانت طبيعة الفاكهة (ليمون أو فاكهة أخرى).

4-2- الرفع من الضريبة الداخلية على استهلاك المطبقة على المشروبات الكحولية:

في إطار تعبئة إيرادات إضافية للميزانية العامة للدولة، يقترح الرفع من مقدار الضريبة الداخلية على الاستهلاك المطبقة على الخمور و الجعة والمشروبات الروحية، وفقا للمقادير الواردة أدناه:

- من 850 إلى 1500 درهم / للهكتوليتر للخمور ؛
- من 1150 إلى 2000 درهم / للهكتوليتر للجعة ؛
- من 18.000 إلى 30.000 درهم / للهكتوليتر (الكحول الصافي)، للكحول الإيثيلي التي تحضر بها أو تحتوي عليها مياه الحياة والمشروبات الروحية وفاتحات الشهية والفرموت والفواكه المصبرة بالكحول والخمور العذبة وعصير العنب الممزوج بالكحول والحلويات المحتوية على الكحول والمشروبات الروحية الأخرى.

4-3- الرفع من الضريبة الداخلية على استهلاك المفروضة على الإطارات المطاطية و لو كانت مركبة على الأطواق:

بموجب قانون المالية رقم 20-65 للسنة المالية2021، تم تطبيق ضريبة داخلية على الاستهلاك بمقدار3 دراهم للكيلوغرام الواحد على الإطارات المطاطية و لو كانت مركبة على الأطواق. والتي يخصص مداخيلها هذه لفائدة صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي.

ومن أجل تعزيز مداخيل هذا الصندوق والمساهمة في الجهود المبذولة لتمويل البرامج الهادفة ذات الصلة الرامية إلى مساعدة الطبقات الاجتماعية الهشة، يقترح الرفع من مقدار هذه الضريبة من 3 إلى 5 دراهم للكيلوغرام.

4-4- الرفع من الضرائب الداخلية على الاستهلاك المطبقة على بعض المنتجات المحتوية على السكر وتوسيع وعاء تطبيقها:

خلال دراسة مقترح فرض الضريبة الداخلية على الاستهلاك على المنتجات المحتوية على السكر على مدى ثلاث سنوات و المنصوص عليه في الصيغة الأولية لمشروع قانون المالية لسنة 2023، وافقت الحكومة على تعديل يتعلق بالتطبيق الحصري لهذه الضريبة سنة 2023، مع الالتزام بإجراء مشاورات موسعة مع مختلف الفاعلين الاقتصاديين و القطاعات الوزارية المعنية لإيجاد صيغة منسجمة يتم إدراجها في مشروع قانون المالية لسنة 2024.

وفي هذا السياق، تمت برمجة مجموعة من الاجتماعات مع مختلف المصالح الوزارية المعنية والجمعيات المهنية، لوضع مخطط ضريبي تدريجي على المنتجات المحتوية على السكر للسنتين 2024 و2025، تماشيا مع المقياس رقم

08.5.120 المتعلق بتخفيض نسبة السكر المضاف في بعض المنتجات المحتوية على السكر و المنصوص عليه من طرف المعهد المغربي للتقييس (IMANOR).

ويهدف هذا الاقتراح إلى ما يلي:

- توسيع وعاء تطبيق الضريبة الداخلية على الاستهلاك ليشمل باقي الفئات من المنتجات المنصوص عليها بالمقياس السالف الذكر (علك و محضرات أساسها الخلاصات أو الأرواح أو المركزات أو أساسها البن و أغذية محضرة من الحبوب و منتجات الحبوب متحصل عليها بالتنفيش أو التحميص و بقسماط أو خبز محمص ومنتجات محمصة مماثلة و حساء ومرق ومحضرات اعدادها وسوائل سكرية) ؛
- مراعاة مستوى معدل السكر المضاف المنصوص عليه في المقياس كعتبات لتطبيق الضريبة الداخلية على الاستهلاك؛
- اعتماد نظام ضريبي تدريجي للسنوات المقبلة 2024 و2025.

4-5- أحكام تتعلق بإجبارية تطبيق وضع العلامات الجبائية:

يهدف هذا التعديل إلى رفع اللبس المتعلق بالارتباط القائم بين أداء الضريبة الداخلية على الاستهلاك و إلزامية وضع العلامات الجبائية.

ويتعلق الأمر بتوضيح مقتضيات المادة 10 من الظهير الشريف رقم 340-77-1، حيث أن المنتجات الخاضعة للضريبة الداخلية على الاستهلاك هي المعنية بإجبارية وضع العلامات الجبائية.

4-6- توسيع إجبارية تطبيق العلامات الجبائية على منتجات أخرى :

مكنت إلزامية وضع العلامات الجبائية على المشروبات الكحولية أو غير الكحولية والتبغ المصنع من تحسين جودة المراقبة والتحصيل الأمثل للضرائب من قبل الإدارة، والمساهمة الفعالة في مكافحة الغش و ظاهرة التهريب مع ضمان إمكانية تتبع المنتجات لحماية أمثل للمستهلك.

حاليا، وبعد تطبيق الضريبة الداخلية على الاستهلاك على بعض المنتجات المحتوية على السكر، يقترح توسيع إجبارية وضع العلامات الجبائية على هذه المنتجات، الخاضعة للضريبة الداخلية على الاستهلاك.

كما يقترح كذلك توسيع إلزامية وضع مؤشر أو علامة لتتبع الغازوال والوقود الممتاز قصد تقنين و حصر عمليات العرض على الاستهلاك لهذه المنتجات المخصصة للقطاعات المستفيدة من إعفاء ضريبي (الصيد البحري، إنتاج الطاقة الكهربائية، تزويد السفن، إلخ).

وعليه، ومن أجل التطبيق السليم لهذه المقتضيات و تمهيد الفاعلين الاقتصاديين الامتثال لهذه الإجراءات، يقترح دخول حيز تنفيذ المقتضيات السالفة الذكر، من فاتح يناير2025 بالنسبة للغازوال والوقود الممتاز و ابتداء من فاتح يناير 2026 بالنسبة للمنتجات المحتوية على السكر.

ب. الضرائب والرسوم ومختلف التدابير الجبائية

في إطار الإصلاحات الهيكلية المتخذة لضمان تمويل السياسات العمومية وتعزيز النمو مع الحرص على توازن المالية العمومية واستدامتها، ستعمل الحكومة على مواصلة تنزيل القانون-الإطار رقم 69.19 المتعلق بالإصلاح الجبائي والذي حدد خارطة طريق السياسة الجبائية للدولة طبقا لتوصيات المناظرة الوطنية حول الجبايات المنعقدة بتاريخ 3 و4 ماي 2019 بالصخيرات.

حيث أن هذا القانون-الإطار يعتبر اليوم مرجعا أساسيا يؤطر السياسة الجبائية للدولة من أجل ضمان الالتقائية مع باقي السياسات العمومية وتعزيز حقوق الخاضعين للضريبة وأمنهم القانوني ووضع نظام جبائي مبسط وفعال.

في هذا السياق، أعطى مشروع قانون المالية للسنة المالية 2024 الأولوية لإصلاح الضريبة على القيمة المضافة وفق نفس المنهجية التدريجية المعتمدة في الإصلاحات المدرجة في قوانين المالية لسنوات 2022 و2023 من أجل ضمان وضوح واستقرار نظامنا الضريبي في أفق سنة 2026.

وسيتم تنزيل هذا الإصلاح بشكل تدريجي على مدى 3 سنوات (2024 إلى 2026) لتحقيق الثلاثة أهداف الأساسية التالية:

- **هدف اجتماعي :**

يرمي الإصلاح أساسا إلى دعم القدرة الشرائية للأسر والتخفيف من آثار التضخم، وذلك من خلال تعميم الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة ليشمل المنتجات الأساسية ذات الاستهلاك الواسع، لاسيما الأدوية والأدوات المدرسية والزبدة المشتقة من الحليب ذي أصل حيواني ومصبرات السردين ومسحوق الحليب والصابون المنزلي.

- **هدف الحياد الاقتصادي للضريبة على القيمة المضافة :**

من أجل تكريس حيادية الضريبة على القيمة المضافة وكذا التخفيف من حالات المصدم بالنسبة للمقاولات الناتج عن تباين الأسعار المطبقة في منبع ومصب سلاسل إنتاج السلع والخدمات، يرمي هذا الإصلاح إلى مطابقة الأسعار الحالية للضريبة على القيمة المضافة (7% و10% و14% و20%) بشكل تدريجي لحصرها في سعرين عاديين في أفق سنة 2026 (20% و10%)، وذلك بالموازاة مع توسيع نطاق تطبيق هذه الضريبة.

- **هدف العدالة الجبائية :**

من أجل ضمان العدالة الجبائية يقترح في إطار هذا الإصلاح إدراج عدة تدابير ترمي إلى تسهيل إدماج القطاع غير المهيكل وترشيد الامتيازات الضريبية وكذا توضيح وملاءمة أحكام النص الحالي.

ويتضمن مشروع هذا القانون المالي من جهة أخرى شقا ثانيا من التدابير الجبائية ترمي إلى مكافحة التهرب الضريبي والقطاع غير المهيكل من أجل ضمان مساهمة الجميع كل على قدر استطاعته، وفق مبدأ العدالة المنصوص عليه في الفصل 39 من الدستور والتشريع الجبائي الجاري به العمل.

وتهدف هذه التدابير أساسا إلى تحسين مسطرة فحص مجموع الوضعية الضريبية للخاضعين للضريبة وتبسيط المسطرة المتعلقة بالتعسف في استعمال حق يخوله القانون وكذا إحداث الحق في الخطأ لتمكين الخاضعين للضريبة من تصحيح إقراراتهم الضريبية بشكل تلقائي بالموازاة مع إعادة إدراج التدبير المتعلق بالتسوية الطوعية للوضعية الجبائية للخاضعين للضريبة.

وفي هذا الصدد، تتمثل أهم التدابير الجبائية المقترحة في مشروع هذا القانون المالي حسب كل صنف من الضرائب كما يلي:

I- تدابير خاصة بالضريبة على القيمة المضافة

يندرج إصلاح الضريبة على القيمة المضافة المقترح في مشروع قانون المالية للسنة المالية 2024 في إطار تنزيل التوجهات الاستراتيجية المنصوص عليها في المادتين 3 و4 من القانون-الإطار رقم 69.19 المتعلق بالإصلاح الجبائي بناء على التوصيات المنبثقة عن المناظرة الوطنية الثالثة للجبايات المنعقدة بالصخيرات يومي 03 و04 ماي 2019.

وتتمثل أهم التدابير المقترحة في إطار هذا الإصلاح كما يلي:

1- تعميم الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة ليشمل المنتجات الأساسية ذات الاستهلاك الواسع

لتحقيق الهدف الاجتماعي الرامي إلى تخفيض تكلفة الضريبة على القيمة المضافة للتحكم بشكل أفضل في التضخم ودعم القدرة الشرائية للمستهلكين، يقترح تعميم الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة ليشمل بعض المنتجات الأساسية ذات الاستهلاك الواسع، وذلك من خلال:

ألف- توسيع نطاق الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة ليشمل جميع الأدوية والمواد الأولية الداخلة في تركيبها وكذا اللفائف غير المرجعة للمنتجات الصيدلية

تعفى حاليا من الضريبة على القيمة المضافة في الداخل مع الحق في الخصم وحين الاستيراد، الأدوية التالية:

- الأدوية المضادة للسرطان والأدوية المضادة لالتهاب الكبد الفيروسي(Hépatites B et C) والأدوية المخصصة لعلاج أمراض السكري والربو وأمراض القلب والشرايين ومرض السيدا (SIDA) ومرض التهاب السحايا (Méningite)؛
- اللقاحات؛
- الأدوية المخصصة لمعالجة الخصوبة ولمعالجة مرض التصلب اللويحي؛
- الأدوية التي يفوق سعر المصنع دون احتساب الرسوم، المحدد لها بموجب نص تنظيمي جاري به العمل، مبلغ 588 درهما.

ويستفيد من السعر المخفض 7%، في الداخل وحين الاستيراد، باقي المنتجات الصيدلية والمواد الأولية والمنتجات الداخلة في تركيبها وكذا اللفائف غير المرجعة للمنتجات الصيدلية وكذا المنتجات والمواد الداخلة في صنعها.

في إطار تنزيل الهدف الاجتماعي المنصوص عليه في القانون-الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي الرامي إلى إعفاء المنتجات الأساسية المستهلكة على نطاق واسع، يقترح التنصيص على الإعفاء الكلي من الضريبة على القيمة المضافة حين

الاستيراد وفي الداخل، دون الحق في الخصم، بالنسبة لجميع المنتجات الصيدلية والمواد الأولية والمنتجات الداخلة في تركيبها وكذلك اللفائف غير المرجعة لهذه المنتجات والمواد الداخلة في صنعها.

باء- إعفاء الأدوات المدرسية والمنتجات والمواد الداخلة في تركيبها

تخضع حاليا الأدوات المدرسية والمنتجات والمواد الداخلة في تركيبها للضريبة على القيمة المضافة بالسعر المخفض 7% شريطة احترام الإجراءات المقررة بنص تنظيمي.

وفي إطار تنزيل نفس الهدف الاجتماعي الرامي إلى إعفاء المنتجات الأساسية ذات الاستهلاك الواسع، يقترح التنصيص على الإعفاء الكلي من الضريبة على القيمة المضافة حين الاستيراد وفي الداخل، دون الحق في الخصم، بالنسبة للأدوات المدرسية والمنتجات والمواد الداخلة في تركيبها.

جيم- إعفاء الزبدة المشتقة من الحليب ذي أصل حيواني

تخضع حاليا الزبدة للضريبة على القيمة المضافة بالسعر المخفض البالغ 14%، باستثناء الزبدة ذات الصنع التقليدي المعفاة دون الحق في الخصم.

وفي إطار تنزيل نفس الهدف الاجتماعي الرامي إلى إعفاء المنتجات الأساسية ذات الاستهلاك الواسع، يقترح التنصيص على إعفاء شامل من الضريبة على القيمة المضافة في الداخل دون الحق في الخصم وحين الاستيراد للزبدة المشتقة من الحليب ذي أصل حيواني بما أنها منتوج ذو استهلاك واسع.

دال- إعفاء مصبرات السردين ومسحوق الحليب والصابون المنزلي من الضريبة على القيمة المضافة

تخضع حاليا مصبرات السردين ومسحوق الحليب والصابون المنزلي للضريبة على القيمة المضافة بالسعر المخفض 7%.

وفي إطار تنزيل نفس الهدف الاجتماعي الرامي إلى إعفاء المنتجات الأساسية ذات الاستهلاك الواسع، يقترح التنصيص على إعفاء مصبرات السردين ومسحوق الحليب والصابون المنزلي من الضريبة على القيمة المضافة في الداخل دون الحق في الخصم وحين الاستيراد لكونها منتجات ذات استهلاك واسع.

2- المطابقة التدريجية لأسعار الضريبة على القيمة المضافة للتخفيف من حالات المصدم وضمان حيادية هذه الضريبة بالنسبة للمقاولات

من أجل تنزيل هدف القانون-الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي الرامي إلى تكريس حيادية الضريبة على القيمة المضافة للتخفيف من حالات المصدم بالنسبة للمقاولات، يقترح إدراج التدابير التالية:

ألف- مطابقة سعر الضريبة على القيمة المضافة المطبق على الماء وخدمات التطهير وكذا إيجار عداد الماء بشكل تدريجي

تخضع حاليا عملية بيع الماء المزودة به شبكات التوزيع العمومي وكذا خدمات التطهير وإيجار عداد الماء للضريبة على القيمة المضافة بالسعر المخفض 7%.

في إطار تنزيل هدف القانون-الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي الرامي إلى تكريس حيادية الضريبة على القيمة المضافة من أجل التخفيف من حالات المصدم بالنسبة للمقاولات، يقترح مطابقة سعر 7% المذكور أعلاه تدريجيا مع سعر 10% على مدى ثلاث سنوات كما يلي:

- 8% ابتداء من فاتح يناير 2024؛
- 9% ابتداء من فاتح يناير 2025؛
- 10% ابتداء من فاتح يناير 2026.

باء- مطابقة سعر الضريبة على القيمة المضافة المطبق على الطاقة الكهربائية وعلى إيجار عداد الكهرباء بشكل تدريجي

تخضع حاليا الطاقة الكهربائية للضريبة على القيمة المضافة بالسعر المخفض 14%.

في إطار تنزيل هدف القانون-الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي الرامي إلى تكريس حيادية الضريبة على القيمة المضافة من أجل التخفيف من حالات المصدم بالنسبة للمقاولات، يقترح مطابقة سعر 14% المذكور أعلاه تدريجيا مع سعر 20% على مدى ثلاث سنوات كما يلي:

- 16% ابتداء من فاتح يناير 2024؛
- 18% ابتداء من فاتح يناير 2025؛
- 20% ابتداء من فاتح يناير 2026.

من جهة أخرى، يخضع حاليا إيجار عداد الكهرباء للضريبة على القيمة المضافة بالسعر المخفض 7%.

وفي إطار نفس الهدف السالف الذكر المتعلق بتكريس حيادية الضريبة على القيمة المضافة، يقترح مطابقة سعر 7% السالف الذكر تدريجيا مع سعر 20% على مدى ثلاث سنوات كما يلي:

- 11% ابتداء من فاتح يناير 2024؛
- 15% ابتداء من فاتح يناير 2025؛
- 20% ابتداء من فاتح يناير 2026.

جيم- مطابقة سعر الضريبة على القيمة المضافة المطبق على الطاقة الكهربائية ذات المصادر المتجددة بشكل تدريجي

تخضع حاليا الطاقة الكهربائية للضريبة على القيمة المضافة بالسعر المخفض 14%.

في إطار تنزيل هدف القانون-الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي الرامي إلى تكريس حيادية الضريبة على القيمة المضافة من أجل التخفيف من حالات المصدم بالنسبة للمقاولات، وكذا الجهود المبذولة للتخفيف من آثار تغير المناخ

وتشجيع استخدام الطاقات المتجددة، يقترح تخفيض السعر المطبق على الطاقة الكهربائية المنتجة من الطاقات المتجددة (الطاقة الريحية والشمسية والمائية، إلخ) والتي يبيعها المنتجون، تدريجيا من 14% إلى 10% كما يلي:

- 12% ابتداء من فاتح يناير 2024؛
- 10% ابتداء من فاتح يناير 2025.

دال- مطابقة سعر الضريبة على القيمة المضافة المطبق على السكر المصفى بشكل تدريجي

يخضع حاليا السكر المصفى أو المكتل بما في ذلك السكر المصنوع من نفايات المصافي "فرجواز" والقند وأشربة السكر الخالص غير المعطرة وغير الملونة للضريبة على القيمة المضافة بالسعر المخفض 7%.

في إطار تنزيل هدف القانون-الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي الرامي إلى تكريس حيادية الضريبة على القيمة المضافة من أجل التخفيف من حالات المصدم بالنسبة للمقاولات، يقترح مطابقة سعر 7% السالف الذكر تدريجيا على مدى 3 سنوات مع سعر 10% كما يلي:

- 8% ابتداء من فاتح يناير 2024؛
- 9% ابتداء من فاتح يناير 2025؛
- 10% ابتداء من فاتح يناير 2026.

هاء- مطابقة سعر الضريبة على القيمة المضافة المطبق على السيارة الاقتصادية

تخضع حاليا السيارة المسماة "السيارة الاقتصادية" وجميع المنتجات والمواد الداخلة في صنعها وكذا خدمات تركيب هذه السيارة لسعر الضريبة على القيمة المضافة المخفض المحدد في 7% شريطة القيام بالإجراءات التنظيمية.

في إطار تنزيل هدف القانون-الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي الرامي إلى تكريس حيادية الضريبة على القيمة المضافة، يقترح مطابقة سعر 7% المطبق على السيارة الاقتصادية مع سعر 10%.

واو- مطابقة سعر الضريبة على القيمة المضافة المطبق على عمليات نقل المسافرين والبضائع بشكل تدريجي

تخضع حاليا عمليات نقل المسافرين والبضائع، باستثناء عمليات النقل السككي، للضريبة على القيمة المضافة بالسعر المخفض 14%.

في إطار تنزيل الهدف الأساسي الذي حدده القانون الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي الرامي إلى تكريس حيادية الضريبة على القيمة المضافة من أجل التخفيف من حالات المصدم بالنسبة للمقاولات، يقترح مطابقة سعر 14% السالف الذكر تدريجيا على مدى 3 سنوات مع سعر 20% على النحو التالي:

- 16% ابتداء من فاتح يناير 2024؛
- 18% ابتداء من فاتح يناير 2025؛
- 20% ابتداء من فاتح يناير 2026.

زاي- مطابقة سعر الضريبة على القيمة المضافة المطبق على الخدمات المؤداة لمقاولات التأمين من طرف كل عون أو وسيط أو سمسار بشكل تدريجي

تخضع حاليا الخدمات المؤداة لمقاولات التأمين من طرف كل عون أو وسيط أو سمسار للضريبة على القيمة المضافة بالسعر المخفض 14% دون الحق في الخصم. ويتم حجز هذه الضريبة في المنبع من قبل شركات التأمين وفق أحكام المادة 116 من المدونة العامة للضرائب.

في إطار تنزيل هدف القانون الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي الرامي إلى تكريس حيادية الضريبة على القيمة المضافة من أجل التخفيف من حالات المصدم بالنسبة للمقاولات، يقترح تخفيض سعر14% السالف الذكر إلى 10% بشكل تدريجي على مدى سنتين على النحو التالي:

- 12% ابتداء من فاتح يناير 2024؛
- 10% ابتداء من فاتح يناير 2025.

3- إدماج القطاع غير المهيكل وترشيد الامتيازات الضريبية

في إطار الإجراءات الرامية لإدماج القطاع غير المهيكل ومكافحة التهرب الضريبي، يقترح إدراج التدابير التالية:

ألف- إحداث نظام التصفية الذاتية للضريبة على القيمة المضافة

في إطار الإجراءات المتخذة لإدماج الاقتصاد غير المهيكل وضمان حيادية الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للأشخاص الذين يقومون بتوريدات لدى موردين متواجدين خارج نطاق تطبيق الضريبة على القيمة المضافة أو معفيين منها دون الحق في الخصم، يقترح إحداث نظام اختياري جديد للتصفية الذاتية للضريبة على القيمة المضافة وفق الممارسات الدولية الفضلى.

وسيسمح هذا النظام للأشخاص الذين يمارسون نشاطا خاضعا للضريبة على القيمة المضافة باحتساب مبلغ الضريبة على القيمة المضافة المطبقة على مشترياتهم من موردين خارج نطاق تطبيق هذه الضريبة أو معفيين منها دون الحق في الخصم، مع السماح لهم بخصم مبلغ هذه الضريبة في نفس الوقت، وذلك باستثناء عمليات اقتناء الأراضي والمنتجات الفلاحية.

وسيؤدي هذا النظام الجديد إلى تحسين شفافية العمليات التجارية التي تقوم بها المقاولات وتشجيع الاندماج في الاقتصاد المهيكل.

باء- إحداث نظام جديد لحجز للضريبة على القيمة المضافة في المنبع

من أجل تشجيع الشفافية الضريبية والحد من الفواتير الوهمية بشكل فعال، يقترح إحداث آليتين جديدتين لحجز الضريبة على القيمة المضافة في المنبع كالتالي:

- **حجز الضريبة في المنبع على العمليات المنجزة من قبل موردي السلع والأشغال الخاضعين للضريبة**

سيتم هذا الحجز في المنبع من قبل الزبناء الخاضعين للضريبة على القيمة المضافة المستحقة عن العمليات الخاضعة لهذه الضريبة والمنجزة من طرف موردي السلع والأشغال الذين لا يقدمون لهؤلاء الزبناء شهادة صادرة بطريقة إلكترونية عن إدارة الضرائب، منذ أقل من ثلاثة أشهر، تثبت أنهم في وضعية جبائية سليمة برسم الضرائب والواجبات والرسوم المنصوص عليها في المدونة العامة للضرائب.

غير أنه، لا تلزم بحجز الضريبة في المنبع المنصوص عليها أعلاه الدولة والجماعات الترابية وكذا المؤسسات العمومية والأشخاص الاعتبارية الأخرى الخاضعة للقانون العام الملزمة، بموجب التشريع والتنظيم الجاري بهما العمل، بتطبيق النصوص التنظيمية المتعلقة بالصفقات العمومية.

- **حجز الضريبة في المنبع عن العمليات المنجزة من قبل مقدمي الخدمات الخاضعين للضريبة**

يتم هذا الحجز في المنبع بنسبة 75% من مبلغ الضريبة على القيمة المضافة المستحقة على عمليات تقديم الخدمات المشار إليها في المادة 89-I (5° و10° و12°) من المدونة العامة للضرائب، والتي تحدد لائحتها بنص تنظيمي، من طرف:

أ) الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات والمقاولات العمومية والشركات التابعة لها وكذا الهيآت العمومية الأخرى التي تدفع المكافآت المتعلقة بالخدمات المذكورة للأشخاص الخاضعين لهذه الضريبة؛

ب) الأشخاص الاعتباريين الخاضعين للقانون الخاص والأشخاص الذاتيين المحددة دخولهم وفق نظام النتيجة الصافية الحقيقية أو نظام النتيجة الصافية المبسطة، الخاضعين للضريبة على القيمة المضافة، الذين يدفعون المكافئات المتعلقة بالخدمات المذكورة للأشخاص الذاتيين الخاضعين لهذه الضريبة الذين قدموا الشهادة التي تثبت أن وضعيتهم الجبائية سليمة برسم الضرائب والواجبات والرسوم المنصوص عليها في المدونة العامة للضرائب. وفي حالة عدم تقديم الشهادة المذكورة يتم حجز الضريبة في المنبع بنسبة 100% من مبلغ هذه الضريبة.

تستثنى من حجز الضريبة في المنبع:

- عمليات البيع المتعلقة بالطاقة الكهربائية والماء المزودة به شبكات التوزيع العمومي،
- خدمات التطهير المقدمة للمشتركين من طرف الهيئات المكلفة بالتطهير وكذا إيجار عدادي الماء والكهرباء،
- البيوع المنجزة والخدمات المقدمة من طرف متعهدي الاتصالات،
- الخدمات التي يقدمها كل عون أو وسيط أو سمسار في مجال التأمين،
- والعمليات الأخرى التي يقل أو يساوي مبلغها خمسة آلاف (5.000) درهم في حدود خمسين ألف (50.000) درهم عن كل شهر وعن كل مورد للسلع والاشغال والخدمات.

يجب أن يدفع مبلغ الضريبة المحجوزة في المنبع المشار إليها أعلاه إلى قابض إدارة الضرائب خلال الشهر الموالي للشهر الذي تم فيه الأداء للمورد. يرافق كل دفع ورقة إعلام وفق نموذج تعده الإدارة.

تدفع المبالغ المحجوزة من قبل الإدارات والمحاسبين العموميين مباشرة إلى المحاسبين العموميين التابعين للخزينة العامة للمملكة.

ويسترجع الدين الضريبي المحتمل الناتج عن تطبيق الحجز في المنبع للمورد المعني.

جيم- إعادة إدراج إلزامية الاحتفاظ لمدة خمس(5) سنوات بأموال الاستثمار المقيدة في الأصول الثابتة

قبل قانون المالية لسنة 2013، كان يتعين على أي مقاولة قامت باقتناء أموال استثمار (منقولة وغير منقولة) مع الاستفادة من الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة أو من الحق في الخصم، الاحتفاظ بالأموال المذكورة لمدة خمس (5) سنوات.

وفي حالة عدم التزامها بالاحتفاظ بالأموال المذكورة، وجب عليها أن ترجع إلى الخزينة مبلغا يساوي مبلغ الإعفاء أو مبلغ الخصم المنجز من قبل فيما يتعلق بالأموال المشار إليها أعلاه، مطروحا منه خمس عن كل سنة أو جزء سنة منصرمة منذ تاريخ تملك الأموال المذكورة.

بعد إحداث النظام الخاص بفرض الضريبة على القيمة المضافة على السلع المنقولة المستعملة، ألغى قانون المالية لسنة 2017 إلزامية الاحتفاظ بأموال الاستثمار المنقولة المنصوص عليها في المادة 102 من المدونة العامة للضرائب، كما ألغى ضرورة التسوية الواجبة في حالة عدم الاحتفاظ بهذه الأموال المنصوص عليها في المادة 104 (II-2°) من نفس المدونة.

إلا أنه تبين بعد إلغاء نظام الاحتفاظ والتسوية المذكور ظهور عدة ممارسات من أجل التهرب الضريبي.

في إطار ترشيد الامتيازات الضريبية ومكافحة ممارسات التهرب الضريبي، يقترح إعادة إدراج إلزامية الاحتفاظ لمدة 60 شهرا بأموال الاستثمار المنقولة التي استفادت من الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة أو من الحق في الخصم.

وفي حالة عدم الالتزام بالاحتفاظ بهذه الأموال طيلة المدة المذكورة، وجب على المستفيد من الحق في الخصم أو من الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة أن يرجع إلى الخزينة مبلغا يساوي مبلغ الإعفاء أو مبلغ الخصم المنجز سلفا، مطروحا منه المبلغ المطابق للأشهر المنصرمة منذ تاريخ تملك هذه الأموال.

دال- مراجعة نظام الضريبة على القيمة المضافة المطبق على أموال الاستثمار المقتناة من طرف مؤسسات التعليم أو التكوين المهني

تعفى حاليا من الضريبة على القيمة المضافة في الداخل وحين الاستيراد أموال الاستثمار المقتناة من طرف مؤسسات التعليم أو التكوين المهني الخاصة والمقيدة في حساب الأصول الثابتة خلال مدة 36 شهرا ابتداء من تاريخ بداية النشاط.

ويعتبر هذا الإعفاء بمثابة خصم أولي بنسبة 100%، في حين أن أموال الاستثمار المذكورة لا تنتج أي رقم أعمال خاضع للضريبة على القيمة المضافة لأن قطاع التعليم يبقى خارج نطاق تطبيق هذه الضريبة.

في إطار ترشيد الامتيازات الضريبية، يقترح ملاءمة المعاملة الضريبية لمؤسسات التعليم أو التكوين المهني الخاصة مع المعاملة المطبقة على جميع القطاعات والأشخاص الموجودين خارج نطاق تطبيق الضريبة على القيمة المضافة والذين لا يستفيدون من هذا الإعفاء، وذلك وفق توجيهات القانون الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي التي تحث على تقديم الإعانة المباشرة بدل منح امتياز ضريبي.

سيتم تطبيق هذا الإجراء على مؤسسات التعليم أو التكوين المهني الخاصة التي ستشرع في مزاولة نشاطها أو التي ستحصل على رخصة البناء ابتداء من فاتح يناير 2024.

هاء- توسيع نطاق تطبيق الضريبة على القيمة المضافة ليشمل التجارة الرقمية

أدى نمو الاقتصاد الرقمي لاسيما الخدمات الرقمية المقدمة عبر الإنترنت من قبل موردين غير مقيمين إلى المستهلكين النهائيين إلى خلق تحديات كبيرة بالنسبة لأنظمة الضريبة على القيمة المضافة في جميع أنحاء العالم.

في إطار الإصلاح الذي يهدف خصوصا إلى توسيع نطاق تطبيق الضريبة على القيمة المضافة، يقترح وضع أساس قانوني يسمح بتضريب الخدمات الرقمية السالفة الذكر.

لهذا الغرض، يقترح إدراج التدابير التالية:

- مراجعة قواعد إقليمية الضريبة على القيمة المضافة من أجل تكريس مبدأ فرض الضريبة حسب مكان إقامة مستهلك الخدمات الرقمية، وفق المعايير الدولية المعمول بها؛
- إحداث إلزامية الكشف عن هوية مقدمي الخدمات عن بعد غير المقيمين لدى إدارة الضرائب عبر منصة إلكترونية وكذا إلزامية الإقرار برقم الأعمال المحقق في المغرب وأداء الضريبة المستحقة.

وستحدد بنص تنظيمي كيفيات تطبيق هذا التدبير.

واو- إحداث مبدأ تضامن مسيري المقاولات في مجال الضريبة على القيمة المضافة

في إطار تعزيز وسائل مكافحة الممارسات الرامية إلى التهرب من دفع الضريبة على القيمة المضافة، يقترح إحداث مبدأ التضامن في مجال تحصيل ودفع الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة لكل شخص يمارس بشكل مباشر أو غير مباشر مهام إدارة وتسيير أعمال المقاولات.

وبالتالي فإن هؤلاء الأشخاص سيصبحون مسؤولين على وجه التضامن عن أداء الضريبة على القيمة المضافة المحصلة وغير المدفوعة للخزينة.

4- تدابير للملاءمة وتوضيح قواعد الوعاء

يقترح إدراج تدابير من أجل الملاءمة والتوضيح كما يلي:

ألف- توضيح النظام الضريبي المطبق على الإيجارات الواقعة على العقارات فيما يخص الضريبة على القيمة المضافة

تم بموجب قانون المالية للسنة المالية 2017 تغيير أحكام المادة 89-I-°10-أ) من المدونة العامة للضرائب من أجل حصر فرض الضريبة على القيمة المضافة على الإيجارات الواقعة على المحلات المفروشة أو المؤثثة والمحلات التي تم تجهيزها للاستعمال المهني وكذا المحلات الموجودة بالمجمعات التجارية (Mall) بما فيها العناصر غير المادية للأصل التجاري.

ومن جهة أخرى، تخضع عمليات إيجار المحلات المخصصة للاستخدام المهني غير المجهزة للضريبة على القيمة المضافة في حالة خصم أو إعفاء الضريبة المطبقة على عمليات اقتناء هذه المحلات.

كما أن قانون المالية لسنة 2018 منح حق اختيار الخضوع للضريبة على القيمة المضافة للمؤجرين الذين يستأجرون محلات مخصصة للاستخدام المهني غير مجهزة. وبالتالي، يمكن لهؤلاء المؤجرين أخذ صفة الخاضعين للضريبة على القيمة المضافة طبقا لأحكام المادة 90-°4 من المدونة العامة للضرائب.

غير أنه منذ إصدار قوانين المالية المذكورة، يجد بعض الخاضعين للضريبة صعوبة في تطبيق الضريبة على القيمة المضافة على بعض عمليات الإيجار لا سيما تلك المتعلقة بالمحلات المخصصة للاستخدام المهني غير المجهزة.

من أجل توضيح النظام الضريبي المطبق على عمليات إيجار المحلات المخصصة للاستخدام المهني غير المجهزة، يقترح التنصيص على أن هذه العمليات تخضع وجوبا للضريبة على القيمة المضافة عندما تكون هذه المحلات مقتناة أو مبنية مع الاستفادة من الحق في الخصم أو من الإعفاء من هذه الضريبة.

وبالتالي، يجب على الأشخاص الذين استفادوا من الحق في الخصم أو من الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة أن يضيفوا مبلغ الضريبة على القيمة المضافة في الفاتورات المسلمة لزبنائهم برسم عمليات إيجار المحلات غير المجهزة.

باء- مراجعة الغرامة المطبقة في حالة إيداع إقرار دائن بعد انصرام الأجل القانوني

عندما يتم إيداع إقرار برقم الأعمال فيما يخص الضريبة على القيمة المضافة بعد انصرام الأجل القانوني يتضمن دينا ضريبيا، فإن الجزاء المطبق حاليا هو تخفيض هذا الدين بنسبة 15%.

ومن أجل ملاءمة هذا الجزاء مع ما هو مطبق على باقي الإقرارات المودعة بعد انصرام الأجل القانوني، يقترح تطبيق غرامة قدرها 15% من مبلغ الضريبة على القيمة المضافة للفترة أو من مبلغ الضريبة القابلة للاستنزال لهذه الفترة، مع تطبيق حد أدنى محدد في 500 درهم.

جيم- توضيح فترة التقادم المرتبطة بممارسة الحق في الخصم

يجب حاليا أن يمارس الحق في خصم الضريبة على القيمة المضافة داخل أجل لا يتعدى سنة واحدة يبتدأ من الشهر أو ربع السنة الذي نشأ خلاله هذا الحق. وينشأ هذا الحق عند **انصرام شهر الأداء.**

في هذا الصدد، يقترح توضيح أن الحق في الخصم ينشأ **"داخل شهر الأداء"** كما يقترح تطبيق غرامة قدرها 15% على مبلغ الضريبة على القيمة المضافة المخصومة خارج الفترة المذكورة، بدون مسطرة ومع تحديد مبلغ 500 درهم كحد أدنى.

دال- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة في الداخل بالنسبة للأتاوى والحقوق المرتبطة بالترخيص التي تدخل قيمتها في المبلغ الخاضع للضريبة على القيمة المضافة حين الاستيراد

من أجل تفادي الازدواج الضريبي فيما يخص الضريبة على القيمة المضافة، يقترح التنصيص على الإعفاء من هذه الضريبة في الداخل، دون الحق في الخصم، بالنسبة للأتاوى والحقوق المرتبطة بالترخيص التي تم تضمين قيمتها في الأساس المفروضة عليه الضريبة على القيمة المضافة حين الاستيراد، ملاءمة مع ما هو منصوص عليه في باقي الدول الأخرى.

سيمنح هذا الإعفاء في حدود مبلغ الضريبة على القيمة المضافة المؤداة حين الاستيراد فيما يتعلق بتلك الأتاوى والحقوق المرتبطة بالترخيص.

هاء- تحيين قائمة المواد والتجهيزات المستعملة في تنقية الدم المعفاة من الضريبة على القيمة المضافة في الداخل وحين الاستيراد

تستفيد حاليا المواد والتجهيزات المستعملة في تنقية الدم من الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة في الداخل وحين الاستيراد ولم يتم تحيين قائمة تلك المواد والتجهيزات منذ دخول الإعفاء المذكور حيز التنفيذ سنة 1998.

تنص هذه القائمة على إعفاء علامة تجارية واحدة للمحجاج وهي "تنشكوف" (Tenchkoff)، بينما يتم تسويق علامات تجارية أخرى حاليا، لذا يتعين تحيين هذه القائمة من أجل تطبيق نفس المعاملة الضريبية بالنسبة لجميع المواد والتجهيزات المستعملة في تنقية الدم دون ذكر أي علامة تجارية.

واو-توسيع الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة ليشمل الخدمات المتعلقة بالمعدات والتجهيزات العسكرية المقتناة من طرف الأجهزة المكلفة بالدفاع الوطني والأجهزة المكلفة بالأمن والحفاظ على النظام العام

تنص حاليا المادة 92-I-52° من المدونة العامة للضرائب على الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة مع الحق في الخصم بالنسبة للمعدات والتجهيزات والآلات العسكرية والأسلحة والذخيرة وكذا أجزاء وقطع الغيار واللوازم الخاصة بها التي تقتنيها الأجهزة المكلفة بالدفاع الوطني والأجهزة المكلفة بالأمن والحفاظ على النظام العام لدى الحاصلين على تراخيص تصنيعها.

غير أن هذا الإعفاء لا يشمل الخدمات المتعلقة بالمعدات والتجهيزات والآلات العسكرية السالفة الذكر.

وفي إطار ملاءمة النظام الجبائي المطبق على مقتنيات الأجهزة المكلفة بالدفاع والأمن السالفة الذكر، يقترح توسيع الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة مع الحق في الخصم ليشمل خدمات الصيانة والإصلاح والتحويل والتعديل المتعلقة بالمعدات والتجهيزات والآلات العسكرية المذكورة.

II- تدبير خاص بالضريبة على الدخل

خصم الاشتراكات الاجتماعية للمهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء

إن المبالغ التي يقتطعها حاليا مستغل مؤسسة فردية من حساباته كمقابل لعمله لا تعتبر بمثابة مصاريف قابلة للخصم من أساس الضريبة على الدخل المهني، بما فيها المصاريف المتعلقة باشتراكاته الاجتماعية.

في إطار مواكبة الاستراتيجية الوطنية لتعميم التغطية الاجتماعية ومن أجل ضمان العدالة الجبائية بين جميع الخاضعين للضريبة، يُقترح تعميم الحق في الاستفادة من خصم الاشتراكات الاجتماعية برسم الانخراط في نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض ونظام التقاعد على جميع المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الخاضعين للضريبة على الدخل وفق نظام النتيجة الصافية الحقيقية أو النتيجة الصافية المبسطة.

III- تدبير خاص بواجبات التسجيل

مطابقة أسعار واجبات التسجيل المطبقة على عقود إسناد المباني أو الأراضي من طرف التعاونيات أو الجمعيات لفائدة أعضائها

إن أسعار واجبات التسجيل المطبقة حاليا على عقود إسناد المحلات السكنية للمنخرطين في الجمعيات أو لأعضاء التعاونيات غير موحدة ولا تسمح بضمان مبدأ العدالة الجبائية.

حيث تخضع عقود إسناد مساكن لأعضاء التعاونيات السكنية للواجب الثابت 200 درهم وفق الشروط المنصوص عليها في المدونة العامة للضرائب أو للواجب النسبي 4% في حالة عدم احترام هذه الشروط.

غير أن عقود إسناد المساكن للمنخرطين في الجمعيات السكنية المعروفة عامة "بالوداديات" تخضع للواجب النسبي 1,5%.

ومن أجل تحقيق العدالة الجبائية وملاءمة النظام المطبق حاليا، يقترح مطابقة أسعار واجبات التسجيل بالنسبة لجميع عقود إسناد المحلات والأراضي من طرف التعاونيات أو الجمعيات، وذلك بتطبيق الواجبات النسبية وفق القواعد العامة الجاري بها العمل حاليا.

IV- تدابير مشتركة

1- إحداث مبدأ الحق في تدارك الخطأ لتمكين الخاضعين للضريبة من تصحيح إقراراتهم الضريبية بشكل تلقائي

في إطار تعزيز حقوق وضمانات الخاضعين للضريبة وفق المعايير الدولية، يقترح إحداث نظام جديد يسمح بمنح الخاضعين للضريبة **"الحق في تدارك الخطأ"** الذي يمكنهم من تسوية وضعيتهم الجبائية وتصحيح الإخلالات الملاحظة في إقراراتهم الضريبية بشكل تلقائي.

يسمح هذا النظام للخاضع للضريبة أن يطلب من إدارة الضرائب موافاته ببيان حول الإخلالات التي رصدتها في إقراراته الضريبية حتى يتسنى له إيداع إقرار تصحيحي وأداء الواجبات التكميلية المستحقة بشكل تلقائي.

ويجب أن يكون الإقرار التصحيحي مرفقا بمذكرة تفسيرية يعدها شخص مؤهل لممارسة مهام مراقب حسابات أو خبير محاسب أو محاسب معتمد توضح خصوصا التصحيحات التي تم القيام بها تبعا للإخلالات التي أدلت بها إدارة الضرائب وكذا تلك التي تمت إثارتها، إن اقتضى الحال، من قبل مراقب الحسابات أو الخبير المحاسب أو المحاسب المعتمد المذكور.

2- تبسيط المسطرة المتعلقة بالتعسف في استعمال حق يخوله القانون

تنص الأحكام الجاري بها العمل على درجتين من الطعن فيما يخص التصحيحات المتعلقة بأسس الضريبة التي تثير الإدارة بشأنها تعسفا في استعمال حق يخوله القانون، وهما:

- الطعن أمام اللجنة الاستشارية للنظر في الطعون المتعلقة بالتعسف في استعمال حق يخوله القانون؛
- والطعن أمام اللجنة الوطنية للنظر في الطعون المتعلقة بالضريبة "CNRF".

في إطار تبسيط المساطر المتعلقة بمحاربة ممارسات التعسف في استعمال حق يخوله القانون، يقترح حذف الطعن أمام اللجنة الاستشارية للنظر في الطعون المتعلقة بالتعسف في استعمال حق يخوله القانون من أجل الإبقاء على مستوى واحد من الطعن أمام اللجنة الوطنية للنظر في الطعون المتعلقة بالضريبة.

ويجب التذكير بأن هذا التدبير يحفظ حقوق الخاضعين للضريبة الذين يبقى لهم الحق في طلب استشارة ضريبية مسبقة من الإدارة بشأن المعاملات التي من المحتمل أن تشكل تعسفا في استعمال حق يخوله القانون، علما أن الإدارة لا يمكنها إثارة التعسف في استعمال حق يخوله القانون إلا في إطار المسطرة التواجهية للمراقبة الضريبية التي تضمن حق الدفاع والطعن أمام اللجنة الوطنية للنظر في الطعون المتعلقة بالضريبة وأمام المحاكم.

3- تحسين وتبسيط مسطرة فحص مجموع الوضعية الضريبية للأشخاص الذاتيين

تهدف مسطرة فحص مجموع الوضعية الضريبية للأشخاص الذاتيين إلى ضمان العدالة الضريبية وفق أحكام الدستور التي نصت على إلزامية تحمل الجميع للتكاليف العمومية كل على قدر استطاعته.

ومن أجل التأكد من مطابقة تصاريح الدخول برسم الضريبة على الدخل مع المؤشرات المتعلقة بنفقات الأشخاص الذاتيين وأصولهم وموجوداتهم النقدية، يقترح تحسين وتبسيط هذه المسطرة.

وتهدف التدابير المقترحة في هذا الصدد إلى وضع مسطرة تواجهية مبسطة تضمن جميع حقوق الملزمين وتمكن من إجراء حوار مستمر مع إدارة الضرائب خلال مختلف المراحل، وكذا الحق في الطعن أمام اللجنة الوطنية للنظر في الطعون المتعلقة بالضريبة و أمام المحاكم المختصة إن اقتضى الحال.

وتجدر الإشارة أنه تم اقتراح هذا التدبير بالموازاة مع التدبير المتعلق بالتسوية الطوعية للوضعية الجبائية للخاضعين للضريبة لتمكينهم من تسوية وضعيتهم الجبائية بشكل تلقائي.

4- توضيح مبدأ عدم الجمع بين الامتيازات الضريبية

تنص حاليا المادة 165 من المدونة العامة للضرائب على أنه لا يجوز الجمع بين بعض الامتيازات الجبائية وبين أي امتياز آخر مقرر بأحكام تشريعية أخرى تتعلق بالتشجيع على الاستثمار وكذا عدم الجمع بين تطبيق أسعار الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل المخفضة وبين مخصصات الاهتلاك التناقصية أو أي تخفيض آخر منصوص عليه في نفس المدونة.

ونظرا لكون الامتيازات الجبائية المخولة وفق أحكام النظام العام المنصوص عليها في المدونة العامة للضرائب وفق توجهات السياسة الجبائية لا تتعارض مع أهداف سياسة دعم الاستثمار المنصوص عليها في ميثاق الاستثمار، يقترح نسخ أحكام المادة 165 من هذه المدونة من أجل تفادي الاختلاف في التأويل بخصوص تطبيق هذا المبدأ.

5- إعادة إدراج التدبير المتعلق بالتسوية الطوعية للوضعية الجبائية للخاضعين للضريبة

في إطار الإجراءات الرامية إلى تسوية الوضعية الجبائية للخاضعين للضريبة، بالموازاة مع التدابير التي تهدف إلى إدماج القطاع غير المهيكل ومحاربة الغش الضريبي، يقترح إعادة إدراج التدبير المتعلق بالتسوية الطوعية للوضعية الجبائية للخاضعين للضريبة الذي نصت عليه المادة 7 من قانون المالية لسنة 2020، وذلك بصفة استثنائية برسم سنة 2024.

تهم هذه التسوية الأشخاص الذاتيين برسم أرباحهم ودخولهم المفروضة عليها الضريبة بالمغرب والتي لم يتم التصريح بها **قبل فاتح يناير 2024** والتي تشكل مصدر الموجودات وتمويل النفقات التالية:

- الموجودات النقدية المودعة في حسابات بنكية؛
- الموجودات النقدية المحتفظ بها في شكل أوراق بنكية؛
- المنقولات أو العقارات المقتناة وغير المخصصة لغرض مهني؛
- السلفات المدرجة في الحسابات الجارية للشركاء أو في حساب المستغل والقروض الممنوحة للغير.

ولا تؤخذ بعين الاعتبار الموجودات والنفقات السالفة الذكر التي كانت موضوع إقرار وأداء مبلغ المساهمة المحدد في 5% من القيم المذكورة:

- لتصحيح الأسس المفروضة عليها الضريبة أثناء مباشرة المراقبة الضريبية للملزم المعني برسم السنوات المحاسبية غير المتقادمة؛
- لتقييم الدخل الإجمالي السنوي في إطار مسطرة فحص مجموع الوضعية الضريبية للأشخاص الذاتيين المشار إليها في المادة 216 من المدونة العامة للضرائب.

وسيمكن هذا الإجراء من تقوية علاقة الثقة بين الإدارة والخاضع للضريبة وتشجيع الامتثال والالتزام الطوعي بالضريبة بالموازاة مع تعزيز مسطرة فحص مجموع الوضعية الضريبية للأشخاص الذاتيين.

II. مقتضيات مختلفة

أ- إدراج المساهمة الإبرائية المتعلقة بالتسوية التلقائية للممتلكات والموجودات المنشأة بالخارج

في إطار نفس الهدف الرامي إلى تسوية الوضعية الجبائية للخاضعين للضريبة، يقترح إدراج مساهمة إبرائية تتعلق بالتسوية التلقائية للممتلكات والموجودات المنشأة بالخارج قبل 30 شتنبر 2023 من طرف الأشخاص الذاتيين والاعتباريين المتوفرين على إقامة أو مقر اجتماعي أو موطن ضريبي بالمغرب.

ومن أجل الاستفادة من هذا التدبير، يجب على الأشخاص المعنيين أن يقوموا بالتصريح بالممتلكات والموجودات المنشأة بالخارج، مع جلب السيولة على شكل عملات أجنبية وأداء المساهمة الإبرائية وفق أحد الأسعار التالية: 10%، 5% أو 2%.

أداء هذه المساهمة الإبرائية يبرئ ذمة الشخص المعني من أداء الغرامات المتعلقة بمخالفة المقتضيات التنظيمية للصرف ومن أداء الضريبة على الدخل أو الضريبة على الشركات وكذا الذعائر والغرامات والزيادات المرتبطة بهما برسم الجزاءات عن مخالفة واجبات الإقرار والدفع والأداء المنصوص عليها في المدونة العامة للضرائب.

كما تجدرالإشارة إلى أن حصيلة هذه المساهمة الإبرائية سيتم رصدها لفائدة صندوق دعم الحماية الإجتماعية والتماسك الإجتماعي.

ب- مدونة تحصيل الديون العمومية

من أجل تعزيز وسائل الإخبار والتبليغ، وتمكين الملزمين من الاستفادة من تكنولوجيا المعلوميات وكذا تقليص التكاليف المرتبطة بالإرسال عن طريق البريد المضمون، يقترح إدراج إمكانية الإرسال والتبليغ بالطريقة الالكترونية في العنوان الالكتروني المدلى به من طرف الملزمين للإدارة. ولهذا الغرض يتعين تغيير أحكام المواد 5 و36 و42 من القانون رقم 15.97 بمثابة مدونة تحصيل الديون العمومية .

ويقترح أيضا تعديل المادة 122 من القانون رقم 15.97 السالف الذكر، وذلك من أجل تمكين الوزير المكلف بالمالية أو الشخص الذي يفوضه لذلك،من منح الإعفاء أو التخفيض من فوائد التأخير والذعائر المتعلقة بالديون العمومية وذلك من أجل ملاءمة أحكام مدونة تحصيل الديون العمومية في مايخص الجزاءات الواردة في النصوص الجاري بها العمل، ولاسيما المدونة العامة للضرائب.

يجدرالتذكير أن النص الحالي لمدونة تحصيل الديون العمومية يسمح للوزير المكلف بالمالية بمنح الإعفاء أو التخفيض فقط فيما يخص الزيادة عن التأخير وصوائر التحصيل.

ج- إعانة الدولة لدعم السكن

يهدف هذا المقترح إلى مراجعة مقتضيات المادة 8 من قانون المالية رقم 50.22 للسنة المالية 2023 من أجل :

- التنصيص على أن المساكن موضوع دعم الدولة للحصول على السكن الرئيسي يجب أن تتكون على الأقل من غرفتين وأن تكون موضوع البيع الأول وتم إصدار رخصة السكن لها اعتباراً من فاتح يناير 2023 ؛
- أن تخصص هذه المساكن للسكن الرئيسي لمدة خمس (5) سنوات ابتداء من تاريخ إبرام عقد الاقتناء النهائي؛
- تعريف السكن الرئيسي، وهو كل مسكن لم يتم تأجيره أو تخصيصه لغرض مهني. وبالنسبة للمغاربة المقيمين بالخارج يجب عليهم الاحتفاظ بالسكن المذكور لمدة خمس (5) سنوات الأولى بمثابة سكن لهم بالمغرب، أو شغله بدون عوض من طرف أزواجهم أو أصولهم أو فروعهم.
- التنصيص على إعادة المبلغ الإجمالي للإعانة إلى الدولة من طرف الموثق في حالة عدم إبرام عقد البيع النهائي أو من طرف المستفيد في حالة تفويت السكن المذكور قبل انقضاء فترة الخمس (5) سنوات الأولى من تاريخ إبرام عقد الإقتناء النهائي .

د- إلغاء اعتمادات الأداء التي لم تكن محل التزام

يرمي هذا التدبير الى الغاء اعتمادات الأداء فيما يتعلق بنفقات الاستثمار من الميزانية العامة المفتوحة بموجب قانون المالية عن السنة المالية 2023 التي لم تكن الى تاريخ 31 ديسمبر 2023 محل التزامات بالنفقات مؤشر عليها، ولا يطبق هذا الإلغاء على اعتمادات الأداء برسم نفس السنة لفائدة البرامج والمشاريع المستفيدة من أموال المساعدة.

لا يطبق سقف 30%، المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة 63 من القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية، على اعتمادات الأداء المفتوحة برسم نفقات الاستثمار بالميزانية العامة وأرصدة الالتزام لفائدة البرامج والمشاريع المستفيدة من أموال المساعدة، المؤشر عليها والتي لم يصدر الأمر بصرفها.

ويرمي أيضا هذا التدبيرإلى إلغاء، بقوة القانون، اعتمادات الاستثمار المرحلة والمتعلقة:

- بالصفقات المنتهية الإنجاز وتلغى كذلك الالتزامات المتعلقة بهذه الاعتمادات؛
- بالمشاريع المنتهية الإنجاز المستفيدة من أموال المساعدة.

هـ-إحداث مناصب مالية

يقترح مشروع قانون المالية لسنة 2024 إحداث 30.034 منصبا ماليا، موزعة على الوزارات والمؤسسات وفق الجدول المتضمن بمشروع قانون المالية، منها 500 منصبا ماليا لفائدة رئيس الحكومة المؤهل لتوزيعها على مختلف القطاعات الوزارية أو المؤسسات، وتخصص 200 من هذه المناصب المالية لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة.

◄ وبالإضافة إلى ذلك، ومن أجل تنزيل المقتضيات الجديدة التي تضمنها القانون رقم 37.22 المتعلق بالمعهد العالي للقضاء، الذي أصبح تابعا للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، يقترح، ابتداء من فاتح يناير 2024، إحداث المناصب المالية التالية لفائدة هذا المجلس:

- 250 منصبا ماليا تخصص للملحقين القضائيين الناجحين في امتحان نهاية التمرين والمعينين كقضاة في السلك القضائي ؛
- 250 منصبا ماليا تخصص حصريا للملحقين القضائيين الذين يشغلون الى غاية 31 ديسمبر 2023، مناصب مالية بوزارة العدل ؛
- 300 منصبا ماليا تخصص حصريا للملحقين القضائيين الذين اجتازوا بنجاح مباراة الملحقين القضائيين قبل هذا التاريخ.

وبالموازاة مع ذلك، تحذف ابتداء من تاريخ تسوية الوضعية الإدارية للمعنيين بالأمر، المناصب المالية التي كانوا يشغلونها بوزارة العدل وكذا المناصب المالية المحدثة بموجب قانون المالية رقم 50.22 للسنة المالية 2023 لفائدة وزارة العدل لتوظيف الملحقين القضائيين والتي ظلت شاغرة إلى غاية 31 ديسمبر 2023.

◄ علاوة على هذه المناصب يقترح إحداث 20.000 منصبا ماليا لفائدة الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين منها 18.000 منصبا ماليا لتوظيف الأساتذة و2.000 منصب مالي لتوظيف أطر الدعم التربوي والإداري على مستوى المؤسسات التعليمية.

و- التدبير الفعال لنفقات الاستثمار

في إطار السياسة الاستباقية التي تنهجها الحكومة لتدبير أنجع للمالية العمومية، وترشيد نفقات الاستثمار، يؤذن للحكومة، خلال السنة المالية 2024، في تطبيق احتياطات اعتراضية لاعتمادات الأداء المفتوحة برسم نفقات الاستثمار من الميزانية العامة.

تحدد نسبة الاحتياطات للاعتمادات المذكورة في15%.

ز- التأهيل والمصادقة

1- التأهيل

1-1- في مجال فتح اعتمادات إضافية خلال السنة المالية 2024

يهدف التأهيل المقترح في إطار أحكام مشروع قانون المالية إلى الترخيص للحكومة بفتح اعتمادات إضافية، بموجب مراسيم خلال السنة المالية 2024، لتلبية الحاجيات المستعجلة أو غير المتوقعة أثناء إعداد الميزانية.

يتم إخبار اللجنتين المكلفتين بالمالية بالبرلمان مسبقا باستعمال الترخيص المشار إليه أعلاه.

وتعرض هذه المراسيم، على البرلمان قصد المصادقة عليها في أقرب قانون للمالية.

1-2- في مجال إحداث مرافق للدولة مسيرة بصورة مستقلة خلال السنة المالية 2024

يهدف هذا الإجراء إلى الترخيص للحكومة بأن تحدث، بمقتضى مراسيم، مرافق جديدة للدولة مسيرة بصورة مستقلة، خلال السنة الماليـة 2024.

وتعرض هذه المراسيم على البرلمان قصد المصادقة عليها في أقرب قانون للمالية.

1-3- في مجال إحداث حسابات خصوصية للخزينة خلال السنة المالية 2024

يهدف هذا المقترح إلى الترخيص للحكومة قصد إحداث حسابات خصوصية للخزينة بموجب مراسيم خلال السنة المالية 2024، وذلك في حالة الاستعجال والضرورة الملحة وغير المتوقعة.

يتم إخبار اللجنتين المكلفتين بالمالية بالبرلمان مسبقا باستعمال الترخيص المشار إليه أعلاه.

وتعرض هذه المراسيم على البرلمان للمصادقة عليها في أقرب قانون للمالية.

2- المصادقة

يهدف هذا المقتضى إلى المصادقة على المرسوم رقم 2.23.431 المتخذ تطبيقا للمادة 60 من القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية والمادة 21 من قانون المالية رقم 50.22 للسنة المالية 2023 والمرسوم رقم 2.23.811 المتخذ تطبيقا للمادة 26 من القانون التنظيمي رقم 130.13 ، والمادة 28 من قانون المالية رقم 50.22.

2-1 المرسوم رقم 2.23.431 الصادر في 26 شوال 1444 (17 ماي 2023) بفتح اعتمادات إضافية لفائدة الميزانية العامة

مكن هذا المرسوم من فتح اعتمادات إضافية ،ذات طابع ملح وضروري مرتبط بدعم مجموعة من المؤسسات والوزارات لتحسين وضعيتها المالية وتمويل برامج تندرج في إطار اتفاقيات إطار أو استراتيجيات جديدة تم التوقيع عليها او إطلاقها خلال سنة 2023.

تتوزع هذه الاعتمادات البالغ قيمتها 10 مليارات درهم كما يلي:

- 4 ملايير درهم لفائدة للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب ؛
- 1.5 مليار درهم لتغطية النفقات الإضافية التي يتطلبها تنزيل البرنامج الوطني للتزود بالماء الصالح للشرب ومياه السقي (2020-2027) وذلك تنفيذا للتوجهات الملكية السامية لجلالة الملك حفظه الله ؛
- 1.2 مليار درهم لتنزيل خارطة الطريق الاستراتيجية لقطاع السياحة 2023-2026؛

- 3.3 مليار درهم لتنزيل برنامج الحد من تأثير عجز التساقطات المطرية والظرفية الاقتصادية على القطاع الفلاحي.

2-2 المرسوم رقم 2.23.811.صادر بتاريخ 25 صفر 1445 (11 سبتمبر 2023) بإحداث حساب مرصد لأمور خصوصية يحمل اسم "الصندوق الخاص بتدبير الآثار المترتبة على الزلزال الذي عرفته المملكة المغربية"

يهدف هذا المرسوم إلى إحداث حساب مرصد لأمور خصوصية لتلقي المساهمات التطوعية التضامنية للهيآت الخاصة والعمومية و المواطنين، مخصص بشكل أساسي لتحمل العمليات التالية :

- النفقات المتعلقة بالبرنامج الاستعجالي لإعادة تأهيل وتقديم الدعم لإعادة بناء المنازل المدمرة على مستوى المناطق المتضررة؛
- النفقات المتعلقة بالتكفل بالأشخاص في وضعية صعبة، خصوصا اليتامى والأشخاص في وضعية هشة؛
- النفقات المتعلقة بالتكفل الفوري بكافة الأشخاص بدون مأوى جراء الزلزال، لاسيما في ما يرتبط بالإيواء والتغذية وكافة الاحتياجات الأساسية؛
- النفقات المتعلقة بتشجيع الفاعلين الاقتصاديين بهدف الاستئناف الفوري للأنشطة على مستوى المناطق المعنية؛
- النفقات المتعلقة بتشكيل احتياطات ومخزون للحاجيات الأولية على مستوى كل جهة من المملكة من أجل مواجهة كل أشكال الكوارث؛
- المبالغ المدفوعة لفائدة المؤسسات العمومية أو الهيئات العمومية أو الخاصة؛
- المبالغ المدفوعة إلى الميزانية العامة.

ط- الحسابات الخصوصية للخزينة

1- تغيير

- **تغيير الحسابين المرصدين لأمور خصوصية التاليين: «صندوق التكافل العائلي» و«صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي» .**

يهدف هذا التدبير إلى تعزيز الموارد المالية الموجهة لصندوق "دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي" بغرض تمويل الورش الملكي لتعميم الحماية الاجتماعية وذلك عبر رصد:

- 20% من حصيلة الرسوم القضائية المرصودة حاليا لصندوق "التكافل العائلي"؛
- حصيلة المساهمة الإبرائية المتعلقة بالتسوية التلقائية برسم الممتلكات والموجودات المنشأة بالخارج، المحدثة بموجب "المادة 8 من قانون المالية رقم 55.23 للسنة المالية 2024.

- **تغيير الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى «صندوق إنعاش الاستثمارات»**

يرمي هذا التدبير إلى رصد موارد جديدة لفائدة الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى "صندوق إنعاش الاستثمارات" وتتمثل في حصيلة الغرامات المالية وباقي الجزاءات المنصوص عليها في القانون رقم 69.21 بتغيير القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة وبسن أحكام انتقالية خاصة بآجال الأداء الذي نص على الغرامات في حالة تجاوز الموعد القانوني للدفع والجزاءات المختلفة في حالة عدم التصريح أو التأخر فيه وكذا عدم أداء الغرامة المستحقة.

- **تغيير الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى «الصندوق الخاص بدعم العمل الثقافي والاجتماعي لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة»**

يهدف هذا الإجراء إلى تمكين هذا الحساب من تحمل النفقات المتعلقة بتعبئة الكفاءات المغربية بالخارج، وذلك تنفيدا للتعليمات الملكية السامية الهادفة الى مساهمة مغاربة العالم في تنمية بلدهم.

- **تغيير الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى «صندوق الدعم لفائدة الدرك الملكي»**

يهدف هذا الإجراء المقترح إلى تمكين هذا الحساب من تحمل النفقات المتعلقة باقتناء الطائرات غير المدرجة في الميزانية العامة وذلك من اجل تعزيز السلامة الطرقية.

- **تغيير الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى «الصندوق الخاص لدعم مؤسسات السجون»**

يهدف هذا الإجراء المقترح إلى توسيع مجال تدخل هذا الحساب ليشمل بالإضافة الى المؤسسات السجنية، إدارة السجون، وكذا إدراج نفقات جديدة من أجل تحسين سير الادارة والمؤسسات السجنية ، ويتعلق الأمر خصوصا بالعمليات التالية.

- إعادة إدماج السجناء؛
- تحديث الإدارة والمؤسسات السجنية؛
- أمن وسلامة البنايات الإدارية والمؤسسات السجنية والموظفين والسجناء.

ويهدف هذا التدبير أيضا إلى تغيير تسمية هذا الحساب ليصبح : "الصندوق الخاص لدعم الإدارة والمؤسسات السجنية".

الملاحق

لائحـة الملاحق

ملحق رقم1 : التوزيع على الوزارات أو المؤسسات للنفقات الخاصة بالميزانية العامة برسم مشروع قانون المالية لسنة 2024.

ملحق رقم 2 : التوزيع على الوزارات أو المؤسسات للنفقات الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم مشروع قانون المالية لسنة 2024.

ملحق رقم 3 : التوزيع على الوزارات أو المؤسسات لنفقات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية و حسابات النفقات من المخصصات برسم مشروع قانون المالية لسنة 2024.

ملحق رقم 1:

التوزيع على الوزارات أو المؤسسات للنفقات الخاصة بالميزانية العامة

برسم مشروع قانون المالية لسنة 2024

التوزيع على الوزارات أو المؤسسات للنفقات الخاصة بالميزانية العامة برسم مشروع قانون المالية لسنة 2024

(1/2)

- بالدرهم -

	التسيير			الاستثمار		المجموع الإجمالي
آمر بالصرف	الموظفون و الأعوان (1)	المعدات و النفقات المختلفة (2)	المجموع (1)+(2)	اعتمادات الأداء (3)	اعتمادات الالتزام 2023 وما يليها	(1)+(2)+(3)
جلالة الملك	26 292 000	517 164 000	543 456 000	-	-	543 456 000
البلاط الملكي	587 257 000	1 539 183 000	2 126 440 000	131 608 000	-	2 258 048 000
مجلس النواب	460 621 000	151 474 000	612 095 000	20 000 000	20 000 000	632 095 000
مجلس المستشارين	313 068 000	137 180 000	450 248 000	45 000 000	10 000 000	495 248 000
رئيس الحكومة	189 358 000	701 817 000	891 175 000	666 100 000	7 000 000	1 557 275 000
المحاكم المالية	380 190 000	95 000 000	475 190 000	85 000 000	30 000 000	560 190 000
وزارة العدل	3 192 576 000	304 063 000	3 496 639 000	449 550 000	284 000 000	3 946 189 000
وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج	2 698 413 000	1 497 600 000	4 196 013 000	397 000 000	100 000 000	4 593 013 000
وزارة الداخلية	31 354 483 000	4 429 467 000	35 783 950 000	4 272 092 000	3 907 190 000	40 056 042 000
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	9 262 199 000	4 858 458 000	14 120 657 000	1 965 080 000	1 297 000 000	16 085 737 000
وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة	41 863 314 000	24 824 788 000	66 688 102 000	9 767 870 000	5 016 000 000	76 455 972 000
وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	14 449 949 000	7 240 000 000	21 689 949 000	9 000 000 000	6 900 000 000	30 689 949 000
وزارة الاقتصاد والمالية	4 019 989 000	627 927 000	4 647 916 000	160 493 000	89 531 000	4 808 409 000
وزارة الاقتصاد والمالية -التكاليف المشتركة	-	-	34 820 000 000	36 412 000 000	-	71 232 000 000
وزارة الاقتصاد والمالية -التسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية	-	-	9 625 100 000	-	-	9 625 100 000
وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني	287 397 000	266 024 000	553 421 000	1 042 682 000	56 500 000	1 596 103 000
الأمانة العامة للحكومة	98 719 000	28 341 000	127 060 000	10 353 000	-	137 413 000
وزارة التجهيز والماء	1 015 781 000	637 949 000	1 653 730 000	16 070 817 000	43 254 522 000	17 724 547 000
وزارة النقل واللوجيستيك	189 313 000	108 801 000	298 114 000	1 729 770 000	9 000 000	2 027 884 000
وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	925 631 000	3 523 398 000	4 449 029 000	15 057 792 000	7 313 543 000	19 506 821 000
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	1 189 426 000	3 908 043 000	5 097 469 000	1 030 239 000	900 000 000	6 127 708 000
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية	31 785 000	358 235 000	390 020 000	3 439 213 000	2 000 000	3 829 233 000
وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة	241 211 000	333 160 000	574 371 000	221 810 000	25 500 000	796 181 000
وزارة الصناعة والتجارة	250 996 000	333 021 000	584 017 000	1 740 591 000	120 000 000	2 324 608 000
وزارة الشباب والثقافة والتواصل	817 100 000	2 287 854 000	3 104 954 000	2 190 741 000	445 000 000	5 295 695 000
وزارة الإدماج الاقتصادي و المقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات	356 667 000	1 330 703 000	1 687 370 000	947 900 000	129 500 000	2 635 270 000
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان	46 737 000	46 117 000	92 854 000	15 063 000	-	107 917 000
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة	85 841 000	187 840 000	273 681 000	1 758 725 000	-	2 032 406 000
إدارة الدفاع الوطني	41 352 463 000	7 612 010 000	48 964 473 000	5 471 690 000	3 900 000 000	54 436 163 000
المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير	74 745 000	79 962 000	154 707 000	6 664 000	3 000 000	161 371 000
النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية	-	-	2 200 000 000	-	-	2 200 000 000
المندوبية السامية للتخطيط	360 270 000	178 673 000	538 943 000	23 612 000	12 000 000	562 555 000

التوزيع على الوزارات أو المؤسسات للنفقات الخاصة بالميزانية العامة برسم مشروع قانون المالية لسنة 2024

(2/2)

- بالدرهم -

	التسيير			الاستثمار		المجموع الإجمالي
آمر بالصرف	الموظفون و الأعوان (1)	المعدات و النفقات المختلفة (2)	المجموع (1)+(2)	اعتمادات الأداء (3)	اعتمادات الالتزام 2023 وما يليها	(1)+(2)+(3)
وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة	390 846 000	838 626 000	1 229 472 000	3 003 645 000	100 000 000	4 233 117 000
وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة	88 994 000	635 000 000	723 994 000	285 000 000	40 000 000	1 008 994 000
المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	1 974 671 000	966 433 000	2 941 104 000	160 700 000	250 000 000	3 101 804 000
المجلس الإقتصادي والإجتماعي والبيئي	73 995 000	51 560 000	125 555 000	14 000 000	-	139 555 000
المجلس الأعلى للسلطة القضائية	2 769 037 000	386 815 000	3 155 852 000	423 400 000	-	3 579 252 000
المجلس الوطني لحقوق الإنسان	95 372 000	89 000 000	184 372 000	13 000 000	-	197 372 000
الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها	108 639 000	46 600 000	155 239 000	79 147 000	35 000 000	234 386 000
المجموع الاجمالي	**161 623 345 000**	**71 158 286 000**	**279 426 731 000**	**118 108 347 000**	**74 256 286 000**	**397 535 078 000**

ملحق رقم 2:

التوزيع على الوزارات أو المؤسسات للنفقات الخاصة بمرافق الدولة المسيرة

بصورة مستقلة برسم مشروع قانون المالية لسنة 2024

التوزيع على الوزارات أو المؤسسات للنفقات الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم مشروع قانون المالية لسنة 2024

- بالدرهم-

آمر بالصرف	نفقات الاستغلال	نفقات الاستثمار (اعتمادات الأداء)		مجموع اعتمادات الأداء
	اعتمادات الأداء	اعتمادات الأداء	اعتمادات الالتزام 2023 وما يليها	
رئيس الحكومة	18 000 000	-	-	18 000 000
وزارة العدل	900 000	-	-	900 000
وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج	20 000 000	-	-	20 000 000
وزارة الداخلية	80 000 000	-	-	80 000 000
وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة	52 000 000	11 000 000	-	63 000 000
وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	785 250 000	84 000 000	-	869 250 000
وزارة الاقتصاد والمالية	105 000 000	9 000 000	-	114 000 000
وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني	16 888 000	3 773 000	-	20 661 000
الأمانة العامة للحكومة	24 000 000	-	-	24 000 000
وزارة التجهيز والماء	102 000 000	67 800 000	64 000 000	169 800 000
وزارة النقل واللوجيستيك	18 500 000	49 500 000	32 000 000	68 000 000
وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	70 245 000	24 965 000	-	95 210 000
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	20 500 000	-	-	20 500 000
وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة	6 900 000	4 260 000	-	11 160 000
وزارة الشباب والثقافة والتواصل	21 140 000	13 110 000	-	34 250 000
وزارة الإدماج الاقتصادي و المقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات	400 000	200 000	-	600 000
إدارة الدفاع الوطني	362 474 000	3 000 000	-	365 474 000
المندوبية السامية للتخطيط	19 751 000	8 700 000	-	28 451 000
وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة	16 654 000	7 000 000	-	23 654 000
المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	5 500 000	-	-	5 500 000
المجموع الإجمالي	**1 746 102 000**	**286 308 000**	**96 000 000**	**2 032 410 000**

ملحق رقم 3 :

التوزيع على الوزارات أو المؤسسات لنفقات الحسابات المرصدة لأمور

خصوصية و حسابات النفقات من المخصصات

برسم مشروع قانون المالية لسنة 2024

التوزيع على الوزارات أو المؤسسات
لنفقات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية و حسابات النفقات من المخصصات
برسم مشروع قانون المالية لسنة 2024
(1/2)

الحسابات المرصدة لأمور خصوصية

- بالدرهم-

آمر بالصرف	بيان الحساب	نفقات 2024
حسابات متعددة الآمرين بالصرف	الحساب الخاص بالاقتطاعات من الرهان المتبادل	90 000 000
	الصندوق الخاص للنهوض بمنظومة التربية والتكوين وتحسين جودتها	-
	صندوق الدعم المقدم لمصالح المنافسة والمراقبة وحماية المستهلك وضبط السوق والمدخرات الإحتياطية	5 000 000
	صندوق النهوض بتشغيل الشباب	888 000 000
	صندوق مواكبة إصلاحات النقل الطرقي الحضري والرابط بين المدن	2 914 000 000
رئيس الحكومة	صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات	200 000 000
	صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية	2 600 000 000
	صندوق التأهيل الإجتماعي	10 000 000
	صندوق إنعاش الاستثمارات	3 353 000 000
وزارة العدل	الصندوق الخاص لدعم المحاكم	400 000 000
	صندوق التكافل العائلي	-
وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج	الصندوق الخاص بدعم العمل الثقافي والاجتماعي لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة	25 000 000
وزارة الداخلية	حصة الجماعات الترابية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة	40 691 764 000
	الصندوق الخاص بانعاش و دعم الوقاية المدنية	200 000 000
	الصندوق الخاص لحصيلة حصص الضرائب المرصدة للجهات	9 000 000 000
	تمويل نفقات التجهيز ومحاربة البطالة	1 500 000 000
	صندوق الدعم لفائدة الأمن الوطني	30 000 000
	الصندوق الخاص بوضع وثائق الهوية الإلكترونية و وثائق السفر	463 927 000
	صندوق التطهير السائل والصلب وتصفية المياه المستعملة وإعادة استعمالها	1 700 000 000
	صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية	400 000 000
	صندوق التضامن بين الجهات	1 000 000 000
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	الصندوق الوطني لدعم البحث العلمي و التنمية التكنولوجية	42 500 000
وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة	الصندوق الوطني لتنمية الرياضة	800 000 000
وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	الحساب الخاص بالصيدلية المركزية	1 220 000 000
وزارة الاقتصاد والمالية	الحساب الخاص باستبدال أملاك الدولة	1 500 000 000
	الحساب الخاص بنتاج اليانصيب	80 000 000
	مرصدات المصالح المالية	350 000 000
	صندوق الاصلاح الزراعي	5 000 000
	الأرباح والخسائر المترتبة على تحويل مبالغ النفقات العامة الى عملات أجنبية	-
	الصندوق الخاص بالزكاة	-
	صندوق تضامن مؤسسات التأمين	600 000 000
	صندوق دعم اسعار بعض المواد الغذائية	600 000 000
	صندوق تدبير المخاطر المتعلقة باقتراضات الغير المضمونة من طرف الدولة	58 141 000
	صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي	25 000 000 000
	الحساب الخاص بمنح دول مجلس التعاون الخليجي	-
	صندوق محاربة الغش الجمركي	800 000 000
	صندوق الأموال المتأتية من الإيداعات بالخزينة	360 000 000

التوزيع على الوزارات أو المؤسسات
لنفقات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية و حسابات النفقات من المخصصات
برسم مشروع قانون المالية لسنة 2024
(2/2)

الحسابات المرصدة لأمور خصوصية

- بالدرهم-

آمر بالصرف	بيان الحساب	نفقات 2024
وزارة الاقتصاد والمالية	صندوق دعم تمويل المبادرة المقاولاتية	-
	الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا "كوفيد-19"	-
	الصندوق الخاص بتدبير الآثار المترتبة على الزلزال الذي عرفته المملكة المغربية	15 000 000 000
وزارة التجهيز والماء	الصندوق الخاص بالطرق	2 850 000 000
	صندوق تحديد وحماية وتثمين الملك العام البحري والمينائي	16 000 000
وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	صندوق التنمية الفلاحية	4 200 000 000
	صندوق تنمية الصيد البحري	80 000 000
	صندوق التنمية القروية و المناطق الجبلية	2 000 000 000
	الصندوق الوطني الغابوي	750 000 000
	صندوق الصيد البري والصيد في المياه الداخلية	30 000 000
وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة	الصندوق الوطني لحماية البيئة والتنمية المستدامة	150 000 000
	صندوق التنمية الطاقية	-
وزارة الشباب والثقافة والتواصل	الصندوق الوطني للعمل الثقافي	60 000 000
	صندوق النهوض بالفضاء السمعي البصري وبالإعلانات وبالنشر العمومي	370 000 000
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة	صندوق تحديث الإدارة العمومية ودعم الانتقال الرقمي واستعمال الأمازيغية	1 699 500 000
إدارة الدفاع الوطني	صندوق مشاركة القوات المسلحة الملكية في مأموريات السلام والأعمال الإنسانية والدعم برسم التعاون الدولي	200 000 000
	صندوق الدعم لفائدة الدرك الملكي	50 000 000
وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة	صندوق التضامن لدعم السكن وللسكنى والاندماج الحضري	2 000 000 000
المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	الصندوق الخاص لدعم إدارة ومؤسسات السجون	150 000 000
مجموع الحسابات المرصدة لأمور خصوصية		**126 491 832 000**

حسابات النفقات من المخصصات

- بالدرهم-

آمر بالصرف	بيان الحساب	نفقات 2024
رئيس الحكومة	النفقات الخاصة بتنمية الأقاليم الصحراوية	-
إدارة الدفاع الوطني	اقتناء وإصلاح معدات القوات المسلحة الملكية ودعم تطوير صناعة الدفاع	10 800 000 000
	صندوق المديرية العامة للدراسات والتوثيق	-
المندوبية السامية للتخطيط	الصندوق الخاص بالعلاقات العامة	500 000
مجموع حسابات النفقات من المخصصات		**10 800 500 000**

تضع وزارة الاقتصاد والمالية تحت اشارتكم
مجموعة من قنوات التواصل والاعلام

بوابة الانترنيت

www.finances.gov.ma

صفحة الفيسبوك

www.facebook.com/financesmaroc

حساب تويتر

Twitter '@financesmaroc'

موقع القانون التنظيمي لقانون المالية

http://lof.finances.gov.ma